عدد 102 — 20 جمادى الأولى 1442 (4 يناير 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أكتوبر 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 325 ليوم الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1442 (8 ديسمبر 2020)..... 8501

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 326 ليوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1442 (15 ديسمبر 2020)..... 8530

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:

- الموضوع الأول: "الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؟"

- الموضوع الثاني: "إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا؟"

• محضر الجلسة رقم 327 ليوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1442 (15 ديسمبر 2020)..... 8561

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019؛
2. مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

صفحة

3. مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2011؛
4. مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019؛
5. مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
6. مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
7. مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020؛
8. مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛
9. مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019؛
10. مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات بشأن المعاملات الإلكترونية.

• محضر الجلسة رقم 328 ليوم الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1442 (22 ديسمبر 2020)..... 8577

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 329 ليوم الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1442 (22 ديسمبر 2020)..... 8605

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

صفحة

2- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛

صفحة

3- مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

محضر الجلسة رقم 325

التاريخ: الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1442هـ (8 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وتسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "مشروع قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهن العاملات والعاملين الاجتماعيين"، والذي أعده بناء على طلب من مجلس المستشارين.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من فاتح ديسمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 37 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "استمرار إغلاق الأحياء الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في ظل دنو الدخول المدرسي من شهره الثاني، مازال يعاني الآلاف من الطلبة من مختلف ربوع المملكة من ظروف جد صعبة، بسبب استمرار إغلاق الأحياء الجامعية أمام التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية لمحاصرة تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المستعجلة التي ستتخذها وزارتكم من أجل اعتماد إجراءات السلامة ومراقبين لفتح الأحياء الجامعية للمستفيدين منها في أقرب الآجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "إغلاق الأحياء الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

مولاي عبد الرحمان تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أخواتي المستشارات إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

نجمت عن إغلاق الأحياء الجامعية في إطار حالة الطوارئ الصحية عدة تداعيات سلبية على التحصيل الجامعي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتدبير هذه الوضعية الاستثنائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن لإجابات السيد الوزير، وبالمناسبة نرحب بالسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي، والذي يحضر لأول مرة في جلسة الأسئلة الشفهية، هذه الجلسة الدستورية، وسوف يتولى بطبيعة الحال الإجابة على الأسئلة الموجهة في قطاع التربية الوطنية.

تفضل السيد الوزير المنتدب.

السيد إدريس اعويشة، السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أخبركم أن هذه الوزارة، بتنسيق مع المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية الجامعية والثقافية، اتخذت كافة الإجراءات والتدابير لفتح المطاعم والأحياء الجامعية واستقبال قاطنيها، من طلبة وطالبات في أحسن الظروف، وذلك باعتماد:

- أولا، منصة إلكترونية لانتقاء المستفيدين من السكن؛

- ثانيا، تعميم البطاقة الإلكترونية للاستفادة من الإطعام؛

- ثالثا، الزيادة في الطاقة الاستيعابية للإيواء بالأحياء الجامعية، من خلال فتح حيين جامعيين جديدين بكل من أكادير وتطوان، وتوسعة الحي الجامعي بالرشيدية، ثم استكمال أشغال بناء 4 أحياء جامعية بالناضور وتازة والقنيطرة والرباط، وإطلاق بناء 4 أحياء جامعية جديدة بكل من الحسيمة، المحمدية، فاس، سطات، ثم توقيع 14 اتفاقية سنة 2020 مع الخواص، في إطار الشراكة لبناء إقامات جامعية.

إلا أننا، وكما تعلمون، بسبب جائحة "كوفيد-19" وهذه الظروف، فقد تم إرجاء فتح الأحياء والمطاعم الجامعية بتنسيق مع السلطات العمومية والصحية المختصة إلى حين تحسن الحالة الوبائية ببلادنا، خاصة وأن جل المؤسسات الجامعية اعتمدت التعليم عن بعد.

وقد أملت الظروف الاستثنائية إغلاق الأحياء الجامعية مؤقتا، وأغلب الدول اعتمدت هذا الفصل الأول التعليم عن بعد باستثناء الأشغال التطبيقية، فتكون حضوريا ومحدودة، لذلك فغالب الأحياء الجامعية في هذه الدول مغلقة، مع بعض الاستثناءات الخاصة، كالأحياء الجامعية الدولية.

وكما تعلمون، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، فإن وضعية جل الغرف بالأحياء الجامعية في بلادنا تأوي أكثر من 4 طلاب في الغرفة، إن لم تكن 6 أحيانا حين استقبال الطلبة القاطنين لأصدقائهم، ففتح الأحياء الجامعية اليوم، طبقا للبرتوكول الذي أعدته وزارة الصحة، يحدد عدد الطلبة القاطنين في طالبين في كل غرفة، وهذا يشكل صعوبة كبيرة في المعايير المعتمدة لانتقاء الطلبة المستفيدين، أيهم سننتقي وأيهم لن ننتقي؟ فلهذا مازلنا ننتظر وقتا أفضل أو ظروفا أفضل لفتح الأحياء الجامعية.

أما فيما يتعلق بالإطعام، فالمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، يعمل على إيجاد حلول مناسبة لتوفير وجبات محمولة، خاصة بالنسبة للطلبة الذين يكونون ملزمين بالحضور إلى المؤسسات الجامعية لتتبع الأشغال التطبيقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن مقتنعون بجوابكم، والأكيد أن حالة الطوارئ الصحية التي فرضتها بلادنا استدعت القيام بهذا الإجراء المرتبط بإغلاق الأحياء الجامعية.

نتفهم الوضع، لكن تبقى اليوم شريحة واسعة من الطلبة والطالبات من كافة التخصصات تعاني، خصوصا تلك التي تقطن في المغرب العميق والجبال، تفتقر إلى البنيات الأساسية ولا تتوفر على الصبيب الكافي لتتبع الدروس عن بعد، تجعلها غائبة ولا تواكب الموسم الدراسي الجامعي.

لذلك فرض علينا هذا الوضع طرح هذا السؤال للتفاعل مع هذه الشريحة، في أفق إعطائنا أجندة تقديرية لفتح هذه الأحياء أو حصر فتحها على طلبة بعض الأقاليم والجهات دون سواها، خصوصا تلك التي تفتقر إلى تغطية شبكة الانترنيت وتعيش على نسبة فقر أو العمل بمبدأ التناوب، حتى يتسنى لها متابعة دراستها في ظروف أفضل وأنسب.

السيد الوزير المحترم،

بناء الأحياء الجامعية، بذلت الوزارة مجهودات جبارة لتوسيع هذه الشبكة وتحسين جودة السكن والتغذية، كما تشتغلون كذلك على تحقيق قرب الخدمة الجامعية من مختلف الجهات، وبناء ملحقات في العديد من الأقاليم، وبالتالي تقريب هذا المرفق إلى عموم الطلبة والطالبات، خصوصا في المناطق النائية.

وهنا نتساءل عن مآل مشروع بناء نواة جامعية بإقليم تنغير، علما أنكم أخذتم 30 هكتار من الجماعة السلالية واكليم؟

أما بخصوص تعميم المنح، بذلتم مجهودات مقدرة، لكن مازال هناك الخصاص، بل وهناك بعض الحيف الذي طال بعض الأقاليم التي لم تستفد من التعميم، علما أنها تعرف أعلى نسبة هشاشة على غرار بعض أقاليم جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، أكثر من 600 طالب بدون منحة بإقليم تطوان لوحده، وكذلك جهة درعة- تافيلالت، إقليمي الرشيدية وميدلت وورزازات، إلى الآن لم تعمم على غرار زاكورة وتنغير.

إذن، السيد الوزير، نطلب منكم إعطاء العناية، وخاصة للطلبة لأنه هوما المستقبل ديال البلاد ديالنا، وتعطيو العناية أكثر للناس ديال جهة درعة–تافيلالت، لأن حتى الأنترنيت وعن قرب وكذا والناس ساكنين في الجبال وحتى الأحياء يعني الجامعية راه خص تعمم على الطلبة، لأن الفقراء باش يقراو، يعني كاين واحد..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري في نفس التوجه اللي مشى فيه السيد المستشار مشكور واحنا أبناء الجنوب الشرقي، احنا الناس المتضررين أكثر دائما كما كنقولو في هاذ التداعيات، واللي بينت في الحقيقة واحد الإشكال كبير جدا بالخصوص القضية ديال الطلبة ديالنا اللي كينتقلو لأكادير ومراكش ولمجموعة ديال المعاهد العليا، وبالتالي كان كيتفرض على هاذ الوليدات ديالنا يا إما يكريو، وكانت الصعوبة أو القراءة عن بعد، في حين أن هاذ الأبناء هاذو دياولنا كلهم تقريبا كينتميو إلى المجال القروي وإلى الجبال، وبالتالي كنلقاو الصعوبة في القضية ديال الأنترنيت.

تنطلبو من السيد الوزير وكفريق حركي كنطلبو أنه تكون واحد الشراكة حقيقية بينكم وبين اتصالات المغرب، على أنه يكونو أثمنة تفضيلية لهاذ الناس هاذو.

ثانيا، تنطلبو، السيد الوزير، أنه مادام أن المطاعم ما كانوشاي تفتحو في هذه الوقيتة، كان واحد الرصيد مالي اللي تجمع في هذه المسألة، لم لا، السيد الوزير، أن هاذ الرصيد المالي يمشي لهاذ الوليدات ويتدارو لهم (des tablettes) وكذلك تعاونو به الصبيب ديال الأنترنيت لهذه المناطق هاذو، كنهضرو على المناطق الجبلية كلها في المغرب، وبالتالي إذا ما كانشاي واحد الشراكة حقيقية بحال إلى كتحكمو على الوليدات ديال هذه المناطق أنه يصعب أنهم يتبعو، وبالتالي غادي يكونو هاذ الوليدات حكمتو عليهم مرة أخرى أن هاذ الوليدات ما عندهمش الحظ باش يتابعو المسألة اللي هي حق دستوري ديالهم بحالهم بحال الطلبة كلهم اللي في المغرب.

ثالث حاجة، السيد الوزير، كفريق حركي كنطلبو منك إذا كان إمكانية أنكم تفتحو يديكم للخواص فيما يخص هاذ الأحياء الجامعية مع الجهات، باش يمكن لنا نلقاو حلول ناجعة، خصوصا أنكم ما كتديروش (les branches) كلهم في مجموعة ديال النُوى ديال الجامعات.

كنشكركم أنكم اخذيتو واحد الخطوة كبيرة بالنسبة لميدلت، كما قال السيد المستشار المسألة ديال تنغير كنتسناوها وننتظروها بفارغ الصبر، أنكم، السيد الوزير، تاخذو فيها قراروقرار اللي يكون قريب.

كننتظرو كذلك أنكم تاخذو القرار اللي واعدتونا به ديال الحي الجامعي ديال ورزازات، وكذلك كنطلبو من السيد الوزير أنه ننفتحو أكثر على المناطق اللي هي معزولة، لأنه إذا ما انفتحناش، فبالتالي هاذ الشي اللي كتهضرو عليه ديال الطلبة اللي كيمشيو للجامعات والأحياء الجامعية كاين اكتظاظ راه كيجي من هذه المناطق، إلى حلينا هذه الإشكالية في هذه المناطق غادي نخففو على هذه الأحياء اللي كتهضرو عليهم اللي هوما ديال أكادير ومراكش والرباط، وبالتالي غادي يوليو حتى هاذوك الوليدات كيقراو حدا واليدهم، وكنطلبو من السيد الوزير أنكم تشوفو بكل صراحة وتدرسو هذه المناطق هذه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير المنتدب، للرد على التعقيبات.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشاران المحترمان.

تيظهرلي 2 ديال المبادئ هنا كنخدمو عليها، وذلك حسب الإمكانات المتوفرة:

النقطة الأولى هي تقريب الجامعة من سكن أو إقامة الطلاب، فاحنا غاديين في هاذ السياسة، والمبدأ العام باش مشتغلين هو أنه تكون نواة جامعية في كل إقليم، وتكون جامعة في كل جهة، واحنا غاديين، هذا هو المخطط اللي غاديين فيه، وراه تتشوفو كاين كثير من الكليات أو المدارس اللي تتفتح في أماكن بعيدة عن مقر الجامعة، وذلك لتقريب المؤسسة وأماكن الدراسة من الطالب.

الأماكن اللي تذكرات: تنغير، وورزازات، والرشيدية وميدلت، راه كلها داخلة في التصميم وراه احنا خدامين عليهم، إن شاء الله، في وقت قريب في المستقل نقول لكم المآل ديال المجهودات ديالنا، وغنطلبو الدعم ديالكم، لأن حتى ملي تنبغيو نديرو نواة جامعية، إلى الجهات المسؤولة والإخوان والأخوات المنتخبين وفرو الأرض ووفرو المساعدة والتسهيلات، سواء الدولة أو الخواص، يمكن لهم يستثمرو لأن واحد الجزء تحملته السلطات والمنتخبين المحليين، هذه هي النقطة الأولى هي التقريب.

النقطة الثانية هو الطلبة اللي بعاد كيف يمكن لهم يتواصلو بالجامعات ديالهم عن طريق الأنترنيت والصبيب؟ احنا بصدد.. في نقاش مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (l'ANRT[1]) وفي نقاش معهم ومع الشركات الكبرى ديال (TELECOM)، وهي "اتصالات المغرب" و"إنوي" و"أورونج"، معهم بثلاثة باش نوصلو لواحد المقاربة، تنشوفو شكون منهم اللي غادي ناخذو اللي يعطينا أفضل عرض، باش يمكن نوفرو "الويفي" في جميع الجامعات وجميع كل نواة جامعية إلا ويكون فيها، بل الأكثر من هذا بغينا الطالب حتى من مكان سكناه يمكن لو يتصل بالجامعة وبالمكتبة وبالأستاذ ويتبع الدرس ديالو.

احنا بصدد دراسة هذا، وهاذي كلفة اللي من واحد الصندوق خاص، اللي هوما تيدفعوه الشركات ديال (TELECOM) ومنو، إن شاء الله، غنمولو الثلثين (2/3)، والوزارة غتمول الثلث (1/3)، فهاذو 2 اللي غادي يحلو واحد العدد ديال هاذ المشاكل اللي ذكرتوها، وغادي نعولو على المساعدة ديالكم باش نمشيو جميع إلى الأمام.

شكرا.

[1] **A**gence **N**ationalede **R**églementation des **T**élécommunications

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لتحسين العرض الجامعي والبحث العلمي بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون والمستشارات،

السيد الوزير،

تشرفون بكل اقتدار على تنزيل مقتضيات القانون الإطار المرتبط بالتربية والتكوين، والذي رسم خارطة طريق لمستقبل التعليم بشقيه، حيث تبذلون جهودا جبارة لتطوير منظومتنا التربوية، وتشتغلون أساسا على تحسين العرض الجامعي والبحث العلمي، الذي أصبح ضروريا للمرحلة المقبلة، خصوصا بعد جائحة كورونا والتحديات التي طرحتها، ومن ضمنها التنافسية الدولية على جودة التكوين والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي تشتغلون عليها لتحسين العرض الجامعي والبحث العلمي ببلادنا وجعله في مستوى تطلعاته؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير المنتدب، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة مشتغلة كثير على النقطة ديال توسيع وتنويع العرض الجامعي وكذلك للاستمرار في النهوض بالبحث العلمي.

ففيما يخص تنويع العرض في الأربع سنوات الأخيرة، تم بناء 40 مؤسسة جامعية، وفتح 14 مؤسسة في الموسم الجامعي 2019-2020، واعتماد 78 مسلك جديد بيداغوجي في نفس السنة، مما يعطينا اليوم 2830 مسلك جامعي اللي كاين ديال التخصصات اللي يمكن يختارها

الطالب بالسنة 2020-2021. كما أن اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي صادقت على إحداث 21 مؤسسة جامعية جديدة بين سنتي 2021 و2023.

فبخصوص البحث العلمي، الوزارة قامت بواحد العدد ديال التدابير الرامية إلى دعم تطوير البحث العلمي والرفع من مردوديته، اليوم في هاذ السنة كاين تخصيص ما يقارب 400 مليون درهم لتمويل عدد كبير من مشاريع البحث العلمي، في إطار طلبات العروض، وتمويل أكثر من 214 مشروع بميزانية تفوق 187 مليون درهم، تم انتقاء 45 مشروع للبحث من أصل 251 في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، وانتقاء 140 مشروع من أصل 401 في المجالات ذات الصلة بـ"كوفيد-19". لحد الآن قايمين بها السادة الأساتذة، ثم مواصلة الوزارة والجامعات بتمويل مشاريع بحث في إطار برنامج تكوين النباتات العطرية والطبية، تاونات، الذي تم تمويل 28 مشروع بحث بشراكة مع الوكالة الوطنية للنباتات العطرية.

كذلك إطلاق طلب عروض دعم مشاريع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، في إطار برنامج ابن خلدون، خصص له غلاف 30 مليون ومواصلة تمويل مشاريع بحث من طرف الشركاء (وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك، "مؤسسة العمران" إلى آخره).

وأخيرا إطلاق طلب عروض لتمويل مشاريع البحث الآن في نقل التكنولوجيا، بشراكة مع "وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي"، "المركز الوطني للبحث العلمي والتقني" و"المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية"، و"مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط" و"جامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات"، بميزانية قدرها 60 مليون درهم، فالتمويل عن طريق الشراكة موجود للنهوض بالبحث العلمي، ويمكن أن أقول بأن غير السنة الماضية كنا في إفريقيا نحتل الرتبة السادسة في إنتاج البحث العلمي، اليوم في سنة 2020 نحتل المرتبة الرابعة ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد رئيس الفريق، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم القيم، والذي وضعتم من خلاله خارطة طريق تحسين العرض الجامعي وجعله في مستوى تحديات المرحلة التي أفرزتها جائحة كورونا من جهة، ومن جهة أخرى التحديات التنافسية حول جودة التكوين. فإذا كنا قد انتصرنا في معركة القانون الإطار، والتي لا تكفي لوحدها، بل مطالبون اليوم بتسريع وتيرة التنزيل، خصوصا لباقي التشريعات القانونية والنصوص التنظيمية المصاحبة له.

السيد الوزير المحترم،

مسؤوليتكم كبيرة في تحسين أوضاع التعليم بصفة عامة، ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنعون أنكم، إلى جانب السيد الوزير، تشكلون اليوم فريقا موحدا ومنسجما، لكم نفس الرؤى والقناعات لتطوير منظومتنا التعليمية، واعون بالاختلالات والصعوبات الجاثمة عليها، تستعجلون الإصلاح.

فبقدر إيماننا بصعوبة تدبير هذا الملف، الذي يبقى أحد الملفات الشائكة التي تنتظر إصلاحا عميقا ومستعجلا، بقدر ما نؤمن أنكم قادرون اليوم على زرع روح جديدة، خصوصا في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتحسين أدائه ليواكب التحديات التنافسية من باب الجودة والتمكين المعرفي والملاءمة مع سوق الشغل، للقضاء على بطالة الخريجين وفق نموذج أنجلوسكسوني أكثر جاذبية وأكثر نجاعة.

السيد الوزير،

تجربتكم الطويلة وتكوينكم البيداغوجي وتأطيركم الجامعي على رأس أكبر الجامعات الدولية، ومن ضمنها جامعة الأخوين، ستساعدكم بكل تأكيد على تحسين العرض الجامعي مستقبلا وملاءمة الاستراتيجية الوطنية للتكوين والبحث العلمي.

وبالمناسبة، نشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية على قبول تعديلنا لدعم البحث العلمي وأساتذة التعليم العالي على إنجازاتهم وأبحاثهم، وهي مناسبة نطلب فيها منكم، السيد الوزير، فتح ورش إصلاح النظام الأساسي الخاص بأساتذة التعليم العالي، لكي تحفزونهم على إنجاح هذا الورش، باعتبارهم أحد الدعامات الأساسية في الإصلاح لتنزيل فلسفة وروح القانون الإطار في هذا الباب.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الهيكلة بالجامعات والمؤسسات الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الهيكلة بالجامعات والمؤسسات الجامعية ومآل المنظام المنصوص عليه بالقانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير المنتدب، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أخبركم أنه تحقيقا لنجاعة أكبر في تدبير الجامعات والرفع من مرونة وسلاسة أدائها الإداري والمالي وتقوية الجوانب المرتبطة بالشفافية وحكامة تدبيرها وبآليات ربط المسؤولية بالمحاسبة، أعدت هذه الوزارة، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، منظاما إداريا للجامعات والمؤسسات الجامعية، انطلاقا من المقترحات التي تقدمت بها الجامعات، وقد تمت موافاة الجامعات بهذا المقرر المشترك في مارس 2020.

ويتضمن هذا المنظام أهم وظائف التدبير البيداغوجي والإداري والمالي للجامعات، ويرتكز على خمسة أقطاب:

1- قطب الشؤون الأكاديمية والشؤون الطلابية، يسيره نائب رئيس الجامعة؛

2- قطب البحث العلمي والتعاون والشراكة، نائب رئيس الجامعة؛

3- قطب الشؤون الإدارية والشؤون العامة، يسيره الكاتب العام؛

4- قطب الرقمنة، يسره مدير قطب؛

5- قطب الدراسات في الدكتوراه، يسره مدير قطب.

إضافة إلى الوظائف التقليدية للجامعات، والتي تتولاها الأقطاب الثلاثة الأولى، يرتكز هذا المنظام على هيكلين إداريين اثنين:

الأول، يتكلف بتنزيل إستراتيجية إدماج الرقمنة في التعليم العالي، من تطوير النظام المعلوماتي للجامعة ودعم الخدمات الإلكترونية بها لفائدة الطلبة والأساتذة وتطوير التكنولوجيا الرقمية وإدماجها في التدريس والتأطير؛

ثانيا، قطب الدراسات في الدكتوراه، تناط به مهمة تدبير الدراسات العليا، خاصة الدكتوراه.

واستنادا لما سبق، فالمنظام الإداري للجامعات يرتكز بالنسبة لرئاسة الجامعة على 3 مستويات، 5 أقطاب، 8 أقسام و19 مصلحة.

أما بالنسبة للمؤسسات الجامعية من كليات ومدارس ومعاهد، فيتكون منظامها من عميد أو مديرونواب العميد والمديرين والمساعدين، ثم رؤساء أقسام، 8 مصالح بالنسبة للمؤسسات الجامعية و5 مصالح للمؤسسات التي يقل عدد طلابها عن 9000 ومصلحتين اثنتين للمؤسسات الجامعية التي تحتضن أقل من 900.

فتجدر الإشارة أن مديرية الموارد البشرية بالوزارة تعمل اليوم على مواكبة الجامعات لتنزيل هذا المنظام، وقد احتضن مقر الوزارة مساء أمس ورشة في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعطيتوها.

السيد الوزير،

انتم تتعرفو بلي الآن مرعلى اعتماد القانون 01.00 حوالي 20 سنة، أنه لحد الساعة الهيكلة مازال ما تدارتش في الجامعات، انتم كوزارة عملتو على تهيء هذا النموذج ديال المنظام واتفقتو مع وزارة المالية، ولكن بدون الرجوع للمعنيين بالأمر، وبدون استشارة النقابات، وهاذ الشي سجلناه، وقلناه لكم في اللقاء اللي درنا معكم بحضور السيد وزير التربية الوطنية، في اللقاء اللي كنا عملنا.

الآن المؤسسات الجامعية، هاذ المنظام مازال ما تيطبقش، واللي سجلنا الموقف ديالنا على أنه كان من لدن واحد الهيئة اللي ما كايناش من الهياكل ديال الجامعة، ومع ذلك احنا سجلنا الملاحظات ديالنا عليه وقلناه لكم.

مع كامل الأسف، اليوم لحد الساعة مازال ما كاينش، وهذا الغياب ديال الهيكلة الأكاديميات جات حتى من بعد القانون 01.00، 07.00 جاء من بعد، والأكاديميات تهيكلت ولكن الجامعة اللي هي البلاصة ديال النخبة مازال ما فيهاش الهيكلة، وهاذ الشي غريب في الحقيقة، وكيعطي نتائج ليست في صالح التعليم العالي.

اليوم كيمكن نلقاو جامعة فيها 10 ديال الأساتذة مكلفين بمهام

إدارية، الأساتذة مكانهم الجامعة والمدرجات يقريو فيها، كاينين عندنا بعض رؤساء المؤسسات الجامعية–سامحهم الله–فقط لأنه واحد السيد رئيس مصلحة واخا هو ما كايناش هيكلة فكيجي لأنه ما كيديرش لو ذاك الشي بغا كيحيدو، مثال ديال كلية الآداب في مراكش، لدرجة أنه السيد نجح في الانتخابات ديال مجلس المؤسسة، والآن يعمل على تنقيله باش ما يكونش ممثل ديال الموظفين.

أيضا، هناك أيضا النظام الأساسي لحد الساعة مازال ما كاينش، والموظفين ديال التعليم العالي مازال كيتسناو، كاين نقص مهول في الأطر ديال المختبرات وأيضا في كل المؤسسات الجامعية، وانتوما قلتوها في اللقاء اللي كان عندنا معكم في قانون المالية قلتو بأنه كاين نقص مهول في الأطر، سواء داخل المختبرات أو في الإدارية، وهذا المنظام هذا واحد المؤسسات الجامعية رافضينو، لأنه ما يمكنش مؤسسة جامعية تسير بمصلحتين..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على الملاحظات التي سجلتها، وسنعود إليها، القرارات اللي كنتخذو كنخذها باستشارة، يمكن كاين نقص ربما ما استشرناش الكل، ولكن راه احنا بصدد تنزيل وتوسيع الاستشارة، النقص ديال الأطر الإدارية كاينة.

فيما يخص المهام ديال الإدارة للأساتذة الباحثين خاصة تجوز عندما تكون المهام لها صلة وثيقة بالجانب الأكاديمي، ليست إدارية محضة، كنواب الرؤساء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الخامس والسادس، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سوف أعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه "اختلال العدالة في توزيع منح التعليم العالي".

الكلمة لكم السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارون،

السيد الوزير،

في بداية كل سنة جامعية وكالعادة، يتفاجأ العديد من الطلبة وآبائهم وأوليائهم بحرمانهم من المنحة الجامعية، هذا الحرمان ناتج عن اختلال في معايير تحديد الممنوحين.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن المعايير المعتمدة لتوزيع المنح؟ وهل من إجراءات لتصحيح هذه الاختلالات؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "المنح الجامعية".

الكلمة للسيد المستشار عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بالنسبة للمنح الجامعية كنعرفو هي عبارة عن واحد الدعم مالي كتمنحو الدولة للطلبة الجامعيين، تساعدهم على تحمل الأعباء المتعلقة بتكاليف الدراسة الجامعية، الدولة ما كنكروش المجهودات اللي كتقوم بها، لا فيما يتعلق بتعميم هذه المنحة الجامعية ولا فيما يتعلق بتطويرها من الناحية الكمية والكيفية، لكن، السيد الوزير، كنعرفو على أن الطلبة المغاربة كيواجهو واحد الصعوبات وواحد التحديات، خاصة خلال السنوات الماضية، ويتعلق الأمر بتزايد أعباء وتكاليف الدراسة الجامعية، فكيف ما تتعرفو دبا، السيد الوزير، فأي طالب مغربي فهو ملزم باش يتوفر على هاتف ذكي، باش يتوفر على حاسوب، باش يكون عندو الربط مع شبكة الانترنيت، وهذه كلها تكاليف إضافية، تكاليف تتطلب واحد المبلغ مالي، هنا بلا ما نجبدو المصاريف الأساسية اللي هي السكن، اللي هي ..

السيد الوزير،

الطالب من خلال مساره في الجامعة تيكون ملزم باش يتنقل كلما كانت واحد المناظرة في الموضوع اللي كيبحث فيه، ولا كانت واحد الندوة ولا... وهنايا ما تيكونش عندنا غير التنقل كيتحمل مصاريف ديال المبيت، وبالتالي لابد، السيد الوزير، من مراعاة كل هذه الأمور، فالطالب المغربي ليست له امتيازات في النقل، الطالب المغربي لا يتوفر على تسهيلات لولوج خدمات الأنترنيت، لولوج خدمات المكتبة، كنعرفو دبا، السيد الوزير، في التعليم عن بعد هناك العديد من الأعباء اللي ولاو كيتحملوها الطلبة.

اليوم، السيد الوزير، المنحة تتعرفو ما كافياش باش تلبي كل هذه المصاريف الجامعية اللي تنتكلمو، هذه المصاريف تتعلق في مجال التحصيل ديال.. أما المصاريف الأساسية ما كناقشوهاش، كناقشو الطالب الباحث إذا بغيناه يكون طالب في المستوى ويستافد من سنوات الدراسة الجامعية لابد ما خصنا نساعدوه ونوفرو له هاذ الوسائل، فالوزارة ممكن هنا تعمل واحد ولا المؤسسات الجامعية واحد الطالب غادي يمشي يحضر مثلا لواحد الندوة تكون هنا واحد الاتفاقيات مع القطار على الأقل في النقل، تكون واحد الاتفاقية مثلا مع الفندق يخلص واحد 20% ولا 25%، وبالتالي هنايا كنساعدو الطالب.

فهذا، السيد الوزير، بغينا اليوم نعرفو هذه التدابير اللي تكلمنا عليها..

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير المنتدب، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالمنح الجامعية.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان المستشاران المحترمان،

هذه الوزارة تعطي أهمية كبيرة للمنح في حياة الطلبة، لأننا واعون بأهميتها في حياة عدد كبير من الطلبة، فلهذا تم الرفع من الميزانية المخصصة للمنح ما بين سنوات 2017-2021، 4 سنوات من 1 مليار و600 مليون إلى 1 مليار و831 مليون درهم، ومكنت هذه الميزانية من تخويل هذه السنة 155.000 منحة جديدة برسم السنة الجامعية الحالية، ثم الرفع من عدد الطلبة الممنوحين من 329.000 إلى أكثر 400.000 اليوم، راغبين في الوصول إلى 415.000 طالب ممنوح هذه السنة، أي بزيادة 86.000 منحة جديدة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021، ثم مراجعة مرسوم المنح من أجل تخويل منحة السلك الثاني والثالث لطلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان، وخصصت هذه الوزارة إجابة على المعايير، حصة لكل إقليم باعتماد المعايير التالية:

- الأقاليم الجنوبية وأقاليم جرادة، فكيك، كلميم، وتنغير بنسبة تغطية وصلت إلى 100%؛

- الأقاليم التي لا تتوفر على مؤسسة للتعليم العالي ولا على أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت ما بين 80% و90%؛

- الأقاليم التي تتوفر على مؤسسات التعليم العالي، نواة جامعية، بنسبة تغطية وصلت إلى 75%؛

- والأقاليم التي تتوفر على مركبات جامعية وعلى أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت إلى 65%.

هذه المعايير مكنت من استفادة 15 إقليم بتغطية 100%، 5 أقاليم بتغطية 90%، 17 إقليم بتغطية 80%، 16 بـ 75%، 7 بـ 70% و22 بـ 65%.

تجدر الإشارة، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن هذه الوزارة تعمل جاهدة من أجل إيجاد موارد مالية إضافية للرفع من عدد المنح لفائدة الطلبة المستحقين، وكما تعلمون، أنه وفقا لمقتضيات المادة 8 من مرسوم السيد رئيس الحكومة، فإن مهمة تخويل القرار صفة "ممنوح" على مستوى السلم الأول الإجازة تعد من اختصاص اللجان الإقليمية التي يرأسها السادة الولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة، وأن هذه اللجان تقوم بترتيب المترشحين بناء على معايير الاستحقاق الاجتماعي.

فهذه مجهودات كبيرة، ونعلم أن هناك مجال للمزيد من المجهودات ومجال لتغطية المزيد من الحاجة، ونعمل جاهدين على تحقيق هذا، ونطلب منكم الدعم في البحث عن وسائل أخرى وعن دعم إضافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير، على المجهودات التي قامت بها الوزارة على الجواب ديالكم.

كذلك، تنشكرو الوزارة على المجهودات اللي قامت بها ومن خلالكم الحكومة على الزيادة في عدد الممنوحين، فعلا كما ذكرتم، والقيمة ديال المنحة، إلا أن طموحنا لم يصل بعد، لأننا تنطمحو أن تكون المنحة معممة على الجميع دون استثناء ودون مراعاة المعايير، لأن هاذ المعايير التي تم اعتمادها وتحديد الحصيص للأقاليم بناء على هاذ المعايير اللي غادي نذكرو، الاعتلالات والاختلالات اللي فيها، بين بأن هناك واحد عدم الإنصاف الناس اللي خصهم المنحة، بالعكس تتلقى واحد اللي خص المنحة ما تياخذهاش وتياخذها غيره.

نأخذ على سبيل المثال المعيار الأساسي والمركزي هو اعتماد الدخل ديال الأب أو الولي، اعتماد ديال الدخل هذا فيه خلل، حيث تنلقاو إلى شفنا بعض الأقاليم، أنا نأخذ الرشيدية على سبيل المثال، والإخوان اللي سبقوني المستشارين اللي سبقوني، 3000 درهم، بل بعض الأقاليم 1100 درهم، كحد أقصى، هذا غريب تلقى دخل ديال أب عندو 1500 درهم وتيتحرم ولدو من المنحة.

نعطيك مثال بسيط، السيد الوزير، احنا دبا درعة- تافلالت كنموذج، عندي إقليم تنغير الممنوح 100%، جنبه الرشيدية ما ممنوحاش، طالب في نفس المقعد في نفس المدرج واحد ممنوح وواحد غير ممنوح، هذاك اللي ممنوح يمكن تلقى باه تاجر، تلقى باه مقاول وهذاك غير الممنوح باه راه تلقاه غير عامل، المهم عندو دخل، موظف، لأن الموظفين هم اللي مضبوطين المداخيل ديالهم، غيرهم ما تتلقاش مضبوط، إذن هاذ المعيار ديال الدخل هذا يجب أن يعاد فيه النظر.

المعيار الثاني، اللي هو معيار ديال السكن ديال الحي الجامعي ولا المطعم، الرشيدية فيها تقريبا 30.000 طالب بين الكليتين، شحال عدد ديال المقاعد في الحي الجامعي؟ 600، آش غادي تغطي 600 في 30.000؟ هاذ المعيار ديال وجود الحي ولا وجود المطعم يعاد فيه النظر أيضا، وما يمكنش نعتمدوه كمعيار لتحديد الممنوحين من غيرهم.

السيد الوزير،

احنا تنطالبوكم أولا بإعادة النظر في هاذ المعايير المعتمدة، بل أكثر من ذلك إلى حين الرفع من قيمة الممنوحين، إلى حين التعميم، ذيك المنحة راه شرف للطالب على الأقل يلقى واحد الاستقلال ذاتي، راه السيد المستشار اللي سبق مني، خاص يلقى واحد الاستقلال ذاتي مالي، بغض النظر عن الدخل ديال باه، خاصو يلقى واحد الاستقلال ذاتي ويحس بأنه فعلا ارتقى من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي.

كذلك تنفتحو شراكات، كنا كنتكلمو على النقص في الإيواء ديال الأحياء الجامعية نفتحو شراكات، كاين مستثمرين اللي يمكن يديرو الأحياء الجامعية، ونفرضو عليهم واحد الأثمنة رمزية لهاذ الطلبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب بطبيعة الحال.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

يبدو لي، السيد المستشار المحترم، أن الأهداف اللي تتهضر عليها كنبغيوها كلنا، ما كرهناش، ولكن راه الإمكانات ديالنا محدودة وبالإمكانات اللي عندنا هذه مقاربة اللي ها هي واضحة وبشفافية، واحنا مفتوحين للاقتراحات إذا عندكم اقتراحات اللي يمكن تعطينا نتائج أكثر، غير في المنح عامة راه كناخذو 2 ديال المعايير أساسية، إما التميز الأكاديمي أو الاستحقاق الاجتماعي.

الآن اللي كنديروه هنايا راه الاستحقاق الاجتماعي، بينما في الماستر والدكتوراه كنديرو التميز الأكاديمي، وها انتوما تتشوفو كما في علمكم وكما كان ذكر المستشار المحترم، راه بعض المصاريف اللي بقات لنا من الماكلة اللي ما درناهاش الآن هي اللي غادي نوظفوها باش نوصلو لـ 415.000 اللي بغينا نديرو، فهذا ما هو متوفر، كيف نوزعه ونفكرو جميع عاونتونا في الشراكات، لأن أحسن استثمار هو الاستثمار في الرأسمال البشري، والرأسمال البشري أحسن مجال للتكوين ديالو هو الجامعة، فسنكون مشكورين لأي تعاون يمكن نخدمو عليه جميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "برامج دعم التمدرس بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير،

ماذا أعددتم لتشجيع التمدرس بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود التأكيد أن النهوض بالمنظومة في الوسط القروي يشكل إحدى أهم الأولويات لهذه الوزارة، وعلى هذا الأساس تم تخصيص مجموعة من التدابير لتحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

وكما تعلمون، فقد عملت الوزارة على تنزيل المشاريع الاستراتيجية، طبقا لأحكام القانون 51.17 ذات الارتباط بتحقيق العدالة المجالية المطلوبة بين الوسطين القروي والحضري، ومن ضمن ما تم اتخاذه كإجراءات هو تخويل تمييز إيجابي لفائدة العالم القروي والمناطق ذات الخصاص، ومن بين هذه المشاريع:

- توسيع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج، والذي يروم توسيع العرض المدرسي للفئة العمرية ما بين 4 و16، مع التأكيد على أهمية توسيع العرض من المدارس الجماعاتية والإعداديات في العالم القروي؛

- المشروع رقم 2 تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي، ويهدف إلى تجاوز المعيقات السوسيو اقتصادية والجغرافية وولوج الأطفال للتمدرس والاحتفاظ بهم داخل المنظومة التربوية، وخاصة المنحدرين من الأسر الفقيرة.

وهذا، ويتضمن برنامج عمل قطاع التربية الوطنية للفترة 21-23 مجموعة من الإجراءات والعمليات حسب كل مشروع. ومن ضمن أهم هذه الإجراءات المرتبطة بتحقيق العدالة المجالية ما يلي:

- التخطيط لبناء 104 مدرسة جماعاتية، موزعة على 45 مدرسة سنة 2021، 30 سنة 2022، و29 سنة 2023؛

- التخطيط لبناء 103 داخلية موزعة بدورها على 26 سنة 2021، 36 سنة 2022، 41 سنة 2023، كما سيتم العمل على الرفع من عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي.

وحصيلة خدمات الدعم الاجتماعي خلال الموسم الدراسي الماضي يمكن تلخيصها فيما يلي:

2020-2019 استفاد ما مجموعه 177.348 تلميذ من خدمات الداخليات، واستفاد 1.157.212 تلميذ من الإطعام المدرسي، واستفاد حوالي 342.000 تلميذ من النقل المدرسي.

هاذ 3 ديال العوامل تتأثر كثير في البقاء ديال التلاميذ في المدرسة والاستمرار ديالهم في الدراسة.

وقد كانت لهذه الإجراءات الأثر الإيجابي في تحسين نسب التمدرس بجميع الأسلاك التعليمية عموما، وبالتعليم الابتدائي خصوصا، بحيث يمكن القول إن التعميم الكلي للتمدرس بالمستوى الابتدائي قد أصبح من المكتسبات الأساسية للمنظومة؛ أما بالثانوي الإعدادي، فقد انتقلت نسبة التمدرس إلى 94.2% وارتفعت بالثانوي التأهيلي إلى 70%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم والتوضيحات اللي درتو.

هو في الحقيقة احنا في فريق الأصالة والمعاصرة ما يمكن لنا إلا نشجعكوم على المجهودات اللي تديرو، ونشجعوكم على البرامج اللي سطرتو، ولكن، السيد الوزير، خصنا غير نتفاهمو على واحد الحاجة، اليوم إلى بغينا نشجعو التمدرس في العالم القروي وبغينا نحاربو الهدر المدرسي، راه اليوم، السيد الوزير، خصنا أول حاجة نفكرو فيها هو فك العزلة على هاذ العالم القروي.

اليوم الآباء عندهم الرغبة يقربو أولادهم، السيد الوزير، والأبناء عندهم رغبة يكملو الدراسة ديالهم. اليوم فاش تنشوفو واحد الطفل، السيد الوزير، واحد التلميذ تيمشي 4 كيلومتر أو 5 كيلومتر على رجليه وتيعاود يرجع في العشية، راه هذا عندو رغبة أنه يكمل قرايتو، السيد الوزير.

اليوم خص الوزارة ديالكم، السيد الوزير، تشوف مع الوزارات تكون واحد الالتقائية في البرامج، ما يمكنش اليوم بغينا نبنيو مدرسة وما دوزنا لها الطريق. أول حاجة، السيد الوزير، خصنا ندوزو الطريق لهاذ المدرسة ونوفرو النقل المدرسي لهاذ التلاميذ، باش يمكن نشجعو التمدرس في العالم القروي.

اليوم تنشوفو، السيد الوزير، مجموعة من المجهودات، حقيقة كاين مجهودات تدارت، كان خطاب ديال صاحب الجلالة لمحاربة الهدر المدرسي، ربما الوزارة وفرت مجموعة ديال النقل المدرسي في مجموعة ديال الجهات ومجموعة ديال الجماعات، ولكن اليوم ها هو النقل المدرسي موجود، الطريق ما موجوداش، السيد الوزير.

اليوم تنقولو في هاذ المناطق النائية، السيد الوزير، أول حاجة اللي خصنا نديرو هو أن نشوفو العدد ديال هاذ التلاميذ، ربما نعطيك مثال في أزيلال، اليوم في مجوعة ديال الجماعات، مجموعة ديال المدارس كاينين دراري، السيد الوزير، العدد الكافي لخلق واحد نواة إعدادية، ولكن باقي هاذ الناس تيتنقلو 30 كلم و40 كلم لواحد البلاصة اللي فيها

إعدادية.

فاش تنقولو تيتنقلو، السيد الوزير، راه كاين مصاريف، كاين معاناة ديال الآباء، كاين الولد تيكون بعيد على الأعين ديال الوالدين ديالو، ما تيكونش واحد راحة نفسية، علاش، السيد الوزير، ما نفكروش في خلق هاذ النواة إعدادية لهاذ المراكز هاذي، اللي يمكن لنا نشجعو هاذ التمدرس؟ يمكن لنا نشجعو هاذ الناس أنهم يقراو حدا الآباء ديالهم ويقراو حدا الأهل ديالهم.

كاين واحد النقطة، السيد الوزير، اللي أكدت عليها وبغيت نأكد عليها وبغيتك تسطر عليها، السيد الوزير، اليوم فاش تيكون تنقيلات ديال حركة انتقالية في صفوف رجال التعليم، علاش، السيد الوزير، ما تعطيوش الأولوية لهذاك السيد اللي تينحدر من هاذيك المنطقة؟ ما يمكنش اليوم أنا في "تباروشت" أو لا في "تلكيت" ولا في "تاكلفت" ولا في "بوكماز" تنجيب واحد جاي من "تطوان"، ساكن خارج الدار، تيمشي يشرب قهوة، ساكن في واحد عالم لا مجال، السيد الوزير، للمقارنة.. راه تنجيبوه راه تندوخو هاذ السيد، خليو هاذ السيد في تطوان يقري الناس ديال تطوان واللي في طنجة يقري الناس ديال طنجة واللي في مراكش.. ولكن هاذوك ديال الجبل راه كاين طاقات ونجحو في التعليم، تنحيدوه من الجبل وتنديوه للمدينة، وتنجيبو مول المدينة ونتجيبوه للجبل، ما شي معقول، السيد الوزير.

وكاين تجربة، السيد الوزير، ناس من المنطقة من الجماعات تعينو في هاذوك الجماعات واعطاو.. ولى المستوى ديال التلاميذ ارتفع وارتفع السيد الوزير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "المعايير المعتمدة لمنح المعادلات".

الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تدركون أن معادلة الشهادة الجامعية إما أن يكون مدخلا لتحصين صدقية الشهادة الوطنية أو يكون مدخلا أيضا لتبخيسها، لذلك نسائلكم عن المعايير المعتمدة لصون الشهادة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، تسريعا لوتيرة البت في المعادلات بين الشهادات، عملت هذه الوزارة ابتداء من 2 أبريل الماضي على رقمنة مسطرة المعادلات بين الشهادات، من خلال المنصة الرقمية على الموقع الرسمي للوزارة لوضع طلبات المعادلة، كما أصدرت هذه الوزارة مرسوما جديدا بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادة التعليم العالي، يهدف على الخصوص إلى تقليص مدة دراسة ملفات طلبات المعادلات بين الشهادات، وذلك بإسناد الدراسة التربوية إلى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا إجراء امتحانات تقييمية أولية لمعادلة بعض الشهادات في الطب والصيدلة وطب الأسنان مثلا، هذه الامتحانات التي قد تعفي طالبها عند النجاح من إجراء تدريب كما هو جاري به العمل اليوم.

وبالنسبة للمعايير المعتمدة، أخبركم، السيد المستشار المحترم، أن المادة الخامسة من المرسوم 2.01.333 المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادة التعليم العالي تنص على ما يلي: "تكلف كل لجنة قطاعية بدراسة ملفات الشهادات المعروضة عليها ومقارنة المناهج التعليمية للشهادة المعنية بالمناهج التعليمية للشهادة الوطنية المطابقة لها"

ويمكن تفصيل هذه المقتضيات فيما يلي:

- مقارنة البرامج والمناهج التعليمية ومدة الدراسة الخاصة بالشهادة المعنية مع تلك المعمول بها على الصعيد الوطني؛

- التأكد من المسار الدراسي لنيل الشهادة موضوع المعادلة مع المعمول به بالبلد مصدر هذه الشهادة ومقارنته مع المسار الدراسي الجاري به العمل على الصعيد الوطني؛

- التأكد من مدى ملاءمة شروط الولوج لتحضير الشهادة موضوع المعادلة وكذا شروط التأطير البيداغوجي الخاص بها مع تلك المنصوص عليها في دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية؛

- مقارنة نظام تقييم المعارف والمؤهلات والكفاءات والامتحانات والروائز المعمول بها في تحضير الشهادة موضوع المعادلة مع ما هو معمول به في هذا المجال؛

- والتأكد من وضعية المؤسسة: هل هي مؤسسة للتعليم العالي عمومية أو خصوصية؟ معترف بشهادتها في البلد الذي تسلم فيه الشواهد؟ فهذه الشهادة تم تحضيرها حضوريا أم عن بعد.

كل هذه النقط تبحث فيها لجنة مختصة مكونة من أساتذة ليست الإدارة، إدارة الوزارة لا تعطي المعادلات، تقييم الملفات يجريه أساتذة مختصين في الميدان.

فتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة تدرس أكثر من 4500 ملف سنويا، وخلال الفترة ما بين 23 شتنبر و26 نونبر يعني شهرين وشوية 2020 هذه السنة درست 1061 ملف طلب للمعادلة في هذا الخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

ونمر إلى التعقيب، الكلمة لكم السيد رئيس الفريق في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، السيد الوزير، أن شخصيا اطلعت على المراسيم المنظمة آخرها مرسوم 2019 اللي عدل المرسوم ديال 2014، وكذلك اطلعت على أنه تم توقيع اتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة آنذاك سنة 2016 من أجل رقمنة المعادلات.

جوابكم اليوم يخبرنا بأن الرقمنة قد أدخلت وهذا مهم جدا، لأنه كاين إشكالات في هذه المعادلة بالنسبة للمرتفقين، بالنسبة للطلبة.

أولا، عندنا مركزية مفرطة، الكل يجب أن يأتي إلى الرباط من أجل المعادلة هذا من جهة، رغم تقدمنا في الجهوية، رغم اللامركزية، ورغم اللاتمركز الذي دخلنا إليه، كذلك كاين عدم التواصل، الإنسان كيحط الملف ديالو وهو اللي خصو يقلب على الملف ديالو.

كذلك، كاين مع الموجة ديال الطلبة المغاربة اللي اتجهو لأوروبا الشرقية سابقا خلقت متاعب كثيرة في المعادلات، واللي أحيانا، أحيانا وقع تأويل مغرض حتى للمعادلات من أجل تمكين الشهادات أن تكون معادلة للشهادة المغربية، وهذا أحيانا يكون به مس للسمعة العلمية للجامعة المغربية والشهادة المغربية، لذلك تحصين الشهادة المغربية هذا مسؤولية كبرى، سواء فيما يتعلق بالعلوم التطبيقية، العلوم الحقة أو العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية. احنا عندنا كبلد عندنا واحد الصورة وعندنا واحد المستوى يجب أن نحافظ عليه.

كذلك، السيد الوزير، الطلبة ديالنا ملي تياخذو الشهادة ديالهم، سواء البكالوريا أو الماستر لا يعلمون ما كاينش لائحة ديال المؤسسات اللي معروفة بأنها عندها المعادلة في الخارج، لائحة المؤسسات الجامعية في الخارج اللي عندها معادلة، هاذ الأمر ما كاينش.

وكذلك، في الأخير طول وتعقيد المسطرة، مسطرة معقدة جدا فيها أنا اطلعت غير على المرسوم، غير المرسوم بوحدو راه فيه شروط الخزيرات، لذلك أعتقد أن الرقمنة ستسهل إلى حد بعيد هاذ العملية ديال المعادلات، وبالتالي اللي جوهري في الأمر هو كيف نحصن الشهادة المغربية وما نعطيو المعادلة غير للجامعة أو لا المؤسسة الجامعية التي فعلا المسار العلمي فيها يكون مسار مشرف، لأنه بلدنا أكبر من أن نسقط في تأويلات مغرضة أو ولاءات أممية ونبقاو نعطيو معادلات للجامعات اللي للأسف الشديد ليس لها وجود.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال الموالي موضوعه "الدخول الجامعي وولوج المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

السيد المستشار السي العزري، تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار إصلاح التعليم الجامعي وملاءمة الخريطة الجامعية مع الجهوية المتقدمة ولتنويع العرض التعليمي بين مختلف جهات المملكة وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة وتوضيح المعايير المعتمدة لصرف المنح للطلبة المستهدفين، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي السياسة الحكومية لتوفير الأجواء بالجامعات وضمان دخول جامعي سليم حسب المسالك؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، لابد من التذكير أن هذه السنة عرفت إجراء امتحانات الدورة الربيعية المؤجلة خلال شهري شتنبر وأكتوبر وليس خلال شهري يونيو ويوليوز، وذلك باعتماد مراكز القرب لتفادي تنقل الطلبة والحفاظ على سلامة صحتهم والأساتذة والإداريين، وهذه مناسبة أتقدم فيها بجزيل الشكر لكل الأطر الإدارية والطلبة والأساتذة الباحثين على مساهمتهم في إنجاح هذه المحطة المهمة.

أما فيما يخص التوزيع العادل للمؤسسات الجامعية، فإن شعار هذه الوزارة هو "مؤسسة جامعية لكل إقليم" كما ذكرت سابقا على الأقل وجامعة لكل جهة على الأقل.

وفي هذا الإطار، أصدرت هذه الوزارة مرسوما يقضي بمراجعة الخريطة الجامعية وملاءمتها مع التقسيم الجهوي الجديد، ومرسومين تم بموجبهما إحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة وتوطين وإعادة هيكلة مؤسسات جامعية أخرى من خلال تغيير إسمها ووظائفها، وقد تم إحداث ما يناهز 40 مؤسسة جامعية خلال الأربع سنوات الأخيرة، فقامت هذه الوزارة وبتنسيق مع الجامعات، في إطار تنويع العرض التربوي والتوزيع العادل للعرض البيداغوجي وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي العمومي، بفتح 14 مؤسسة جامعية جديدة خلال الموسم الجامعي 2019–2020.

وعرف الدخول الجامعي الحالي فتح مؤسستين جامعيتين بكل من القنيطرة والجديدة وتقسيم 3 كليات: كلية الحقوق اللي ولت كلية العلوم القانونية والسياسية وكلية الاقتصاد والتدبير بكل من القنيطرة وسطات، ثم برمجة بناء مقر مؤسستين جامعيتين بكل من بني ملال وكلميم، والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح التي بلغت 518.000 مقعد بيداغوجي إضافي هذه السنة، والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، اعتماد 78 مسلك جديد هذه السنة، وصادقت اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي على إحداث 21 مؤسسة جديدة ما بين 2021 – 2023.

وبخصوص الرفع من جودة التكوين الجامعي، اتخذت هذه الوزارة بتنسيق مع الجامعات مجموعة من التدابير والإجراءات التالية:

- اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة، تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، عبر تنويع وتعزيز مهننة بعض التكوينات وفق معايير جديدة، تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والتغطية المجالية؛

- تشجيع انخراط المحيط الاقتصادي والاجتماعي في بلورة مسالك التكوين عبر اتفاقيات شراكة؛

- تطوير التعاون بين الجامعات والمقاولات ومواصلة إحداث مدن الابتكار، هناك 5 الآن، وتوسيع وتنويع العرض التربوي بمسالك بيداغوجية جديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

الكلمة لكم السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات التي تفضلتم بها، فقد استمعت لأجوبتكم بإمعان فيما يخص العديد من النقط المهمة، إلا أنه مازالت هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها الطلبة، فمثلا مازال العديد من الطلبة، وللأسف الشديد، لم يتمكنوا من التسجيل ببعض الشعب ديال الأخذ والرد وهذا يهدد مسارهم التعليمي، وكان فعلا تعطيل من هاذ الجانب هذا، وبنفس الوقت كذلك بالنسبة للجامعات اللي تيشدو الماستر والشهادات العليا، فملي تيطلبو لهم الوثائق تيطلبو لهم الوثائق اللي هي جد معقدة، جيب البكالوريا ومع المدة تتطول تيضيع لو التسجيل ديالو تيضيع فرصة ديال التسجيل، هذي نقطة.

لكن كاين سؤال آخر اللي فعلا طلبتو في إطار التوضيح المعايير ديال المنح اللي ما جاوبتنيش عليه، وهنا كما تيقول الحديث: "ما اجتمعت أمتي على ضلالة"، فجل الإخوان المستشارين المحترمين تقدمو بهاذ النقطة هاذي اللي فعلا تتعلق بالمنح، مشكل حقيقي، السيد الوزير، يجب التعاطي معه بالجدية والمسؤولية اللازمة، فرغم الوعود التي تفضلت بها كحكومة في الموسم الماضي، لكن للأسف مازالت تتكرر نفس المشاكل بالنسبة للمنح الجامعية، حيث تغيب عدة معايير مضبوطة التي لم يمكن تحديثها الحصول على المنحة بالنسبة للطلبة.

السيد الوزير،

هناك احتقان يسود العديد من الأسر المغربية، وعلى سبيل المثال مثلا نأخذ مثلا إقليم القنيطرة، إقليم القنيطرة وجماعة سيدي الطيبي اللي فعلا واحد الجماعة جد هشة والسكان ديالها أغلبهم سكان ناس عاديين ما كاينش موظفين قليل، نسبة قليلة ديال الموظفين، وبينما الناس اللي حصلو على المنحة أقل من 15% والمعدل اللي معطي للقنيطرة 65%، إذن هنا كان خاص هاذ الجماعة هاذي اللي هشة خاصها تكون 100%، نظرا للوضعية ديالها ومكان الوجود ديالها لأن تتكون خارج المدينة، كاين وسائل النقل، السكن إلى غير ذلك من هاذ

الوسائل هاذي، وهنا كاين غياب النقل لأن الحقيقة الشركة ما كايناش ديال النقل الحضري.

إذن، السيد الوزير، هنا يجب–تنقول–فتح تحقيق بالنسبة لهاذ النقطة هذه اللي تتعلق بسيدي الطيبي راه كاين حيف بالنسبة للطلبة الجامعيين لذيك المنطقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونتقل للسؤال العاشر و"موضوعه الهدر الجامعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين أو المستشارات من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة للحد من الهدر الجامعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير المنتدب، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة المستشارة المحترمة،

أود أن أذكر أولا أن 87% من طلبة الجامعة العمومية اليوم يدرسون في مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، 87%، 16 منهم يغادرون الدراسة في الأسدس الأول و47 يغادرون الجامعة بدون الحصول على شهادة، فتقريبا 50% هي اللي تتخرج بشهادة من المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وهذا يؤكد ما جاء في سؤالك، فكيف نفكر في التعامل مع هذه الظاهرة للحد من هذا الضياع؟

- أولا، إرساء توجيه نشيط لما بعد البكالوريا، بتنسيق بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات، ينبني على مواكبة الطالب قبل وأثناء وبعد ولوج مؤسسة التعليم العالي، باعتماد بوابة إلكترونية وطنية للإعلام والإرشاد الجامعي والمساعدة على التوجيه؛

- ثانيا، اعتماد وحدات تحضيرية أو توجيهية: اللغات والتواصل والتنمية الذاتية، تكنولوجيا الإعلام، الفكر النقدي وبرمجة مداخل بيداغوجية حسب الحقول المعرفية في بداية التكوين من أجل تأهيل الطالب للاستجابة لمستلزمات النجاح الجامعي ومساعدته على اختيار مسالك التكوين؛

- ثالثا، تقوية البعد المهني للتكوين الجامعي عن طريق مواصلة وتقوية مهننة مسالك التكوين بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح وتوسيع قاعدة الطلبة المسجلين بها، وإحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة من خلال إنجاز دراسة استشرافية لمهن المستقبل، بتنسيق مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

- ثم إرساء نظام اكتساب الوحدات (système de crédits) لتعزيز الجسور بين المسالك والمؤسسات، وتشجيع التعلم مدى الحياة؛

- ثم توسيع وتنويع العرض التربوي بإحداث مؤسسات جامعية من جيل جديد بمسالك بيداغوجية جديدة واعتماد هندسة لغوية توفر مسارات لمتابعة الدراسة بلغات مختلفة، وتضمن حدا أدنى من الكفايات التواصلية للطلبة عبر تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

تعتبر الجامعة الفضاء الطبيعي للإنتاج المعرفي والبحث العلمي بشتى أنواعه، ومجال اكتساب مهارات الخلق والإبداع لفائدة إنتاج المعرفة، كمصدر رئيسي للثروة وأحد أهم مؤشرات التنمية وركن أساسي في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وقياس مدى تطور المجتمعات وازدهارها، لكن تعليمنا الجامعي، السيد الوزير، ليس على أحسن حال، ويعيش مشاكل بنيوية، رغم الإصلاحات المتعاقبة التي أبانت على فشل وتعثر تنفيذ الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 في مواجهة التحديات المطروحة وتزايد الضغط الديمغرافي والتمييز الخطير للولوج إلى الجامعات والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود، مما يكرس النخبوية ويضرب مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة اللغوية والمجالية والعدالة المعرفية والثقافية والعدالة الرقمية والعدالة الاجتماعية.

السيد الوزير،

يكلف الهدر المدرسي للدولة 377 مليار سنتيم، نسبة كبيرة تقدر بـ 47.2 بالفعل كما قلتم لطلبتنا ينقطعون عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة، وحتى نسبة 13.3 الذين يحصلون على شواهد يرمى بهم، السيد الوزير، على رصيف البطالة القاتلة، خاصة في صفوف الطالبات لغياب ربط تعليمنا العالي بسوق الشغل، وغياب الارتباط العضوي والموضوعي بين الجامعة كفضاء للابتكار، خاصة في القطاعات الصناعية والخدماتية والتكنولوجية وبين الشركات والمقاولات ذات الاختصاص، وإشكالية التوجيه في اختيار الشعب والتخصصات.

وطبعا كان للنظام القديم الإجازة دور في ارتفاع نسبة الهدر الجامعي بسبب العديد من التعقيدات، نأمل مع تجربة البكالوريوس تجاوزها وخلق دينامية في جامعتنا على كل المستويات، مرتكزها المناهج والمقررات بما فيها الموارد الرقمية، تواكب المستجدات والتطورات المعرفية في كل المجالات، وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع البحث العلمي وتقنينه وترشيده والعمل على الحد من أسباب الهشاشة والفقر المستشري بين الطلبة، بإنشاء مركبات جامعية (les campus) تكون بمثابة فضاءات عيش الطلبة، وتعزيز إشراكهم في تطوير الحياة الجامعية وتوزيع الجامعات على مختلف الجهات وجعلها أقطابا للتنمية الجهوية، وهو ما يتطلب، السيد الوزير، تعبئة شاملة وإرادة سياسية التقائية للحكومة وكل المكونات الوطنية والمتدخلين المباشرين، وحتى الأساتذة والإدارات الجامعية والمجالس الجامعية، وأن نجعل التعليم الجامعي ضمن أولويات النموذج التنموي، وربط إصلاح تعليمنا الجامعي بمنظومة التربية والتكوين، بمنظور شامل ومنفتح على التجارب الناجحة للتعليم العالي والاحتذاء به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

أشكر، السيدة المستشارة المحترمة، في الواقع على هذه الاقتراحات الهامة، والتي تصب في التوجه الذي نشتغل فيه ومن ضمنه اعتماد هندسة لغوية توفر مسارات لمتابعة الدراسة في لغات مختلفة، ثم مواصلة تعزيز الإصلاح البيداغوجي بالتعليم العالي، عبر وضع نظام الوحدات القياسية والملف المرفق للشهادات لترصيد جميع المكتسبات التربوية المحصل عليها من طرف الطلبة، ثم تعميم مراكز التوجيه المهني للطلبة والخريجين وإدراج المهارات الذاتية والحياتية في المقررات الدراسية، وإعداد دليل لمنهجية العمل الجماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تزويد تلاميذ المناطق النائية بوسائل التواصل الرقمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة نجاة، تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أبانت أزمة فيروس كورونا عن عدم تمكن فئة عريضة من تلاميذ المناطق النائية من متابعة دروس التعليم عن بعد، بسبب عدم توفرهم على الوسائل الرقمية الضرورية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لتدارك هذه المعيقات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير المنتدب، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة المستشارة المحترمة،

لقد شكل الموسم الدراسي المنصرم فعلا مرحلة استثنائية، في ظل تفشي الجائحة وما اقتضاه ذلك من إعادة ترتيب للأولويات، من أجل الاستجابة للحاجات الملحة والحيوية، وقد مكنتنا هذه الجائحة، رغم تداعياتها السلبية، من إعطاء دفعة لرقمنة العملية التعليمية وتطوير تجربة التعليم عن بعد، وهو ما سيتيح تسريع وتيرة تحقيق هدف تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعلم الحضوري، كما هو منصوص عليه في القانون الإطار.

فحصيلة تعميم إدماج التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات

التعليمية، تبذل الوزارة مجهودات ملموسة في مجال الرقمنة وتعميم إدماج التكنولوجيا الرقمية بالعالم القروي، حيث تم:

- تمكين 85% من المؤسسات التعليمية على حد أدنى من البنية التحتية اللازمة لإدماج التكنولوجيات الرقمية، كالقاعات المتعددة الوسائط والحقائب المتعددة الوسائط واللوحات اللمسية والحواسب الخاصة بالأطفال الصغاروكذلك السبورات التفاعلية؛

- تتجاوز نسبة المؤسسات المستفيدة من هذه المعدات بالعالم القروي 40% من مجموع المؤسسات المجهزة؛

- تجهيز 2227 مدرسة فرعية بحقيبة متعددة الوسائط؛

- ربط 5386 مؤسسة تعليمية بشبكة الأنترنيت؛

- تكوين 78.414 إطار تربوي عن بعد، في إطار الاستمرارية البيداغوجية؛

- برمجة 3400 مدرسة فرعية خلال السنة المالية 2020، جلها بالعالم القروي للاستفادة من حقائب متعددة الوسائط، حيث أن حوالي 2000 مدرسة فرعية تم إبرام الصفقات بشأنها من طرف الأكاديميات الجهوية، والباقي في مرحلة إعلان طلبات العروض.

خلال السنوات الثلاث المقبلة 2021-2023 سيتم بصفة تدريجية وحسب الاعتمادات المالية المرصودة لبرنامج (GENIE) تجهيز 1900 مؤسسة تعليمية بقاعات متعددة الوسائط، منها 45% بالعالم القروي، كما سيتم تزويد 14.200 مؤسسة تعليمية بحقائب متعددة الوسائط منها 68% بالعالم القروي، من ضمنها 3900 مدرسة فرعية، ومجانية الأنترنيت لدخول منصة (TelmidTICE)، أطلقت الوزارة منظومة معلوماتية مكنت التلميذات والتلاميذ من الولوج المجاني لمنصة التعليم عن بعد (TelmidTICE) وكذا تحميل الموارد الرقمية بدون ضرورة التوفر على رصيد أنترنيت.

ويأتي هذا الإجراء تعزيزا مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ، وكذا تمكينهم من الاستفادة من جميع الدروس التي تقدمها المنصة.

وتجدر الإشارة إلى أن إرساء هذه الخدمة هو نتيجة عمل مشترك بين أطر الوزارة وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وشركات الاتصالات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

الكلمة لك، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات التي تفضلتو بها. وشكرا على..

طبعا نثمن المجهوادت المبذولة من طرف وزارتكم في ظل الظروف الحالية باش أنها طبعا في ظل الظروف الحالية اللي هي استثنائية طبعا واللي تنعرفو بأن التداعيات ديال جائحة كورونا راها كانت كبيرة وكبيرة بزاف، ولكن، السيد الوزير، وأنا كنت تنستمع لك، تنستمع للأرقام، صراحة ملي تنقارن الأرقام بالواقع تيبان لي بأنه كاين خلل، لأن بالنسبة لي على أرض الواقع هي المجهوادت اللي كاينة اللي احنا تنثمنها ولكن راها غير كافية باش أننا نوصلو لمبدأ تحقيق تكافؤ الفرص.

السيد الوزير،

كيف قلنا، فراه أسلوب التعليم عن بعد اللي فرضتو جائحة كورونا، ولكن راه هي نفسها اللي عرت على واقع البنيات التحتية للمدارس ديالنا، خاصة بالمناطق القروية والنائية، وهذا ماشي معناه المشكل ما مطروحش حتى بالنسبة للمدن كاين، ولكن، السيد الوزير، تتكلم على القاعات المتعددة الوسائط، نعطيك في المدينة وبالاسم، الثانوية التأهيلية اللي ما فيهاش القاعات المتعددة الوسائط ما قدراتش كاع تدبر عملية التعليم عن بعد هذا من جهة، أو بالنسبة لبث الدروس.

بالنسبة لتلقي الدروس، فأغلب التلاميذ في العالم القروي كان من الصعب عليهم متابعة دراستهم، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب، على رأسها غياب الأنترنيت، وإلى كان الأنترنيت كاين فكاين ضعف الصبيب، وحتى إلى كان الصبيب كاين حتى ذيك الطبيعة نظرا للفقر ذيك الطبيعة ديال بعض المنازل اللي هي طينية واللي هي مغطية طبعا بالقصدير تتجعل الولوج لشبكة الانترنيت شيء صعب، بالإضافة إلى عدم توفر أغلب التلاميذ على حواسيب وهواتف ذكية ولوحات إلكترونية، بل بعض المناطق راه ما عندهمش حتى التلفاز السيد الوزير.

السيد الوزير،

غادي نعاود نأكد أن ضمان التعليم عن بعد راه لا يعني استفادة المتعلمين، لأن المتحكم في هاذ العملية هي إمكانيات أولياء التلاميذ المادية أو المستوى الاجتماعي والأدوات الإلكترونية والتغطية بالأنترنيت، وهنا، السيد الوزير، راه ما تنحملش المسؤولية فقط لوزارة التربية الوطنية لوحدها، بل الحكومة ككل، علاش؟ لأن هي اللي خصها تضمن التجهيزات والتغطية بالأنترنيت وهي اللي خصها تدعم المناطق القروية ماديا لتحسين ظروفهم الاجتماعية، وبالتالي طبعا هذا غينعكس إيجابا على التلاميذ، لأن، السيد الوزير، إلى.. واخا كاينة تتقولو المجانية راه كاينة بعض المناطق اللي راه ما فيهاش حتى ولو كاع يبغي هو يشارجي ما تتوصلوش التغطية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

ونشكر السيد الوزير المنتدب على مساهمته القيمة في هذه الجلسة

الدستورية.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل وموضوعه "إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخوات الإخوة،

السيد الوزير،

إشكالية تنفيذ الأحكام في نزاعات الشغل يشكل إحدى الصعوبات التي يعانيها الأجير خلال مزاولته لعمله، فعندما يقع ما يتطلب اللجوء إلى المحكمة فتنفيذ هذا الحكم يستغرق مدة طويلة تزيد في معاناة الأجير، سواء كانت النزاعات الفردية أو الجماعية، مؤطرة بالنقابة أو غيرها، فتبقى معاناة الأجير تطول وتطول.

نحن نتفهم، نتفهم الاكتظاظ الحاصل في المحاكم وما كنهضرشاي على هذه الحالة الاستثنائية ديال زمن كورونا، في الوقت العادي، السيد الوزير، كتبقى واحد العائق كبير وواحد العقبة كبيرة قدام هذاك المتقاضي الشغيل الأجير في تنفيذ حكمه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على السؤال، وتعلمون أن تنفيذ الأحكام القضائية هو عنصر أساسي في المنظومة القضائية، وهو مؤشر مهم حول نجاعة هذه المنظومة القضائية، فضلا على أنه دعامة أساسية في دولة الحق والقانون، تنفيذ الأحكام هو اللي تيعطي هبة للقضاء، وأيضا لا ينبغي أن ننسى بأنه المسألة اللي تفضلتيو بها هي مسألة حسمها الدستور ديال المملكة اللي اعتبر في الفصل 126 على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء هي أحكام ملزمة للجميع بدون شطط ولا تماطل. وملي تيقول الدستور ملزمة للجميع فهو بطبيعة الحال كيقصد الأشخاص الذاتيين والأشخاص المعنويين وأشخاص القانون العام، وعلى رأسهم الإدارة.

وزارة العدل تهتم بهذا الموضوع ديال تنفيذ الأحكام وتتابع عن طريق منظومتها الرقمية، تتابع كل المؤشرات التي تنتجها أو التي تسجلها محاكم المملكة فيما يتعلق بالتنفيذ، وتتحاول تبليغ المسؤولين القضائيين لتجاوز هذه الصعوبات.

كذلك الوزارة هي عضو في اللجنة اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة المتعلقة بتنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام، وتقدم في ذلك الاقتراحات التنظيمية والتشريعية اللازمة.

الوزارة في هذا الاتجاه، أول عملية قامت بها هي تعبئة الموارد البشرية، لأن ملي تنقولو التنفيذ وانتوما تفضلتو وتكلمتو على الضغط دالملفات والأحكام اللي كاينة في المحاكم، مما يستدعي الاهتمام بالموارد البشرية اللي كتقوم بعملية التنفيذ، بحيث أنه كاين واحد الجهاز ديال المفوضين القضائيين هوما اللي كيقوم بهذه العملية واللي العدد ديالو ارتفع من 1185 مفوض قضائي سنة 2013 إلى 1624 سنة 2020، وهناك الكثير من الإجراءات وفي مقدمتها مراجعة بعض المقتضيات ديال قانون المسطرة المدنية بالتشاور مع كل الشركاء، بما يجعل هذه المسألة ديال التنفيذ تأخذ واحد المجرى أكثر فعالية وأكثر سرعة، وخصوصا مع إدماج التقنيات الرقمية.

لكن، ربما اللوحة ليست كلها بهذا السواد، يمكن نعطيك رقم بسيط جدا وهو أن عدد ملفات التنفيذ المنفذة بمحاكم المملكة وصل لـ376.520 ملف منفذ خلال سنة 2019 بمعدل 98.13% ديال الملفات اللي تم التنفيذ ديالها من مجموع الملفات الرائجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات التي أفدتم بها الرأي العام.

قولي هو أن الفريق الاستقلالي يؤكد على ضرورة العناية الفائقة في تنفيذ الأحكام التي تصدر لفائدة الأجراء، سيما وهم، أولا، تم طردهم، وثانيا ينتظرون القضاء لإنصافهم، مع الشكر الجزيل للسادة القضاة على ما يبذلونه من مجهود، احنا ما تنبخسوشي الناس الأعمال ديالها، واحنا كنوهو بالقضاء المغربي، غير أنا دبا الآن كنهضرو مجموعين وكنهضرو بصوت مرتفع، كاينة المحكمة الإدارية، كاينة المحكمة التجارية، كاين محكمة قضاء الأسرة، علاش ما تكونش محكمة خاصة بالشغل؟ ويكونو النقابيين عندهم واحد الحق ديال الترافع أو الدفاع

عن حق الأجير، وهنا أولا إذا كانت الاختصاص في محكمة الشغل، غادي يكون الأجير على الأقل خاصة بالأجراء، لا معنى باش نلقاو محاكم مختصة في الإدارة، في الاقتصاد، في، في، في.. رغم مراحل التقاضي اللي دازت فتيخصنا هذاك الأجير نحاولو نكرموه، سيما والوضعية اللي تنشوفوها راها مقلقة، بحيث التعسف على العمال.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "محدودية الموارد البشرية المكلفة بإجراءات التبليغ وتنفيذ الأحكام القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تعتري إجراءات التنفيذ والتبليغ بالمحاكم مجموعة من الإشكاليات التي تعيق البت في القضايا وتنفيذ الأحكام خلال آجالها المعقولة.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لتعزيز الموارد البشرية المكلفة بالتبليغ والتنفيذ وتزويدها بالوسائل اللازمة لتقديم هذه الخدمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

المستشارة المحترمة،

فعلا عملية التبليغ تكتسي أهمية بالغة في الإجراءات ديال التقاضي والفصل في المنازعات، باعتبار أن عملية التبليغ هي اللي كتحقق الضمانة الأساسية لتحقيق مبدأ التواجهية ومبدأ الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة.

بطبيعة الحال الفصل 120 من الدستور كيضمن هذه الاعتبارات هذه، كاين 2 مقاربات اعتمدتها الوزارة فيما يتعلق بهاذ المسألة ديال التبليغ: هناك مقاربة تنظيمية وأخرى تشريعية، بحيث أنه بالرغم من ارتفاع العدد ديال المفوضين القضائيين، كما ذكرت قبل قليل، 47% خلال السنوات الأخيرة، إلا أننا ينبغي التذكير بأنه منذ 2015 لم يتم تنظيم أي مباراة جديدة لتوظيف هاذ المفوضين القضائيين، واحنا الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مباراة سوف نطلقها في الشهر المقبل أو خلال هذه السنة بالنسبة للمفوضين القضائيين.

كذلك، من أجل تحفيز وتثمين هاذ الجهاز وهاذ الأطر ديال المفوضين القضائيين، نحن بصدد مراجعة واحد القرار مشترك بين وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يتعلق بالتعويضات ديال هاذ المفوضين، بحيث أن التعويض الحالي يقدر بـ 7.50 درهم، يعني 7.50 درهم للطي الواحد، واحنا بصدد هذه المراجعة.

كذلك هناك مراجعة شاملة للقانون المنظم للمهنة، اللي كيجعل الولوج للمهنة يكون أكثر فعالية وكذلك توسيع الاختصاصات ديال المفوضين القضائيين.

الاهتمام بالموارد البشرية يعني أيضا الاهتمام بالوسائل اللوجيستيكية، فاحنا قمنا مؤخرا بتوزيع حوالي 350 دراجة نارية على المفوضين القضائيين كدفعة أولى اللي كيستعملوها في هذه الخدمة ديال التبليغ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الوسائل اللوجيستيكية والوسائل التقنية، ولكن هناك مشروع ضخم وهو التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفيه بعض المشاريع اللي كتخص الرقمنة ديال الإجراءات ديال التبليغ، اللي هي يمكن لها تحقق الغاية المتعلقة بالسرعة وبالفعالية وبالشفافية والنجاعة في هذا المجال.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

في الحقيقة الموارد البشرية لوزارة العدل عرفت واحد التطوير لا من الناحية ديال العدد كيفما جاء في كلامكم ولا من ناحية تخصصات الأطر العاملة بمختلف المحاكم وكذلك بالإدارة المركزية، بحيث تم توظيف واحد العدد كبير من التقنيين والمهندسين والمحررين، واللي هاذ المجموعة ديال الموظفين اللي أسهموا وسيساهمون في انتقال الإدارة القضائية من التجسيد المادي للإجراءات والمساطر نحو تنزيل جزء مهم من ورش المحكمة الرقمية.

السيد الوزير،

مادام أننا كنتكلمو على المحكمة الرقمية كان هناك واحد الملف ديال مهندسي ومهندسات القطاع الذين لهم دور محوري للنهوض بهذا الورش، ولهم مطلب عادل يتعلق بالاستفادة من تعويضات الحساب الخاص، وهو المطلب الذي ينتظرون منكم تنفيذ آثاره عاجلا، دعما وتحفيزا لهم لربح رهانات المحكمة الرقمية.

السيد الوزير،

الموارد البشرية بالوزارة عرفت واحد الدينامية، غير أن هذه الدينامية واخا شملت الرفع من العدد بحال اللي جا في الجواب ديالكم ديال المفوضين القضائيين تقريبا بـ 47%، إلا أنه يظل غيركافي، لأن كاين واحد المجموعة ديال هاذ المفوضين اللي تحالو على التقاعد، كاين غياب توزيع عادل لهذه الموارد البشرية على مستوى الدوائر القضائية من جهة، ومن جهة أخرى كاين محدودية وتهالك الوسائل اللوجيستيكية المخصصة لعملية التبليغ، بالإضافة إلى غياب التكوين الأولي والمستمر لهذه الأطر.

السيد الوزير،

بحال اللي جا في الجواب ديالكم وهو التوزيع ديال ذاك 350 دراجة نارية على الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بعدد من الدوائر القضائية هي مبادرة جيدة، غير أن هذا الإجراء يبقى غيركافي للرفع من نجاعة الأداء القضائي، يجب تجويده وتعميمه، في أفق الانتقال إلى أشكال جديدة من التبليغ الإلكتروني، ممكن أننا نفكر في شراكة مع بريد المغرب، لم لا؟

وكذلك لا يفوتني أن أنوه بالعمل بالشباك الوحيد في بعض المحاكم، والذي يتيح للمتقاضين ووكلائهم تسلم طيات التبليغ في حينها لما له من اختصار للزمن القضائي، لذا ندعوكم، السيد الوزير، إلى تعميم هذه العملية بتفعيل أدوار هذه الشبابيك ورقمنتها بشكل تام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب إذا رغبتم في ذلك في حدود بضع ثواني.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة،

شكرا على ما تفضلتم به.

بطبيعة الحال ماشي الدراجات النارية ولا حتى السيارات، حتى حاجة ما هي كافية لتحقيق النجاعة والفعالية بكيفية فورية، وكذلك الحديث عن الاستفادة من الصناديق أو الرفع من الاستفادة، والرفع من الاستفادة عاجلا وحالا هذه مسألة مؤطرة بقوانين وبنصوص تنظيمية، ولا تخص وزارة العدل وحدها وفي ظروف الجائحة وفقد فيها المواطنون مناصب شغلهم وأرزاقهم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والشباب والرياضة، وموضوعه "العجز الحاصل على مستوى البنيات الثقافية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعاني فئة الشباب بالعالم القروي من صعوبة كبيرة في الاستفادة من المؤسسات الثقافية والرياضية بسبب النقص الحاد على مستوى البنيات التحتية.

من أجل ذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن سبل تدارك العجز الحاصل على مستوى البنيات الثقافية والرياضية بالعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق على هذا السؤال.

سؤال مهم جدا غيركاين 3 الأصناف ديال الأجوبة على هذا الإشكال:

الجواب الأول هو الالتقائية، بحيث في هذه الظرفية ديال الجائحة وهاذ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية راه كيخصنا نضافرو الجهود وكيخص نحققو واحد الالتقائية ما بين السياسات العمومية والقطاعية، وهنا كنظن أن البنية التحتية اللي كتدار في المجال ديال (l'INDH[2]) مع وزارة الداخلية ومع وزارة التربية الوطنية ومع وزارة الثقافة وقطاع الشباب والرياضة هاذ الشي كامل خصو تكون فيه واحد الالتقائية باش يستافد العالم القروي.

ثاني حاجة، ما نبقاوش غير نفكرو بالمنطق ديال البنيات التحتية، البنية التحتية ما هي إلا وسيلة باش نوصلو لواحد المبتغى اللي هو الخدمة العمومية ونقربو هذه الخدمة العمومية من المواطن اللي غادي يستهلكها.

هنا كاين الأجوبة ديال سياسة القرب، وهاذ سياسة القرب كاينة وسائل ديالها مثلا الوسائل المتنقلة فيما يخص الثقافة والسياسات الشبابية.

وثالث جواب هو الرقمنة، كيفما عرفتو، الرقمنة راه فيها واحد العنصر ديال العدالة المجالية أو الترابية، اللي هي قوي جدا، خصنا غير نعرفو كيفاش نوظفو هذه الرقمنة في هذا الباب.

برسم سنة 2020 وبشراكة مع الجماعات القروية تم في قطاع الثقافة إحداث 21 مكتبة موزعة على الجهات الآتية: جهة بني ملال- خنيفرة، جهة مراكش- آسفي، جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، جهة درعة- تافيلالت، جهة كلميم- واد نون، وجهة العيون- الساقية الحمراء، ويتضمن هذا البرنامج توسيع شبكة القراءة العمومية في سنة 2021، وخاصة مع إحداث نقط القراءة في جهة سوس- ماسة.

وهنا بغيت نقول في الباب ديال الالتقائية مع قطاع التربية الوطنية، تم وضع برنامج للعرض الثقافي بالعالم القروي بشراكة مع الجماعات الترابية وبتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لاستغلال الفضاءات المدرسية التابع لها، وهنا هذا جواب على الإشكال ديال ضعف الكثافة السكانية في هذا المجال القروي اللي كيطرح مشاكل في هذا الباب.

ونزيد مسألة من بين الوسائل المتنقلة اللي تكلمت عليها كنوفرو القوافل المتنقلة لتشجيع القراءة وتقريب الكتاب من القراء في المناطق النائية، سواء القروية أو الجبلية أو الصحراوية إلى آخره، وتتوفر الوزارة على حظيرة قوافل للقراءة تضم 5 حافلات، هاذ 5 حافلات غير كافي بالطبع، ولكن خصنا نمشيو في هذا الاتجاه باش في الباب ديال النجاعة ديال استعمال المال العمومي.

وشكرا.

[2] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

<u>المستشار السيد محمد الحمامي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيح.

السيد الوزير،

أنت تتعرف دائما الإخوان لا في البرلمان ولا في مجلس المستشارين تحت هذه القبة في هذه المؤسسة المحترمة، الدفاع ديالهم هي على المناطق النائية والقروية، وهنايا ما تنحملوش المسؤولية، تنحملو المسؤولية للحكومة، السيد الوزير، بصفة عامة، على أساس الحكومة هي اللي كتساهم في الهجرة من القرى إلى المدن، ملي تتجبر هذه المرافق كلها اللي تكلمت عليها، السيد الوزير المحترم، تنعرفوها داخل المدن ما كاينشي في العالم القروي، ولكن ملي تيشوف السيد كاين في المدينة كيضطر هو يلجأ يبيع رزقو ويدخل للمدينة، وهذا كيسبب في واحد الهجرة وفي واحد الاكتظاظ في واحد المجموعة ديال المدن.

احنايا تنعرفو مجموعة ديال المناطق ما كاينشي كثافة السكان، فعلا كاينة، ولكن كاين بعض المناطق فيها كثافة السكان، ولكن محرومين من هذه المرافق اللي كنتذاكرو عليها، علاش هاذوك ماشي مغاربة السيد الوزير؟ خصنا نعطيوهم الإمكانيات، خصنا نشدوهم يبقاو تما، هاذوك هوما رأس المال، ملي تيدخل لك للمدينة راه كيعمل لك واحد المجموعة ديال المشاكل، خص توفرلو فين يسكن، توفرلو فين يقرا، وتوفرلو فين يخدم، وتوفرلو واحد المجموعة ديال المشاكل، هاذ الناس هاذو خصنا نخليوهم في العالم القروي مادام هو عندو الفكر ديالو والعقل ديالو والطابع ديالو قروي خصو يبقى في القروي ونعطيوه هذه الإمكانيات.

كاين، السيد الوزير، مجموعة ديال الاتفاقيات تدارت مع مجموعة ديال الجماعات، على سبيل المثال ملاعب القرب، حتى ملعب نحرمو هاذ الناس من ملعب القرب السيد الوزير المحترم؟ أشنو كيتطلب هاذ ملعب القرب؟ الأرض تتوفرها الجماعة السلالية، كتوفرها الجماعة، كيديرو معكم في إطار الشراكة، نعطيك على سبيل المثال، جماعة بني كرفط إقليم العرائش، وفرو البقعة الأرضية وعملو الدراسات، وفرو جميع المسائل محرومين من ملاعب القرب، هاذ ملاعب القرب خلي دار الثقافة ودار الطالب وهاذ المجموعة ديال الحوايج، احنا كنفكرو غير في هذه المسائل اللي هي بسيطة، هاذ ملاعب القرب أعطت نتائج، ما كنخليوش هاذ الشباب ينحرف، هذا هو الهدف ديالنا من ملاعب القرب.

احنا تنطلبو، السيد الوزير المحترم، تكون واحد العناية بالعالم

القروي، ها أنت تتشوف العالم القروي محروم من الطريق، محروم من الماء، محروم من الضوء، محروم من واحد المجموعة ديال الأشياء، نجيو دبا ونحرموهم من دار الثقافة ومن دار الطالب والمكتبة، احنا باقين تنفكرو في المكتبة. المواطن اعطيوه غير الإمكانيات ديال الأنترنيت، دبا عاد كانو الإخوان تيوجهوها للوزير المنتدب، نوفرو لهم غير هاذ الشي، اليوم الناس ولاو كيقراو غير بالتليفون، احنا ما نخسروشي الفلوس في المكاتب، السيد الوزير المحترم، نخسرو الفلوس في ملاعب القرب، في واحد المجموعة ديال الحوايج اللي كنتناقشو عليها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل للسؤال الموالي، موضوعه "الوضعية الاجتماعية للمدربين الرياضيين وعمال القطاعات الرياضية في ظل كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي حسن سليغوة، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

كما تعلمون، لقد تأثر القطاع الرياضي كباقي القطاعات الأخرى بسبب "كوفيد-19"، الشيء الذي انعكس على وضعية العمال والمدربين والرياضيين اجتماعيا.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بهذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على هذا السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال المهم جدا، وهنا بغيت نقول أن الوضعية في هذا القطاع ديال الرياضة، قلتو تقاس كما القطاعات الأخرى، أنا كنظن تقاس أكثر، وهنا نفصلو بين الرياضة للجميع و(sport de masse et sport de haut niveau)، (sport de haut niveau) مازال كاينين البطولة وكاينين المنافسات اللي كيتم البث ديالها في السمعي البصري.

ولكن هنا في الاقتصاد الاجتماعي، هذا النسيج الاقتصادي الاجتماعي ديال الرياضة للجميع هاذو ناس اللي كيخدمو كوسطاء اجتماعيين في الأحياء ديالهم، في المدن ديالهم في القرى، وهاذو تقاسو علاش؟ حيث، كما قلنا، راه هاذ الجائحة جات كامتحان وكما كيقول المثل ملي كيهبط المستوى ديال البحر عاد كيهبط شكون اللي تلاح بلا مايو، وهنا راه بان تعرات هذه المشاكل اللي كيعيشها المغرب، راه ما يمكنش احنا 20 عام وغاديين و70% ديال المغاربة ما كاينش خدامين ما عندهمش عقود الشغل، وكيبان لنا هاذ الشي طبيعي، بالضبط دبا الجائحة خصنا نشوفو الحلول.

أولا، مكنا الجامعات الملكية الرياضية برسم سنة 2020 من نفس المنح اللي تم التخصيص ديالها في 2019، وهنا كنتكلم على تقريبا 164 مليون درهم لـ 33 جامعة رياضية، وتم التنصيص في ملحق الاتفاقية لسنة 2020 على أن جزءا من هذه المنح ستخصص للحفاظ على مناصب الشغل ودعم الأندية الرياضية التابعة لهذه الجمعيات، ولكن ما كايناش غير قاعات رياضية أو مقاولات رياضية تابعة للجمعيات، كاينة أيضا قاعات رياضية تابعة للقطاع الخاص، وكاينة واحد 3 ديال الأنواع:

- قاعات مغطاة، بدينا كنشتغلو باش نخلقو واحد قاعدة معطيات باش نعرفو أشنو هوما هاذ الناس اللي خدامين في هاذ القطاع؟ وأشنو هوما الأصناف ديالهم؟ لقينا أن، أولا، كاينة فئة ديال الأساتذة ديال التربية البدنية الذين يعملون بهذه القاعات خارج أوقات العمل وفي إطار ما يسمى بالساعات الإضافية؛

- الفئة الثانية تشتغل بعدة قاعات رياضية وتتوفر على عقود العمل؛

- والفئة الثالثة فئة يتوقف مصدر دخلها على العمل بهذه القاعات الرياضية، وقد استفادت من التدبير المتخذ على الصعيد الوطني، في إطار صندوق دعم المتضررين من جائحة كورونا.

وهنا بغيت نقول بأن الهيكلة ديال هاذ القطاع شيء مهم جدا، وهي توصية اللي نص عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضا، واحنا خدامين في هاذ الإطار. كان قطاع الشباب والرياضة دار واحد المبادرة مواطنة اللي سميناها "فكرة رياضية"، كنسولو المواطنين أشنو هي الأفكار أو الاقتراحات ديالهم في هاذ القطاع. معظم الاقتراحات جات في هاذ الباب هذا ديال الرقمنة ديال العلاقة ما بين القطاع والفيدرالية.. الجامعات باش نتمكنو من معرفة هاذ القطاع اللي بغينا نعاونوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الإيضاحات، وأهنئك على الصراحة ديالك، لأن أكدت على الكوفيد-19 وعلى هاذ الكارثة، فضحت عدة منشآت، وأنا سوف أتكلم عن الشق التالي للجواب ديالك، على واحد الفئة اللي هي مهمشة بل همشت من طرف هذه الحكومة التي تصدر قرارات ولا تقرأ تبعاتها، فأغلب المدربين والمؤطرين المنتمين لهذه القطاعات تعرف عطالة منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية منذ البداية، يعني من فبراير، بالإضافة إلى عدم التصريح بهم لدى الصناديق الضمان الاجتماعي، كما أشرتم، السيد الوزير، ها هم يعانون في صمت أمام حكومة استثمرت صمتهم بتهميشهم وعدم النظر في وضعيتهم ووضعية أسرهم، وبالتالي أصبحوا ضحايا سياسة حكومة وليس قطاع فقط، فمشكلتهم أكبر من أن يتحملها قطاع بعينه.

قاعات أندية كبرى استأنفت نشاطها، مع الأسف الصغرى مازالت، هناك البعض اللي استأنف، ولكن.. فأين الحكومة من المواكبة والتتبع؟ وأين هي من شعاراتها الراعية للجانب الاجتماعي في كل خطب رئيسها في كل مناسبة؟

مع الأسف، الحكومة أغلقت الحمامات وأغلقت النوادي الرياضية وأغلقت قطاعات كراء السيارات وقطاعات أخرى أصابتها بالشلل، لكن دون أن تعطي البديل، فالجواب ديالها "كم من حاجة قضيناها بتركها".

إننا نعيش مع حكومة رئيسها ربما يخاطب شعبا آخر في دولة أخرى، وهذا حال أغلب مكونات هذه الحكومة، فبالأمس عضو في الحكومة مكلف بالتجهيز والنقل يتحدث عن منجزات 2007 و2011 التي نعتز بها كحزب الاستقلال، لكنه لم يتحدث عن خيبات ما بعد 2011 إلى اليوم، وليعلم هذا الوزير فأغلب المنجزات الكبرى التي حققها هذا القطاع وقطاعات أخرى إلى اليوم هي رؤية ملكية وورش ملكي بامتياز، لا يد للحكومة ولا للوزير فيه، بالإضافة على عدم التصريح بهم في صناديق هاذ العمال.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث، موضوعه "مآل المخططات القطاعية لترسيم الأمازيغية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الحركي لتقديم السؤال.

السي الطيب تفضل.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل المخططات القطاعية وعن الإجراءات المتخذة لتفعيل الأحكام الدستورية ذات الصلة بترسيم الأمازيغية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا سؤال مهم جدا. وهذا ورش ديال التنزيل ديال الطابع الرسمي ديال الأمازيغية ورش يمكن لنا نقولو أنه ورش حضاري وورش طويل المدى، غادي نحاول نعطيكم بعض السياسات القطاعية اللي اخذيناها في قطاع الثقافة:

أولا، اعتماد الأمازيغية كلغة تدريس بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، حيث إلى بغينا نزلو هاذ الشي حتى لأرض الميدان راه خصنا نبداو من الفوق من التدريس، وتدريس السينما الأمازيغي بالمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما إلى بغينا ندخلو هاذ الأمازيغية للأجيال الجديدة؛

ثاني حاجة والوسيلة الأنجع هي الوسيلة الثقافية، ثاني حاجة في دفتر التحملات تتعرفو بأن في القنوات ديال القطب العمومي راه كاين واحد المجهود كبير اللي تدار في هاذ المجال.

أيضا صدور صحيفتين تهتمان بالشأن الأمازيغي وهما جريدة "العلم الأمازيغ"ي ومجلة "أدليس"، "أدليس" بالأمازيغية هي الكتاب.

ثالثا، إطلاق البوابة الإلكترونية باللغة الأمازيغية (Map Amazigh) بشراكة وتنسيق مع(IRCAM[3]) المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛

ورابعا، بغيت نذكر التعديل وتتميم المرسوم المتعلق بإحداث الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة وإحداث أصناف جديدة للجائزة، تتضمن جائزة الإنتاج الحساني والإنتاج الأمازيغي.

[3] **I**nstitut **R**oyal de la **C**ulture **Am**azighe

وهنا بغيت نرجع لواحد العدد ديال الإجراءات اللي اخذيناها في قطاع الثقافة:

أول إجراء اللي بغيت نذكرو هنا تغطية فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر، هذا في 2019 اللي كان بالدار البيضاء باللغة الأمازيغية، مع تنظيم ندوات ولقاءات إلى آخره، وهاذ الشي راه مازال غادي نعمقو هاذ الإجراء في 2021 إلى كانت الظروف الصحية كتمكنا باش نظمو هاذ المعرض؛

ثانيا، إحداث جائزتين جديدتين ضمن جائزة المغرب للكتاب، وهي جائزة المغرب التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي، وثانيا جائزة المغرب التشجيعية للدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، وهاذ الدراسات مهمة جدا باش نعطيو واحد الأفق مني لواحد العدد ديال الأساتذة ديال الأمازيغية اللي خدامين، أساتذة وباحثين إلى آخره، خصنا نخلقو هاذ المنظومة التربوية حول الأمازيغية اللي هي اللي غادي تمكنا باش نرسخو هاذ التنزيل ديال الأمازيغية في المستقبل.

وبغيت نذكر أيضا تخصيص دعم سنوي منتظم للكتاب الأمازيغي، إضافة إلى استفادة الجمعيات الثقافية الأمازيغية من الدعم المخصص للمشاريع الفنية في قطاع الثقافة، وأيضا ترجمة مجموعة من الأعمال المتعلقة بالتراث المادي واللامادي إلى اللغة الأمازيغية، وهنا كنسطر على التراث اللامادي اللي عندو واحد العمق كبير جدا في العالم الأمازيغي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

تفاعلا مع جوابكم، السيد الوزير المحترم، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات معززة بمقترحات هي كالتالي:

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير، أن القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة في مادته 32، حدد 6 أشهر بعد صدور القانون كحد أقصى لإخراج مخططات القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات والمنشآت العمومية والهيئات الدستورية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وبلغة الأرقام، فالزمن التشريعي حدد يوم 26 مارس 2020 لإصدار هذه المخططات، على اعتبار أن القانون التنظيمي رقم 26.16 صدر منذ 26 شتنبر 2019، فأين الخلل، السيد الوزير، لعدم الالتزام بهذا الموعد القانوني المنفذ لحكم دستوري؟ علما أنه تم إحداث اللجنة الدائمة للتتبع المنصوص عليها في القانون رقم 26.16 منذ 3 أشهر مضت.

هذه اللجنة التي كان من المفروض أن تضم في تركيبتها تمثيلية المجتمع المدني، الذي قدم الكثير لهذه القضية الوطنية لجميع المغاربة.

على هذا الأساس، طموحنا اليوم، السيد الوزير، هو الكشف عن القطاعات والهيئات التي التزمت بهذا الموعد.

وفي هذا الإطار ننوه بمجلس المستشارين الذي أشرف على إعداد وتنزيل مخططه عبر مذكرة تفاهم موقعة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبتعديلات جوهرية، همت النظام الداخلي للمجلس، ساهم فيها فريقنا الحركي بـ 80% من التعديلات.

ثانيا، السيد الوزير، ترسيم الأمازيغية لم يعد رهين المجال السياسي أو تدبير ظرفيات، بل هو حكم دستوري محسوم ومسنود بإرادة ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، منذ خطابه التاريخي في أجدير 17 أكتوبر 2001، وما تلاه من تدابير همت إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدماج الأمازيغية في التعليم وإحداث القناة الأمازيغية، وصولا إلى محطة دستور 2011، وترسيم الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية وإصدار القوانين التنظيمية ذات الصلة، ليبقى السؤال الاستراتيجي حول السر في التماطل غير المبرر في ترجمة هذا المغرب الدستوري الجديد المطبوع بخيار هوياتي مبني على الوحدة في التنوع.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، لا خلاف اليوم أن الأمازيغية كمكون أصيل في الهوية المغربية الموحدة في تنوعها تعتبر إحدى المرتكزات الأساسية لمغرب النموذج التنموي الجديد وعنوان آخر لتعزيز مغرب المصالحة التاريخية والحقوقية، وهو ما يتطلب من الحكومة ومختلف المؤسسات العمل على ترجمة هذا الخيار الدستوري في سياستها العمومية المسطرة والمبرمجة وفي ميزانيتها التي نسجل بأسف غياب أي مؤشر لذلك في القانون المالي للسنة المقبلة كما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الانفتاح الثقافي على إفريقيا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الانفتاح الثقافي على إفريقيا، منذ أن رجع المغرب إلى حظيرته وإلى أسرته الإفريقية، كبر شوقنا على اندماج الحضارات، هناك الآن واحد

التقارب، واحد التعاون مالي فلاحي تجاري، توج أيضا بانفتاح معبر الكركارات، بفضل المجهودات السامية والكبيرة والجريئة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ننتظر اليوم، وكل المغاربة، إلى المزيد من الدخول إلى إفريقيا، سيما والآن الممر والأمن مستتب، فما هي استرتيجية الحكومة لتعزيز التواصل الثقافي ما بين مختلف الحضارات الإفريقية والمغرب، الذي يعتبر رائدا ويشار إليه بواحد القوة وبواحد التكبيرة، المغرب محج جميع الدول، المغرب يعتبر نموذجا مزدهرا ديمقراطيا في شمال إفريقيا ينقص هذا التعزيز الدور الثقافي.

وهنا أشكر جمعية فاس سايس، جعلت واحد الربط وهاذي جمعية ديال المجتمع المدني، ربطت الاتصال مع السينغال واليوم راها مازالة كتجتهد باش تزيد توطد العلاقة الثقافية ونكتشفو احنا كمغاربة الحضارات الإفريقية، وما أحوجنا إلى .. فما هي إستراتيجية حكومتكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

التاريخ كيورينا بأن الانفتاح والعلاقات التجارية ديما كانت كتجيب هاذ العلاقات والأخوة الثقافية، وهنا خصنا نربطو واحد الأمور، هاذ العشرين عام اللي دازت المغرب دارواحد الخطوات اللي هي مهمة جدا، مثلا الخدمة اللي تدارت في الخطوط الملكية المغربية مثلا في إفريقيا جابت معها واحد العدد ديال علاقات، ومكنتنا باش نعززو العلاقات ما بين المجتمعات المدنية في هاذ البلدان.

مسألة أخرى، الثقافة هي من بين الميادين أو القطاعات اللي البلدان الإفريقية عندها واحد التنافسية كبيرة جدا. إذن كاين واحد العزم ديال الحكومة المغربية باش نمشيو في هاذ الاتجاه ونعمقو هاذ البرنامج.

أولا، بغيت نذكر التعزيز ديال التكوين في مجالات المهن الثقافية والتراثية والفنية لفائدة الطلبة الأفارقة عبر استضافتهم بمعاهد التكوين المتخصصة في التراث والفنون التشكيلية المسرحية، في حدود 10% من الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد، وخاصة المعاهد اللي تابعة لهاذ القطاع.

ثاني حاجة، إعداد برنامج ثقافي وفني للاحتفاء بتظاهرة "الرباط عاصمة إفريقيا للثقافة"، التي تم تأجيلها بسبب تفشي فيروس كورونا إلى 2021، وما زال غادي نضبطو التاريخ.

ثانيا، الاحتفاظ بتظاهرة 2021 سنة الفنون والثقافة والتراث بالاتحاد الإفريقي، وهنا كاين تنسيق مهم مع وزارة الخارجية، وخاصة تكثيف التعاون والتبادل في مجالات الثقافة والإبداع والتراث الثقافي ووضع التجارب والخبرات المغربية في مجال الثقافة والفنون والتراث رهن إشارة مسؤولي الشأن الثقافي بالدول الإفريقية الشقيقة، وهنا بغيت كما قلتو ذكرتو جمعية فاس سايس، راه كاين واحد العدد ديال الجمعيات ديال المجتمع المدني اللي كتقوم بهاذ العمل ديال الدبلوماسية الثقافية اللي هو مهم جدا وما كنهضروش عليه بكفاية.

ثانيا، تعزيز التعاون مع صندوق التراث العالمي الإفريقي على صعيد اليونسكو، ولكن كاين واحد التعاون مع البلدان الإفريقية اللي كيمكنا باش نوصلوواحد العدد ديال الأوراش اللي بغينا نقوموبها، وأيضا تعزيز التنسيق المغربي الإفريقي في المنظمات الدولية، وكاينة برامج، وهنا بغيت نذكر المكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللي كيقوم بواحد العمل مع النظراء ديالو في البلدان الإفريقية، وبغيت نقول أيضا أن التجربة المغربية في العمل الثقافي في إفريقيا راه مازال عندها واحد المستقبل ومازال خصنا نكثفو من المجهود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الدوافع التي دفعت الفريق الاستقلالي إلى طرح هاذ السؤال هي ما يزخر به المغرب والحمد لله من فرق مسرحية وأفلام مغربية التي ستعرف أكثر بالمنتوج المغربي من جهة وبالثقافة العريقة المتجذرة في إفريقيا نفسها.

فأنا تنأكد أنني نبغي نشوف المجهود ديال الحكومة وهي كتزيد توطد العلاقة الثقافية بالخصوص من ناحية الكتاب، من ناحية الأهازيج، الفولكلور، واحد المجموعة ديال الطقوس المغربية وطقوس مختلف دول إفريقيا، ما أحوجنا إلى رؤيتها والاندماج واستنباط ما هو مفيد فيها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "استئناف الأنشطة الثقافية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد الأضرار التي عانى منها قطاع صناعة الثقافة الإبداعية، ما هي إستراتجية وزارتكم للسماح لهذا القطاع باش يسترجع الحيوية ديالو؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

هذا موضوع مهم جدا، وخصنا نفهمو التداعيات ديال هاذ الأزمة ديال كورونا، الأزمة اللي كاينة في القطاع السياحي أثرت على القطاع الثقافي، وكنعرفو بأن التراجع ديال رقم المعاملات مثلا في السياحة راه أكثر من 80% ديال التراجع، إذن بحال إلى قلنا شبه توقيف، وهاذ إعادة تنشيط أو استئناف الأنشطة الثقافية رهين بتطور الوضعية الوبائية ببلادنا وبالخطة الحكومية التدريجية، راه كنا قبل العيد غادين في هاذ الإتجاه ديال الانفتاح والاستئناف ديال الأنشطة التدريجي، ولكن مع الأسف الوضعية ما مكنتناش باش نرجعو لهاذ المستوى اللي كان قبل العيد، ودبا راه كتشوفو الأرقام راه كتزاد، ولكن كاين واحد الأمل، الأمل في هاذ العملية ديال اللقاح اللي غادي يكون المغرب من البلدان السباقين في العالم، كنظن أن هاذي عملية طموحة جدا، وعلما أن المجلس الحكومي انعقد بتاريخ 3 دجنبر 2020، صادق على تمديد هاذ المدة ديال سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية.

إذن اللي من بين المؤشرات اللي هي إيجابية، خاصنا نستحضرو بأن الساكنة المغربية والشعب المغربي عندو واحد العلاقة ديال الثقة مع عملية اللقاح، هذا راه وضع اللي ما كاينش في جميع البلدان، كاين بلدان اللي غنلقاو فيها صعوبات، والحمد لله احنا عندنا هاذ العمل إيجابي.

في انتظار تحسن الوضعية الوبائية، قامت الوزارة بواحد العدد ديال البرامج راه سطرتها أمام اللجان وفي واحد العدد ديال المنابر، وكنعاود نقولها عملية البرامج الثقافية المنظمة عن بعد، وهنا يمكن لي نرجع بالتفصيل إلى بعض العمليات، كانت عمليات على الصعيد المركزي وعمليات على الصعيد الجهوي، اللي مكنتنا باش نلقاو بأن مثلا بعض دور الشباب أو دور الثقافة اللي قامت بواحد المجهود كبير وبرزت في هاذ المنظومة الترابية، وكنظن أن كاين واحد العدد ديال الأمور أخرى يمكن نرجع ليها في التعقيب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

راني سمعتك، سمعتك مزيان، ولكن غنقول لك بكل صراحة بأن ما يمكنش لك تقنع الناس الفاعلين في هاذ الميدان، لأن هاذ القطاع تيعاني منذ أكثر من ثمانية أشهر.

السيد الوزير،

الناس تيعانيو في صمت، ولكن بعزة وكرامة، الناس ما كيغوتوش ما كيتشكاوش، بالحق الناس واقفين، توقفت مداخيلهم واستهلكو جميع المدخرات وزادو تسلفو، على أمل يعوضو شي شوية ملي يرجع القطاع للنشاط ديالو، لكن كما يعلم الجميع، السيد الوزير، راه هاذ القطاع ما غاديش يستأنف النشاطات في هاذ القريب العاجل، غيطلب هاذ الشي الوقت.

سنة 2020 كانت سنة بيضاء، سنة الديون والخسارة للمهنيين وللمقاولات والجمعيات والفنانين. والسيد الوزير، قانون المالية لسنة 2021 واضح، الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة هزيلة جدا، رغم الزيادة الضئيلة ديال 60 مليون درهم، اللي فيها 67% للاستثمار.

السيد الوزير،

كلشي عارف بأن هاذ التجهيزات في قطاع الثقافة حتى شي واحد ما كيستافدش منهم، لا الشباب، لا الفنانة، لا السكان، لأن هاذ التجهيزات في قاعات مغلوقين، لأن ما كاينش الميزانية للتدبير والتكوين وهاذ الشي باش يتبرمجو، هاذ الشي معروف، وراك أنت عارف هاذ الشي ملي تعينتي راك فهمتي هاذ الشي، السيد الوزير، بالحق 67% راه مشات في الاستثمار، 20% غتمشي في الأجور، 13% في هاذ 60 مليون درهم فقط غتمشي مخصصة للميادين الأخرى وبما فيها دعم الإبداع

الفني، لأن هاذ 7 ديال المليون تزادت على هاذ الإبداع، إذن إلى شفنا هاذ سنة 2021 غتكون فيها 30 مليون درهم فقط باش تدعمو الإبداع على الصعيد الوطني، السيد الوزير، 30 مليون درهم، زعما هاذ الشي لا يعقل السيد الوزير.

السيد الوزير،

اليوم التالي لتعيينكم التزمت بـ 14 مليون درهم لدعم الموسيقى والفنون الحية، 19 مليون للمسرح، 3.5 مليون درهم للفنون التشكيلية، 9 مليون درهم للكتاب، لحد الآن السيد الوزير، حتى شي واحد ما استافد منذ 6 أشهر، هاذ الدعم اللي تكلمنا عليه، السيد الوزير، حتى شي واحد ما استافد من حتى شي حاجة..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير، في حدود الوقت المتبقى.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيدة المستشارة.

أنا واعي وكاع الموظفين ديال القطاع واعيين جدا بهاذ الإشكالات، هاذي إكراهات اللي متعلقة بالبنية ديال السياسة العمومية في هاذ القطاع، راه ملي كنتكلمو مثلا، نعطيك غير مثال بسيط وباختصار شديد، ملي كنتكلمو على دعم المشاريع الفنية، راه المشكل ماشي هو غير في الفلوس، كاين مشكل الفلوس وكان مشكل ديال القدرة الإدارية باش نوصلو هاذ (les contrats) اللي كيمشيو والتواصل مع وزارة المالية واحد العدد من المساطر الإدارية اللي كتعقد الأمور، وكيخصنا باش نطويو هاذ الصفحة ديال الدعم، راه كيخصنا شهور وشهور، هاذ الشي علاش راه مازال شوية ديال الوقت باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة، الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "التقائية البرامج الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج الاجتماعية، لكن نظرا لغياب الالتقائية، والتي كان عنوانها هو ضعف النجاعة في هذه البرامج، مما جعل بعض الناس يتحدثون على أنه ما تداروالو في هاذ المرحلة.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لمعالجة هاذ الإختلال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق المحترم على هاذ السؤال المهم.

هو فعلا إشكالية الإلتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين خاصة في المجال الاجتماعي هو أحد المحاور الأساسية لضمان النجاعة وضمان حسن أثر هذه البرامج على المستهدفين.

اليوم نتوفر على سياسة عمومية في مجال الحماية الاجتماعية، سياسة عمومية مندمجة 2020-2030 في مجال الحماية الاجتماعية، والتي جاءت كما تعلمون، السيد المستشار، بعد مسار طويل من خلال مناظرة وطنية حول الحماية الاجتماعية وحول عرض البرامج الاجتماعية الموجودة، وحول الاشتغال على موضوع التنسيق.

اليوم، باش نكون عملية في وزارة التضامن، واعون كل الوعي بأهمية الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين، ولهذا سأعطي مجموعة من الأمثلة على البرامج التي أطلقناها واللي كنعتمدو فيها الالتقائية والتنسيق.

لا يخفى عليكم السياسات العمومية المعتمدة، كلها لديها آلية، آلية حكامة اللي هي لجنة وزارية يترأسها السيد رئيس الحكومة، لجنة تقنية تترأسها وزيرة التضامن، وهاذ الآليات ديال اللجان الحكومية تضمن

التنسيق بين مختلف المتدخلين.

اليوم، برنامج "أولادنا" اللي هو برنامج الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، يقوم على آلية على مستوى الأقاليم، لجنة إقليمية تقوم على التنسيق والالتقائية بين مختلف المتدخلين، القطاعات الحكومية بل حتى المجتمع المدني.

برامج أخرى كبيرة، مثلا "التربية الدامجة"، اليوم التربية الدامجة وقعنا اتفاقية مع السيد وزير التربية الوطنية، بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة، واللي ترأسو السيد رئيس الحكومة، لضمان الالتقائية بين المتدخلين في مجال التربية الدامجة، وتعلمون أهمية ورهان التربية الدامجة بالنسبة للأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة خاصة الأطفال.

فهاذ البرنامج اليوم كيضمن أن الموارد والإمكانات اللي كتتوفر عليها وزارة التضامن مع الخبرة والإمكانات التي تتوفر عليها وزارة التربية الوطنية، كنساهمو باش نحققو فعلا التنسيق والالتقائية.

إضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية فمجال التشغيل، إذن واعون، والآلية لتنفيذ هاذ التنسيق بين مختلف الفاعلين وخاصة الحكوميين هو آلية الشراكة واللجان الوزارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لك الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيدة الوزيرة على هذه المعطيات، وإن كان سؤالنا احنا لما طرحناه، احنا كنا كنتكلمو على كل البرامج الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة، وهنا كما يحلو للكثير أن يتحدثوا عن الحكومة منذ 2012، أنا بغيت نذكر بعض البرامج منذ 2012، واللي كان من المفترض أننا نستحضروها ونحن نتحدث عن الحكامة في هاذ المجالات.

أنا كنتكلم من 2012 طلقات مجموعة من البرامج الاجتماعية لم تكن غير مسبوقة، كنتكلمو على دعم الأرامل، اللي اليوم وصل أكثر من 100 ألف ديال النساء اللواتي يستفدن، المطلقات اللي كان العدد ديالهم في الحقيقة بدا قبل 2012، ولكن اليوم أكثر من 35 ألف، برنامج "تيسير" اليوم، هذا حتى هو كنتكلمو على دعم اجتماعي، اللي اليوم وصل أكثر من 2 ديال المليون الذين يستفيدون، اليوم برامج أخرى، أنا ما نبغيش نبقى نعدد في البرامج وإلا فإنها كثيرة، لكن الذي يحدث هو ضعف التنسيق بين هذه البرامج، وأنا كنسحضر اليوم ضعف التنسيق بين هذه البرامج جعل بأن الأثر ديالها محدود جدا، وخصوصا لما يكون موجه إلى الأفراد كما للجمعيات.

اليوم، السيدة الوزيرة، احنا كنتكلمو على الحكامة، أنا مزيان اليوم كنستحضرو أيضا، اليوم عندنا كنتكلمو وأنا كنحيي هاذ الحكومة، أنها جابت السجل الاجتماعي الموحد، اللي كان نعم بتوجهات ملكية، ولكن الحكومة جابتو كقانون، لكن اليوم كنتساءلو متى سيخرج هاذ السجل؟ لأن سيحل لنا مشاكل كثيرة، ويحل مشكل الحكامة بالأساس، لأن كاين الناس كيستافدو أحيانا من برامج متعددة، كما الحال بالنسبة للجمعيات، تستفيد من برامج متعددة مما يجعلها أحيانا تراكم الدعومات التي تستفيد منها من إدارات عمومية، من مؤسسات عمومية، من قطاعات مختلفة، وهذا كيضعف الحكامة كتولي على برنامج واحد مدعوم، كاين هناك دعومات متعددة.

لذا، اليوم كنساءلو على الحكامة، كنتساءلو متى سيفعل هاذ السجل الاجتماعي، واليوم أنا كنقول بأن السجل الاجتماعي مجاله ومكانه الطبيعي، اليوم أنتم عندكم تجربة، عندكم تجربة في السياسات العمومية المختلفة اللي درتو فيها برامج، وفي الحقيقة أن درتو لها آلية من آليات الحكامة اللي هي اللجنة الوزارية، كان هاذ البرنامج أو السجل الاجتماعي، بالإمكان تكون حاضرة الداخلية، ولكن أنتم يكون عندكم دور مهم في تنزيل هاذ البرنامج ديال السجل الاجتماعي باش نحققو من خلاله الحكامة لهذه البرامج باش فعلا يكون لها مردودية وأثر على المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

هو فعلا موضوع الالتقائية والحكامة والتنسيق بين مختلف المتدخلين عندو كلفة، غيابه له كلفة اجتماعية كبيرة وكلفة على التنمية في بعدها الشمولي.

طبعا أشرتم إلى مجموعة من البرامج اللي هي مهمة، اليوم النساء الأرامل اللي كيستافدو من الصندوق وهذا برنامج وطني ينبغي أن نعتز به ونفتخر به كمغاربة، وصلنا لأكثر من 106 آلاف إلى حدود أكتوبر، 106 آلاف امرأة أرملة تستفيد و196 ألف طفل يتيم ويتيمة وفيهم 13 ألف طفل اللي هوما من الأطفال في وضعية إعاقة، إضافة أن نسبة كبيرة من هاذ الأطفال 146 ألف متمدرسين، هاذي من البرامج الوطنية اللي كتعطي فعلا بعد للتضامن وقيمة للتضامن في بلدنا، موضوع التكافل

اللي تكلمتو عليه.

اليوم الاستهداف في السجل الاجتماعي اللي صوتم عليه وتمت المصادقة عليه، السجل الاجتماعي سيجيب عن إشكال حقيقي في الموضوع ديال الاستهداف، موضوع الاستهداف لأنه أحد المداخل خاصة بالنسبة للفئات الهشة، نحن مقتنعون بأن هناك مجهودات كبيرة بذلت، طبعا هناك بعض التحديات اللي احنا نعمل على رفعها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في هذه الجلسة، وموضوعه "دعم المقاولة النسائية من خلال تثمين مبادرات للنساء وإدماج مشاريع المقاولات الشابات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

المستشار السيد امحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لقد تضمن البرنامج الحكومي مجموعة من الوعود والالتزامات فيما يتعلق بدعم المقاولات.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن حصيلة البرنامج المقدم لدعم المقاولات الشابات وكذلك للمبادرات النسائية، خصوصا يتزامن هذا السؤال، السيدة الوزيرة، مع الحملة الدولية التي أطلقت تحت الرعاية ديال الأمم المتحدة فيما يخص العنف ضد المرأة، وكذلك من أجل تنزيل الاتفاقية الدولية ديال 190.

فعلا، بأن بالمفهوم بكل صراحة لأن العنف ضد المرأة ليس العنف الجسدي فقط، هناك العنف ضد المرأة اقتصاديا، لأن هناك واحد النوع ديال التمييز ضد المقاولة النسائية ثم التهميش ثم الإقصاء، إلى غير ذلك من المسألة ديال العنف اللي كنتذاكرو عليها اقتصاديا والدور اللي تقوم به المرأة المغربية فيما يخص الدعم الاقتصادي، خصوصا بأن التوجه ديال الدولة فيما يخص العمل السياسي، نحن نلاحظ ويلاحظ الجميع بأن هناك تحسن خصوصا في المجلس ديالنا الموقر 2009-2015، كاين واحد العدد ديال الحضور ديال النساء كان ضئيلا جدا، ولكن في الاستحقاقات ديال 2015، كان هناك واحد النوع ديال التحسن رغم بأن نحن نطلب المزيد.

ولكن فيما يخص الاقتصاد الوطني، وأنتم السيدة الوزيرة، كنتم مشرفين على القطاع ديال الصناعة التقليدية، وتعلمون جيدا الدور ديال المرأة التقليدية اللي كتلعبو سواء في العالم القروي أولا في العالم الحضري اللي ناجحة فيه 100% ولكن قلة قليلة، قلة قليلة ديال المرأة اللي كنجبروها في هاذ المقاولات، خصوصا بأن هناك مؤسسة ديال الدولة اللي تابعة لكم وهي المندوبية السامية ديال التخطيط اللي اعطات التقرير ديالها، كتقول لك كاين 12.8 ديال النساء المشاركات في هاذ المقاولات، جميع المقاولات، جميع أصنافها، عندك المقاولة الصغيرة جدا، المقاولة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، معناه هاذ الرقم يبقى ضئيلا وضئيلا جدا.

وهنا كنقول لك، السيدة الوزيرة، كنرجع بأن وخا هاذ الرقم ضئيل جدا، ولكن الدور ديال المرأة واللي عشناه، كما كنقول لك في القطاع ديال الصناعة التقليدية النتائج الإيجابية اللي كيعطيوها هاذ العنصر النسوي، إلى غير ذلك من المشاكل اللي كيعرفها هاذ الدعم، اللي كنقولو بأن هناك واحد العدد اللي قمتو به، السيدة الوزيرة، ووزارتكم فيما يخص ذاك الشي ديال البرنامج ديال "إكرام 2" إلى غير ذلك من البرامج الأخرى، "مشروع من أجلك" 2017-2021.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، بكل صراحة نحن نعرف، نعرف جديتكم ونعرف الغيرة اللي عندكم على المرأة المغربية وعلى القطاع اللي كتكلفونا به، بغينا بأن شي مبادرة تكون جديدة لدعم المرأة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق المحترم على هاذ السؤال.

هو فعلا موضوع التمكين الاقتصادي، اليوم كما نتحدث عن أهمية التمكين السياسي وحضور النساء في المؤسسات المنتخبة، اليوم خصنا نتكلمو بنفس اللغة على أهمية حضور النساء في الاقتصاد، التمكين الاقتصادي للنساء عبر حضورهن في مواقع القرار الاقتصادي.

ولهذا أطلقنا في الحكومة برنامجا، أنا شخصيا أعتبره برنامج مهم جدا، اللي هو برنامج "مغرب التمكين"، "مغرب التمكين" هو جواب وطني يحقق الالتقائية والتنسيق بين مختلف الفاعلين، القطاعات الحكومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المؤسسات العمومية، يعني كل المهتمين، وتم إنجاز هاذ المشروع اشتغلنا عليه لأشهر، أكثر من 10 أشهر.

هاذ البرنامج اليوم احنا ماشي غير في مرحلة الإنجاز ولكن في مرحلة التنزيل، فاليوم الوطني 10 أكتوبر، تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات منهم: اتفاقية مع مجلس جهة طنجة، اللي فيه.. وكذلك مع أقاليم مثل

جرادة والناظور بغلاف مالي يعني.. الجهات والجماعات، لحد الساعة مساهمة ب141 مليون ديال الدرهم، وزارة التضامن بـ 51 مليون ديال الدرهم، نعتبر أن هاذ البرامج مهمة جدا، فيها نساء اللي هما في وضعية هشة، وأطلقنا من الداخلة استفادة 500 فتاة اللي هوما منحدرات من وضعيات هشة، هاذ الفتيات غيتلقاو تكوين واللي غادي يساعدهم أنهم يخلقو ويحدثو المقاولة.

نفس الأمر في مجموعة من الجهات كاين هناك اتفاقيات اللي وقعناها كيفما أشرت ليها في اليوم الوطني، هاذ الاتفاقيات كتهم كذلك المرأة في المجال

ديال الصناعة التقليدية، احنا كنعرفو أن المرأة المغربية في مجال الصناعة التقليدية وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي بشكل عام، عندها حضور، وهناك إرادة من عند هاذ النساء لتطوير ذاتهم، وراكم رئيس غرفة وكتعرفو هاذ الشي مزيان.

اليوم هاذ النساء كذلك غادي يستافدو من هاذ البرنامج، وتم توقيع اتفاقيات مع بعض الجماعات اللي كتهم بالخصوص النساء الحرفيات. الاقتصاد الاجتماعي جزء كبير منو تعاونيات النساء المغربيات برزو فيها كفاءة متميزة، وبالتالي فاليوم برنامج "مغرب التمكين" حاولنا أننا نعطيو جواب جماعي كيضمن مختلف مجالات المرأة اللي هي في القطاع غير مهيكل، في الصناعة التقليدية، في التعاونيات، المرأة المقاولة ولازلنا يعني كذلك الإشتغال مع النساء المقاولات، النساء المقاولات، لأن كنعرفو الصعوبات اللي كاينة عند المرأة المقاولة وبرنامج "مغرب التمكين" نسعى إلى أن يصل ولوج النساء إلى الحياة الاقتصادية 30%.

اليوم الرقم 19% في الحقيقة رقم لا ينسجم مع مجهودات بلادنا في مجال تمكين المرأة في مختلف المستويات، فاليوم الجانب الاقتصادي.. أفقنا في هاذ البرنامج أننا نوصلو في 2030 إلى نسبة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية لا تقل عن 30%، طبعا هاذ البرنامج فيه مجموعة من الدعامات، فيه مجموعة من دعائم أساسية، فيه مجموعة من الأهداف، فيه أهداف إجرائية، فيها 150 إجراء رئيسي، يقوم على التدريب والتكوين، ولكن جوهر النجاح ديال هاذ البرنامج هو التنزيل الترابي، واحنا اليوم بديناه مع مجموعة من الجماعات مشكورة، مجالس الجماعات بمختلف أصنافها مشكورين اللي تفاعلو إيجابا مع هاذ البرنامج، واليوم احنا في فترة وضع آليات حكامة لضمان التنفيذ الجيد لبرنامج "مغرب التمكين".

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على المساهمة في هذه الجلسة، كما أشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 326

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1442هـ (15 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:

- الموضوع الأول: "الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؟"

- الموضوع الثاني: "إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا؟"

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284، من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول متعلق بـ"الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؟"

أما الموضوع الثاني فيتعلق بـ"إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا؟"

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نخبر المجلس الموقر بتوصل المكتب من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛

2- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665، الصادر في 12 من صفر 1442 (الموافق لـ 30 سبتمبر 2020)، المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛

3- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛

4- مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة ما بين 9 دجنبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن، إذا سمحتم، في مناقشة المحور الأول لهذه الجلسة والمتعلق بـ"الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؟"

وأذكر أنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، في اجتماعها المنعقد صباح هذا اليوم، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 10 أسئلة تتعلق إجمالا بجوانب مختلفة من موضوع الحماية الاجتماعية، فتفضلوا للإجابة على هذه الأسئلة، السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

في البداية لا يفوتني في هذه المناسبة التي شهدنا فيها تحولات كبيرة مهمة، بالنسبة لقضية الوحدة الوطنية والترابية، إلا أن أبدأ بالتهنئة، لجلالة الملك حفظه الله، وللشعب المغربي قاطبة على الإنجازات الأخيرة، بدءا بتأمين معبر الكركارات وفتح عدد من الدول الشقيقة والصديقة قنصلياتها في الأقاليم الجنوبية، بالخصوص في مدينتي العيون والداخلة، وأيضا بمناسبة الإعلان الرئاسي الأمريكي الأخير، والذي يعترف بمغربية الصحراء وبسيادته على كامل ترابه.

هذه الإنجازات للقضية الوطنية جاءت نتاج جهود دبلوماسية مغربية فعالة، بتوجيهات وبقيادة جلالة الملك، حفظه الله، مدعوما بالإصرار والإجماع الوطني، الذي أظهره الشعب المغربي منذ المسيرة الخضراء المظفرة وإلى غاية هذه الانتصارات الدبلوماسية المتتالية.

وإعلان الرئيس الأمريكي الأخير ليس هو آخر هذه الانتصارات، إن شاء الله، فقد أبان الشعب المغربي على مر الأعوام على التفافه حول قيادته، جلالة الملك حفظه الله، واستعداده المستمر للدفاع عن هذه القضية بكل ما يستطيع وبكل ما يملك.

إنه تحول كبير في مسار هذه القضية الوطنية، تبعته إجراءات عملية، هذا الإعلان الرئاسي الأمريكي، مثل قرار فتح قنصلية بمدينة الداخلة واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية رسميا في إداراتها وسفاراتها خريطة المملكة المغربية كاملة غير منقوصة.

لقد قال جلالة الملك سابقا: "إن المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"، وهي حقيقة يؤكدها الواقع الثابت على الأرض وإن كان هذا الأمر ليس رهينا باعتراف الآخرين، إلا أن موقف المغرب–لا محالة–يزداد قوة مع مثل هذه المواقف والاعترافات الدولية المتزايدة.

إن ترصيد هذه الانتصارات يتطلب عملا جماعيا وجهدا دؤوبا متواصلا، وأود أن أؤكد هنا أننا لا يمكن أن ننجح في معاركنا الكبرى إلا بهذا الإجماع الوطني والإصرار الوطني والثقة في المؤسسات والثقة فيما بيننا.

واسمحوا لي هنا أيضا أن أؤكد أن المغرب والمغاربة خلدوا تاريخا مشرفا تجاه القضية الفلسطينية وتجاع القدس الشريف، وما "باب المغاربة" إلا شاهد على جزء من هذا التاريخ المشرق والمشرف، وهذا ما جدد التأكيد عليه بلاغ الديوان الملكي الذي أخبر بمكالمة جلالة الملك للرئيس الفلسطيني محمود عباس، إذ أكد بوضوح وصراحة من أن جلالة الملك حفظه الله أكد للرئيس الفلسطيني أن "المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء، وأن عمل المغرب – وهذا كله كلام جلالة الملك – وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا لا اليوم ولا في المستقبل على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة"، انتهى كلام جلالة الملك.

وأكد كذلك بلاغ الديوان الملكي حرص جلالة الملك على الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس وحماية الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف وللمسجد الأقصى وذلك بصفته رئيس لجنة القدس.

حضرات السيدات والسادة،

أريد في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال، وهو سؤال آني ذو راهنية حول الحماية الاجتماعية ومقاربتنا لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة فيها، فهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، باعتباره ورشا وطنيا بامتياز، ولا تخفى علينا العناية التي يوليها جلالة الملك حفظه الله لهذا الموضوع من منطلق حرص جلالته على الفئات الهشة والفئات المحتاجة والفئات الفقيرة بما يصون كرامتها ويحفظ التماسك الاجتماعي، ولا أدل على ذلك من المكانة المتميزة التي يحتلها هذا الموضوع في خطب جلالة الملك وفي رسائله وفي توجيهاته، آخرها الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والذي جدد فيه جلالة الملك الدعوة إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة معتبرا جلالته بأن الأمر يتعلق بمشروع وطني كبير وغير مسبوق يرتكز على 4 مكونات أساسية:

1- تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه نهاية 2022 لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الاستشفاء والعلاج؛

2- تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب 7 ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها 3 ملايين أسرة؛

3- توسيع الانخراط في نظام التقاعد بحوالي 5 ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش؛

4- تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

وكان جلالة الملك بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018، قد دعا الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأنها، وكانت الحكومة في برنامجها الحكومي قد سطرت توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ضمن أولوياتها، والتزمت من أجل ذلك بـ:

- إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود؛

- تحسين وتبسيط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛

- إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات؛

- كما تضمن البرنامج العمل على تنزيل عدد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.

هي أيضا أولوية اجتماعية وطنية ثابتة، حاضرة بقوة، ويمكن أن أقول أن الجهود التي تمت لحد الساعة في هاذ المجال، منذ على الأقل عقد من الزمن، كانت جهود مهمة، حثيثة، لتوسيع الحماية الاجتماعية، ويمكن أن أقول بأن، الحمد لله، هناك تطور إيجابي طيلة هذا العقد أو عقدين من الزمن، أقول عقدين من 2004 تقريبا 2024 عقدين من الزمن، هناك تحولات مهمة جدا وتطورات إيجابية سجلتها الإحصائيات الوطنية، كما أكدت على كذلك إما الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 وإما التقارير التي خرجت بعد ذلك، تقارير المندوبية السامية للتخطيط.

ومن هنا فقد انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 47 في الألف سنة 2004 إلى 22.16 في الألف سنة 2017، وانخفضت وفيات الأمهات من 227 من كل 100.000 زيادة حية سنة 2004 إلى 72.6 من كل 100.000 زيادة حية سنة 2017، وارتفعت التغطية الصحية من 33.7% سنة 2010 إلى 61% سنة 2017، وانتقل برنامج تيسير من تغطية أو من دعم 700.000 طفل تقريبا أو أسر 700.000 طفل إلى دعم أسر 2.480.000 طفل سنة 2021، مما ساهم في تقليص الهدر المدرسي بنسبة 57%، وأيضا دعم الأرامل ارتفع من صفر (0) بطبيعة الحال منذ استحداثه إلى أكثر من 100.000 أرملة و180 (المقصود: 180.000) يتيم ويتيمة يدعمون، وانخفضت نسبة الفقر من 15.3% سنة 2004 إلى 4.5% سنة 2014، كما أكد على ذلك الإحصاء العام للسكان والسكنى.

هذه الجهود المتوالية واللي جهود حكومات متتالية، والتي نعتز بها، عملت هذه الحكومة على ترصيدها، ومن هنا يمكن أن أقول بأن على الرغم من الصعوبات الميزانياتية في مداخيل الدولة والناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا والتي تعرفونها جميعا، إلا أن الحكومة قررت الاستمرار في تنفيذ مختلف الأوراش ذات الطابع الاستراتيجي، وفي مقدمتها الأوراش المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وأيضا حققت عدد من الإنجازات في ذلك، سنتطرق إلى عدد منها طيلة هذا العرض، ولكن أيضا أريد أن أخص بالذكر الاتفاق الاجتماعي لـ 25 أبريل 2019، والذي تضمن الزيادة في التعويضات العائلية في القطاعين العامين والخاص من بين عدد من الإجراءات الأخرى، وهذا في صلب الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لاشك أن الحماية الاجتماعية ببلادنا، والتي هي من الأهداف الكبرى التي نسعى جميعا إلى تعميمها اصطدمت بعدد من الإكراهات التي ظهرت من خلال تشخيص استراتيجي قامت به الحكومة سنة 2017، وأبرز أن من جملة هذه التحديات تعدد الفاعلين وعدم التقائيتها، تنوع الفاعلين والمتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، عدم وجود نظام استهداف موحد وناجع، تعدد آليات التمويل وإشكالية الاستدامة ونجاعة النفقات العمومية.

ولمواجهة هذه الإشكالات وتحقيق الإصلاح المنشود، اعتمدت الحكومة مقاربة متكاملة بأهداف ورهانات محددة، وأطلقت 4 أوراش:

- أولا، إعداد سياسة مندمجة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛

- ثانيا، توسيع التغطية الصحية الأساسية؛

- ثالثا، تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية؛

- رابعا، إرساء منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

ولتتبع تنزيل هذه الأوراش وضمان التقائيتها، أحدثت الحكومة في مارس 2018 ولأول مرة لجنة وزارية لحكامة وقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، ومعها لجنة تقنية بين وزارية للدعم و4 لجان وزارية، كل واحدة مكلفة بورش من الأوراش المذكورة، عهد برئاستها إلى أحد القطاعات الحكومية الأكثر ارتباطا بذلك المجال.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أطلقت الحكومة استشارات واسعة حول ورش إصلاح الحماية الاجتماعية ومنظومتها، توجت بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر 2018، وشكلت فرصة للإلمام بالإكراهات الهيكلية التي يعرفها هذا المجال، وقد ثبت في تلك الدراسة إلى أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية يجب أن يتجاوز 4 رهانات كبرى:

- أولا، رهان التعميم؛

- ثانيا، رهان التوحيد؛

- ثالثا، رهان الحكامة؛

- رابعا، رهان التجويد.

ثانيا، الآن فيما يخص تنزيل الأوراش المرتبطة بالحماية الاجتماعية:

I- تعميم التغطية الصحية:

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة جدولة زمنية لتعميم الحماية الاجتماعية الشاملة بشكل تدريجي على مدى 5 سنوات، لتشمل بشكل مباشر كافة المواطنات والمواطنين:

أولا، تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه آخر 2022؛

ثانيا، تعميم التعويضات العائلية؛

ثالثا، توسيع الانخراط في نظام التقاعد خلال هذه الفترة؛

رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، وهذا مضمن الخطاب الملكي.

وأريد أن أشير هنا إلى أن التغطية الصحية المجانية للطلبة، والتي انطلقت منذ بضع سنوات فقط، قد عرفت بفضل تسهيل الإجراءات تطورا سريعا، وانتقل عدد الطلبة المستفيدين من 70.000 سنة 2018 إلى حوالي 225.000 سنة 2019-2020، ونتمنى والمخطط هو أن ترتفع إلى 300.000 سنة 2020-2021.

فيما يخص تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي صادق البرلمان على قانونه سنة 2017، وقد تم إعداد سنة 2018 المراسيم المؤطرة، وتمت بعد ذلك المصادقة على النصوص التطبيقية الخاصة بعدد من الفئات، والتي دخلت فعلا بدأت الأداء ودخلت في المسار ديال التغطية الصحية الإجبارية، فئة العدول، فئة المروضين الطبيين، فئة القوابل، فئة المفوضين القضائيين، فئة المرشدين السياحيين، كما تم إعداد المرسوم المتعلق بفئة المهندسين المعماريين.

وموازاة مع ذلك، تم إطلاق سلسلة المشاورات مع فئات سائقي سيارات الأجرة والصناع التقليديين والتجار والمقاولين الذاتيين والنساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والموثقين والفنانين والفلاحين والمهندسين الطبوغرافيين والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهن شبه الطبية والمهنيين المزاولين لأنشطتهم في مجالات المالية والمحاسبية والتأمينات.

وقد وصلت المشاورات مع فئات الصناع التقليديين والتجار والمقاولين الذاتيين والأطباء والنساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والفنانين مراحل متقدمة، وربما نقول المراحل النهائية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة في تنزيل التغطية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، تعتمد التشاور المسبق وإشراك مختلف فئات المهنيين المعنيين، كما تم في قانون المالية لسنة 2021، والذي صادق عليه البرلمان منذ أيام فقط، إحداث المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل، تبعا لنظام الربح الجزافي، ولفائدة المقاولين الذاتيين.

ويهدف هذا الإجراء إلى إحداث نظام مبسط وعادل ومنصف لهاتين الفئتين، عبر تبسيط النظام الجبائي المطبق عليهم، عبر مساهمة مهنية موحدة، تضم الضريبة على الدخل والرسم المهني والتحملات الاجتماعية، وسيكون هناك تحول، إن شاء الله، كبير فيما يخص تعميم التغطية الصحية.

ونتيجة لهذا التوسيع التدريجي لنظام التأمين الإجباري على المرض، وأيضا والتحسن المستمر في عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[1])، ارتفعت نسبة التغطية الصحية إلى 68.8% سنة 2019 مقابل 52% سنة 2015، وإن شاء الله عندما ننتهي من هذا الورش الذي نسير فيه بخطى حثيثة، سنصل إلى ما يزيد عن 90% من نسبة التغطية الصحية بعد إدخال هذه الفئات.

وترصيدا لما تم إنجازه، وتسريعا لهذا الورش الذي عرف دعما وعناية مولويين كريمين، لاسيما من خلال التعليمات السامية بتعميم التغطية الصحية، والتي جعلت من هذا الورش إصلاحا وطنيا يتجاوز الحكومة الحالية فستتميز سنة 2021 و2022 بالعمل على تعميم التغطية الصحية الإجبارية بتكلفة سنوية تقارب 14 مليار درهم موزعة على النحو التالي: 5.4 مليار درهم سيتم تمويلها من خلال مساهمة المؤمنين، 8.4 مليار درهم تتحملها الدولة في إطار تضامني، وبُرمج جزء منها في قانون المالية 2021، وجزء ثاني سيبرمج في قانون المالية 2022 إن شاء الله، هذا فيما يخص تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

ثانيا، التوسيع التدريجي للتعويضات العائلية: وهذا ما سيتم مباشرة بعد تعميم التغطية الصحية الإجبارية، والذي يعني منح مساعدات شهرية لفائدة 3 ملايين أسرة على شكل تعويضات عائلية للأطفال، تستهدف حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

ثالثا، توسيع قطاع الانخراط في نظام التقاعد: بالنسبة لتعميم التقاعد لفائدة السكان النشيطين، وبعد أن انطلقت عملية توسيع الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فإن التوجه الآن يسير نحو إنشاء نظام تقاعد إلزامي لصالح كافة الفئات النشيطة العاملة، بما يسمح لهم بالتمتع بحياة كريمة بعد التقاعد على أساس نظام عادل ومستدام؛

رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل: في أفق تعميم التعويض عن فقدان الشغل لجميع السكان المتوفرين على شغل قار، فإن الحكومة حريصة على استكمال وتجويد الورش الذي أطلقته في هذا المجال، مع إعطائه دفعة جديدة وقوية من أجل بلوغ هدف التعميم في أفق 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن التعويض عن فقدان الشغل الذي سبق إقراره بموجب القانون رقم 03.14، الذي يهدف إلى مواكبة الأجير الذي فقد عمله نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، يضمن له تعويضا لمدة 6 أشهر بشروط محددة، كما تعتبر فترة التعويض بمثابة مدة تأمين تفتح الحق في التعويض عن المرض وفي التعويضات العائلية، وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار في احتساب الحق في راتب التقاعد، كما يوفر هذا النظام للأجير خلال هذه الفترة مواكبة عبر برنامج إعادة التأهيل لإعادة إدماجه في سوق الشغل.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2016 إلى غاية شتنبر 2020 ما مجموعه 77.826 مستفيد، وبلغ عدد التعويضات الممنوحة 962 مليون درهم.

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

وفي إطار تقييم هذا النظام بعد 3 سنوات من تطبيقه، أنجزت الحكومة دراسة تقييمية، خلصت إلى وجود جملة من الصعوبات والإكراهات تحول دون تحقيق الكامل للأهداف المتوخاة منه، واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة تم إعداد مشروع قانون يروم تبسيط مسطرة الاستفادة بالاكتفاء بوجوب التوفر على فترة التأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، دون اشتراط عدد من فترة العمل.. من أيام العمل في السنة الأخيرة، إلغاء ذلك الشرط، وذلك بهدف رفع عدد المستفيدين من التعويض، وهو مشروع القانون الذي ستعمل الحكومة على وضعه في مسطرة المصادقة في أقرب الآجال، وتقريبا مشروع القانون موجود.

II- ما هي الآن التدابير المواكبة لورش تعميم التغطية الاجتماعية؟

لضمان تنزيل ناجع لعملية تعميم التغطية الاجتماعية وتحسين حكامتها، تسهر الحكومة على تنزيل جملة من الإجراءات تتمثل على الخصوص فيما يلي:

1. تحسين وملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي: من خلال تنفيذ الإصلاح المؤسساتي المتعلق بالصندوق المغربي للتأمين الصحي، وقد صادق البرلمان على قانونه، وذلك بعد أن عملت الحكومة على تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض بالقطاع العام، وذلك بما يمكن من تحسين حكامته وتحسين قيادة أنظمة التغطية الصحية.

كما أن الحكومة أعدت مشروعا لمراجعة القانون 65.00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، والذي يروم أساسا توطيد مهام–هاذ المراجعة–توطيد مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي كهيئة للرقابة والضبط في هذا المجال، مع تحديد الهيئة المدبرة لنظام المساعدة الطبية "راميد"، بالإضافة إلى تحيين مشروع القانون المعدل لملاءمته مع التوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش، في أفق وضعه في مسطرة المصادقة، هذا يتضمن إصلاحا جذريا لنظام المساعدة الطبية راميد.

كما أن الحكومة على وشك الانتهاء من إعداد دراسة اكتوارية حول الاستدامة المالية لنظام المساعدة الطبية "راميد"، على أساس محورين، يتمثل الأول في التوقعات الديموغرافية للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" والنفقات المتعلقة بهذا النظام للفترة ما بين 2020 إلى 2030، بينما يهم الثاني تقييم التكلفة السنوية لنظام "راميد" في صيغته الحالية وكذا في صيغتها التأمينية المقترحة لنفس الفترة المذكورة، وينتظر أن توفر هذه الدراسة أرضية لإعداد دفتر التحملات التقنية والاحترازية للهيئة التي ستتكلف بتدبير هذا النظام مستقبلا.

2. الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية: فهناك عدد من الإجراءات المدمجة في مخطط الصحة في أفق سنة 2025، والذي يستند بالأساس إلى 3 دعامات أساسية:

- تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسينها وتحسين الشبكة العمومية لهذه العلاجات، وتحسين شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، تطوير الخدمات الصحية أو البنيات الصحية بالعالم القروي، وتطوير صحة القرب وتطوير صحة الأسرة؛

- الدعامة الثانية، تقوية الصحة الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، وتشمل تعزيز برامج الأم والطفل كأولوية وطنية، الاستفادة مما تم من تقييم البرامج السابقة، تعزيز صحة ذوي الاحتياجات الخاصة، تقوية محاربة الأمراض السارية، تحيين المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية وتعزيز اليقظة الصحية والأمن الصحي؛

- الدعامة الثالثة تهم تطوير حكامة القطاع وترشيد استخدام الموارد واستعمالها، وتشمل معالجة الخصاص في الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين في مجال الصحة.

3. تحسين منظومة الاستهداف: هاذي تحدثنا عليها 2 المرات، ذلك أن مجموع الخدمات الاجتماعية وتطوير الحماية الاجتماعية لن تتحقق أهدافها إلا من خلال ضبط وتحديد الشروط الموضوعية، التي يجب توفرها في المستفيدين أو في الفئات المستفيدة من هذه البرامج.

وفي هذا الإطار بعد إتمام الورش التشريعي، تعمل الحكومة على تنزيل مقتضيات القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وينصب العمل حاليا على إنجاز منصتين رقميتين تتعلق الأولى بالسجل الوطني للسكان، وتتعلق الثانية بالسجل الاجتماعي الموحد، وهذا سيمكن من توفير آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام، وكذا التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم، ذلك أن النظام الحالي فيه واحد الشوية ديال.. بمعنى لا يمكن من هذه الدقة التي نتوخاها، يمكن شي وحدين استفدو من برامج الدعم ما عندهمش الحق، ويمكن شي وحدين ما استفدوش وهوما عندهم الحق، لكن من خلال هاتين المنصتين ومن خلال هذا الورش، إن شاء الله، غادي نتجاوزو هذه الاختلالات الموجودة، وستدخل هاتان المنصتان الخدمة سنة 2022 في إطار تجربة نموذجية كمرحلة أولى في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني بين 2023 و2025 إن شاء الله.

4. ضمان الاستدامة: من خلال تنويع مصادر التمويل، ذلك أنه–وهذا مما ورد في بعض الأسئلة–أشنو هي الضمانات ديال الاستدامة ديال هذه البرامج؟

- الضمانة الأولى، هو **توسيع قاعدة المستفيدين**: ليشمل جميع اللي عندهم الحق ديال التأمين يعني جميع المواطنات والمواطنين، إذا وسعنا

قاعدة المستفيدين اللي عندهم معرفة فيما يخص التأمينات بقدر ما كتوسع قاعدة المستفيدين بقدر ما تكون الديمومة ديال النظام، وبالتالي فسنعمل على أن تشمل هذه التغطية الصحية كل المهن الحرة والمستقلين غير الأجراء وغيرهم، ففي التوسيع ضمان استدامة النظام.

وبالمناسبة إذا بغيتو تعرفو عندنا:

- التجار والحرفيين: حوالي 580.000 اللي غادي يكونو ديال المستفيدين؛

- والفلاحين: 1.600.000؛

- الصناع التقليديون: تقريبا 1.500.000؛

- السائقون: 220.000؛

- المهن الحرة المنظمة: تقريبا 200.000؛

- المقاولون الذاتيون: الآن المسجلين 200.000 على الأقل، وقد يزيد عددهم.

معنى ذلك أنه غادي يزيد عدد المستفيدين سيزيد عن 6 مليون تقريبا، وبالتالي هاذو المعنيين، أما المستفيدين بمعنى إذا زدنا ذوي الحقوق غادي نوصلو ل 11 إلى 12 مليون تقريبا شخص.

- الضمانة الثانية، **إحداث المساهمة المهنية الموحدة**: والتي تحدثنا عنها منذ قليل، والتي تعني الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي، ذلك أن عدد من هؤلاء الذين ذكرتهم واللي هوما نظام الربح عندهم هو نظام جزافي لدى إدارة الضرائب هاذو، تيسيرا لهذه الفئة في الانخراط في التغطية الصحية تدارت هذه المساهمة المهنية الموحدة، وهذا واحد الربح كبير لهذه الفئات غادي يدخلو فيها التجار، غادي يدخلو فيها الحرفيين، الصناع التقليديين، وغيرهم من الفئات وهي فئات واسعة جدا اللي غادي يعني أن الدولة هي غادي تكلف من خلال هذه المساهمة الموحدة بدفع المساهمات اللي كتعنيهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي هذا، إن شاء الله، ضمان أيضا للاستدامة؛

- **تعزيز موارد "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"** بإضافة مداخيل جديدة تتضمن أساسا حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، وخا هذه مؤقتة، ولكن اللي دائمة هي المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية، وبالتالي هذا الصندوق ديال دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي واللي جزء من المداخيل ديالو غتمشي لإنجاح نظام المساعدة الطبية "راميد" من بين برامج أخرى اجتماعية، وأيضا يمكن أن يساعد، غادي تحول المداخيل ديالو إلى تعميم التعويضات العائلية للفئات الهشة والفقيرة، في المرحلة الموالية، وذلك بالإضافة لمساهمات الميزانية العامة للدولة.

- وأخيرا، لا بد أن أشير إلى أن **تجميع وعقلنة مختلف البرامج والخدمات الاجتماعية**: ولا سيما تلك الموجهة إلى الفئات الهشة والضعيفة، سيمكن إن شاء الله، من ترصيد الإمكانيات المادية الموجهة لعدد كبير من البرامج تفوق 100 برنامج، وذلك في أفق تحقيق تعميم التعويضات العائلية.

5. وهذا مهم جدا هو **إصلاح القطاع غير المهيكل كرافعة لتعميم التغطية الصحية**، فنحن نعتبر أن تعميم التغطية الصحية من جهة هو رافعة باش هاذ القطاع غير المهيكل يتحول إلى قطاع مهيكل، وبقدر مال يتحول إلى قطاع مهيكل يصبح ذلك رافعة للتغطية الصحية، فهاذ المساهمة المهنية الموحدة، إن شاء الله، ستكون أداة من الأدوات التي ستقنع المزيد من الحرفيين والمهنيين في القطاع غير المهيكل للالتحاق بالقطاع المهيكل لأن فيه فائدة محققة.

III- تحسين مجال الرعاية الاجتماعية:

وهذا بغيت نشير له علاش؟ لأن حتى هو يدخل في الحماية الاجتماعية، ذلك أن الحكومة عملت على **تحسين الرعاية الاجتماعية**، باعتبارها مجالا داعما ومكملا للحماية الاجتماعية، وذلك في إطار منظور شامل، وقد شمل هذا، أولا، تطوير جميع البرامج ديال الفئات الهشة، وقد قلت مرارا هنا أن جميع البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة وحتى المتوسطة والضعيفة كلها دعمت وزادت الميزانية ديالها، وأخص بالذكر انطلاق برنامج الأرامل والذي وصل اليوم إلى 107.000 أرملة مدعمة و181.000 يتيم ويتيمة تستفيد من الدعم الشهري، وأيضا صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، اللي حتى هو مهم جدا، وقد بلغت دعومات هذا الصندوق 680 مليون درهم ما بين 2015 و2019 واستفاد منه 35.000 شخص من المعينات التقنية والأجهزة البديلة، واستفاد ما يقرب أو ما يزيد على 15.000 طفل وطفلة من دعم التمدرس بمبلغ وصل سنة 2019 إلى 167 مليون درهم.

أما بخصوص تمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم بين 2015 و2020 تمويل ما يقرب من 2000 مشروع بغلاف مالي يزيد على 70 مليون درهم.

إصلاح مؤسسة الرعاية الاجتماعية: وهو ما تم فعلا من خلال إصدار القانون 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، وأيضا أريد أن أشير إلى أن عدد المراكز الاجتماعية ببلادنا يبلغ 4248 مركزا، 44% منها بالعالم القروي، واستفاد من خدماتها أكثر من نصف مليون شخص، كما قدمت مؤسسة التعاون الوطني برسم سنة 2019 دعم مالي قدره 159 مليون درهم لفائدة 1066 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، توفر خدماتها لما يقرب من 100.000 مستفيد.

وقد تم الشروع في إعداد دراسة لمواكبة تفعيل مقتضيات مختلف هذه النصوص التطبيقية، بهدف تحديد الآليات التقنية والتدبيرية

الكفيلة بضمان تقيد مختلف مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمعايير المعتمدة، بطبيعة الحال هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية لكثرتها خصها تتأقلم مع القانون الجديد 65.15، وإن شاء الله، ستتأقلم معه وهي تتأقلم معه تدريجيا.

ثالثا، دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ذلك أن الحكومة عملت على زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الثالثة، مما سيسهم في تدارك كثير من الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، تحسين الدخل، الإدماج الاقتصادي للشباب، تعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

تنظيم مهنة العمل الاجتماعي: وهذه حتى هي مهمة، هذا جزء من البرنامج من البداية ديال الحماية الاجتماعية أو إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي انطلقنا منه، وذلك من خلال تقنين مزاولة مهن العاملين الاجتماعيين، وقد صادق مجلس الحكومة في 28 ماي 2020 على القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين المنظم لمهنة العامل الاجتماعي وتحديد شروط ممارستها والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين وشروط مزاولتهم لهذه المهن، وهو المشروع المعروض على مصادقة بالبرلمان.

تعزيز البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء، وذلك من خلال عدد من البرامج الموجهة في هذا المجال، ومنها تأهيل البنية الملائمة الآمنة والمستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء للارتقاء بالوضعية الاقتصادية للمرأة القروية، تمكينها من وسائل الإنتاج، وغيره من البرامج الموجهة إلى المرأة خصيصا لدعمها لتستدرك الخصاص الموجود في مجال المقاولة بالنسبة للنساء وفي مجال العمل بالمقارنة مع أخيها الرجل.

هناك إذن عدد من الأوراش وعدد من البرامج أطلقتها الحكومة، وبدأت فعلا، وبعضها يحقق تقدما مضطردا وناجحا، إن شاء الله، عندنا برامج وخصوصا برنامج تعميم التغطية الصحية بالنسبة للمهن الحرة والأجراء والمستقلين غير الأجراء، وهي كلها برامج، الحمد لله، تنطلق بطريقة إيجابية، ونتمنى إن شاء الله قبل نهاية هذه السنة نكونو نهينا عدد مهم من هذه الفئة، إدماجهم في التغطية الاجتماعية، سواء التغطية الصحية أو التقاعد، مما سيوفر لهم العيش الكريم إن شاء الله.

أنا بغيت نؤكد في الأخير على أن هذا الموضوع هو موضوع مهم جدا، أنا أشرت في البداية إلى توقيع الاتفاق الاجتماعي في 25 أبريل، والذي تضمن عدد من المقتضيات وأشرت أيضا إلى عدد من الإجراءات المهمة التي واكبت مختلف أوراش تعميم التغطية الصحية، أنا كنظن بأن المغرب مقبل في سنتين 3 سنوات مقبلة على قفزة نوعية غير مسبوقة، وهذا يشكل دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، يشكل دعم للفئات الهشة وأنا أظن بأنه في السنوات المقبلة نسبة الفقر ستقل بنسبة 70% على الأقل عما هي عليه اليوم، وقد انخفضت عما هي عليه اليوم، وقد انخفضت بنسبة 70% من 2004 لـ 2014، هذه إحصائيات دقيقة.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعة، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

أول كلمة في هذا الإطار لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في البداية، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بغينا نوهو بالمبادرات والقرارات الكبرى ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، في اتصال ديال جلالة الملك مع الرئيس الأمريكي، إقناع الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالوحدة الوطنية وكذلك إقناع الرئيس الأمريكي بإحداث قنصلية في الداخلة، والاتصال ديال جلالة الملك، نصره الله، مع الرئيس الفلسطيني، لإبلاغ الرئيس الفلسطيني بأن القضية الفلسطينية تحظى بنفس الاهتمام اللي تحظى به القضية الوطنية.

كذلك، بغينا نوهو بالمبادرة الحكيمة ديال جلالة الملك في إخلاء معبر الكركارات بدون إهراق قطرة دم وطرد العصابة ديال البوليساريو من معبر الكركارات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه المجهودات اللي قام بها جلالة الملك والدبلوماسية الحكيمة ديال جلالة الملك بغينا نطلبو منكم، السيد رئيس الحكومة، ونطلبو من السيد رئيس النيابة العامة فتح تحقيق في واحد السيدة سميتها أمينتو في واحد المجموعة ديال الناس منهم اللي دار بلاغات، منهم اللي دار بيانات، منهم اللي كتب في المواقع الاجتماعية ومنهم اللي شكك ومشى بعيد وقال بأن هذا القرار ممكن يجي الرئيس مستقبلا ويلغي القرار الأول، منهم واحد المجموعة ديال القرارات اللي هي غير معقولة.

وبغيت نذكركم، السيد رئيس الحكومة، بالخطاب ديال جلالة الملك في 2014، على قول الله أكبر، قال جلالة الملك "**أي شخص إما أن يكون وطنيا أو خائنا، فليس هناك مرتبة وسطى بين الوطنية والخيانة، كما أنه ليس هناك درجات في الوطنية ولا في الخيانة، فإما**

أن يكون الشخص وطنيا وإما أن يكون خائنا"، انتهى كلام جلالة الملك.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، ومن خلالكم تنتوجهو لرئيس النيابة العامة ما يمكنش يكونو ناس عايشين في تراب هذا الوطن، ومغطيين بسماء هذا الوطن، وتيشربو ماء هذا الوطن وعندهم البطاقة ديال هذا الوطن، ولكن تيسبو من (la droite) لـ (la gauche) بالحقد والبغض اللي اعطاهم الله، تنطلبو فتح تحقيق في هذا الأمر.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، باش نرجع للموضوع ديال الحماية الاجتماعية وفي الحقيقة اعفتيني من واحد المجموعة ديال الأمور من خلال المداخلة ديالكم فيما يخص الحماية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية ذكرتونا، السيد رئيس الحكومة، بالخطاب ديال جلالة الملك في 2018، وأنا نقول لكم.. نقرا عليكم واحد الفقرة من الخطاب ديال جلالة الملك، في 2018: **"فليس من المنطق أن نجد أكثر من 100 برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية والمتدخلين العموميين"**، وغادي نعطيك، السيد رئيس الحكومة، واحد الورقة جابها لنا وزير المالية في هاذ القانون المالي.

هذه الصناديق اللي تكلم عليهم جلالة الملك الله ينصرو في 2018، وتكلم على التشتت ديال البرامج، السيد وزير المالية جاب لنا واحد الوثيقة ملي طرحنا عليه السؤال على الصناديق الخصوصية كاين 12 ديال الصناديق اللي هي تدعم البرامج الاجتماعية، فيهم 31 مليار ديال الدرهم، صرفت منها الحكومة 13 مليار ديال الدرهم، وهاذ الخطاب ديال جلالة الملك الله ينصرو في 2018 واحد المجموعة ديال التوصيات، مجموعة ديال القضايا اللي طلب من الحكومة باش تسرع بها.

غير قولو لي، السيد رئيس الحكومة، بما أن هذه الصناديق اللي عندهم علاقة بالقضايا الاجتماعية ديال البلاد واش شيطو من ذيك المبلغ من 31 صرفت غير 13 المليار؟ واش المعاقين عندنا مزيانين، ومعنا السيدة الوزيرة، ذوي الاحتياجات الخاصة، عرفت الخصاص والنواقص والمشاكل اللي كاينة وانتوما مشيطين هاذ المبالغ كلها؟ واش عرفتو، السيد الوزير، النقل المدرسي اللي تكلم عليه سيدنا في 2018 وقال خصنا ذاك الأطفال اللي تيجيو من المداشر ومن القرى وتيمشيو في النقل السري، خصنا نوفرو لهم نقل يليق بمستوى ديال الرعايا صاحب الجلالة، درهم واحد ما اعطيتوهش، احنا كرؤساء المجالس الإقليمية ذات الاختصاص عندنا سنتيم ما اعطيتوهش، السيد الوزير، وهاذي كاينة في الخطاب ديال جلالة الملك.

الأطفال المشردين، المسنون، دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كاينة في الخطاب ديال جلالة الملك في 2018، السجل العدلي الموحد اللي غادي ينقذ بلادنا من ذاك العجز وهي تكلمت قبل وقلت واحد المجموعة دالناس استفادو بدون وجه حق، فعلا ونذكركم غير بالجائحة ديال كورونا وللأسف تبنيتوها، الشهر الآخر كنت هنا، السيد رئيس الحكومة، وفاجأتنا قلت بأنكم أنتوما الحكومة اعطيتو 5 دالمليون دالدعم اعطيتوها للمغاربة الضعفاء، الفقراء، ما اعطيتوهاش انتوما، السيد الرئيس الحكومة، اعطيتها أنا، اعطاوها هاذ البرلمانيين، أعطاها جلالة الملك مللي جات الجائحة وساهم جلالة الملك في الصندوق الجائحة وساهمو المغاربة كاملين، هم اللي اعطاو للمغاربة خوتهم، الحكومة ما أعطاتش.

33 مليار اللي كانت في صندوق الجائحة الحكومة ما أعطت حتى سنتيم، بالعكس المغاربة جمعو بالكرم ديالهم وصدقو على الإخوان ديالهم وشيطو باش وفرنا واحد المجموعة ديال الأمور، لا، السيد رئيس الحكومة، أنا تنقل غير باش ما نقولوش بأنه الحكومة تجي وتبنى واحد العمل ما شي ديالها، اللي ديالكم مبارك ومسعود، احنا مازال ما هضرناش على البرامج أو البرنامج ديال الحكومة، احنا هضرنا غير على الخطاب ديال جلالة الملك اللي فيه التوصية واللي خص الحكومة تلتزم وتجاوب على هاذ الإستراتيجية اللي رسمها جلالة الملك، ما قدرتوش، السيد رئيس الحكومة، ما قدرتوش.

إلى حدود الساعة انتوما تكلمتو وقلتو بأن البطالة غتنخفض من 9.6 إلى 8.5، الآن البطالة في 13، هاذي دراسة ديال المندوبية السامية للتخطيط، ذاك 300.000 منصب شغل اللي قالت الحكومة غادي تخلقها، احنا فقدنا في الجائحة 500.000 منصب شغل، قولو لنا كيغاديرو، السيد رئيس الحكومة؟ لأن انتوما جالسين في الرباط احنا اللي تنمشيو، هاذ البرلمانيين تيمشيو للقرى وتيمشيو للمداشر وتيمشيو للطرقات تيشوفوهم كي دايرين ويشوفو الماء كي دايرين، ويشوفو الأطفال ويشوفو المسنين ويشوفو الناس اللي محتاجين لهاذ الدعم، محتاجين لهاذ الصناديق، محتاجين لذاك 18 مليار اللي خبيتوها ووفرتها، لاش؟ واش ما عزوش عليكم هاذ المساكين اللي هم في أمس الحاجة لذاك المبالغ اللي بقات؟ وانتوما دايرين الصندوق هنا فيه واحد البركة وهنا بحال إلى مخبيين ذاك.. سيدنا تكلم على البرامج يعني الصناديق المشتتة واللي طلب باش تكون واحد العقلنة في التدبير ديال داكشي.

السيد رئيس الحكومة،

تنتمناو وانتوما في آخر الشهور ديالكم في هاذ الحكومة، تنتمناوكم، كما جاء في الخطاب ديال جلالة الملك، المغاربة ما بغاوش الأرقام، ما بغاوش الكلام، ما بغاوش الشفوي، كاينة هنا في الخطاب ديال جلالة الملك، المغاربة بغاو الملموس باش يتيقو فيك ويتيقو في هاذ البرلمان ويتيقو في هاذ الحكومة يتيقو في الإدارة المغربية، خص الملموس. الملموس مازال ما كاينش، عمليا مازال ما كاين والو، السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

أولا، يسعدني، السيد رئيس الحكومة، أن أتفاعل مع عرضكم باسم الفريق الاستقلالي والاتحاد العام للشغالين بالمغرب في موضوع السياسة العامة في مجال الحماية الاجتماعية.

وأود في الأول أن أسجل بكل فخر واعتزاز ما حققته بلادنا من إنجازات دبلوماسية هامة، بقيادة الملك محمد السادس، نصره الله، آخرها القرار الذي نعتبره نحن في حزب الاستقلال قرارا تاريخيا للولايات المتحدة، الدولة العظمى، العضو الدائم في مجلس الأمن بالاعتراف بسيادة المملكة المغربية على أراضيها كلها، واعتزامها ترجمة هذه الخطوة السيادية بفتح قنصلية لها بالداخلة.

كما ننوه عاليا بالدول الشقيقة والصديقة التي بادرت إلى فتح قنصليات لها في كل من مدينتي العيون والداخلة، وذلك لما للإجراء من أبعاد استراتيجية على مستوى إقرار الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة، وندعو الدول الحليفة والصديقة لبلادنا أن تترجم دعمها لمجهودات بلادنا لتوطيد السيادة المغربية على أقاليمنا الجنوبية والمساهمة في تسوية هذا النزاع المفتعل.

كما ننوه بموقف المغرب من القضية الفلسطينية، والذي أكد صاحب الجلالة أن موقفنا موقف ثابت لا يتزحزح، وسيظل المغرب مدافعا عن الحقوق الفلسطينية المشروعة من خلال حل الدولتين وتيسير المفاوضات بين الجانبين وبالحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف وحماية الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة وحرمة المسجد الأقصى.

السيد رئيس الحكومة،

لن أتوقف كثيرا عند الحصيلة التي تفضلتم بعرضها، لأنني حاولت إقناع نفسي جاهدة أن أراها من الزاوية التي ترونها، علي أرى بصيص أمل، لكن وبكل أسف لم أجد إلا أرقاما تحمل الكثير من التأويل، ويتسع فيها هامش المناورة، في حين أن موضوع الحماية الاجتماعية هو موضوع واضح، إما هي كائنة وقائمة وإما هي غير كائنة، وإما هي كائنة ومعطوبة أو مشوهة. وإن كانت كذلك فهي ليست حماية، لأن كلمة حماية وحدها تحمل مجموعة من القيم التي تجعل الإنسان يحتفظ بكرامته.

إن وعودكم والتزاماتكم، السيد رئيس الحكومة، ظلت حبيسة الجمل المنمقة والفقرات المتسقة في برامجكم ومشاريعكم، ألم تعدوا الشعب المغربي من خلال حكومتكم في نسختها الأولى بالالتزام بفتح حوار موسع مع الهيئات المعنية حول قضايا الحماية الاجتماعية؟ وهو الشيء الذي لم يحدث السيد الوزير، الالتزام بإصلاح عميق للعديد من المؤسسات العمومية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنظمة التقاعد، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى غير ذلك، وهو شيء لم يحدث بعد. إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين وهو شيء لم يحدث بعد.

صحيح أنكم أخرجتم قانون 99.15 للتأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والمشغلين الذاتيين والصناعة التقليدية إلى غير ذلك، ولكن نحتاج إلى تقييم.

صحيح أنكم وسعتم قاعدة حاملي بطائق "راميد" إلى أن وصلت إلى 16 مليون، ولكن أي "راميد" نتحدث عنه وأية مساعدة طبية، السيد الرئيس، إذا كانت لا تعدو أن تكون أوراقا؟ وهنا أفتح القوس، السيد الرئيس، بالمناسبة، فنجد في العائلة الواحدة 5، 6، 7، 8 ديال البطاقات، حين جاءت كورونا تفجر الموضوع، كلشي بغا يستافد من الدعم اللي عندو بطاقة، فتيقولو للنساء أنتن لستن ربات البيوت، رغم أن لهن بطاقة "الراميد"، إذن هذا مشكل يجب أن نتحدث فيه، والحكومة، السيد رئيس الحكومة، في نسختها الثانية أضافت إلى الالتزامات الأولى الإصلاح الشمولي والمستديم لنظام المعاشات وإعطاء فعالية للحوار الاجتماعي المنتظم.

ونحن الآن على مشارف 10 سنوات، ألم تكن كافية لأية حكومة للقيام بنهضة تنموية كبيرة، بالنظر للإرث الايجابي الذي تركته الحكومات السابقة وللإمكانات غير المسبوقة التي أتاحها دستور 2011؟ لذا فكل مبرراتكم تبقى–في نظرنا–رجع صدى ليس إلا، بل إنكم هدرتم الزمن السياسي، وأضعتم علينا فرصا كثيرة، لاسيما في موضوع الحماية الاجتماعية، لأن كل إجراءاتكم كانت تحكمها الخلفيات الانتخابوية ليس إلا، تتحدثون عن الإنجازات، فعن أي إنجازات تتحدثون؟ هل الإصلاح الترقيعي للتقاعد والصناديق ذات الصلة؟ أم عن الإصلاح المعطوب الذي طال منظومة الدعم والتماسك الاجتماعيين؟ أم عن مأسسة الحوار الاجتماعي الموءود؟ أم عن التزامكم بخفض معدلات البطالة؟

أنا أتساءل، السيد رئيس الحكومة، فقط عن التزاماتكم، أما إذا تطرقنا إلى انتظارات المواطنين وآمالهم وآلامهم، فتلك قصة أخرى عنوانها الرئيسي اليأس والإحباط وهجرة البوادي إلى المدن وهجرة

قوارب الموت، ناهيك عن الاحتقان والاحتجاج وتفاقم الفوارق المجالية والاجتماعية وفقدان الثقة في المؤسسات.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أماطت جائحة كورونا اللثام بسرعة فائقة عن الاختلالات الاجتماعية دفعة واحدة، وكشفت بالواضح وبالملموس أن الحكومة تفتقد القدرة وكذلك للكفاءة، مما جعلها عوض أن تنكب على معالجة الأوضاع، لجأت إلى إعادة ترتيب المشاكل وتدوير الوصفات وإعادة ترتيب سلة المتمنيات وكذلك النوايا بدقة متناهية سنة بعد أخرى.

ورغم الجائحة وتداعياتها التي أضحت تسائلكم سرا وجهرا، مازالت الحكومة تهوى الهرولة إلى الخلف والاصطفاف إلى جانب المنتظرين المترقبين، متخلية دون شك عن مسؤولياتها الدستورية، فابتعدت عن هواجس الشعب وعن انتظاراته.

السيد رئيس الحكومة،

باستثناء المجهودات والنتائج المتميزة التي تم إنجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن النتائج المحققة لا ترقى لانتظارات المغاربة، بسبب الإجراءات المعزولة المتخذة، والتي جعلتنا أمام نسخ مشوهة لبرامج "راميد" وغيره، إذ كان هم الحكومة هو توسيع قاعدة المستفيدين بدون الانتباه إلى جودة الخدمات، والأنكى من ذلك هو أن الأمر لا علاقة له بالموارد، لأن الحكومة لم تقدر على صرف إلا ما أقل من 40% من موارد الصناديق، الحكومة احترفت الاستغلال السياسوي للبرامج الاجتماعية، عبر تقزيمها حجما وتشويهها مضمونا واستغلالها انتخابويا، لأن همها هو توسيع القاعدة المستفيدة.

الحل في نظرنا، السيد رئيس الحكومة، هو ضرورة وضع حماية اجتماعية كبرنامج متكامل يستحضر كل الفئات المجتمعية وإصلاح البنيات المعنية، وأنا أتحدث وأقيم فترة ما قبل 30 غشت، يعني قبل أن يأتي خطاب الملك، في خطاب الشباب، وكذلك في دخول البرلمان لأنه وضع خطا فاصلا بين مرحلتين. أنا أتحدث عما أنجزته الحكومة وليس على التوجهات التي يرأسها صاحب الجلالة كورش التنمية الاجتماعية الذي ننتظر أن يأتي قريبا.

الحل كذلك، السيد رئيس الحكومة، هو إعادة توزيع الثروة، إذ أتساءل بالمناسبة ما معنى أن تقسم الثروة في بلادنا على أساس 30% للعمل والعمال و70% للرأسمال، في حين أن في كل الدول الأخرى ثلثي القيمة المضافة تذهب للعمل والعمال و30% للرأسمال، إذن يجب إعادة النظر في توزيع الثروات بشكل عادل، السيد رئيس الحكومة.

ثم كذلك، ألا تتساءلون معي أو كيف يمكن أن نصلح منظومة الحماية الاجتماعية بدون إصلاح على مستوى كذلك تحرير الأسعار؟ حيث حرمتم 50% من الناتج الداخلي الخام لميزانية الدولة دون أن نحدد نصيب برنامج الحماية والتماسك الاجتماعيين والمبادرة الوطنية و"تيسير" و"راميد"، ما معنى عدم تسقيف الأسعار رغم التزامكم به أكثر من مرة وأكثر من برنامج؟ ألا ترون معي، السيد رئيس الحكومة، أن الهامش المتاح من المقاصة حول لدعم مباشر وغير مباشر لأصحاب النفوذ وأصحاب الامتيازات، واللوبيات، عبر تحرير غير مقنن للأسعار وتعميق نظام الاستثناءات في النظام الضريبي والمعماري وغير ذلك؟

إننا أمام سياسة ليبرالية متوحشة، السيد رئيس الحكومة، استبدلت الدعم الموجه للطبقات الهشة والمتوسطة بدعم مبطن لذوي النفوذ عبر تحرير غير مؤطر وبدون تسقيف.

الحل، رئيس الحكومة، هو إعادة النظر في كل الروتوشات والإجراءات المشتتة وضرورة بلورتها في رؤية اجتماعية خاصة أو حاضنة للتوازن وحافظة للكرامة.

إن الجائحة اليوم، السيد رئيس الحكومة، أكدت للعالم أجمع أننا في حاجة إلى الدولة الاجتماعية بالدرجة الأولى، التي لا ترى في المورد البشري تكلفة، بل تراه رصينا يجب أن يرسمل، لذا كنا وما زلنا نقول بعدم جدوى توزيع بطاقات "راميد" بدون خدمات صحية، لأن هذا ضرب من الوهم، ومازلنا نقول بأي حق تحرم الأرملة التي ليس لها أولاد من التعويض؟ وما الفرق بين الأرملة والمطلقة التي ليس لها أبناء؟ وما الفرق بين الأرملة ذات الأبناء والمطلقة صاحبة الأبناء وزوجها عاطل، ولا يمكن إلا أن يزج به في السجن؟

أسئلة تحاصركم، السيد رئيس الحكومة، لذا قلنا ومازلنا نقول بعدم تضريب المعاشات، وكل مرة نأتي بها كنقابات جميعا وترفضونها بكل ما أوتيتم من قوة، لذا قلنا ومازلنا نقول بأن التعويض عن الأطفال يجب ألا يكون أقل من 500 درهم إلى 400 درهم، لأننا لا يمكن أن نتحدث عن 200 أو 300 درهم في غضون هذه الظروف التي نعيشها.

السيد رئيس الحكومة،

السؤال الصميمي عندنا اليوم هل الحكومة قادرة على تنزيل المشروع الملكي للحماية الاجتماعية؟ ألم يكلفكم الملك بإعداد نموذج تنموي جديد 2017 قبل أن يعهد به إلى لجنة خاصة؟ ألم يكلفكم بإعداد الاستراتيجية المندمجة للشباب؟ ألم يكلفكم بهيكلة البرامج السياسية للدعم والحماية الاجتماعية؟ ألم يكلفكم بتسريع وتفعيل الجهوية واللاتمركز الإداري وغيرها من الاستراتيجيات؟

لذا في نظرنا، فورش الحماية الاجتماعية الآن ورش ملكي يحظى بالأولوية والتتبع، ومحاسبة الحكومة تبدأ في رأينا من 30 غشت إلى ما بعد، أما خطاب الملك فكان فاصلا كما قلت، وأكبر عنوان لما أقول هو بلاغ الديوان الملكي، الذي أعلن عن مجانية التلقيح بعدما ساد الحديث عن التخفيض وكيفية التعويض.

إنه ورش بالغ الأهمية، يستلزم وضوح الرؤية وسرعة التنزيل والتنسيق في التنفيذ، والحكومة لا أظن أنها تملك أية تصور، فقط أنها تفكر في المساهمة التضامنية، وهي في الحقيقة ليست مساهمة، بل

ضريبة جديدة واقتطاع إلزامي آخر، يستهدف الطبقة المتوسطة.

وهنا يجرني الحديث إلى أن أطرح السؤال التالي، السيد رئيس الحكومة المحترم:

لماذا تمعن هذه الحكومة في اقتلاع الطبقة الوسطى من البنية الاجتماعية؟ ولصالح من سيكون اقتلاع الطبقة الوسطى من هذا المجتمع؟ فالطبقة الوسطى في كل المجتمعات تبقى هي صمام الأمان، السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للتدخل في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لمناقشة موضوع الحماية الاجتماعية ببلادنا.

وقبل ذلك أريد التفاعل معكم، السيد الرئيس، حيث أن فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مكون الاتحاد الوطني، يعبر عن أهمية الإعلان الرئاسي الأمريكي الذي يؤكد سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، ويفتح آفاقا جديدة لتقوية موقف المغرب في المحافل الدولية، ويزيد من عزلة خصوم وحدتنا الترابية، ويعتبر أن الدفاع عن وحدتنا الترابية يستمد عدالته ومشروعيته من الحقوق التاريخية والسياسية والقانونية والواقعية.

كما يثمن الفريق المواقف الثابتة لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس، في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، كما يؤكد رفضه المستمر لجرائم الاحتلال الصهيوني، من تقتيل وتشريد وحصار واستيطان وعدوان على المقدسات.

ويجدد الفريق أيضا رفضه المبدئي لكافة أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني المتمادي في انتهاكاته المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني والمعترف بها دوليا، طبقا لقرارات الشرعية الدولية، والتي يضرب بها الكيان الصهيوني عرض الحائط، مع التأكيد على حق الشعب المغربي بمختلف فعالياته وحساسياته في التعبير عن مواقفه المناصرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بكل الوسائل والأشكال، ولا حاجة لأساليب المنع والتضييق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن نعتبر أن الخطاب الملكي لافتتاح هذه الدورة البرلمانية في موضوع الحماية الاجتماعية كان نبراسا وكان خطا فاصلا في الحقيقة بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة، كان ثورة حقيقية سيحدثها أو ستحدثها منظومة الحماية الاجتماعية في وطننا، نؤكد أن الفصل 31 من الدستور، يوجب على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في العلاج والعناية الصحية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي إلى غير ذلك.

إن اقتناعنا الراسخ بأهمية الحماية الاجتماعية، السيد الرئيس، كمدخل لمعالجة الاختلالات المرتبطة بالعدالة في توزيع الثروة هي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي، كما أنه لابد أن أشير إلى أن منظمة العمل الدولية في اتفاقيتها 102، والتي قدم المغرب وثائق التصديق عليها في مؤتمر منظمة العمل الدولية لـ 2019، وكان لي الشرف أن أحضر هذا الحفل، حفل توقيع هذه الوثائق المقدمة بحضور وزير الشغل سابقا وبحضور الرئيس المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد غاي رايدر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ننوه بما بذلتموه من مجهودات كثيرة وكبيرة، أنتم والحكومة التي سبقتكم وكذلك الحكومات السابقة، بحيث أننا نحصي اليوم أكثر من 100 برنامج للدعم وللاستهداف، كما نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن الأرقام التي قدمتموها لنا اليوم تعبر عن مدى انخراطكم في هذا الورش الإصلاحي الكبير، ونذكر كذلك بأن الكثير من القرارات التي صدرت منذ عشرات السنين لم تلق أبدا طريقها إلى التنفيذ إلا في ظل حكومتكم وفي ظل الحكومة السابقة.

ويمكن أن نأتي ببعض النماذج، فبالنسبة لبعض البرامج، والتي يستفيد منها الملايين، هناك برامج كثيرة، وسوف أسردها بشكل سريع، برنامج "تيسير"، برنامج "دعم الأرامل"، "نظام المساعدة الطبية"، "صندوق التكافل العائلي"، "صندوق فقدان الشغل"، توسيع عدد الطلبة المستفيدين من المنحة، "نظام الدعم الاجتماعي الموجه للأشخاص في وضعية إعاقة"، إلى غير ذلك من المشاريع، والتي لم نجد لها صدى طيلة عشرات السنين السابقة حتى جئتم، السيد رئيس الحكومة.

لكن تثميننا هذا وتنويهنا بمجهوداتكم لا يمنعنا من أن نعتبر أن هناك اختلالات، السيد رئيس الحكومة، وجب التنبه لها كـ:

- الموضوع المتعلق بتشتت البرامج وعدم التكامل فيما بينها وعدم التنسيق بين المتدخلين فيها، فأكثر من 100 برنامج وأكثر من 30 متدخل، مع غياب رؤية شمولية موحدة بأهداف واضحة؛

- ثانيا، غياب منظومة للتتبع والتقييم، تبين بشكل دقيق النفقات الحقيقية في مجال الحماية الاجتماعية والمستفيدين الفعليين، وبالإضافة إلى هذه الإشكالات المرتبطة بالاستهداف، حيث أن المعطيات والإحصائيات التي انبنت على الإجراءات المتخذة في إطار العديد من برامج الدعم تتسم بعدم الدقة والشفافية، ونذكر على سبيل المثال نظام المساعدة الطبية "راميد" على سبيل المثال، والذي كانت الفئة المستهدفة لا تتجاوز 7 ملايين، حيث نجدها اليوم تجاوزت 16 مليون.

ونعتقد في الفريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن تجاوز جزء من هذه الاختلالات يكمن في تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان.

وهناك العديد من المقترحات سأحاول أن أمر عليها بشكل سريع، السيد رئيس الحكومة:

- أولا، الحرص على ضبط التوازنات المالية قصد المحافظة على ديمومة الأنظمة المنظمة للحماية الاجتماعية، وذلك بإخضاع حساباتها للمراقبة الدائمة والافتحاص الخارجي، ونثمن في هذا الإطار القرار المشترك الشجاع الذي كان بين السيد وزير الشغل والسيد وزير المالية من أجل إيقاف الفوضى العارمة، التي كانت سائدة في إحدى أنظمة التعاضد؛

- ثانيا، بخصوص تعميم التغطية الصحية التي نثمن مباشرة ورش تعميمها ابتداء من هذه السنة، فنعتقد أنها ستساهم في تخفيض الادخار المؤسس على المخاوف من النفقات الطارئة المرتبطة بالعلاجات، وإدماج فئات اقتصادية واسعة من القطاع غير المهيكل؛

- ثالثا، معالجة الاختلالات التي تعتري نظام التأمين الإجباري عن المرض؛

- رابعا، إجراء تقييم شامل، السيد رئيس الحكومة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنظر إلى حجم الموارد المالية المعبأة وضبابية النتائج المحققة؛

- خامسا، الإسراع بإصلاح أنظمة التقاعد في أفق بلوغ منظومة بقطبين إثنين؛

- سادسا، الإسراع بالتنزيل الشامل لمقتضيات القوانين المتعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد لفائدة غير الأجراء والمهنيين المستقلين، الذين جئت على ذكرهم السيد رئيس الحكومة؛

- سابعا، مراجعة منظومة القانون الاجتماعي، بما في ذلك مدونة الشغل ومدونة التعاضد وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والهشة؛

- ثامنا، إعمال المقاربة التشاركية في تنزيل هذه الأوراش الاجتماعية، بتعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين، من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وأذكر هنا أن جلالة الملك حرص على ذلك وشدد على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقد وطني بناء بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فلا حماية اجتماعية، السيد رئيس الحكومة، دون أن يكون هناك حوار اجتماعي حقيقي.

لا يمكن، السيد رئيس الحكومة، أن تكون عندنا حماية اجتماعية مع عدم الحفاظ على الحق في العمل النقابي وعلى حماية الحق في العمل النقابي، لا يمكن أن نحقق حماية اجتماعية في الوقت الذي ما زال فيه العديد من وزرائكم، السيد رئيس الحكومة، يقفلون باب الحوار على قطاعاتهم.

نعم، نشد على أيدي بعض السادة الوزراء واستقبالهم للحركة النقابية واستقبالهم للنقابات ومحاولة حل الإشكالات معهم، لكن نقول لك، السيد رئيس الحكومة، أن هناك الكثير من الوزراء الذين أقفلوا الباب اليوم على حل مشاكل العمال وعلى حل مشاكل الشغيلة المغربية، ولذلك إذا أردنا أن تكون عندنا حماية اجتماعية حقيقية، فلابد أن يكون عندنا حماية للعمل النقابي، حماية للحق في الممارسة النقابية، حماية للحوار، حماية للوصول إلى تعاقدات مشتركة بين كل هذه الأطراف.

متمنياتنا لكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل بسط تعقيب الفريق الحركي، نود في البداية أن نعبر عن اعتزازنا بالنجاحات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والتي تعززت بالاعتراف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على كافة

أراضيها بالصحراء المغربية وعزمها على فتح قنصليتها بمدينة الداخلة لتعزيز الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية ودعما للشراكة الإستراتيجية بين البلدين الصديقين، الأمس هايتي بمدينة الداخلة والبحرين بمدينة العيون.

كما نود بهذه المناسبة أن نشيد بالأدوار الطلائعية لجلالة الملك، حفظه الله، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحرصه الدائم، كرئيس للجنة القدس، على تحصين وحماية المعالم الإسلامية للمدينة المقدسة.

وتفاعلا مع جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم في مناقشة هذا الموضوع الهام عبر تشخيص لواقع الحماية الاجتماعية واقتراح بدائل.

أولا، من باب الواقعية التي تميز دوما موقفنا، لا يمكننا إلا أن نثمن التراكمات الإيجابية المحققة في ملف الحماية الاجتماعية ببلادنا، رغم أن سقف الطموحات أكبر من الواقع والإنجازات، وهو ما جسدته الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإعلانه، حفظه الله، عن ورش مجتمعي كبير، يتمثل في العمل على تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المواطنين والمواطنات بأجندة زمنية محددة في 5 سنوات، وبمقاربة ربطت بين رهان النمو الاقتصادي وخيار العدالة الاجتماعية، وهو ورش استراتيجي وحقوقي يتطلب، السيد رئيس الحكومة المحترم، إحداث قطيعة مع الحكامة المنتهجة في تدبير الملف مؤسساتيا وقطاعيا وتشريعيا ومجاليا، وبلورة سياسة عمومية جديدة في المجال الاجتماعي لتنزيل الأركان الأربعة للحماية الاجتماعية بتقاطعاتها الاقتصادية والمالية والإصلاحات التي تتطلبها.

ثانيا، في هذا السياق، السيد رئيس الحكومة المحترم، وعلى المستوى التشريعي، يقتضي رهان التعميم، السيد الرئيس، بمراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية، خاصة القانون 65.00 والقانون 98.15، والتعجيل باستكمال المراسيم التطبيقية ذات الصلة، إلى جانب مراجعة مدونة الشغل لملاءمتها مع التحولات البنيوية والوظيفية التي يعرفها سوق الشغل مع أحكام المواثيق الدولية لمنظمة الشغل.

الرهان يتطلب كذلك، السيد رئيس الحكومة، مراجعة نظام المساعدة الطبية (RAMED) لمعالجة الاختلالات المصاحبة له، لا من حيث التمويل ولا من حيث حصر مفعول البطاقة مجاليا وجهويا، من خلال تفعيل مطلبنا الحركي الدائم بجعل بطاقة "راميد" مثل بطاقة التعريف الوطنية، تمكن حاملها من العلاج في كل جهات ومناطق المملكة دون حاجة إلى مساطر إدارية معقدة لتقرير مسلك العلاج.

الإصلاح البنيوي المنشود كذلك يلتزم، السيد رئيس الحكومة، معالجة قانونية لملف التقاعد برؤية شمولية، تتجاوز الإصلاحات الظرفية وإنهاك الأجراء والموظفين، وذلك عبر توحيد المنظومة وتطوير الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثالثا، انسجاما مع الإرادة السياسية لإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية، في أفق تعميمها، واستحضارا لمطلبنا الدائم كفريق حركي، والذي عبرنا عنه من هذا المنبر لأكثر من مرة، فالمطلوب اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو وضع حد لتعدد برامج وأنظمة الدعم الاجتماعي، والتي تفوق أكثر من 100 برنامج، والمشتتة على عدة قطاعات ومؤسسات وصناديق، مما يحد من مفعولها الاجتماعي بفعل تعدد آليات التمويل وتعدد المتدخلين. وعليه نجدد مطلبنا بإدماج هذه البرامج والصناديق في آلية مؤسساتية واحدة في إطار مؤسسة عمومية مستقلة في صيغة صندوق وطني للدعم الاجتماعي، يؤطره السجل الاجتماعي الموحد وبمعايير موضوعية ومنصفة تجعل الدعم الاجتماعي بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة.

رابعا، رهان تعميم الحماية الاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، ليس فقط مجرد أنظمة ومعادلات محاسباتية، بل يتطلب مواكبة هذه الإصلاحات بسياسة عمومية جديدة في مجال الصحة، تقوم على العدالة المجالية وتضمن الحق لجميع المواطنين والمواطنات في العلاج، إلى جانب التنزيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتوفير السكن اللائق للجميع وإرساء نموذج تنموي خاص بساكنة المناطق القروية والجبلية وضواحي المدن وجعل الإنسان صانعا وهدفا لكل السياسات العمومية القائمة والمبرمجة وإطلاق دينامية اقتصادية لخلق فرص الشغل وحماية الأجراء من فقدان الشغل، خاصة في ظل الجائحة، فضلا عن إيجاد حلول عملية وناجحة لإدماج القطاع غير المهيكل.

ختاما، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولأن وزارة الشغل والإدماج المهني هي في صلب هذه الإصلاحات المنشودة، فالمطلوب اليوم هو التدخل الفوري لمعالجة الاحتقان القائم في هذا القطاع الهام، عبر مأسسة الحوار القطاعي وتثمين الموارد البشرية وتعزيز دور لجنة التنسيق بالوزارة وإلى جهاز التفتيش مكانته.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السي يحفظه.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية إننا في الفريق الاشتراكي والفيدرالية الديمقراطية للشغل

نثمن عاليا قرار دولة الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي بالاعتراف الواضح والصريح بالسيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية الغالية وفتح قنصلية في مدينة الداخلة، مما يعد تحولا تاريخيا غير مسبوق من أكبر الدول العظمى والتي تعتبر صاحبة الحسم في كل القرارات ذات الصلة بموضوع الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد نحيي بإكبار وإجلال المبادرات الملكية والدبلوماسية النشيطة الوطنية، والتي ما فتئت تقوم بكل المجهودات المطلوبة للوصول إلى هذه اللحظة التاريخية من قضية وحدتنا الترابية، وهي مناسبة أيضا لنحيي جنودنا البواسل الذين استطاعوا في هذه اللحظات تأمين معبر الكركرات وتأمين الشريان الحيوي الإنساني والبضائعي لجنوب غرب إفريقيا.

السيد الرئيس،

إننا مجمعون كمغاربة أن خطابي صاحب الجلالة في ذكرى عيد العرش وافتتاح الدورة البرلمانية الخريفية، صاغا مفهوما جديدا للحماية الاجتماعية ووضعا إطارا تندرج داخله كل المكونات الموصوفة بالحماية الاجتماعية، من تغطية صحية وتقاعد وتعويضات عائلية وتعويض عن فقدان الشغل، وبالتالي شكلا منطلقا لمقاربة جديدة للحماية الاجتماعية ببلادنا.

منظور متجدد للحماية الاجتماعية بمنطق الحق والمواطنة وفي استناد بين إلى المقتضيات الدستورية، خاصة الفصل 31 منه، يرتكز على تراكم وطني مهم في هذا الإطار رغم الاختلالات والنقائص التي اعترت المرحلة السابقة، إذ أن المقاربة الجديدة للحماية الاجتماعية ستجيب على كثير من الأسئلة المطروحة حول كيفية إيجاد المداخل الأساسية لتجاوز العقبات والتعثرات التي عرفها مشروع تعميم الحماية الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إصدار القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض وقبله مدونة الشغل الصادرة قبل سنة من ذلك، إذ حاولت الحكومات المتعاقبة جعل خطاب الإصلاح والتعميم جزءا من توجهاتها، إلا أن الأمر لم يتجاوز بعض المحاولات المحتشمة والتي لم تنجح في تفعيل حتى القوانين الصادرة في هذا المجال، ويمكن التدليل على ذلك من خلال:

- ما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: رغم مصادقة المغرب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 في شأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة في 4 يونيو 1952، والتي صادقت عليها بلادنا في 13 مارس 2013، والتي لم تقدم أوراق المصادقة عليها إلا في سنة 2019 والمتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011، فإن إشكالية انخراط أجراء القطاع الخاص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مازالت قائمة، إذ هناك نسبة كبيرة من الأجراء غير مصرح بهم، جلهم في قطاعات الفلاحة والبناء والنقل بمختلف مكوناته وعمال المقاهي والمطاعم وغيرهم، يضاف إلى ذلك أن جل التصريحات غير سليمة، سواء بالتصريح بعدد أقل من أيام العمل الفعلية أو احتساب أجرة غير الأجرة الحقيقية، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق كل المخالفين وتكثيف المراقبة وتمكين الأجراء من حق من حقوقهم الأساسية؛

- الطموحات التي كانت لدى الحكومات المتعاقبة منذ دخول مدونة التأمين الإجباري الأساسي على المرض حيز التنفيذ بتعميم التأمين الصحي والتقاعد إلى باقي الفئات لم تكن في الموعد، فالمجهود التشريعي الذي تم في هذا الإطار من خلال إصدار القانون 89.15 (المقصود: القانون 98.15) المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 99.15 الخاص بتقاعد نفس الفئة لم يلقيا الأرضية الخصبة ولا الشروط المسعفة لانخراط أكبر عدد من المعنيين، إذ شملت الانخراطات نسب ضئيلة، كما أن القانون رقم 03.14 المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل لم يكن موفقا بالمطلق ويحتاج إلى مراجعة شاملة؛

- التقاعد كمعطى وركن أساسي في الحماية الاجتماعية يطرح إشكالات الديمومة، فالإصلاح الموعود منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة ما زال يراوح مكانه، مما جعل الحكومة السابقة تلتجئ للحلول السهلة وتلجأ إلى تمرير إجراءات مقياسية على حساب دخل ومستقبل الموظفين في نظام المعاشات المدنية، ومازالت وعود إصلاح شمولي لصناديق التقاعد بإحداث قطبين أحدهم عمومي والثاني خاص في قاعة الانتظار؛

- برامج الدعم الاجتماعي للفئات الهشة، وإن كانت شكلت لكثير من المواطنات والمواطنين أملا حقيقيا، فإن تشتتها وتعددها من جهة وضعف الدعم المقدم ليست قادرة على الحد من الأزمة الاجتماعية ومحاربة الأوضاع الهشة، مما يتطلب إعادة النظر في طريقة وشكل تدبيرها والتأكد من مستهدفيها، خاصة ونحن بين أيدينا الآن القانون المنظم للسجل الاجتماعي؛

- مازال نظام المقاصة من خلال الدعم المقدم لبعض المواد الأساسية يشكل ثقلا على ميزانية الدولة، ولا يستفيد منه المستحقون فقط، بل يستفيد منه من لا حق له، إذ وجب اليوم الانكباب على إصلاح هذا النظام بما يخدم العدالة الاجتماعية والإنصاف بين المواطنين.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على قاعدة أولية لإطلاق مفهوم جديد للحماية الاجتماعية، كما جاء في خطابي صاحب الجلالة، انطلاقا من الدستور، من الاتفاقيات الدولية وانطلاقا من التراكم الذي حققته بلادنا في هذا المجال.

المفهوم الجديد للتغطية الاجتماعية يتسم بالشمولية وأن أي فعل حكومي لأجرأة مضامين الخطاب الملكي يجب أن يرتكز على المكونات

الأساسية للحماية الاجتماعية.

لقد جاء القانون المالي، السيد الرئيس، لسنة 2021 بمخصصات للتغطية الصحية لسنتي 2021 وسنة 2022 قصد ضمان التأمين الصحي لبضعة ملايين من المواطنين المغاربة، وقد تم تحديد الأجندة للسنوات الموالية، والتي ستكون مناسبة لتفعيل تعميم التعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، ورغم أننا في السنة الأخيرة من الولاية الحكومية وفي سنة استحقاقات انتخابية بامتياز، فإن الحكومة مطالبة باحترام الأجندة المحددة وإنجاز المهام المطروحة عليها في هذا الصدد، لأن هذا الورش ورش جوهري وهو منطلق لبناء الإنسان المغربي وإنصاف الإنسان المغربي، انطلاقا من الحق والمواطنة، وذلك مسؤوليتنا الجماعية، حكومة وبرلمان ومؤسسات وطنية، لذلك فخطاب صاحب الجلالة فتح الباب مشرعا إلينا لنخوض هذه التجربة التي لن تكون إلا في صالح الوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعرب باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفريقه البرلماني عن اعتزازنا بالإنجازات المتتالية للدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، والتي أثمرت تأمين تدفقات حركة البضائع نحو موريتانيا والسوق الإفريقية وكذا فتح العديد من الدول العربية والإفريقية لقنصليات بأقاليمنا الجنوبية، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمغرب على أقاليمه الجنوبية، كما نؤكد تعبئتنا الدائمة وراء جلالته دفاعا عن وحدتنا الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقنا البرلماني في هذه الجلسة الدستورية حول موضوع ذي أهمية وراهنية كبيرتين، ألا وهو موضوع الحماية الاجتماعية، وقد بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا لابد من التنويه بها من باب الإنصاف في هذا المجال منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث عملت على إرساء نظام للحماية الاجتماعية يرتكز على دعامتين:

- أولا، مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي؛

- ثانيا، برامج قائمة على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة الفئات المعوزة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الواقع الذي تعيشه بلادنا يبرز أن مفردات تعريف الحماية الاجتماعية ما زالت بعيدة المنال، وقد جاءت الأزمة الصحية الراهنة لتبرز لنا بشكل واضح أن منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا تعتريها الهشاشة والطابع الجزئي والمحدود، وعدم الإنصاف، حيث هناك نحو 60% من الساكنة النشيطة (حوالي 10 ملايين مواطن) غير مشمولة بنظام لمنح معاشات التقاعد.

أما فيما يخص التغطية الصحية فلا يتجاوز عدد المستفيدين منها 46% فقط، فضلا عن أن السواد الأعظم من النشيطين لا يستفيدون من التأمين الاجتماعي الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية، كما أن هناك انعدام لنظام الحماية الاجتماعية لمجموعة من الفئات كالأطفال والأشخاص في وضعية بطالة دائمة والأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على دخل والأشخاص ذوي الإعاقة (2.3 مليون معاق بنسبة 6.8% من ساكنة المغرب). زد على ذلك توزيع الحماية الاجتماعية على أكثر من 30 متدخل من مؤسسات متعددة، وأكثر من 140 برنامجا مصمما ومنفذا بشكل مستقل عن بعضها البعض، بطرق استهداف وآليات حكامة مختلفة وذات تكلفة عالية، مما يضفي على منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا طابع الشتات والتمزق، في غياب التنسيق بين البرامج وغياب آليات الرصد والتقييم وآليات الاستهداف، وبالتالي غياب النجاعة والفعالية والرؤية الموحدة المنتجة، كل ذلك سببه غياب استراتيجية وطنية رسمية شاملة وجامعة حول مسألة الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الدعوات والتوجيهات الملكية السامية في مجال الحماية الاجتماعية تسائلنا جميعا، كما يسائلنا الانعطاف التاريخي لبلادنا نحو إرساء نموذج تنموي جديد، عما إن كنا نريد حماية اجتماعية جديدة في إطار نظام مندمج ومتناسق بأُسس جديدة؟ أم أننا نريد فقط الاستمرار في اعتماد الجرعات المسكنة في جسد منظومة الحماية الاجتماعية المريضة والمعتلة؟

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نثمن إحداث السجل الاجتماعي الموحد الذي يعتبر آلية من آليات نجاعة الحماية الاجتماعية، فإننا نتساءل عن المعيقات التي حالت دون تنزيل التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الحماية الاجتماعية المنعقدة سنة 2018، وكذا توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتوصيات الملتقى الرابع للحماية الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين

ومن أهمها:

- أولا، إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في شكل قانون إطار، منبثقة عن حواروطني اجتماعي مدني؛

- ثانيا، توفير حكامة جيدة تضمن الفعالية والكفاءة والشفافية والمسؤولية عبرتقوية آليات التنسيق والتتبع والتقييم؛

- ثالثا، إحداث نظام خاص بمعاش الشيخوخة القائم على مبدأ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني.

أما بالنسبة للقطاع غير المهيكل والذي يعتبر مرتعا لهضم حقوق الأجراء وأكثر محيط تغيب فيه الحماية الاجتماعية، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورفعا لكل لبس وضبابية، ننادي بالتصدي لكل الممارسات التي تحرم الأجراء من حقهم في الحماية الاجتماعية، ومحاربة المنافسة غير المشروعة التي يقوم بها هذا القطاع، والتي تلحق ضررا بالغا بالمقاولات الوطنية المسؤولة اجتماعيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلورة أجوبة للتحديات السابقة، تقتضي الارتكاز على تجديد أساليب مبتكرة للتفكير المشترك وهجر العلاقات الخلافية، عبر إبداع فضاءات تعزز ثقافة الإنصات والنقاش البناء، توطيدا للثقة وتحقيقا لإلتقائية الفرقاء الاقتصادين والاجتماعيين والمؤسساتيين. هذا هو الميثاق الاجتماعي، الذي نادى به صاحب الجلالة، حفظه الله، والذي يراه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بديلا للمرجعيات التقليدية للحوار الاجتماعي، ميثاق يرتكز على تقاطب ثلاثي، يضم الدولة والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، لبناء نموذج اجتماعي جديد على ضوء المتغيرات المتجددة.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد رئيس الحكومة، نمد أيدينا لأجل العمل لإبداع مشترك لعقد اجتماعي جديد، يحقق النمو ويحقق الحماية الاجتماعية بمفهومها العميق وبكافة أبعادها، بما يضمن السلم الاجتماعي وينعكس بكل خيرعلى الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

<u>المستشارة السيدة أمال العمري:</u>

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن الحماية الاجتماعية، باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان المرتبطة بالتنمية، تشكل رافعة لإحقاق العدالة الاجتماعية ولبنة أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وإذا كانت بلادنا قد نصت دستوريا على الحق في الحماية الاجتماعية وأعلنت انخراطها في المنظومة الحقوقية الكونية، وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية، منها مؤخرا 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي واعتماد التوصية 202 والالتزام كذلك بتحقيق الحماية الاجتماعية كهدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

إلا أن الواقع يبين مدى هشاشة منظومتنا ومحدوديتها في ضمان الحد الأدنى للدخل والعيش الكريم لكافة المغاربة وحمايتهم من كافة المخاطر كيفما كانت أوضاعهم وشرائحهم الاجتماعية وفئاتهم العمرية، 70% من السكان النشيطين اليوم غير مشمولين بنظام معاشات التقاعد، 46% لا يستفيدون من التغطية الصحية، 15 مليون نسمة سجلوا في نظام "راميد" و15 ألف من العمال غير الأجراء فقط هم مسجلون في التأمين الإجباري عن المرض دون أن يستفيدوا لحد الآن من هذا الحق.

إن أوجه القصور في منظومتنا للحماية الاجتماعية متعددة، بدءا بالجهاز المفاهيمي، حيث ارتباطها بالعمل وبالحقوق الشغلية بدل ارتباطها بالأفراد، في غياب أو عدم كفاية الدخل المرتبط بالعمل، أنظمة لا تقوم على المفهوم الواسع للضمان الاجتماعي المحدد في المعيار الدولي ولا تغطي مختلف المخاطر، أنظمة تتسم بالتشتت وبالمحدودية وبالتجزيء وعدم التناسق، مما يؤثر سلبا على حركية سوق الشغل، أنظمة لم تتحل بشأنها الحكومة بالإرادة السياسية للقيام بإصلاحات هيكلية مكتفية بحلول ترقيعية لحظية، كالإصلاح المقياسي الانفرادي الذي اتخذه رئيس الحكومة السابق، ضدا على الموظفين والموظفات الذين تحملوا كلفة الإصلاح.

كذلك هنالك ضعف الاستثمار في الإنفاق العمومي على الحماية الاجتماعية بـ 5% من الناتج الداخلي الخام إذا ما استثنينا الصحة، حيث يصنف المغرب من ضمن البلدان الأقل استثمارا في هذا المجال، وقد أبانت الجائحة بتداعياتها الكارثية عن حجم الاختلالات التي يعرفها المجال الاجتماعي من ضمنها:

- فقدان الأجراء ل 600 ألف منصب شغل؛

- اتساع حجم القطاع غير المهيكل في ظل ضعف أو غياب شبكات الأمان، خاصة بالنسبة للفئة الأكثر هشاشة، اضطرت معها الدولة طبعا لإحداث صندوق لمواجهة الجائحة.

في نفس الآن، الجائحة السيد رئيس الحكومة، تشكل فرصة وجب استثمارها في ظل شبه الإجماع على عودة الدولة الراعية لإصلاح هيكلي لمنظومة حمايتنا الاجتماعية، تتصدرها التغطية الصحية الشاملة لعموم المغاربة كأولوية حدد الخطاب الملكي تعميمها ل 22 مليون

مواطن ومواطنة إضافيين في أفق 2022، إلا أن الحكومة لم تفصح لحد الآن عن منظورها لمباشرة هذا الإصلاح وتجاوز كل الاختلالات التي طبعت التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساعدة الطبية وضمان الاستدامة لتمويلهما، إذا ما استثنينا المقاربة المالية بالمساهمة طبعا التضامنية لتمويل الصندوق المحدث للحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، مراهنة فيه على جيوب الأجراء من الطبقة الوسطى، دون مراعاة لتدهور وضعيتهم، مؤكدة فشلها في إيجاد حلول تمويلية مبدعة وضامنة للاستدامة.

وكذلك، إذا ما استثنيا قرارها بتحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني واللي غادي يبقى في الواقع نظام تضامني، ما فهمناش هاذ (l'acrobatie) يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، دون أن تكترث باستشارة مجلسه الإداري ودون تأهيل المؤسسة معلوماتيا وعلى مستوى العاملين بها، علما أن العاملين بالمصحات لا يتوفرون على التغطية الصحية الإجبارية.

وطبعا احنا كنستغربو لهاذ التأخير ونحن على مشارف سنة انتخابية، كان من المفروض يكون حوار لاستكمال بلورة منظور عملي شامل في إطار استراتيجية وطنية يتم إصدارها في قانون إطار كميثاق للأجيال بشأن إرساء حماية اجتماعية تجيب على تطلعات المغاربة وقابلة للتحسين المستمر.

في المداخلة ديالكم كلها، السيد رئيس الحكومة، ما تكلمتوش على الحوار الاجتماعي.

من جهة أخرى، فتعميم التعويضات العائلية على 7 ملايين طفل يقتضي تطوير المقاربة المبنية على التمويل من طرف المشغل إلى الدعم المباشر لفائدة الأطفال بناء على عملية استهداف محددة وفي إطار سياسة مندمجة وبرامج وآليات للحماية الاجتماعية للطفولة بشكل عام.

كما أن برامج الدعم الاجتماعي بالرغم من تعددها (140)، لم تفلح بسبب عدم التقائيتها وسوء تدبيرها في تقليص الفقر اجتماعيا ومجاليا، وضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية، ولازلنا ننتظر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي لا نعرف مضمونه لحد الآن.

السيد رئيس الحكومة،

لا مناص من استكمال وتعزيز المجهود المعياري..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي لا يمكن أن يفوتنا مثل هذه السياقات إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار أمام هذا الإنجاز العظيم لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهو الإنجاز الدبلوماسي الكبير الذي شكل منعطفا مفصليا في ملف الوحدة الوطنية.

إن إعلان الرئيس الأمريكي للسيادة الوطنية على الصحراء انتظرناه طويلا، وهو نتاج تاريخي عريق بين الشعب المغربي والشعب الأمريكي، نحن نبارك ونزف البشرى لكافة المغاربة، ونقول إن المغرب بلد التسامح والتعايش والسلم والسلام.

السيد رئيس الحكومة،

نشركم على عرضكم وعلى المعطيات التي بسطتموها أمام المجلس الموقر، وأنتم تعلمون أن أنظمة الحماية الاجتماعية تلعب دورا هاما ومساعدا للأفراد والجماعات والأسر، على وجه التحديد الفقراء والضعفاء منها، على مواجهة صعوبات الحياة والأزمات والصدمات، كما أن هذه الأنظمة بشكل عام تساعد على توفير العمل وتحسين الإنتاجية والاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم وحماية كبار السن.

ولذلك فإن لها تأثير واضح وقوي على الوضع الاجتماعي، وهي الاستثمار الأمثل في الرأسمال البشري لتقديم المساعدات للفئات الفقيرة والعاجزة عن الدخل والعاطلين عن العمل وملاءمة مهارات الأفراد مع متطلبات سوق الشغل، وقد أكدتم، السيد رئيس الحكومة، في كلمة بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية، أن المنظومة الاجتماعية الحالية بالمغرب وهي نتاج تراكمات للسياسات العمومية والبرامج المتبعة في الميدان الاجتماعي على مدى عقود، مكنت من ضمان الولوج للخدمات المقدمة لفئات من المواطنين لا ترقى إلى المستوى المنشود، وقد أضحى من اللازم القيام بمراجعة شاملة لطرق تدبير هذه المنظومة حتى ترقى إلى أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدها قادة العالم سنة 2015، والتي تلزم الدول بتعميم نظام الحماية الاجتماعية للجميع ولتكون متلائمة مع الخصوصيات الوطنية.

اليوم، وفي محيط دولي ينذر بالمخاطر ومفتوح على جميع الاحتمالات من أزمات اقتصادية ومالية وتداعيات آثار وباء كورونا، البارحة بدأنا نسمع تشديد إجراءات الإغلاق مجددا في بعض الدول الأوروبية. وفي سياق وطني متأثر بهذا المناخ المطبوع بالركود الاقتصادي وتداعيات تراجع العديد من الأنشطة الاقتصادية، تطرح نظم الحماية الاجتماعية

تساؤلات عميقة من حيث تمويلها وتراجع الاستثمار في هذا المجال، ومن حيث تدبيرها وتحقيق هدف التعميم الذي نادى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي أمام البرلمان عند افتتاح السنة التشريعية الحالية، حيث اعتبره جلالته من الأولويات وأولوية خطة الإقلاع الاقتصادي ومن آليات محاصرة تداعيات وباء كورونا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما نعتبره في الفريق الدستوري الديمقراطي أولى الأولويات لأي خطة إقلاع اقتصادي في الأعوام القادمة.

الحماية الاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، ترتكز على محورين:

- الأول، مساهمة الفئات المعوزة والهشة وإدماجها في سوق العمل وضمان الدخل والعيش الكريم؛

- والثاني، تعميم التغطية الصحية لفائدة فئات واسعة من الفقراء والضعفاء.

السيد رئيس الحكومة،

الحديث يطول ويطول حول هذا الموضوع، لكن الوقت لا يسعنا لتعميق النقاش أو لبسط قراءة بعض الأرقام والمؤشرات، لكن ما جاء في جوابكم، السيد رئيس الحكومة، وما جاء على لسان السادة المتدخلين كافي وشافي بالغرض، وما نود التأكيد عليه قبل ختم هذا التدخل هو أن آثار وتداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية كانت قاسية جدا على الشعب المغربي وبالأخص سكان البوادي والجبال والفقراء والفئات الهشة وكل الشباب الذي يدبر قوته اليومي في القطاعات الهامشية والأنشطة الترفيهية.

لأجله نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن الحماية الاجتماعية وإصلاح منظومتها يظل المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقكم وعلى عاتق الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

هل تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن المغرب يعتبر من بين الدول الأقل إنفاقا على الحماية الاجتماعية، حيث ينفق أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام حسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017-2019. واستنادا إلى الإنفاق على الصحة العمومية والتعليم العمومي من إجمال الإنفاق العمومي، صنفت منظمة العمل الدولية المغرب سنة 2017 من بين الدول ذات المستوى المنخفض فيما يخص الإرادة السياسية للاستثمار في القطاعات الاجتماعية، علما أنه يتوفر على إمكانيات عالية للتغطية النقدية للحماية الاجتماعية حسب نفس المنظمة، وهو ما أدى إلى تفاوتات كبيرة بين مستوى العرض الذي تقدمه أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية وحاجيات الساكنة وحقوقها في هذا المجال.

من جهة أخرى، تؤدي عوامل المرونة وعدم الاستقرار في العمل وعدم التصريح بالأجراء التي يتسم بها سوق الشغل، خاصة في القطاع الفلاحي والقطاع غير المهيكل إلى فقدان الأجراء للحماية الاجتماعية، ويترجم هذا المستوى المنخفض من الإرادة السياسية برفض المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، حيث صادق المغرب على 62 اتفاقية من أصل 177 اتفاقية معيارية، ولم يصادق على 42 اتفاقية تقنية متعلقة بالحماية الاجتماعية، حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس،

تخرقون كل معايير منظمة العمل الدولية التي تؤكد على الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف في أي إرساء للحماية الاجتماعية، وجعلتم مفهوم التقاعد حكرا على الأجراء الذين يحالون على التقاعد وتجاهلتم حماية المسنين التي تؤكد عليها منظمة العمل الدولية.

تحدثتم عن تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وما هو وضع من يعاني من البطالة ولم يسبق له أن اشتغل أصلا؟

تحدثتم عن تعميم التغطية الصحية وقلتم استفاد 250.000 طالب من التغطية الصحية، علما أن عدد الطلبة في هاذ الموسم الجامعي وصل إلى مليون طالب وطالبة، فأين تغطية الآخرين؟

السيد الرئيس،

لا يستفيد من التغطية الصحية حوالي 40% من المواطنين حسب تصريحكم، حيث تبقى فئات عريضة مقصية كما هو الحال بالنسبة لكل الأشخاص الذين لم يراكموا فترات تأمين كافية تؤهلهم لاستحقاق المعاش أو من هم في وضعية فقدان الشغل أو البطالة والعمال المنزليون والمغاربة الذين أقاموا لفترة معينة في الخارج دون أن يكونوا رصيدا يخول لهم الحق في الحصول على معاش، وكذلك الأشخاص المستقلين المعنيين بالقانون رقم 98.15، والذين لم يستفيدوا بعد.

ومن جهة أخرى، فإن الأشخاص المستفيدين من أحد أنظمة التأمين عن المرض ملزمون بدفع حوالي 53% من تكاليف العلاج.

وقد ساهم نظام المساعدة الطبية "راميد" في توفير تغطية صحية لأكثر من 12 مليون مواطن يعانون من الهشاشة والفقر، لكن هذا

النظام أبان عن قصوره في تأمين الخدمات الصحية الجيدة، خاصة إذا علمنا أن المستشفيات تضطر إلى اعتماد نظام للمواعيد خاص بهذه الفئات، نظرا لقلة الموارد المالية والبشرية واللوجيستيكية، وللإشارة فقد يؤدي نظام التأمينات التي تعتزم الحكومة اعتماده لتعويض نظام "راميد" إلى عدم قدرة الفئات المستهدفة من الولوج إلى الخدمات الصحية بسبب الثلث المؤدى. ولم نفهم، السيد رئيس الحكومة، حديثكم عن برنامج "راميد"، رغم أن المفروض أنه تم تجاوزه.

بالنسبة لمعاشات التقاعد يبقى حوالي ثلثي الساكنة أيضا غير مشمولين أو غير مشمولين بأي نظام من أنظمة معاشات التقاعد، إذ تقتصر هذه الأنظمة الإجبارية على موظفي وأجراء القطاعين العام والخاص، كما أنه لم يتم بعد إصدار كل النصوص التنظيمية، فقط 5 نصوص اللي صدرت ديال القانون 99.15 في 4 سنوات، لم نفهم لماذا هذا التأخر؟ وتتسم هذه الأنظمة بتباينها من حيث استفادة المنخرطين ومن حيث ضمانات استدامتها.

السيد الرئيس،

لا يتوفر المغرب على نظام للحماية الاجتماعية خاص بالأطفال، إذ يعتمد على التعويضات العائلية وعلى المساعدات التي تقدم لفائدة الفئات الهشة في إطار برامج الدعم المختلفة، وهو ما يعتبر جزءا محدودا وهامشيا من مكونات الحماية الاجتماعية للطفولة، كما لا يحترم المغرب معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال التشغيل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن بهذه المداخلة القيمة نكون قد استكملنا برنامج مداخلة الفرق والمجموعة، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة بخصوص المحور الأول من هذه الجلسة.

بقي أن أشير إلى إدراج مساهمة السيدين المستشارين المحترمين السي عبد اللطيف أعمو والسي عدي شجري في محضر هذه الجلسة بعد أن تعذر عليهما الحضور معنا لأسباب موضوعية.

إذن نستمع الآن إلى تعقيب السيد رئيس الحكومة على هاذ المداخلات قبل أن ننتقل إلى المحور الثاني.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين على التعقيبات، وإن كان أنا نقول واحد القضية، نقول بأنه إلى بغيتو هاذ الحكومة تحملوها جميع ذاك الشي اللي دارت الحكومات السابقة وزيدو عليها كورونا أنا موجود، قلتها لمجلس النواب ذاك النهار ما عندي مشكل، أي حاجة اللي دارتها كورونا أنا المسؤول عليها مباشرة ماشي كورونا، وأي حاجة دارتها لكم الحكومات الأخرى أنا مسؤول عليها، مالنا؟ أنا قاد على هاذ المسؤولية مالي أنا؟ أنا راه ماشي..

طيب، أنا نجيب لكم مثال: 100 برنامج، أنا متفق معكم واش جميع البرامج دارتها هاذ الحكومة؟ هاذ 100 برنامج فيها برنامج اللي عمرو 15 عام، في عمرو 13 عام، في عمرو 12 عام، في عمرو 18 عام، البرامج تراكمت عبر 3 عقود من الزمن.

بالعكس، كانت عندنا الشجاعة احنا درنا مناظرة لتوحيد هذه البرامج وعندنا إستراتيجية لتوحيدها في المستقبل، ولكن راه ما يمكنش تجمع واحد بحال دبا هاذ البناء جا المهندس بناه دار فيه دخشة هنا، دخلة هنا، بيت هنا، قلتي ليا هاذ الشي ما خدامش خصني نعاودو، إلى غنعاودو واش نهرسو كامل، نعاود نبنيه باش نبنيه مزيان؟ ولا كل مرة تنبني فيه شوية بشوية باش نقادو؟ آش غادي تدير؟ هذا الحكومات السابقة ساهمت، ماشي بسوء نية، ماشي دائما ما مزيانش، ولكن مع المدة بتراكم البرامج تنلقاو راسنا أمام هاذ البرامج، 100 برنامج غادي تلقى 93 ولا 92 جات قبل 2010 و2011. الله يجازيك بخير، تحدثتو وأنا تنسجل النقاط كلها مسجلة هنا، دبا تنهضر سجلو النقاط، ما عندي ما ندير.

إذن هذي النقطة الأولى اللي بغيت اللي خصني نؤكد عليها راه ماشي أماني، غير تيبغي الواحد الغد له يدير، راه باش تدير خصك إستراتيجية، هاذ الإصلاح ديال التقاعد واش جديد؟ ياالاه هاذ الحكومة اللي، راه هاذ الشي من 2004 تشكلت الحكومة شكلها السي جطو، الله يذكرو، بخير فاش كان وزير الأول إلى آخره، إيوا علاش الحكومات السابقة ما دارتوش؟ اللي قبل كنتو فيها، علاش ما دارتوش؟ لأنه معقد، لأنه صعب، لأنه يحتاج إلى إستراتيجية وإلى دراسات، وتدوز شوية الأرقام كلها تتغير لك، تعاود ثاني ترجع للدراسة، اللي قال العصيدة باردة يدير يدو فيها، ولكن احنا عندنا الإرادة، الحاجة اللي بانت اللي يمكن تصلح تنصلحوها.

أنا فاش قدمت أنا الكلام ديالي قدمتو، أولا، هناك التزامات ديال الحكومة في البرنامج الحكومي، وهناك إنجازات وقدمتها بأرقام وبرهنت على ذلك، وهاذ الأرقام رسمية وتنعتمدو دبا الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، إلى باقي ما صدرش تنعتبرو الأرقام ديال القطاعات الحكومية إلى أن يصدر.

هاذي أرقام رسمية ما يمكنش تواجه الأرقام غير بالكلام، ما درتو والو، ما كاين والو، والأرقام أش تتقول؟ تتقول العكس تماما، أن هناك، الحمد لله، أمور كثيرة تحققت، صحيح ما يزال هناك خصاص، ولكن باش ما نظلموش بلادنا، غير صحيح أن المواطنين يشعرون باليأس والإحباط هكا بالإطلاق، صحيح من المواطنين من يشعر باليأس

والإحباط ومن المواطنين من نتلقاهم ويشدون على أيدينا، لأن فاش تدعمت الأرامل راه 107.000 أرملة على الأقل اللي تتلقى شهريا الدعم، وإلى جينا لـ"تيسي"رراه قفزنا من 700.000 إلى 2 مليون طفل اللي العائلة ديالو تتلقى الدعم، هذا عملي شي حاجة واقعية ماشي خيال، واش هو غير خيال؟ فاش هضرنا على 6 مليون في صندوق دعم كورونا، 6 مليون شخص تلقاو الدعم إلا قليلا 5 دالمليون و995 ألف ولا شي حاجة اللي تلقاو الدعم، ماشي كلام، هذا فلوس مشات، فلوس مشات.

أنا متفق معك الصندوق ساهم فيه كثيرون، ولكن الحكومة حتى هي 10 دالمليار ساهمت فيه، وساهمت فيه مؤسسات عمومية أخرى وساهمو فيه الجميع، ولكن اسمح ليا، اسمح ليا راه كاين هيئات دبا اللي وحلت تدعم غير 200 واحد تتوحل فيهم باش توزع عليهم، توزع على 6 مليون في الشهر، تصورو هاذ العملية هاذي كغادي تضبطها؟ كي غادي توصلها؟ كي غادي تدير لها؟ وراه شفتو شحال من شكاية كانت تتجينا، باقي ما وصلتوش لهاذ الدوار باش بحال إلى خاصنا نغطيو الدواور كلهم لحظة واحدة، لا يمكن، الفرق تتحرك وخصوصا في المناطق البعيدة وتتمشي تدريجيا، تبارك الله عليهم، وتنحيي الإدارات والخبراء اللي وقفو ورا ذاك الشي ودارو واحد العمل غير مسبوق في تاريخ المغرب، وربما غير موجود في دولة أخرى، راجعو المقارنة غير موجود في دولة أخرى.

فلذلك يجب أن لا نبخس الناس أشياءهم، ولا الحكومة حقها، ولا الحكومات السابقة، شفتي أنا الخطاب جيت وقلت هذا ورش متراكم وجات الحكومات السابقة من 2004 و2000 دبا كل واحد دار فيه شوية، وانتوما بغيتو تردونا للخطاب ديال التبخيس ماشي معقول، ماشي معقول، نقولو شوية ديال أسمو.. قلتو غلطتو في هاذي ما كاين مشكل، قلتو لنا هاذي باقي ناقصة هاذي، هذا خطاب منطقي معقول.

أما الكلام العام هكا الجزافي الذي يفت في عضد الجمع بحال إلى ما كاين والو هذا لا يليق بمغرب اليوم، بالعكس، المغرب دبر مسألة الجائحة بنجاح كبير. صحيح بقيادة جلالة الملك، ولكن بتنفيذ الحكومة، بتنفيذ الحكومة تنعتزو بقيادة جلالة الملك، احنا وقت ما قال لنا التوجيهات تنفرحو، لأن تتساعدنا في المستقبل، ولكن شكون اللي تينفذ؟ كيفاش؟ الحكومة كاع ما كايناش؟ إلى ما كايناش كيفاش تينزل هاذ الشي من السما؟ شكون تيوزع الميزانيات؟ شكون تيدير الميزانية يجي يصادق عليها؟ شكون تيدوز الأجور لعباد الله؟ شكون تيمشي تيقلب على..؟ كيفاش هاذ الشي؟ يجب أن لا نبخس الناس أشياءهم.

هاذ التدبير ديال الجائحة بهاذ النجاح إلى الآن ما يزال ناجحا، هاذ التدبير كون ما كانش الاقتصاد الوطني وكانت بنيات الحماية الاجتماعية الوطنية فيها مقومات قوة راه ما يمكنش يكون، لأن الجائحة كشفت ضعفا ولكن كشفت قوة، كشفت نقصا ولكن كشفت كمالا، كشفتهم بجوج، بجوج قدينا نديرهم، كشفت لنا جوانب ديال النقص ولكن كشفت لنا أن الإدارة ديالنا وأن الحكومة وأن البرامج السابقة وأن الاقتصاد ديالنا بتعاون الجميع وأن أسمو.. فيه أيضا عناصر قوة، وربما في السؤال المقبل غادي نرجعو لهاذ المسألة.

طيب، كاينة واحد القضية أخرى مع الأسف، صحيح دبا البطالة في 12 فاصلة شي حاجة في المائة صحيح، ولكن ما محسوبش علينا الجائحة، الجائحة محسوبة على الدنيا، القدر ديال الله، واجهناها ورغم ذلك...

آه، اسمح ليا، راه الواحد يجلس في الكرسي ويبقى غير يهضر ساهل، يخدم في الميدان هو اللي صعيب، شكرا، شكرا. ما تجبدش.. اللي هضر تنجاوبو هو، اللي ما هضرش أنا باقي موقرو.

طيب، وهاذ الأوراش ديال الحماية الاجتماعي راه مشتركة راه ماشي ماعندناش إستراتيجية، عندنا إستراتيجية وعندنا برنامج وهاذ البرنامج توضع وتعلن وأعلن فاش تدارت اللجنة الأولى ديال الحماية الاجتماعية، اللجنة الوزارية للحماية الاجتماعية، وأعلن وفيه برامج، ولكن بطبيعة الحال هو متطور أيضا متطور أيضا، كل مرة تتجتمع اللجنة التقنية وتتشوف اللي حققنا واللي ما حققناش فتتجي التعليمات ديال جلالة الملك والتوجيهات ديال جلالة الملك في بعض الخطب وتنعاود نطورو هاذي طبيعة الدنيا، هكا داير، وما كاين حتى شي مشكل ولكن هذا ورش مشترك، راه كثير من القوانين انتوما اللي صادقتو عليها، ما يمكنش تقول ليا واحد القانون يالاه صادقت عليه وتقول ليا علاش هاذ القانون ما عدلتيهش؟ ويالاه صادقنا مجموعين هذا ورش مشترك، وإن كان كنت أتمنى للبرلمان أيضا أن يتفاعل إيجابيا فيما يخص القانون ديال التغطية الصحية للأبوين، حتى هذا من الحماية الاجتماعية، فيما يخص مدونة التعاضد، أحد الإخوان ذكرها، راه هي موجودة عندكم متوقفة عندكم، نتمناو على الله تعاونونا ندوزو ذاك الشي بسرعة، بسرعة، يظهر لي غادي نكتفي بهاذ الشي لأن بزاف ديال الأمور إلى جيت نهضر عليها..

بعض الإخوان دارو بعض الأمور كاين بعض الأمور أنا تيبقى فيا الحال إنما برلمانيين ما خصهومش يخوضو في هاذ الشي، هو اللي صحيح جلالة الملك كلفنا جميعا،جميعا بالنموذج التنموي في خطاب خاص قال الحكومة، البرلمان والقوة الوطنية كلها، الحكومة احنا جاوبنا على المسألة ديالنا ما نشرناهاش للعموم لأن هي صيفطناها لجلالة الملك، ومن بعد شكل جلالة الملك لجنة ملكية ما يمكنش تقول ليا أنت علاش ما خرجتيش النموذج التنموي؟

دبا لجنة مكلفة راه غادية بشوية بشوية ودارت استشارات واسعة إلى آخره، جات ظروف الجائحة صعبت شوية أسمو.. ربما حتى المنظور غادي يتغير مع الجائحة، خص عاود المراجعة، فمحاسبة الحكومة على هاذ الورش احنا المقترح ديالنا سلمناه للجنة، واللجنة غادي تخرج ما يمكنش تجي عندي وتقول ليا انتوما ما خرجتوش النموذج التنموي، هذا خطأ لا يليق، لا يليق ببرلماني بكل صراحة، فيه شوية الخلط والتغليط وذاك الشي لا يليق.

وما خصناش نقولو ثاني نقولو انتوما تتديرو غير منطق سياسوي انتخابي، أشنو هاذ المنطق دبا السياسوي الانتخابي؟ مرة تتقول ليا ما درتيش ذاك الشي اللي خصك تدير، إلى جيت نديرذاك الشي اللي ندير تتقول ليا قربت الانتخابات ما تديرش، اسمحولي هذا منطق سياسوي انتخابي هو هذا، هذيك الهضرة مواجهة رئيس الحكومة بهاذ الكلام هو سياسوي انتخابي.

أنت خصك تقول ليا هذي وعدت بها في البرنامج الانتخابي، جيتو وقلنا غادي تديرها خص تديرها ما تثيرش الانتخابات، هاذ الشي اللي خصو يكون، ماشي كلشي تيخص بمنطق الانتخابات، الانتخابات راه المواطنين تيشوفو، واش المواطنين مسالين يعني زعما .. واحد الإجراء هو اللي غادي يقلب الميزان ديال الانتخابات ولا 2 إجراءات، راه المواطنين راه دبا 4 سنين هما عارفينا وعارفينهم وعارفينكم.

إيوا ظهر اللي غنكتفي بهاذ الشي، غادي نكتفي بهاذ الشي لأن بزاف..

مأسسة الحوار الاجتماعي: أنا متفق معكم، الحوار الاجتماعي خص تكون عندو أهمية وخصنا نمأسسوه، صحيح، على كل حال الحوار الاجتماعي الآن أصبح واسعا على حسب اتفاق 25 أبريل فيه لجنة عليا للتشاور، كاين اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي، وكاين لجن جهوية وإقليمية للحوار الاجتماعي اللي خصها تجتمع 2 مرات في العام فهمتني؟

شكرا جزيلا.

المهن الحرة راه تنستشرو الحوار الاجتماعي بالنسبة لتوسيع التغطية الصحية للمهن الحرة، جميع المهن الحرة تستشار، انتوما ممثلي المهن الحرة؟ ماشي ممثلين ديالهم، ممثلي ديال المهن الحرة راه تنستقبلهم وتنستشرو معهم القطاعات كلها واحدا واحدا، الحوار الاجتماعي راه واسع جدا، راه تنقيلو أسمو.. الأجراء السي أحد الإخوان قال فعلا بأن بعض القطاعات ما كاينش حوار اجتماعي، المهم هذا.. ولكن هذا راه داخل في هاذ الحوار الاجتماعي كامل، وكاين لجنة القطاع العام ولجنة القطاع الخاص، كاين جزء كبير منه غادي الحمد لله، وأحيانا أنا علمني أحد الوزراء راه كتب ليا هنا تيقول لك أنا موجود ولكن النقابات اللي باقي ما مستعدينش.

شكرا جزيلا والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

للتذكير، الله يخليكم، راه الحوارات الثنائية ليست من تقاليد وأعراف العمل البرلماني.

طيب، الآن مازال لنا في البرنامج محور ثاني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة المستشارين، عندنا موضوع ثاني تيتعلق بـ"إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا"، في هاذ الإطار توصلنا وتوصلتم بسؤالين من فريقين، فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار.

السؤال، السيد الرئيس، توصلت به كتابة، واحنا تنطبقو القرار اللي اخذينا اليوم على مستوى اجتماع ندوة الرؤساء ما كاين علاش نكررو ونضيعو الوقت.

تفضلوا بالإجابة على الأسئلة اللي طرحت عليكم كتابة في هذا الباب، قبل أن أعطي المجال لممثلي الفريقين المعنيين بهذا المحور.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

هذان السؤالان المتعلقان بإستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، قبلت على مضض الإجابة عنه، لأن هذا السؤالان قطاعية، كاينة وزيرة السياحة سولوها على السياحة، وزير الصناعة.

فلذلك ما عرفتش واش الجواب ديالي دستوري ولا ماشي دستوري، لأن لا أعرف واش السؤال ديالكم دستوري ولا ماشي دستوري، لأن الدستور ينص على أن كل وزير مكلف بقطاعه ويجيب على أسئلته في قطاعه، ورئيس الحكومة يجيب على الأسئلة في السياسات العامة، فبالتالي الله يجازيكم بخير ما تحرجوناش شي مرة أخرى، وإلى غنكتب للمحكمة الدستورية نقول له قولي ليا أشنو..؟ غير معقول مادام كاينة الوزيرة موجودة، ووزير الصناعة البارح جاوب على هاذ السؤال، أمس في مجلس النواب.

إذن، لماذا رئيس الحكومة تتدخلوه في أسئلة قطاعية؟ أعتذر على هاذ الشي، ولكن خص شوية المرة الجاية، الله يجازيكم بخير حاولو في هاذ المسألة.. ولكن رغم ذالك قلت أنا ما كاين باس، هذي مناسبة لنوضح، لنوضح لأن هاذ جوج القطاعات فعلا..

السيد الرئيس:

غير إلى اسمحتو، السيد رئيس الحكومة، إلى اسمحتو، الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الحكومة:

نعم أسيدي.

السيد الرئيس:

غير في إطار الفصل بين السلط، هذا مكتب المجلس وندوة الرؤساء قدرا أن هذا الموضوع أفقي يتعلق بقطاعين واسعين، ماشي بقطاع واحد، إذن لا يمكن القول بأن هاذ المحور الثاني سؤال قطاعي.

صحيح فيه جوج قطاعات، ولكن لاحظو معايا أنه عندو طابع أفقي وطابع راهني، فدون المساس بحق المكتب وندوة الرؤساء في اختيار المواضيع، احنا كاتبناكم وقبلتم مشكورين، وإذن لا داعي لإعطاء هذا الموضوع حجما أكبر مما يستحقه.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

نقطة نظام متعلق بالتسيير السيد الرئيس؟ واش متعلقة بالتسيير السيد الرئيس؟

تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

فعلا علاش أنا تدخلت، لأنه أصلا ليس هنالك ما يدعو إلى الدخول في المضمون، لأن إلى جينا ندخلو في المضمون كل واحد يقدر يكون عندو وجهة نظر، كما السيد رئيس الحكومة عندو وجهة نظرة محترمة، فبالتالي السيد رئيس الحكومة كان يكمل المداخلة ديالو، هاذي نقطة ما عندناش، هاذي دبا جات في المداخلة ديال السيد رئيس الحكومة، من حقه أن يقول ما يشاء، هاذ الشي نناقشوه من بعد، فبالتالي المداخلة ديالكم، السيد الرئيس، ما عندها معنى وإلا احنا إلى كان عندنا تقدير آخر، فخصنا ناخدو الكلمة باش حتى احنا نوضحو.

السيد الرئيس:

لا، ما عندها معنى من وجهة نظرك، عندها معنى من وجهة نظري كرئيس المجلس، من مسؤوليتي الدفاع عن استقلالية المجلس، وما عندش الحق الحكومة تملي على المجلس أشنو تختار من مواضيع، الله يخليك.

رجاءا بغيتي نقطة نظام، السيد المستشار؟ متعلقة بالتسيير؟

تفضل تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

المداخلة ديالكم احنا كأعضاء المكتب هاذ الموضوع تداولنا فيه فعلا في المكتب ومع ندوة الرؤساء، والسي رئيس الحكومة اللي تيتكلم على الوزراء هما اللي خصهم يجاوبو عليه، الوزراء ما كاينينش، الوزراء غايبين، راه عضو في الحزب ديال رئيس الحكومة قال بعض الوزارات شادين الأبواب ديالهم، راه ما كاينش الوزارة عندك السيد رئيس الحكومة اللي غيجاوبونا واللي غيتجاوبو معنا واللي غيتواصلو معنا، هاذ الشي علاش التجأنا لكم انتوما نوينا فيكم الخير، تجيو لهاذ القبة وتنورونا، واحنا اللي تنراقبوكم ماشي انتوما اللي غادي تجيو تعطيونا الدروس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

وفق الدستور وليس وفق الهوى، الواحد غير اللي..الدستور حدد أين يتدخل رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس، تفضل، تفضل كمل الجواب ديالكم.

السيد رئيس الحكومة:

الكلام ديال السيد الرئيس على الراس والعين، ولكن ثاني لا نسيء لبعضياتنا، ها السيدة الوزيرة موجودة، وزير الصناعة أجاب أمس بمجلس النواب، أمس.

السيد الرئيس:

الله يخليكم الإخوان، دبا عودة عودة للموضوع، السيد الرئيس غيستمر في الجواب.

السيد رئيس الحكومة:

خص يعطيني الإذن، يعطيني الإذن نهضر إلى اعطيتني الإذن نستمر.

السيد الرئيس:

تفضلو، ولكن تنشوف، السيد الرئيس، نقطة نظام متعلقة بالتسيير؟ ما نعطيوش هاذ الموضوع عاوتاني.. تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

راه تم الاتفاق عليهم في ندوة الرؤساء، ربما السيد رئيس الحكومة إلى كان تيشوف بأنه راه خطأ دستوري كان يعلم المجلس قبل، وكان اليوم اجتماع نراجعو الأمور ديالنا ماشي يجي رئيس الحكومة أمام المغاربة ويقول أنه راه خطأ.. كان هاذ الشي تراجعو، السيد رئيس الحكومة، من قبل وناخذو الأمور ديالنا بجدية ونعاودو نتفقو أش نديرو ماشي قدام.. (كلام غير مسموع).. بحال إلى جالسين هنا في (l'hôpital) هنا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السي حامي الدين، أرجوك دبا باش نستانفو العمل، دبا راه واخا تتقولو نقطة نظام متعلقة بالتسييرراه ما متعلقة لا بالتسييرولا يحزنون، راه السيد رئيس الحكومة دار ملاحظة احنا جاوبنا على الملاحظة، ونخليو السيد رئيس الحكومة يكمل المداخلة ديالو، وملي غنتلاقاو في إطار اجتماع ندوة الرؤساء واجتماع المكتب آنذاك غنتداولو.

إيوا صافي.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ونحن نعتبر بأن هاذ الجملة الأخيرة هي عين الصواب، لا يجوز أنه في الجلسة العامة أن نقوم بمقاطعة السيد رئيس الحكومة من حين لآخر. السيد رئيس الحكومة له كامل الحرية في أن يقول ما يشاء وفق ما يمنح له القانون الداخلي وأيضا الدستور، ونحن أيضا لدينا جلسة ندوة الرؤساء التي نقيم من خلالها السير العادي للجلسة.

نحن حرصا على السير العادي للجلسة، ألتمس منكم، السيد الرئيس، الحرص على الهدوء داخل القاعة وعدم مقاطعة السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

سأعتبر كأنني لم أسمع شيئا، ولذلك غنعتبر بأنني ما سمعتش حتى شي حاجة، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة لاستئناف الحديث ديالو.

المستشار السيد أحمد تويزي:

اعطيتوني الكلمة ولا ما اعطيتوش الكلمة؟

السيد الرئيس:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

.. أنه ما خصناش نقاطعو رئيس الحكومة، ولكن ما خصوش يقول اللي بغا، ما خصوش يقول اللي بغا، خصنا نجاوبو عليه احنا تنتحملو المسؤولية داخل المكتب، وتحملتم المسؤولية داخل ندوة الرؤساء واتفقتو كذلك على أن هاذ الأسئلة توجه لرئيس الحكومة، وما يجيش رئيس الحكومة يقول لنا احنا ما تنعرفوش، هو رئيس الحكومة مسؤول على أعضاء الحكومة، إلى سولناه في أي قطاع خصو يجاوب، ماشي يقول لنا احنا انتوما في المكتب وانتوما.. وأنت، السيد الرئيس، راه كنتو، حتى انتوما كنتو في ندوة الرؤساء، ما يمكنشاي نقولو أنه ما كانش يتدار هاذ الشي وما كانش يتدار وغلطنا وخصنا ما نقاطعوش رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة توجه إلى الشعب يهضر مع الناس، حتى احنا تنتوجهو للشعب وتنقولو لهم رئيس الحكومة... ما يمكنش، ما يمكنش يقول ذاكشي اللي خارج النطاق، احنا ما نقاطعوهش، من حقنا نحترموه، ولكن ما يقولش اللي بغا، إلى قال اللي بغا حتى احنا غنقولو اللي بغينا، لا أ السي أنت.. إيوا (exactement)..

السيد الرئيس:

أرجوكم

المستشار السيد أحمد تويزي:

صافي نقولو اللي بغينا، اتفقو الناس تداولو الناس بلا ما..

السيد الرئيس:

السي تويزي، السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار المحترم، أرجوكم، أرجوكم، السيد المستشار المحترم، راه ما اعطيتش لك الكلمة السيد المستشار المحترم، أرجوك أرجوك، الله ياودي. راه انتوما أساتذة في الضوابط.

دبا أرجوكم نغلقو هاذ القوس ونستمعو للسيد رئيس الحكومة في الجواب ديالو دون ما نلقاو المزيد، منين غنجتمعو في إطار المكتب وندوة الرؤساء غنتداولو في هاذ الموضوع.

السيد رئيس الحكومة دار ملاحظة، وهو حقه المطلق اللي ما تينازعو فيه حتى شي واحد، ورئيس المجلس ورئيس الجلسة المؤتمن على استقلالية السلطات درت ملاحظة، وهذا حقي المطلق، باقي التفاصيل الأخرى غتناقش في إطار اجتماع ندوة الرؤساء.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

على كل حال، المهم.. صحيح أن السياحة والصناعة هي من أكثر، من بين القطاعات التي تضررت بسبب انتشار جائحة كورونا، وهو ما حذا بطبيعة الحال بالحكومة في سياق مواجهة تأثيرات الجائحة باتخاذ عدد من الإجراءات من أجل استئناف ودعم النشاطين السياحي من جهة والصناعي من جهة أخرى، بالموازاة مع إطلاق ورش إنعاش الاقتصاد.

بالنسبة للسياحة يمكن أن أقول باختصار بأن القطاع السياحي بوصفه قطاع مهم جدا ويشغل أكثر من نصف مليون شخص بصفة مباشرة بطبيعة الحال وأكثر من ذلك بصفة غير مباشرة، ويساهم بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام مباشرة، وإيرادات السياحة عالية جدا بالنسبة لبلادنا، لكن نشاط القطاع السياحي عرف انتكاسة كبيرة

دوليا ووطنيا، جراء تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وما واكب هذه الجائحة من إجراءات احترازية صارمة فيها إغلاق الحدود، فيها توقيف الطيران، فيها عدد من الإجراءات الأخرى أثرت في قطاع السياحة تأثيرا مباشرا، وهو ما أدى إلى تراجع عدد السياح الوافدين في بلادنا بنسبة 77% شهر غشت 2020، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وبانخفاض عدد السياح غير المقيمين بالمغرب بنسبة 73.7% و80.5% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

كما تراجع عدد ليالي المبيت بالمؤسسات المصنفة بحوالي 69%، مسجلا ما مجموعه 5 دالمليون و78 ألف ليلة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2020، وتراجعت أيضا الإيرادات السياحية بما مجموعه على الأقل على الأقل 24 مليار درهم، وهو ما يعادل نسبة 60%، وانخفض أداء نسبة الملء بـ 48% ليصل إلى 13% في حدود في نهاية شهر غشت من هذه السنة. هذا طبعا بالإضافة إلى التأثيرات الكبيرة على مختلف مهنيي القطاع وعلى القطاعات الاقتصادية التي تدور في فلك هذا القطاع وتتفاعل معه وقد تأثرت كثيرا بتقلباته.

وقد عملت الحكومة جادة في سياق مختلف الإجراءات التي اتخذت في هاذ المجال ديال القطاع السياحي، اتخذت عدد من الإجراءات بعضها آني بعضها متوسط المدى وبلورة عدد من التصورات المستقبلية واضحة، وقد تم التوقيع يوم 6 من شهر غشت على عقد برنامج 2020-2022، مع بلورة مخطط إنعاش قطاعي يؤطر التزامات كل من القطاعين العام والخاص لإنعاش السياحة، وتمت برمجت هاذ عقد البرنامج في 21 تدبير يرتكز حول 5 محاور أساسية هي:

- أولا، الحفاظ على مناصب الشغل واستدامة التوظيف؛

- ثانيا، الدعم الاقتصادي والمالي للإنعاش؛

- ثالثا، تحفيز الاستثمار؛

- رابعا، تحويل أداة الإنتاج؛

- خامسا، تفعيل وتعزيز الطلب السياحي.

وحرصا على ضمان التنزيل الأمثل لهذا المخطط، تم اتخاذ مجموعة من الخطوات والتدابير الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج التعاقدي منها:

أولا، على المستوى الاجتماعي: أصدرنا المرسوم رقم 2.20.659 القاضي بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، والقانون رقم 99.15 حول إحداث نظام المعاشات الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين، والتي تهم فئة المرشدين السياحيين؛

ثانيا، تعزيز تدابير السلامة الصحية: من خلال عدد من الإجراءات اللي تدارت في إطار سياق مواجهة جائحة كورونا على المستوى الصحي والوبائي؛

ثالثا، تدعيم الجانب الاقتصادي، وفي مقدمتها منح تعويض جزافي لفائدة الأجراء العاملين بالقطاع والمرشدين السياحيين المستقلين لفترة من فاتح يوليوز لـ31 دجنبر، هذا من القطاعات التي أتى قانون المالية التعديلي وأسس لإمكانية هذيك الإجراءات الاجتماعية ديال تعويض جزافي شهري للأجراء أن يمدد بالنسبة لبعض القطاعات، ووفق عقد البرنامج ووفق مرسوم خاص، إذن تعطى هاذ التعويض الجزافي لهؤلاء الأجراء في القطاع السياحي وهو من القطاعات التي أستثنيت، إذن؛

- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- تمديد آجال سداد القروض البنكية، وتمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء.

وأيضا عدد من الإجراءات الأخرى بطبيعة الحال هوما المقاولات داخلة مع مختلف الإجراءات التي اتخذت بالنسبة للمقاولات عموما "ضمان أوكسجين"، إقلاع المقاولات الصغيرة جدا و"إقلاع" للسياحة والفندقة هذي خاصة بالسياحة، و"ضمان إقلاع" خاص بالفندقة وعدد من الآليات الأخرى للتمويل وللضمان التي إما عامة وإما خاصة بالقطاع السياحي.

ولكن، الحمد لله، على الرغم من الجهود التي تمت هناك تطور خفيف جدا في استقبال السياح هناك واحد التطور خفيف جدا، على الرغم من أنه قد اتخذت عدد من الإجراءات، وآخرها تخفيف إجراءات السفر بالنسبة للرحلات الدولية، وهاذ التحسن البسيط غير كافي، غير كافي بكل صراحة، لأن ماشي مشكل هو بالنسبة لنا احنا نديرو التخفيفات وإنما خص الدول أيضا الأخرى تخفف، وبالتالي هاذ التحسن الخفيف لم يكن كافيا، ومن المنتظر أن يستمر هذا التحسن، ولكن ببطء شديد، وذلك في علاقة مع عودة حركة الطيران لأن حركة الطيران العالمية كلها ما تزال في حدها الأدنى لحد الساعة.

فبعد نقص في تلك الحركة بـ77% في شتنبر انتقلت لـ71% في أكتوبر ثم إلى 68% في النصف الأول من نونبر، يعني حركة الطيران تتزيد دوليا وإقليميا ووطنيا، تتزيد بتدرج واحد النسبة بسيطة جدا، فلذلك الآفاق ما تزال فيها صعوبات، بطبيعة الحال هذاك الدعم ديال الأجراء غادي يستمر حتى 31 دجنبر، يبدو أنه لابد من حوار جديد لفرز آليات أخرى بعد 31 دجنبر.

بالنسبة للصناعة أيضا الصناعة هي من القطاعات التي تضررت بفعل جائحة "كوفيد-19"، وخصوصا بفعل توقف التصدير، الصناعات المصدرة تضررت كثيرا، لأن الدول التي نصدر إليها أو القطاعات اللي تنصدرو ما بقاتش الإقبال عليها عالميا، وبالتالي كان هناك صعوبات كثيرة، وهنا اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات، عدد من الإجراءات:

أولها، مواصلة دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا،

وخصوصا في مجال الصناعة وإن كان بعضها عام، من خلال برنامج الاستثمار التكنولوجي "كوفيد-19"، أومن خلال واحد تقديم الاستشارة الخبرة التقنية وتمويل هذه الخبرة التقنية والاستشارة بالنسبة لعدد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا في ميدان الصناعة، وخصوصا المقاولات المبتكرة، وهذا عدد كبير من المقاولات استفادت من هاذ الآليات.

ثانيا، تفعيل إستراتيجية المغرب الرقمي فيما يخص المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجية الحديثة، حيث قامت وكالة التنمية الرقمية بإطلاق منصة خاصة تهدف بالأساس إلى رقمنة عملية لمعالجة مختلف طلبات المقاولات الراغبة في الحصول على علامة المقاولة الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجية الحديثة، بغية الاستفادة من بطاقة الأداء الدولية الصادرة عن مكتب الصرف وسيتيح هذا الإجراء إمكانية الأداء بالعملة الصعبة الخدمات المستوردة المرتبطة بأنشطة المقاولات في حدود 500 ألف درهم في السنة؛

ثالثا، تأهيل بنيات الاستقبال الصناعية: من خلال إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق التسريع الصناعي في مختلف المدن المغربية؛

استبدال الواردات بمنتوجات صناعية محلية: وهذا تدار لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا، وأنتم تعرفون الجهد الكبير اللي دارتو الحكومة مع القطاع الخاص لإنتاج الكمامات لإنتاج عدد من الأدوات الأخرى، لإنتاج المعقمات، ولى عندنا الآن احنا 100% ديال الحاجيات الوطنية الآن في هاذ المواد كلها وما أكثرها، وخصوصا المستعملة صحيا وطبيا أو وقائية لمواجهة جائحة كورونا، الحمد لله، في ظرف شهرين وشهرين ونصف استطعنا مباشرة يكون عندنا الاكتفاء الذاتي بل والتصدير، الكمامات بدينا تنصدرو لـ 11، 12 دولة، وأيضا عدد من الأدوات الأخرى، وهذا شيء غير مسبوق بسبب الجهود والتشارك بين القطاع العام والقطاع الخاص، والحمد لله كان عندها نتائج إيجابية كبيرة.

لكن أيضا هناك دعم لعدد من القطاعات الصناعية اللي باش نديرو واحد العملية ديال استبدال الواردات بمنتجات محلية، وقد أتاح التحليل التفصيلي للواردات لـ 16 قطاع صناعي تحديد مبلغ 34 مليار درهم من الواردات التي يمكن استبدالها بمنتوجات صناعية محلية بحدود سنة 2023، من مجموع 183 مليار من الواردات، وهذا شيء مهم جدا، يعني غادي نحولو الجائحة اللي هي أزمة إلى فرصة، إلى فرصة لتقوية القطاع الصناعي الوطني، وفي هذا المجال، في هذا المجال وقعت 17 اتفاقية استثمارية، 8 منها في قطاع الصناعة الغذائية، 4 في قطاع النسيج والجلد، 3 في قطاع الصناعات البلاستيكية والتعبئة والتغليف والصناعة البلاستيكية الموجهة للقطاع الفلاحي والكهرباء والإلكترونيك وغيرها.

ما هي نتائج الإجراءات المتخذة في قطاع الصناعة؟

بطبيعة الحال خصني نشير لواحد النقطة أخرى، وهو إنشاء بنك مشاريع في المجال الصناعي لتحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني من خلال إبراز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، وقد أعلن قطاع الصناعة منذ أيام فقط عن إضافة 100 مشروع جديد في هذا البنك، وهذا البنك هو متاح للمقاولين الشباب المغاربة ليستفيدوا منه، اللي عجبو شي مشروع معين باش يتبناه، وآليات التمويل المعروفة يمكن أن تمولهم ليستطيع أن يتبنى هاذ المشروع الصناعي. وبطبيعة الحال هاذ المشروع الصناعي يأخذ بعين الاعتبار هاذ العملية ديال العمل لتحويل الواردات إلى إنتاج محلي، بمعنى أنه كاين سوق، كاين حاجية وطنية لهذه المواد التي ندعم في موضوع تصنيعها.

ما هي نتائج الإجراءات المتخذة على قطاع الصناعة؟

أولا، فيما يخص مؤشر التشغيل، بالنسبة لمناصب الشغل في القطاع الصناعي بعد أن عرفت انخفاضا ملحوظا في شهر أبريل من سنة 2020، بما يناهز 42% من مجموع المناصب المسجلة في شهر فبراير 2020، بدأ هذا المؤشر في التحسن تدريجيا، حيث أصبحت مناصب الشغل في شهر يوليوز 2020، تساوي 93% من المناصب المسجلة في القطاع الصناعي في شهر فبراير 2020.

وقد استطاعت بعض القطاعات الصناعية، معنى ذلك تقريبا القطاع الصناعي عموما استعاد جزء مهما من فاعليته 93% من مناصب الشغل، هذا شيء مهم، معنى ذلك أنه مع التطور في هاذ الشهر إلى جاتنا الإحصائيات النهائية ديال نونبر، وفي هاذ الشهر يمكن أن يستعيد عافيته كاملة، وقد استطاعت بعض القطاعات الصناعية أي استعادت عافيتها سريعا، فمناصب الشغل المسجلة في شهر يوليوز في قطاع الأدوية مثلا، استرجعت بالكامل.

وعلى مستوى قطاع السيارات، فإن 97% من مناصب الشغل المسجلة في شهر فبراير 2020، قد استرجعت نشاطها داخل مقاولات هذا القطاع، وقد تجاوز عدد مناصب الشغل في يوليوز 2020، في قطاع السيارات مستواه المسجل في يوليوز 2019 بما يزيد عن 1577 منصب شغل.

كما استعادت القطاعات الأخرى، قدراتها في شهر يوليوز 2020 عبر إعادة تشغيل نسبة مهمة من المناصب المسجلة في شهر فبراير 2020، كنديرو دائما المرجع هو فبراير 2020 لأن قبل الجائحة مباشرة، قبل ما تبدا التأثيرات ديال الجائحة، ويتعلق الأمر بقطاع النسيج والملابس والجلد، حيث تم إعادة تشغيل ما يفوق 92% من مناصب الشغل، قطاع الأفشورينغ 96%، قطاع الكهرباء والإلكترونيك 95%، وقطاع الكيمياء والشبه الكيمياء 94%.

أما بعض القطاعات الأخرى فقد سجلت معدلات استرجاع مناصب الشغل لا بأس بها، وأقل من ذلك في ظل الظرفية العالمية التي تمر بها هذه القطاعات، وعلى سبيل المثال: قطاع الطيران إذ استرجع تقريبا

89% وقطاع الصناعات الغذائية 87%.

مؤشر التصدير الصناعي، وهذا مؤشر موضوعي، واضح، التصدير، لقد ناهزت قيمة صادرات القطاع الصناعي في 9 أشهر من سنة 2020، مبلغ 185 مليار درهم، أي بانخفاض يساوي 13% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، يعني 9 أشهر الأولى حتى لآخر شتنبر، 9 أشهر الأولى من هاذ السنة، عرفت ناقص 13% من صادرات القطاع الصناعي، وهذا متفهم، لأن حتى المستوردين غيتوقف الاستيراد ديالهم، غير أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المتعلقة بما بعد شهر شتنبر، لشهر شتنبر منفردا وما بعد شهر شتنبر، فسنجد أن صادرات القطاع الصناعي قد أصبحت تعرف نشاطا يفوق المستوى المسجل في نفس الشهر من سنة 2019، إذ بلغت صادرات قطاع الصناعة في شهر شتنبر 2020، ما يناهز 24 مليار درهم، بزيادة 17% عن صادرات شهر شتنبر 2019، وهذا مؤشر خير، أن الصناعة ستستعيد كل عافيتها، وخصوصا في القطاعات التي استعادت العافية دوليا، لأن يمكن نقول بأن قطاع واحد، باقي فيه الصعوبات دولية هو قطاع ديال صناعة الطيران اللي هو قطاع باقي ما تحركش عالميا، فلذلك باقي فيه بعض الصعوبات وطنيا.

أما القطاع ديال السيارات، الحمد لله، فهو قريبا يسترجع عافيته كاملة، بل أكثر من هذا هناك إستثمارات جديدة أعطيت انطلاقتها في الأيام الأخيرة في مجال الصناعة، وراه سمعتو غير هذي أيام معدودة، المجموعة الأمريكية الرائدة عالميا "ADIENT" التي ستنشئ مصنع لإنتاج أغشية مقاعد السيارات باستثمار يفوق 15 مليون أورو، من المنتظر أن يوفر 1600 منصب شغل، وهناك أيضا مستثمرين آخرين يقبلون على بلادنا، ذلك أن واحد العمل كان تدار في البداية في الإستراتجية ديال مواجهة الإشكالات ديال نقص الصادرات الصناعية، هو العمل على التموقع عالميا في وضعية ما بعد كوفيد، كانت دراسة خاصة وكانت متابعة، وخصوصا من القطاعات المعنية: المالية، التجارة والصناعة، بعض القطاعات الأخرى.

التحولات اللي وقعت ما بعد كوفيد فالعلاقات العالمية، صناعيا وتجاريا، خص المغرب يتموقع فيها، أشنو هو معناه؟ معناه الناس كيتبدلو، هاذيك (la délocalisation / la relocalisation) هاذي واحد العملية خاص المغرب يستافد منها، الناس اللي كيتحولو من قارة إلى قارة، إلى جاو يتحولو لهاذ القارة الأوروبية وما حولها خص المغرب يكون عندو حصة من هذه التحويلات ديال الاستثمار اللي كتجيه، كتقرب إلى المستوردين ديالها وإلى المستهلكين لمنتوجاتها، وأظن بأن المغرب غادي يستافد من هاذ الدينامكية بسبب العمليات الاستباقية التي قامت بها الحكومة في هاذ المرحلة.

ونسجل كذلك، الدينامكية التي عرفتها صادرات القطاعات الأخرى في شهر شتنبر 2020، مثلا صادرات قطاع النسيج حتى هي ارتفعت في شتنبر والملابس والجلد في شهر شتنبر 2020 بـ 11% مقارنة مع شهر شتنبر 2019 وقطاع الصناعات الغذائية بـ 16% في نفس الشهر، وأنتم تعرفون أن الصناعات الغذائية من القطاعات الواعدة جدا لبلادنا، وهذا نتيجة للسياسة الحكيمة التي نهجتها بلادنا منذ عهد جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه، وتابعها جلالة الملك محمد السادس، في إعطاء القطاع الفلاحي أهمية كبيرة وإعطاء قطاع الماء أهمية كبيرة، مما جعل أن بلادنا في عز الجائحة والعالم يتخبط في وجه هذه الجائحة، المواد الغذائية لم تنقطع، بل بقيت وبنفس الأثمان تقريبا، وبقيت سلاسل التوزيع والبيع وأيضا حتى الإنتاج بقيت مستمرة، وهذا شيء مهم يدل على أن هناك إيجابيات كبيرة في قطاعنا الاقتصادي، نستفيد منها في ظل هذه الأزمات.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أعطي الكلمة الآن لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة استمعنا بإمعان للمداخلة ديالكم حول قطاع السياحة والتداعيات ديال جائحة كورونا على هذا القطاع، ربما نحن نتفق السيد الوزير، بأن قطاع السياحة في العالم شلت حركته الاقتصادية، احنا متفقين، ولكن ما الفرق بيننا السيد الوزير وبين الدول الديمقراطية والدول المجاورة ديالنا؟ علاش القطاع السياحي في الدول المجاورة دغيا تعافى وبدا كيسترجع المكانة ديالو والقوة ديالو؟ احنا تنشوفو السياحة في البلاد ديالنا بحال إلى كانت مشدودة بشي حاجة، دغيا غير جات الجائحة وكلشي بان العيب في كلشي السيد رئيس الحكومة.

وهذا.. أوجه كذلك كلامي إلى السيدة الوزيرة المحترمة، مكلفة بقطاع السياحة، قطاع السياحة ديالنا، السيدة الوزيرة، راه جات الجائحة عرات القطاع كاملو، ربما انكباب الحكومة على القطاع غير المهيكل، ما هكيكلتش هاذ القطاع، ربما نتمنى مستقبلا، السيدة الوزيرة، أننا نستحضر هاذ الجائحة ونصحح أخطائنا ونمكن هاذ القطاع، إن شاء الله، أن يكون أكثر مناعة، لا قدر الله، إلى جات شي

جائحة أو غير..

اليوم، الحكومة مطالبة بهيكلة هاذ القطاع، السيد رئيس الحكومة، اليوم، مجموعة ديال الناس المتدخلين في قطاع السياحة جاتهم السكتة القلبية، الناس ما كانوش ناويين هاذ الجائحة، ولكن دايرين أمل كبير على الحكومة أنها توقف معهم، السيد رئيس الحكومة. اليوم تنشوفو المتدخلين في القطاع، نقول لك الصناعة التقليدية، السيد رئيس الحكومة، الصناع التقليديين، اليوم ما عندهومش ما ياكلو الصناع التقليديين، اليوم إلى كنهضرو على الصناع التقليديين كنهضرو على الدرازة، الحدادة، مالين النحاس، مالين الفضة، مالين.. جميع المتدخلين، اللي كيبيعو الجلاليب، اللي كيبيعو البلاغي، مالين النعناع، مالين كلشي، نعطيك مثال السيدة الوزيرة، مدينة مراكش، مدينة مراكش من أقوى المدن إلى ما نقول المدينة رقم واحد سياحيا في المغرب، وكتدخل مجموعة ديال المعاملات وكتعطي للبلاد واحد الحجم كبير ديال العملة الصعبة.

السيدة الوزيرة،

نعطيك أبسط مثال: الكواتشة ديال مدينة مراكش باعو هاذوك العيودان ديالهم ما عندهومش باش يوكلهم، سمحو فيهم، كاين اللي شاريه 2 المليون، كاين اللي شاريه 3 المليون، لولا تدخل الأعيان والناس ديال المدينة اللي كل واحد تبنى واحد من هاذوك العيودان وعطاوهم ما ياكلو، الناس ما لقاوش باش يشريو بالة ديال التبن ديال 30 درهم، السيدة الوزيرة، وكنقولو احنا القطاع السياحي مزدهر والقطاع السياحي تندخلو منو الفلوس وتنفتخرو بالقطاع ديالنا.

آن الأوان، السيدة الوزيرة، لهيكلة هاذ القطاع، آن الأوان، السيدة الوزيرة، باش توقفو على هاذ القطاع، لأن مستقبلا، إن شاء الله، باش يسترجع العافية ديالو.

نقدر نقول لك، السيد رئيس الحكومة المحترم، النقل السياحي، اليوم مجموعة ديال المستثمرين مشاو اقتناو النقل السياحي، ولكن فين هي الحكومة؟ الحكومة غائبة السيد الوزير، خلت الحكومة، بعدت الحكومة وخلت الأبناك بينها وبين هاذ الناس كتدكدك فيهم، اليوم واحد السيد شرا واحد النقل السياحي باش يصور بيه واحد الطرف ديال الفلوس ومخدم معه شيفور ومخدم معه شيفور آخر، 2 ديال الناس، كيترزقو على الله، ولكن، السيد رئيس الحكومة، خليتوهم بينهم وبين الأبناك دكدكاتهم الأبناك، حجزو عليهم الأبناك، واش هاذ الناس اللي كنقولو اليوم، الحكومة تطلب من الطبقة المتوسطة أنها تتضامن معها ودارت ليها واحد الضريبة تضامنية، راه خص العكس، السيد رئيس الحكومة، راه خص الحكومة اللي تتضامن مع هاذ الناس.

اليوم مطالبين أنتوما تضامنوا مع هاذ الطبقة المتوسطة اللي تنقولو صمام الأمان ورافعة للتنمية، هذا غير كلام، السيد الوزير، ترفعو الشعارات وتنوصلوه للمغاربة.

اليوم، السيد الوزير، راه خصكم تعطيو التعليمات ديالكم للأبناك، راه عندنا 6 ديال الأبناك ولا 7 اللي شادين المارشي ديال المغرب، إلى ما نقول راه دارو امتداد في إفريقيا، هاذ الناس ما يمكنش اليوم واحد كان كيصور 10 ألف درهم، 12 ألف درهم 8 ألف درهم، كيخلص المدرسة، خليتو المدرسة لجشع ديال المدارس الحرة، السيد الوزير، كتقول لهم، كتصيفط لهم ولادهم، الأولاد ديالهم كيقول لهم خصكم تخلصو، راه لا يعقل السيد الوزير، واش تيخلص 2000 درهم في المدرسة، تيخلص 3000 درهم ولا 4000 درهم في (la traite) ديال الدار، تيخلص 4000 درهم في (la traite du transport touristique) ديالو، أين الحكومة؟ راه هنا فين بغيناكم، هنا فين بغينا الحكومة توقف قدام المغاربة، وإلى هاذ الشي اللي تنقول أنا ما صحيحش ربما المغاربة ها هوما كيتصنتو لنا، اليوم خصكم توقفو مع هاذ الناس وتقولو للأبناك هزو عليهم يديهم، اليوم السيد رئيس الحكومة، إهزو عليهم الأبناك يديهم، حتى تسترجع القطاع، تنتمنى أنه يسترجع.. الحمد لله، نشكر صاحب الجلالة على حملة التلقيح اللي غادي تجي، وغادي يسترجع القطاع العافية ديالو تدريجيا، عاد نقولو لهاذ الناس خلصو.

ونقدر نقول ليك، السيد الوزير، وها الوزراء، أنتوما قدامي السادة الوزراء والسيدتين الوزيرتين، واش 2000 درهم غادي تعيش واحد من الطبقة المتوسطة؟ بالله عليكم دبا 2000 درهم؟ ديرو راسكم بلاصة هاذ المواطن المغربي؟ كنقول القطاع المهيكل اللي تيتخلص ب2000 درهم، أما القطاع غير المهيكل حدث ولا حرج، هاذوك الحرايفية مساكن اللي تيقول ليك راه الحرفة تتغني وتتعيش، راه السيد الوزير دبا الحرفة ولت تتفقر، ما بقات تتغني، ما بقات تتعيش راه ولت تتفقر. وديرو بلاصتكم، السيد رئيس الحكومة، قدام هاذ الناس وشد 2000 درهم وعندك أولادك كتقريهم بجوج وعندك (la traite) ديال الدار وديال الطوموبيل والمعيشة اليومية، واش هاذ الناس أش خصهم يديرو هاذ الناس؟ راه خصهم يديرو صباعهم فاذنهم السيد الوزير، راه خصهم يحماقو هاذ الناس.

إيوا اليوم، السيد رئيس الحكومة، خصك توقف قدام هاذ الناس، توقف معهم وتعطي الدعم ديالك المالي الكافي لإعادة العافية لهاذ القطاع السياحي، السيد رئيس الحكومة.

تنقولو، السيد رئيس الحكومة، تنقولو السياحة الداخلية، اليوم بغينا نساهمو، اليوم كاينة الجائحة، السياح ما كيجيوش عندنا، (donc) احنا نسدو هاذ السياحة صافي نمشيو ندیرو حرفة أخرى؟ كاينة السياحة الداخلية السيد الوزير، هاذ الناس اللي عندهم هاذ المنشآت الكبيرة الفندقية في المغرب كاملو من طنجة حتى للكويرة كاملها أوطيلات، إيوا وقفو مع صحاب المنشئات الفندقية وشجعو الطبقة المتوسطة، شجعو المغاربة أنهم يدورو يشوفو البلاد ديالهم باش تكون واحد الحركية داخلية، بعدا (au moins)، السيد رئيس الحكومة يكون واحد الشوية ديال الناس يتمعشو شوية، تكون سياحة داخلية، هاذ

مول المنشأة الفندقية.

السيد رئيس الحكومة، علاش الدولة ما تدعمش هاذ المنشآت بواحد 50% والمواطن المغربي يعطي 50%؟ إلى كنت غادي نمشي لواحد الفندق ونخلص 1000 درهم أنا وليداتي نمشي نخلص واحد 400 درهم، منها تنشجع السياحة ومنها الدولة حتى هي تتشجع هاذ أصحاب المنشآت الفندقية، ما تكونش السيد الوزير واحد (la crise) في هاذ السياحة، لأن السياحة راه قطاع، قطاع متشعب وقطاع تيعيش منو ماشي غير الناس ديال السياحة، الناس المرتبطين بالقطاع، راه تيعيش منو الخضار، تيعيش منو الجزار، تيعيش منو مول الحانوت، تيعيش منو مول الطاكسي، تيعيش منو، شحال من واحد تيعيش منو من هاذ القطاع، السيد رئيس الحكومة المحترم.

ربما نقدر نقول لك، السيد الوزير، على وكالات الأسفار، اليوم الحكومة دارت واحد الدعم للمقاولات.. وكالات الأسفار راه ما استافدوش، السيد رئيس الحكومة، من دعم المقاولات، لأن البنكة كتمشي ليهم لحجم ديال الأرباح ديالهم ما كتمشيش ليهم لرقم المعاملات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء،

في البداية لابد أن ننوه ونبارك ونهنئ جلالة الملك على هذه الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا بفضل حنكته وتبصره ونظرته الاستباقية وشجاعته، معتزين باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء الثابتة وسيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية، وهو قرار وإنجاز تاريخي ومنعطف وتحول كبير في مسار قضيتنا العادلة إنصافا للمغرب.

وما الاعتراف الدولي المتواصل عبر فتح قنصليات في حواضرنا الجنوبية، لدليل قاطع على عدالة قضيتنا وعرفانه بقوة ومكانة المملكة المغربية ومصداقيتها بين الأمم والشعوب،، وعلينا كمغاربة أن نكون معبئين يد في يد لتعزيز الإجماع الوطني عبر تجاوز الحسابات والمزايدات والثقة في بلادنا ومؤسساتنا.

السيد رئيس الحكومة،

أشكركم على جوابكم الواقعي والموضوعي والصادق حول الظرفية التي يعيشها القطاع الصناعي والسياحي عموما، أوضاعا أفرزتها الجائحة بما فيها الجانب الإيجابي الذي جعلنا كمغاربة قادرين على رفع التحدي، خصوصا عندما نبدع الحلول في مواجهة مثل هذه الأزمات، أبدعنا الكمامات وأجهزة التنفس الصناعي، إضافة إلى اعتماد منظومة دعم خففت من وطأة الجائحة على المجتمع، وهذا شيء إيجابي جدا، سيسجله التاريخ بمداد من الفخروالاعتزازلجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة،

لقد عرف قطاع الصناعة في بلادنا، تطورات إيجابية جدا، جعل، ولله الحمد، المغاربة يحسون ولأول مرة أن لهم وزارة للصناعة من خلال فريق عمل منسجم بمعية المهنيين المغاربة ورجال الأعمال، الذين نشكرهم بالمناسبة على كل التضحيات التي يقومون بها، من أجل خلق الثروة وإبداع الحلول لتشغيل العاطلين وخلق دورة اقتصادية تساهم في الإنتاج الوطني وتساهم في تعزيز الناتج الداخلي الوطني وتعزز موارد الدولة من العملة الصعبة، حيث ساهم المخطط الصناعي في شقه الأول والثاني في تعزيز قدراتنا وإمكانياتنا الصناعية عبر كل المنظومات الصناعية، والتي قمتم، السيد رئيس الحكومة، بتعدادها في عرضكم، جعلتنا ولله الحمد في مراتب متقدمة، بل أكثر من ذلك تجاوزنا الأرقام المسطرة، منها صناعة السيارات كأحد المهن العالمية الرائدة في العالم، استوعبت أكثر من 48 ألف منصب شغل، حيث أصبحت من أولى القطاعات المصدرة في بلادنا، والأرقام التي تضمنها جوابكم تشير بالملموس إلى الأهمية أو بالأحرى الدينامية الكبيرة التي تركها القطاع في أداء الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من ظروف الجائحة، استطاعت جل المنظومات الصناعية، والتي تصل إلى 54 منظومة أن تعود لها عافيتها، كما استطاع بعضها بفعل إبداع مغربي خالص أن تعيد النظر في منظومة إنتاجها، كالنسيج الذي يعيش صعوبات مرتبطة أساسا بالمنافسة الشرسة رغم الجهود المبذولة، خاصة وأن أسواقنا كانت مفتوحة عن آخرها للعملاقين الصيني والتركي.

وبالمناسبة أهنئ الحكومة على التدابير الجمركية الصارمة التي جاءت بها في قانون المالية، رقم 65.20 للسنة المالية 2021 في مواجهة هذا الإغراق، من خلال الرفع من الرسوم إلى أقصى مستوياتها لتشجيع المنتوجات الوطنية، لذلك السيد رئيس الحكومة، يجب أن يتوجه مجهودكم لضمان الإلتقائية.

لذا، يجب أن ينخرط الجميع في الاشتغال على الجودة ودعم المخططات الوطنية الأخرى التي تتقاطع مع القطاع الصناعي، وعلى

رأسها مخطط "أليوتيس" ومخطط "الجيل الأخضر" الذي يشتغل على تأهيل العنصر البشري وعلى التسويق، فالمطلوب إذن هو انخراط جميع الجماعات الترابية، والتي يجب أن تلعب دورها في تأهيل الأسواق النموذجية وتعميم الأقطاب الصناعية وتهيئ أحياء صناعية، خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، لدعم الصناعة التحويلية، على رأسها الصناعة الغذائية، خاصة وأن مخطط المغرب الأخضر أفرز لنا نتائج مهمة في الإنتاج الوافر في مختلف سلاسل الخضر والفواكه واللحوم والأسماك.

السيد رئيس الحكومة،

قطاع السياحة من القطاعات المتضررة كثيرا من هذه الجائحة، والتي أفرزت نتائج كارثية بكل المقاييس، حيث عبرتم مشكورين على ذلك بالأرقام، والتي تبقى صادقة ومعبرة عن حجم الخسارة التي تعرض لها القطاع، بالرغم من ذلك لابد أن نهئ الحكومة في شخص السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، والتي واجهت هذه الآثار بالحكمة المطلوبة وبالتشاور مع المهنيين، حيث حرصت على دعم المتضررين منهم والذين يشتغلون في القطاع.

الأزمة عالمية، قارب الانخفاض فيها بنسبة 80%، وهو رقم صادم وآثاره وخيمة على القطاع، لكن يجب على المهنيين أن يستوعبوا الدرس في المستقبل ويشتغلوا بمنظور استباقي أثناء الإعداد لمخططاتهم، وعلى رأسها إعادة توظيف المنشآت الفنية واللوجستيكية لتجاوز مثل هذه الأزمات، باعتباره قطاعا منتجا ومشغلا.

مسؤوليتكم ثابتة من أجل حمايته ودعمه والحفاظ عليه، ولكن كونوا على يقين، السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن القطاع لن يقف من جديد قبل خمس سنوات من انتهاء هذه الجائحة، وبالتالي الرهان في هذه المرحلة يجب أن يكون على السياحة الداخلية وتعبئة كل الجهود لتشجيعها، وهي فرصتكم لإدخالها ضمن ثقافة المغاربة، خصوصا السياحة العائلية.

بالرجوع إلى الأرقام التي ضمنها جوابكم، ما أثار انتباهنا فيها هي نسب استخدام إجراءات الدعم في إطار عقد البرنامج، فبغض النظر عن نسبة استفادة المستخدمين من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي والتي تجاوزت 77% وهو رقم له ما يبرره، بحيث أن نسبة العمال المصرح بهم كبيرة جدا، تؤكد بالملموس على أن الأزمة التي يعرفها القطاع واقعية وغير مسبوقة، وما سيزيد من تعقيدها هو عدم تحمس المهنيين إلى الاستفادة من الإجراءات التي قامت بها الحكومة بالنسبة للمهنيين، "كضمان أوكسجين"، والتي لم تتجاوز نسبة الاستفادة 21%، "ضمان إقلاع" 12%،، "ضمان الفندقة" و11% لإقلاع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو مؤشر سلبي يطرح عدة تساؤلات منها عدم ثقة المهنيين في البرنامج أو عدم قدرتهم على السداد.

بالرغم من كل ذلك، من الواجب علينا أن نشكر السيدة وزيرة السياحة، على مواكبتها المستمرة للمهنيين للحد من آثار الأزمة، على رأسها تعميم استفادة كافة المهنيين بما فيها الإعانة المباشرة مع الحفاظ على الاستمرارية البيداغوجية وتقوية قدرات الفاعلين المهنيين على الجودة والابتكار والقدرة التجارية، دون أن ننسى في هذا الإطار مواصلة السيدة الوزيرة لدعم الاستثمار السياحي بنفس الوتيرة، مع تثمين المنتوج السياحي للمدن العتيقة ودعم المنتوج القروي والجبلي وكذلك الشاطئي عبر محطات "أعروض" و"تاغازوت"، كما جاء ذلك في عرضكم وتوسيعها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة لكم الرد على التعقيبات التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا.

أنا بغيت نعاود نكرر، نقول بأنه فعلا ما حققته بلادنا في مجال الصناعة هو قصة نجاح حقيقية، نجاح حقيقية تشهد عليها الأرقام، في التشغيل، في التصدير، واستطاعت هاذ البنية ديال الصناعة اللي عندنا قوية، اللي تطورت على مدى سنوات استطاعت أن تصمد مع الجائحة، ماشي أن لا تتراجع ولكن ذاك التراجع ديالها كاين أقل بكثير، تراجع أقل بكثير مما وقع في عديد من الدول في العالم، واليوم أظن بأنه الإنتاج الصناعي ديالنا غادي يتموقع أكثر في المرحلة المقبلة في العالم، وستكون له عندو آفاق واعدة، بإذن الله، وهذا بتضافر الجميع وجهود الجميع.

وكما قلت اليوم باقي كنستقبلو الآن مع الجائحة كنستقبلو مستثمرين أجانب، وهذا دليل على الثقة في بلادنا والثقة فيما أعدت بلادنا من نظام حكامة وإطار قانوني وتحفيزات والتموقع ديال بلادنا، بطبيعة الحال الانفتاح الاقتصادي ديال المغرب وعدد الإصلاحات السياسية اللي دارت بلادنا وغير كذا، هناك ثقة، ثقة في المغرب حقيقة، وعلى المستوى الصناعي إفريقيا، إفريقيا المغرب اليوم هو من الدول الرائدة وأكبر مصدر للسيارات يكفي هاذي، كنا من قبل خمسة، ستة، شوية كنطلعو حتى ولينا الثاني بعد جنوب إفريقيا، ثم الحمد لله منذ سنتين أصبح المغرب هو أكبر مصدر للسيارات في إفريقيا، وهناك أمور أخرى كثيرة، الحمد لله، المغرب متموقع فيها الأول أو الثاني أو الثالث إفريقيا، ومن بينها جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا شيء مهم جدا.

بالنسبة للسياحة، بغيت نقول، لأن ما قاله السيد المستشار المحترم، بأن هناك معاناة، أنا متفق، هناك معاناة، ولكن راه الأرقام اللي عندنا

احنا ديال النقص لا في عدد السياح ولا في المداخيل السياحية في بلادنا، النقص اللي عندنا هو أقل من جميع ما وقع في دول الجوار، أنا عندي هنا الأرقام، احنا اليونان نقصت بـ 78% تقريبا، كرواتيا تقريبا ناقصة بـ 81%، تركيا بـ 75%، تونس بـ 65%، قبرص ناقص 84% ونحن حوالي 70%، مما يعني أنه التأثير ديال هاذ الجائحة، احنا تأثير كبير جدا، لأن 70% راه ماشي شي حاجة قليلة، راه أكثر من الثلثين باش نقصت السياحة، واحد الوقت كانت أكثر كاع، كانت 73% يالاه تحسنت واحد الشوية، ذاك الشوية (minuscule) ما عندوش دلالة كبيرة، ولكن المهم على كل حال كيهم في التوجه، أنه نحن في اتجاه التحسن، إن شاء الله، وبالتالي هذا واحد الأمر أصاب العالم كله، ماشي احنا بوحدنا، ما كاين شي دولة إلا وتضررت السياحة ديالها.

طيب، الإجراءات اللي تدارت لدعم القطاع السياحي هذه إجراءات فكرت فيها الحكومة، وكنشكر السيدة الوزيرة على أنها اشتغلت بجد، كنا درنا واحد اللقاء ترأستو أنا مع السيدة الوزيرة وحضرو فيه جميع المتدخلين، جميع المتدخلين في القطاع السياحي بجميع المهن، واعطينا انطلاقة باش يكون واحد نقاش، تشاور باش نخرجو عقد البرنامج اللي، الحمد لله، خرج من بعد بتعاون مع الجميع، وخصوصا بالإضافة إلى وزارة السياحة ووزارة الاقتصاد والمالية بطبيعة الحال، ومن بعد المهن السياحية الأخرى واخا هي مرتبطة بالسياحية من بعيد، حتى هي تضافت، تدارحتى هما جهد فيهم، ولكن هوما وزارة التجارة والصناعة، هما المسؤولين على هذيك القطاعات الأخرى اللي هي قريبة من السياحة ولكن ماشي قطاعات سياحية مباشرة.

فإذن هناك واحد الجهد تدار، وهاذ الجهد سيستمر بطبيعة الحال السيدة الوزيرة راه تصنطات للملاحظات ديالكم مثلما أنصت أنا.

بطبيعة الحال هاذ الحماية الاجتماعية والاهتمام بالعمال فيها، بدينا بالمرشدين السياحيين، بدينا بهذاك العمال في مجال القطاع السياحي، ولكن، ولكن، يمكن، أن نشوفو آليات وأدوات أخرى ديال الدعم، وهناك حوار اليوم تشارك فيه وزارة الصحة ووزارة المالية مع مثلا أرباب النقل الجوي والأبناك للوصول إلى حلول ملائمة لإعطاء دفعة للقطاع السياحي يخرج فيها مما هو فيه.

ولكن أنا كنظن بأنه اليوم، الحمد لله، مع هاذ.. أولا، عندنا 2 أمور مبشرة مهمة جدا:

عندنا أولا، وقبل كل شيء، هاذ النقص ديال نسبة الحالات المسجلة في 24 ساعة، الحمد لله، نقصات بنسبة مهمة على الأقل بـ 30، 33% على حسب الأيام، وأيضا حتى عدد الحالات الحرجة بدات كتنقص ولكن هي ببطء، ونقصات عدد الوفيات بدات كتنقص، الله يرحم الجميع، الله يرحم الجميع، كتنقص وهذا بشارة خير أنه، إن شاء الله، استطعنا نتحكمو نسبيا في الجائحة، هاذ البشارة الأولى.

البشارة الثانية، وهاذ القضية ديال التعميم ديال التلقيح، والتي أعطاها جلالة الملك الانطلاقة في واحد اللقاء خص ترأسو جلالة الملك، وأيضا هاذ الإعلان ديال جلالة الملك خلال البلاغ ديال الديوان الملكي بالمجانية ديال التلقيح لجميع المواطنات والمواطنين، هذا أيضا بشارة ثانية، وإن شاء الله بمجرد ما يتوفر التلقيح غادي يجي.

الأخبار الزائفة اللي كتقول غادي نبداو نهار 4–10 دجنبر، غادي أسمو راه الطائرة الأولى جات، راه لا، هاذ الشي غيتعلن عليه رسميا، ما نبقاوش نصنتو للأخبار اللي كتجي وما عرفناش منين جات، عندنا وكالة رسمية، عندنا بلاغات رسمية، عندنا جهات رسمية، غتجي فيها الأخبار، صحيح أنه احنا كنا كنتمناو أنه تجي شوية مبكرا، ولكن ذاك الشي ما كيرتبطش بنا احنا بوحدنا، كيرتبط بأمور، وهي أمور ضرورية، ضرورية، لأن خص النتائج النهائية ديال الأبحاث السريرية اللي تدارت ديال المرحلة الثالثة ديال هاذ التلقيح، اللي هو نوع من التلقيح معروف تقليدي أكثر أمانا، أكثر أمانا وفعال، وهو نقول لكم كطبيب ولكن راه سمعتو عدد من الخبراء من بين هاذ التلقيحات اللي كاينة في العالم هذا أكثرها أمانا، لأنه تقليدي بحال ديال داء السل (BCG) بحال الآخرين اللي كنا كنديرو، درناهم شحال من مرة، هذا نفس الطريقة باش تصاوب هاذ الفيروس، هو (c'est un virus désactivé) واحد الفيروس ميت، ميت، واللي تنستافدو منهم، معنى ذلك هو ماشي تحويلات–إلى بغينا نقولو–جينية ولا تدخل في (l'ADN[2]) ولا شي حاجة مصنوعة في المختبر، وإنما وفق ذلك الحمد لله غادي يكون عندو تأثير إيجابي كبير، وبمجرد ما غادي يتم التعميم أو البدء ديال التعميم لهاذ الفيروس غادي يكون له تأثير على الملاحة الجوية عالميا، ماشي فقط وطنيا، وعلى الملاحة الجوية وطنيا وعلى القطاع السياحي إن شاء الله.

راه ذاك النهار كان عندنا واحد السيد هو برلماني، كان في الداخلة، ولما دخل للداخلة اكتشف بأنه عندو فيروس "كوفيد-19"، اضطر ينزل من الداخلة بالسيارة لأن ما يمكنش يطلع في الطائرة، لأن في الطائرة يمكن يعادي الجميع اللي في الطائرة ولا يعادي الناس اللي حداه إلى آخره.

كاين أمور صارمة، صارمة، أنا غير كنقول هاذ المعلومة، أمور صارمة، صارمة، في الطيران الجوي يصعب معها بدون التلقيح باش يستاعد العافية ديالو، وبالتالي هو مؤثر تأثير كبير على قطاع السياحة، ولا يمكن لقطاع السياحة أن يستعيد فعاليته، حقيقة، حقيقة إلا باستعادة القطاع ديال النقل الجوي عافيته، يمكن عن طريق السياحة الداخلية بالسيارة إلى آخره، واحد الشوية ديال نعاونو به شوية، ولكن الأساس هو هذا.

نحن أملنا كبير، إن شاء الله، بأنه في القريب العاجل نخرجو من هاذ التأثيرات الكبيرة لجائحة "كوفيد-19" على قطاع السياحة، وكنشكر العاملين في قطاع السياحة وكنشكر المتدخلين وكنشكر المهنيين

[2] Acide désoxyribonucléique

وكنشكر الجمعيات المهنية على التضحيات ديالهم وعلى العمل ديالهم، ولكن أش غادي نقول لكم؟ راه هذا تضحيات مشتركة، لكن إلى كان شي حاجة ما ييدار، راه كما قلت الوزارة مع وزارة الاقتصاد والمالية في حوار مستمر، يمكن مقترحات أخرى أن ينظر فيها ونستمرو في الحوار، نحن مفتوحون للحوار، بالمناسبة أن عدد الجمعيات المهنية اللي استقبلتها واستقبلت المذكرات ديالها راه يفوق 250 ولا 260 كلها كنصيفط لها مذكرات، واللي جا عندي كنقول ليه اعطيني مذكرة باش تكون أفكار ناضجة، وكنحاولو ما أمكن ناخذو الزبدة ديالها ونصيفطوها للقطاعات المعنية ونحاولو نتابعو هذيك المقترحات ما يمكن فيه أن يطبق.

شكرا جزيلا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أشكركم جميعا، السيدات والسادة المستشارين، السيدات والسادة الوزراء.

وأعلن عن **رفع هذه الجلسة**، لنبدأ جلسة ثانية تشريعية، سيترأسها الأخ الفاضل الأستاذ عبد القادر سلامة، فليتفضل مشكورا.

محضر الجلسة رقم 327

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1442هـ (15 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: أربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة وثلاث وعشرين دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019؛

2. مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

3. مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2011؛

4. مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019؛

5. مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

6. مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

7. مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020؛

8. مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛

9. مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019؛

10. مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات بشأن المعاملات الإلكترونية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية لهذا اليوم، يوم 2020/12/15.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على عشر مشاريع قوانين التالية، كاين 9 عبارة عن اتفاقيات دولية مع الدول الصديقة والشقيقة، وكاين واحد مشروع قانون يحمل رقم 43.20، ويتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، وللإشارة فإن هذه المشاريع جميعها أتت من مجلس النواب.

وقبل الشروع في دراسة ومناقشة هذه المشاريع، أود باسمكم أن نشكر السيد رئيس "لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج" ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك للسيد الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، وكذلك للسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا أثناء دراسة هذه المشاريع في اللجنة.

ونستهل هذه الجلسة بالمشاريع التسعة الأولى اللي هي عبارة عن اتفاقيات دولية، فغادي نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم هذه الاتفاقيات دفعة واحدة.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار النجاحات، الحمد لله، المتواصلة بفضل القيادة المتبصرة والتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وفي إطار الدينامية المتواصلة للدبلوماسية المغربية وبهدف تنويع الشراكات في مختلف المجالات بما يعزز تموقع المملكة المغربية دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا على المستوى الإقليمي والإفريقي والدولي، أعرض أمام مجلسكم الموقر اليوم عرضا يخص مجموعة من مشاريع القوانين

التي يوافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، والتي يبلغ عددها كما هو بين أيديكم 9 اتفاقيات، 7 اتفاقيات ثنائية واثنتان منهما متعددة الأطراف.

هاذ الاتفاقيات حقيقة في السياق الذي نعيشه اليوم هي اتفاقيات مهمة جدا على مستوى تعزيز التموقع الاستراتيجي للمملكة المغربية على المستوى – كما قلت – الاقتصادي والاجتماعي والأمني والعسكري.

هذه السياسة الدبلوماسية البناءة التي تنبني على تعزيز التنمية المشتركة والتعاون المشترك والقاضية بتنويع وتعزيز الشراكات التي أسست لها الرؤية الملكية السامية.

تؤكد أيضا المملكة المغربية، الحمد لله، بفضل نموذجها السياسي والاقتصادي والمجتمعي وتموقعها، تعد شريكا مرغوبا فيه من طرف الجميع، وبالتالي فمشاريع القوانين السبع (7) التي بين أيديكم معروضة للمجلس الموقر، تهم مشاريع القوانين، تعزيز الشراكة المغربية العربية الأوربية والشراكة المغربية أيضا الآسيوية.

بالنسبة للجزء الأول من مشاريع القوانين، بالنسبة لتعزيز الشراكة المغربية مع المحيط العربي، فهناك:

مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019، لينضاف والحمد لله هذا الإطار الإتفاقي إلى الترسانة القانونية التي تؤطر علاقات التعاون المتميزة بين البلدين والمستمدة من وشائج القربى وأواصر الأخوة بين البلدين الشقيقين.

وجاء التوقيع على هذه الاتفاقية لترجمة مخرجات المباحثات الثنائية التي جمعت بين عاهلي البلدين خلال زيارة العمل والصداقة التي قام بها الملك عبد الله الثاني للمغرب في مارس 2019، والتي قرر على إثرها عاهلا البلدين الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية متعددة الجوانب.

ثم بين أيديكم أيضا المشاريع التي تخص تعزيز الشراكة بين المملكة المغربية والفضاء الأوربي، فيتعلق الأمر بمشاريع قوانين يوافق بموجبها على 3 اتفاقيات، همت إحداها إرساء شراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، فيما انصبت اثنتان على تعزيز التعاون القضائي بين المغرب والمجر.

فبين أيديكم السيدات والسادة المستشارون المحترمون، مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019، ويروم هذا القانون ملء الفراغ القانوني المترتب عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتحديد إطار التعاون بين الطرفين بعد مرور الفترة الانتقالية التي تلي خروج هذه الأخيرة من الاتحاد الأوربي، وهذا أيضا يترجم استباقية الدبلوماسية المغربية.

هذا ويسعى الطرفان من خلال هذا الإطار الإتفاقي إلى الحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين وعلى الشروط التفضيلية المتعلقة بالتجارة، وكذا الحقوق والالتزامات المتبادلة بينهما، كما ينص عليها الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوربية ودولها الأعضاء من جهة أخرى لسنة 1996، والاتفاق بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي لوضع آلية لتسوية النزاعات لسنة 2010.

وعلى الصعيد الأوربي دائما، في إطار تعزيز الشراكة المغربية الأوربية وتكريسا للدينامية التي ما فتئت تعرفها العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة المغربية ودول أوربا الوسطى في مختلف المجالات، سيتعزز الإطار القانوني المنظم لعلاقات التعاون مع جمهورية المجر (هنغاريا) بإبرام اتفاقيتي تعاون في الميدان القضائي، تهمان على التوالي نقل الأشخاص المحكوم عليهم وتسليم المجرمين.

ويأتي مشروعي القانونين رقم 14.20 الذي يهم هذا الاتفاق الذي يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019، ومشروع قانون رقم 15.20 الذي يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة كذلك بمراكش في 21 أكتوبر 2019، لإرساء تعاون أكثر فعالية بين البلدين في مجال مكافحة الجريمة، عبر وضع أسس التسليم وتنظيم شروطه والأفعال الموجبة له والمساطر التي يمر بها، وكذا تحديد مبادئ وشروط نقل المحكوم عليهم بهدف تمكينهم من قضاء ما تبقى من عقوبة سالبة للحرية داخل بلدهم وتسهيل إعادة إدماجهم الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتعزيز الشراكة المغربية بالفضاء الآسيوي في إطار السياق الحالي الذي نعيشه، فإن المغرب، كما تعلمون، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أضحى والحمد لله في السنين الأخيرة فاعلا رئيسيا في مسلسل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الإفريقية، بل أصبح ينظر إليه كأرضية للتواصل والترابط بين إفريقيا والدول الآسيوية، نظرا لدوره الريادي بحكم الرؤية والاستبقاية المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، والتي عملت على إرساء أسس متينة في إطار انخراط المغرب القوي في تعزيز وإنجاح الشراكة الإفريقية الآسيوية.

وهكذا، وتتويجا للمجهودات الدبلوماسية المغربية التي دامت عقدين من الزمن، أبرمت المملكة المغربية مع اليابان على هامش الدورة الخامسة للجنة المشتركة المغربية اليابانية بالرباط في 8 يناير 2020، اتفاقا حول تشجيع وحماية الاستثمار الذي يوافق عليه بموجب مشروع قانون رقم 34.20 المعروض على أنظاركم، وكذا اتفاقية

لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، التي يوافق عليها بموجب مشروع قانون رقم 33.20.

ويجسد التوقيع على هاتين الاتفاقيتين المكانة والثقة التي أصبح يتمتع بها المغرب كمنصة استثمارية لأي توجه آسيوي نحو الأسواق الإفريقية، وفق ما أبرزته مجموعة من الدراسات التي قام بها خبراء دوليون وخبراء يابانيون.

وتهدف هاتان الاتفاقيتان إلى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين وأيضا تشجيع مقاولاتهما على الاستثمار عن طريق خلق مناخ ملائم للاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي. ومن شأن المصادقة على هاتين الاتفاقيتين أيضا تعزيز تواجد القطاع الخاص في المغرب وضخ استثمارات المقاولين اليابانيين ببلادنا، خاصة في القطاعات الواعدة وذات الأولوية كصناعة السيارات واللوجيستيك وصناعات الكيمياويات.

وفي سياق متصل، يخص تنويع الشراكات، شكلت الزيارة التي قام بها وزير خارجية جمهورية تركمانستان لبلادنا في مارس 2020، والتي تعتبر الأولى من نوعها منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1992 مناسبة لإعطاء زخم جديد لهذه العلاقات الثنائية المغربية التركمانية من خلال إبرام عدة اتفاقيات، من بينها اتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، على أساس المنفعة المتبادلة في عدة مجالات، ومن أبرزها تشجيع تنفيذ مشاريع التنمية وتوسيع التجارة المتبادلة بين البلدين وإقامة علاقات شراكة بين قطاعاتهما الخاصة ومشروع القانون رقم 11.20 المعروض على أنظاركم، الموقع بعشق آباد بعاصمة تركمانستان في 23 شتنبر 2019.

ثانيا، على المستوى متعدد الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي تلوت، والتي توجد بين أيديكم مشاريع قوانينها، هناك أيضا معروض عليكم اتفاقيتان متعددتا الأطراف، هناك مشروعا قانونين معروضين على أنظاركم، فيخصان والحمد لله تعزيز العمق الإفريقي للمملكة المغربية، فكما تعلمون بعد عودة المملكة المغربية إلى أسرتها المؤسساتية الإفريقية، باشرت المملكة المغربية مسلسل استكمال انخراطها في الآليات الإفريقية وانضمامها التدريجي إلى كافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق، يندرج توقيع المملكة المغربية على المعاهدة المؤسسة للوكالة الإفريقية للأدوية بأديس أبابا/ إثيوبيا 22 أكتوبر 2019، والذي جاء تتويجا لمشاركة بلادنا في أشغال مناقشة واعتماد نص هذه المعاهدة المهمة جدا، والتي تأتي في سياق خاص موسوم بالآثار الصعبة والخطيرة لانتشار جائحة كورونا.

وللموافقة على هذه المعاهدة المعروضة على أنظاركم.. عرض هذه الموافقة بموجب مشروع قانون رقم 09.20، ويتمثل، كما قلت، الهدف الرئيسي لهذه المعاهدة المهمة جدا: تعزيز قدرة الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنظيم المنتجات الطبية، من أجل الوصول إلى منتجات ذات نوعية جيدة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة عبر القارة الإفريقية، كما تسعى الوكالة إلى بلوغ المعايير الدولية في هذا الصدد وتوفير مناخ تنظيمي ملائم للبحث والتطوير والكفاءة العلمية في المجال الصيدلاني، وكذا تعزيز التنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل حماية الصحة العامة من الأخطار المرتبطة باستعمال الأدوية دون المستوى المعياري.

وهنا لا يفوتني التذكير بالدور الريادي الذي يلعبه المغرب في ظل تنامي انتشار جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" وما ترجمته المبادرة الملكية السامية فعليا على أرض الواقع من قيم التضامن التي تنهجها المملكة المغربية، في إطار تعاونها مع القارة الإفريقية، حيث سعت هذه المبادرة إلى تقديم مساعدات طبية–كما واكبتم–للدول الإفريقية الشقيقة، قصد مواكبتها في جهودها لمكافحة هذه الجائحة.

وعليه، فإن المصادقة على مشروع القانون السالف الذكر من شأنها تكريس هذا الدور الريادي للمملكة الذي يمكن أن تلعبه المملكة في النهوض بهذه الوكالة، بالنظر للتجربة المغربية، بالنظر أيضا للمكانة، الحمد لله، فيما يتعلق، سواء بالخبرة أو التجربة وأيضا المنظومة العلمية والصناعية التي تمتاز بها وتتميز بها بلادنا والحمد لله.

وفي الأخير، هناك مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف الثانية، التي هي ضمن هذه المشاريع قوانين لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نونبر 2016، التي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 نونبر 2019، وتهدف هذه الاتفاقية المعتمدة في إطار تنفيذ التدابير التي اتخذتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجبائية بما ينسجم والممارسات الدولية الفضلى، حيث تؤكد على أهمية ضمان فرض الضرائب على الأرباح التي تحققها الأنشطة الاقتصادية، وأيضا ضرورة ضمان التنفيذ السريع والمنسق والمندمج لتدبير تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح ذات الصلة بالمعاهدات المتعددة الأطراف.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، مشاريع القوانين التي بموجبها تعرض على أنظاركم هذه الاتفاقيات.

وشكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة إذا ما رغب في ذلك مقرر اللجنة.

إذن التقرير وزع علينا جميعا.

الآن غادي نفتح باب المناقشة، هل هناك من يرغب في المداخلة؟

لا غادي.. التقارير أو المداخلات غادي تعطى لنا باش نضموها للمحضر.

إذا لم يكن هنالك من يرغب في المناقشة، غادي ندخلو مباشرة للتصويت على الاتفاقيات.

أولا، غادي نبداو بالتصويت على "مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو سنة 2019":

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع بعمان في 20 يوليو 2019**.

1. الآن غادي نمرو للتصويت على " على مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019":

الموافقون :الإجماع.

إذن، هاذ الاتفاقية بالإجماع، بلا ما نكرر (وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019).

غادي ندوز للاتفاقية الثالثة على "مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019":

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على هاذ المشروع (وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019).

كذلك نمرو للاتفاقية الرابعة على "مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الإتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019":

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون 11.20 (وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019).

الآن غادي ندوزو إلى الاتفاقية الخامسة التي تحمل رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 14.20 (وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019).

الآن غادي ندوزو إلى الاتفاقية السادسة، على "مشروع قانون رقم 15.20 التي تقضي بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019":

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 15.20 (وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019").

الآن غادي ندوزو إلى الاتفاقية السابعة وهي "مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير "2020:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 33.20 (وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020).

الآن غادي نمرو إلى الاتفاقية ما قبل الأخيرة، المشروع يحمل رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 34.20 (وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020").

وفي الأخير، غادي نعرض للتصويت مشروع قانون رقم 37.20، الذي يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 37.20 (وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019").

نشكركم، السيدة الوزيرة، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 43.20 المتعلق بالثقة بشأن المعاملات الإلكترونية".

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 43.20، المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، بعد أن تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف مجلس النواب.

واسمحوا لي أن أستهل كلمتي بهذه المناسبة، لأعرب للسيدات والسادة المستشارين المحترمين عن جزيل شكري وتقديري لما تولونه من اهتمام بالغ ودعم متواصل لقضايا الدفاع الوطني.

كما يطيب لي أن أتقدم إلى السيد رئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلسكم الموقر بخالص الشكر والامتنان، على حسن إدارة وتسيير أشغال الاجتماعات التي خصصتها هذه اللجنة لدراسة ومناقشة مشروع هذا النص التشريعي، المعروض على أنظار مجلسكم الموقر.

الشكر موصول أيضا إلى السيد مقرر اللجنة، الذي سهر على إعداد تقرير اللجنة في هذا الخصوص، وفي هذا الإطار أشيد بالنقاش المتميز والبناء للسيدات والسادة المستشارين خلال مشاركتهم القيمة في دراسة ومناقشة هذا المشروع، والتي انتهت بالتصويت عليه بالإجماع.

وقبل التطرق إلى أهداف مشروع هذا القانون، أتوجه بالشكر الخالص إليكم، السيد الرئيس، وعبركم إلى كافة مكونات المجلس، على تجاوبكم مع هذا المشروع الذي سيشكل لبنة أساسية ودعامة مهمة لباقي النصوص القانونية المرتبطة بمجالي الأمن السيبراني والثقة الرقمية.

حضرات السيدات والسادة،

في خضم التطور الذي يعرفه المجال الرقمي، الذي يعد من أبرز الرهانات المستقبلية لبلادنا، أصبحت المعاملات الرقمية تحظى بأهمية كبرى، ومن أجل مسايرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التطور، ومواكبة إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، أضحى من الضروري تهيئ مناخ للثقة يشمل جميع الخدمات الرقمية، ويوفر للفاعلين الاقتصاديين والإدارات والهيئات العمومية بيئة قانونية، تساعد على إطلاق خدمات جديدة مما سيضمن في نفس الوقت الحماية القانونية للمواطنين وتشجيعهم على الإقبال المتزايد على المعاملات الرقمية.

وفي هذا الإطار، قامت إدارة الدفاع الوطني، بعد الموافقة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإعداد مشروع القانون المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، بعد التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية، بما في ذلك الهيئات التابعة للقطاع الخاص، واستئناسا بالتجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال من خلال الإطلاع على التشريعات المقارنة لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وماليزيا وكوريا الجنوبية، كما تم الاستئناس باللائحة التنظيمية الصادرة عن الاتحاد الأوربي المتعلقة بخدمات الثقة بالنسبة للمعاملات الإلكترونية، والتي دخلت حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2016.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون فيما يلي:

- أولا، وضع إطار قانوني جديد يستجيب لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص والإدارات والمواطنين والإحاطة بجميع خدمات الثقة، من خلال تنظيمه لخدمات ثقة جديدة متعلقة بالتوقيعات الإلكترونية والخاتم الإلكتروني والختم الزمني الإلكتروني وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون والتيقن من مواقع الانترنيت؛

- ثانيا، وضع إطار قانوني أقل تقييدا وأكثر ملاءمة لمختلف المعاملات، مما سيسمح برقمنة غالبية الاستخدامات التي تعرف مخاطر ذات مستوى منخفض أو متوسط، أي المستوى غير المؤهل، مع الحفاظ على نظام أكثر صرامة لتغطية الاستخدامات ذات المخاطر العالية، أي المستوى المؤهل، حيث تم اقتراح ثلاث مستويات للتوقيع الإلكتروني،

تضم المستوى البسيط والمستوى المتقدم والمستوى المؤهل، وذلك حتى يتسنى تغطية جل الاحتياجات؛

- ثالثا، توضيح الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني البسيط والمتقدم، بحيث لا يمكن رفض الأثر القانوني لهاذين التوقيعين الإلكترونيين أو عدم قبولهما بمجرد تقديمهما في شكل إلكتروني، أو لأنهما لا يفيان بمتطلبات التوقيع الإلكتروني المؤهل؛

- رابعا، توسيع نطاق التطبيق القانون الحالي ليشمل المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون، لكون هذه المعاملات جاري بها العمل يوميا في القطاع الاقتصادي.

كانت تلكم، أهم أهداف مشروع هذا القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، والذي سيساهم في تكريس الثقة في المعاملات الإلكترونية، ليس فقط على المستوى الوطني وإنما في علاقتنا مع شركائنا، استجابة للتطلعات والاحتياجات المتعددة، المعبر عنها من لدن الفاعلين الاقتصاديين والإدارات، وسيسمح بتأطير خدمات الثقة الأخرى واللازمة في المعاملات الإلكترونية وكذا تطور الخدمات المقدمة عن بعد، حتى يتسنى إعطاء دفعة جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي والتحول الرقمي في بلادنا.

وفي ختام هذا العرض، اسمحوا لي، أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم وعلى دعمكم ومساندتكم وتفاعلكم الإيجابي مع مشاريع القوانين، التي تعدها إدارة الدفاع الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

المقرر طبعا.. التقرير وزع علينا.

باب المناقشة مفتوح: هل هناك من متدخل؟ المداخلات اللي أراد يجيب المداخلات يجيبها.

إذن غادي نبداو الآن بالتصويت، هاذ مشروع القانون فيه 84 مادة، وغادي نعرض المادة الأولى وإلى قلتو لي غادي يكون التصويت بحال، بحال.

إذن، **المادة 1:**

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 70:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 71:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 75:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 77:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 81:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 82:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84:

الموافقون: بالإجماع.

الآن، غادي نعرض مشروع القانون برمته.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية".**

شكرا للسيدين الوزيرين.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي يشكل لبنة أساسية ودعامة مهمة لباقي النصوص التشريعية المرتبطة بمجالي الأمن السيبراني والثقة الرقمية.

السيد الرئيس،

إن التطور الرقمي الكبير الذي تعرفه بلادنا يستدعي تهيئ مناخ للثقة يشمل جميع الخدمات الرقمية ويوفر للفاعلين الاقتصاديين والإدارات العمومية بيئة قانونية تساعد على إطلاق خدمات جديدة، ويضمن في نفس الوقت الحماية القانونية للمواطنين وتشجيعهم على الإقبال المتزايد على المعاملات الرقمية.

ويدخل هذا المشروع قانون ضمن منظومة جديدة من القوانين التي تهدف بالأساس إلى وضع إطار قانوني يجيب عن مختلف التساؤلات التي تثيرها التطورات العلمية في مجال تكنولوجيا الاتصال، وهو المشروع الذي يهدف إلى سن نظام أكثر شمولية يسمح برقمنة غالبية المعاملات الإلكترونية، وإضفاء مرونة أكبر في الاعتماد الواسع على التوقيعات الإلكترونية، وتحديد مستويات مختلفة للتوقيع الإلكتروني تتلاءم ونوعية المعاملات.

كما يهدف هذا المشروع أيضا، إلى إضافة خدمات ثقة جديدة تشمل الختم الإلكتروني، والختم الزمني، وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون، وإثبات صحة الموقع الإلكتروني.

كما يرمي من جهة أخرى، إلى وضع إطار قانوني أقل تقييدا وأكثر ملاءمة لمختلف المعاملات وإلى توضيح الأثر القانوني للتوقيع الالكتروني البسيط والمتقدم، بحيث لا يمكن رفض الأثر القانوني للتوقيع الإلكترونيين، أو عدم قبولها لمجرد تقديمهما في شكل إلكتروني أو لأنهما لا يفيان بمتطلبات التوقيع الالكتروني المؤهل، وكذا توسيع نطاق تطبيق القانون الحالي ليشمل المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وبموجب هذا القانون سيتم تحديد اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، وهي ما يُراد بها كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة أو أي معاملة أخرى تبرم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي.

ويوضح مشروع القانون المقتضيات المنظمة للتوقيع الإلكتروني، وكيفية إنشائه وشهادته، إضافة إلى الخاتم الإلكتروني ومعطيات إنشائه وشهادته، والتزامات مقدمي خدمات الثقة وإثبات الصحة في مجال المعاملات الإلكترونية.

إن هذا المشروع قانون له طابع خاص تقني واقتصادي وصناعي محض، وسيساهم في خلق العلاقة بين مجموع الفاعلين في قطاع الثقة، منهم مشغلي الشبكات العامة للاتصالات، بنك المغرب، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وكالة التنمية الرقمية، المجلس الوطني لحماية المعطيات الشخصية، مستعملي خدمات الانترنت، وغيرهم من

المتدخلين في هذا المجال.

وبناء عليه نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلة الفريق حول مشاريع قوانين الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن أتدخل لمناقشة هذه المجموعة من الاتفاقيات، و التي جاءت تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وذلك في إطار دعم الدينامية المتواصلة للدبلوماسية المغربية، بهدف تنويع الشركات في مختلف المجالات، بما يعزز موقع المغرب على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، على المستوى الإقليمي والإفريقي والدولي.

ففيما يخص الاتفاقيات الثنائية والتي تهم سبع مشاريع قوانين:

1- بالنسبة للفضاء العربي، مشروع قانون رقم 65.19 وتهم التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تؤطر علاقات التعاون المتميزة والمستمدة من وشائج القربى وأواصر الأخوة بين البلدين الشقيقين للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة استراتيجية متعددة الجوانب؛

2- بالنسبة للقضاء الأوروبي؛ يتعلق الأمر بمشاريع قوانين يوافق بموجبها على 3 اتفاقيات، همت إحداها مشروع قانون رقم 37.20، لإرساء الشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

فيما انصبت اثنتان على تعزيز التعاون القضائي بين المغرب والمجر من خلال مشروع قانون رقم 14.20 ومشروع قانون رقم 15.20؛

3- فيما يتعلق بالفضاء الأسيوي؛ يعد المغرب فاعلا أساسيا في مسلسل الشراكة الإستراتيجية الأسيوية الإفريقية، وأرضية خصبة للتواصل والترابط بين إفريقيا والدول الأسيوية، نظرا لدوره الريادي لإرساء أسس مثينة في إطار انخراط المغرب القوي في تعزيز وإنجاح الشراكة الإفريقية والأسيوية، وهكذا أبرمت المملكة المغربية مع اليابان اتفاقا حول تشجيع وحماية الاستثمار الذي يوافق عليه بموجب مشروع قانون رقم 34.20، وكذا الاتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين التي يوافق عليها بموجب مشروع قانون رقم 20.33، بالإضافة إلى الموافقة على مشروع قانون رقم 20.11 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي لإعطاء نفس جديد للعلاقات المغربية–التركمانية لتعزيز التعاون بين البلدين في العديد من المجالات لتنفيذ مشاريع التنمية وتوسيع التجارة المتبادلة بين البلدين وإقامة علاقات شراكة بين قطاعاتها الخاصة.

على مستوى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، فهناك مشروعين قانونين:

- مشروع قانون رقم 20.09 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية، المعتمدة بأديس أبابا/إثيوبيا وذلك لتعزيز قدرة الدول الأطراف من أجل الوصول إلى منتجات ذات نوعية جيدة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة عبر القارة، وتوفير مناخ ملائم للبحث والتطوير في المجال الصيدلاني، وكذلك تعزيز التنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل حماية الصحة العامة من الأخطار المرتبطة باستعمال الأدوية دون المستوى المعياري؛

- مشروع قانون رقم 19.75 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الحاكمة الجبائية بما ينسجم والممارسات الدولية الفضلى. وهكذا فإننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب على هذا القانون، لدعم كل ما من شأنه المصلحة العليا لبلادنا.

وفقنا الله جميعا لما في خير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة مشروع قانون رقم 20.43 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية، هذا المشروع الذي جاء في خضم التطور الذي يعرفه المجال الرقمي، الذي يعد من أهم الرهانات المستقبلية التي تراهن عليها بلادنا لمسايرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدما راكمت بلادنا تجربة محكمة في ظل القانون الحالي رقم 05.53.

السيد الرئيس،

اليوم وأمام التحديات التي تراهن عليها بلادنا على كافة المستويات،

أصبح لزاما تهيئ مناخ الثقة ليشمل جميع الخدمات الرقمية، وتوفير بيئة قانونية تساعد على إطلاق خدمات جديدة، وتقديم بدائل أكثر ملاءمة للمستويات الأمنية التي تتطلبها استخدام الشواهد الالكترونية، لتعزيز فعالية الخدمات العمومية لإعطاء دفعة جديدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادي، وقد اعتمدت بلادنا التحول الرقمي بعد الاطلاع والاستفادة من تشريعات تجارب مقارنة لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكذا فرنسا وماليزيا وكوريا الجنوبية، من أجل جعل إطارنا القانوني متناسقا ومنسجما مع شركائنا الاقتصاديين، وأكثر ملاءمة لمختلف للاستخدامات، بدءا بإنشاء التوقيعات الالكترونية، ثم إنشاء الشهادات المتعلقة بالتوقيعات الالكترونية، وإثبات صحة التوقيعات والأختام الالكترونية، زيادة على سن القواعد المطبقة على خدمات الثقة، وعلى مقدمي الخدمات، لإضفاء ثقة أكبر على هذا المجال، وتحديد اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية، من أجل تعزيز فعالية الخدمات العمومية والخاصة وكذا تطوير الخدمات المقدمة عن بعد حتى يتسنى إعطاء دفعة جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي والتحول الرقمي في بلادنا على المستوى الوطني والدولي.

وهكذا فإننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب على هذا القانون، لدعم كل ما من شأنه المصلحة العليا لبلادنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- فريق العدالة والتنمية:

1) مداخلة الفريق حول مشاريع قوانين الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المنتدبة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع الاتفاقيات الدولية المشار إليها، والتي تمت المصادقة عليها بالإجماع داخل لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، يوم الأربعاء 2 دجنبر 2020.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المنتدبة المحترمة،

إن الدراسة والتصويت على مشاريع هذه الاتفاقيات مناسبة نجدد فيها التنويه بموقف بلادنا المشرف من الرسوم المسيئة لنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم، سواء عبر بلاغ وزارة الخارجة والشؤون الإفريقية والمغاربة المقيمين بالخارج أو بلاغ المجلس العلمي الأعلى. وهو الموقف الذي ترك صدا طيبا في الداخل والخارج. ومن هنا، نؤكد أن الهجوم على الإسلام والمسلمين، والذي زادت وتيرته في السنوات الأخيرة، لا يدخل ضمن حرية التعبير، كما نؤكد أن هذا الدين السمح بريء من أي فعل إرهابي يستهدف إزهاق أرواح الأبرياء.

كما لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن ننوه بتدخل القوات المسلحة الملكية بمهنية وحزم لتأمين معبر الكركرات الحدودي، الذي لا يعد مجرد طريق يربط بلدنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية فحسب، بل يشكل جسرا حضاريا و"طريقا جديدا للحرير" يربط أوربا بإفريقيا، وأملا متجددا لكل شعوب المنطقة في تحقيق التنمية المشتركة المنشودة. وهو التدخل الذي حظي بدعم وإشادة دوليين وجاء في إطار الشرعية الدولية بعد استنفاذ بلادنا كافة مساعي الوساطة.

وفي هذا الإطار، وارتباطا بمستجدات قضية الصحراء المغربية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن إشادتنا بالدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك، حفظه الله، والتي توجت بفتح عدد من الدول العربية والإفريقية واللاتينية قنصليات لها بمدينة العيون، وخصوصا الإقرار الأخير للولايات المتحدة الأمريكية، العضو الدائم في مجلس الأمن، لأول مرة في التاريخ، بمغربية الصحراء، وعزمها فتح قنصلية بمدينة الداخلة تقوم بالأساس بمهام اقتصادية.

وبهذه المناسبة، نحيي حرص جلالته على الاتصال برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وتأكيده على الموقف الثابت للمملكة المغربية الداعم للقضية الفلسطينية وأن المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء المغربية، وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا، لا اليوم ولا في المستقبل، على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة.

كما نعبر عن اعتزازنا بالرسالة الملكية السامية التي بعثها جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، حفظه الله، إلى رئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شيخ نيانغ، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم 29 نونبر الماضي، حيث عبر جلالته على "تضامن المملكة المغربية مع الشعب الفلسطيني الشقيق ووقوفها الثابت معه، ودعمها الموصول لحقوقه المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للحياة ومنفتحة على جوارها وعلى جميع الأديان".

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المنتدبة المحترمة،

إن بلادنا باتت اليوم تحظى بالمكانة التي تستحقها ضمن المنتظم الدولي نتيجة مواقفها المبدئية والحكيمة المبنية على الصراحة

والوضوح من عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما يتجلى اليوم في احتضان الحوار الليبي-الليبي الذي بلغ مراحل متقدمة، فاختيار الأشقاء الليبيين بلادنا لإجراء هذا الحوار لم يأت بمحض الصدفة، بل هو دليل على صوابية موقف الحياد الإيجابي الذي تنهجه بلادنا، والذي يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، والاستعداد دائما لتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة لأشقائنا من جهة أخرى.

إن بلادنا ما فتئت تؤكد على أن وحدة الدول خط أحمر، ولطالما وقفت ضد كل محاولات التخريب والتجزيء. كما أنها تؤمن بمنطق الحوار وسيلة لحل كل الخلافات، وأن تحقيق الاستقرار والتنمية بالفضاء المغاربي رهين ببناء اتحاد قوي وقادر على توفير العيش الكريم لشعوب المنطقة التى يجمعها وحدة الدين والدم والمصير المشترك.

ولعل هذا ما يفسر الموقف الذي اتخذته بلادنا من الأزمة الخليجية، حيث رفضت بلادنا الانحياز إلى أي طرف ضد طرف آخر وعرضت، بما تقتضيه أواصر الأخوة ووشائج المحبة وواجب النصيحة، وساطتها لطي هذا الخلاف.

ولذلك بادرت بلادنا إلى التسجيل بتفاؤل وارتياح كبيرين، التطورات الإيجابية الجارية من أجل تجاوز الخلاف بين الإخوة في مجلس التعاون الخليجي، معربة "عن أملها في التوصل إلى اتفاق نهائي لطي صفحة الخلاف بما يمكن دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة من استعادة التلاحم والوئام، ويعزز الاستقرار في المنطقة ووحدة الصف العربي" كما جاء في بلاغ وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

وبالعودة إلى مضمون الاتفاقيات التسع المعروضة على أنظار هذه الجلسة، سواء منها الثنائية أو متعددة الأطراف، فإنها تهم مجالات متنوعة، عسكرية وقضائية وتجارية واقتصادية وضريبية، وتعكس الثقة المتزايدة في بلدنا كشريك استراتيجي وموثوق. وهي الثقة التي يمكن استثمارها من أجل ضمان حقوق ومكتسبات مغاربة العالم، ومن أجل حشد مزيد من الدعم لقضايانا العادلة، وضمنها القضية الفلسطينية، التي تحتل في الوجدان المغربي نفس الدرجة التي تحتلها قضية الصحراء المغربية.

إن هذه الاتفاقيات تروم بالأساس تعزيز الشراكة بين بلدنا والفضاء العربي والإفريقي والأسيوي والأوربي، وهي تتويج للمسار الذي خطته بلادنا وفق منطق رابح-رابح من أجل خلق مناخ استثماري ملائم عبر التوقيع على اتفاقيات تكرس مزيد من الحكامة الضريبية وتساهم في محاربة الغش والتهرب الضريبيين انسجاما مع المبادئ التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما لا يفوتنا أن ننوه بحرص بلادنا على تعزيز علاقاتنا الدبلوماسية مع المملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوربي، من خلال اعتماد مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى،إيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 19 أكتوبر 2019، حيث سيمكن هذا الاتفاق من الحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين وعلى الشروط التفضيلية المتعلقة بالتجارة وكذا الحقوق والالتزامات المتبادلة بينهما كما كان عليه الأمر سابقا.

وفي سياق متصل، جاء توقيع بلادنا على المعاهدة المؤسسة للوكالة الإفريقية للأدوية، بأديس أبابا (اثيوبيا) في 22 أكتوبر 2019، وهي المعاهدة التي تروم تعزيز قدرة الدول الأطراف على تنظيم المنتجات الطبية من أجل الوصول إلى منتجات ذات نوعية جيدة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة، إضافة إلى بلوغ المعايير الدولية في هذا الصدد. ولابد من التنويه هنا بمختلف المبادرات التضامنية التي اتخذتها بلادنا اتجاه دول القارة إبان جائحة كورونا.

وعليه سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشاريع قوانين الاتفاقيات التسع المعروضة علينا، داعين إلى العمل على التنزيل السريع لمقتضيات هذه الاتفاقيات من خلال ملاءمة القوانين الوطنية مع مقتضياتها.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مشروع القانون الذي نحن بصدده يكتسي أهمية قصوى على اعتبار أن التطور المتنامي للمبادلات التجارية تمخض عنه ظهور بدائل جديدة للتواصل التقليدي، تمثلت في وسائل وآليات إلكترونية قادرة على تنظيم مختلف جوانب التجارة الالكترونية التي يشهدها العالم اليوم بخطوات متسارعة، وهو الوضع الذي يستوجب من الحكومة خلق تشريعات تكون جديرة بتنظيم وضبط المعاملات والتجارة الالكترونية لمواكبة هذه الثورة الرقمية والتفاعل معها.

كما نستحضر في هذه المناسبة التحول النوعي الذي يكتسيه هذا التوجه بالنسبة لمستقبل التجارة الالكترونية ببلادنا، كخطوة أساسية أقدمت عليها الحكومة في اتجاه خلق الانسجام بين النصوص القانونية الوطنية والدولية، ووضع حد لكل تعارض أو تناقض فيما بينها.

وتجب الإشارة أن مقتضيات مشروع القانون، بالصيغة التي نناقشها اليوم، ستساهم في تعزيز الثقة على مستوى النظام لمطبق

على خدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية وعلى وسائل وخدمات التشفيروتحليل الشفرات فيما يخص المجالات التالية:

- ✓ إنشاء التوقيعات الالكترونية، والأختام الالكترونية، والختم الزمني الالكتروني، وخدمات الإرسال الالكتروني المضمون؛
- ✓ إنشاء الشهادات المتعلقة بالتوقيعات الالكترونية، وبالأختام الالكترونية، وبالختم الزمني الالكتروني وبالتيقن من مواقع الأنترنيت؛
- ✓ التنصيص على عدم رفض الأثر القانوني للتوقيع الالكتروني البسيط أو المتقدم كحجة أمام القضاء؛
- ✓ إثبات صحة التوقيعات الالكترونية والأختام الالكترونية؛
- ✓ حفظ التوقيعات الالكترونية أو الأختام الالكترونية أو الشهادات المتعلقة بهاتين الخدمتين لإبقاء القوة الثبوتية للوثيقة؛
- ✓ التمييز بين مقدمي خدمات الثقة المعتمدين ومقدمي خدمات الثقة غير المعتمدين وفق شروط محددة؛
- ✓ اعتماد إطارتشريعي في مجال مراقبة التشفيروتحليل الشفرات مقتصرا على كل ما من شأنه المساس بمصالح الدفاع وأمن الدولة؛
- ✓ تحديد اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية فيما يخص ممارسة المهام التالية:

o تحديد المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة المذكورة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها؛

o اعتماد مقدمي خدمات الثقة المؤهلة المستوفين للشروط المحددة في القانون ومراقبة أنشطتهم؛

o المراقبة البعدية لمقدمي خدمات الثقة غير المعتمدين؛

o اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية؛

o السماح باستيراد وسائل التشفيروتحليل الشفرات أوتصديرها أو توريدها وكذا تقديم خدمات التشفيروتحليل الشفرات؛

o تكليف أعوان السلطة للبحث عن المخالفات، وفقا لأحكام هذا القانون، التي يجب أن تحال على النيابة العامة المختصة داخل أجل أقصاه ثمانية أيام ابتداءً من تاريخ إنجازها، كما يمكنهم الولوج إلى الأماكن أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وطلب الاطلاع على كل الوثاق المهنية والحصول على نسخ منها.

كما ينص مشروع القانون على عدد من الغرامات والعقوبات الحبسية في حق المخالفين للمقتضيات السالفة الذكر طبقا لمواد مشروع هذا القانون التي تبتدئ من المادة 62 إلى المادة 75.

وفي إطار إدخال تحيين بعض مقتضيات قانون الالتزامات والعقود لملاءمته مع مضامين مشروع هذا القانون، تمت إضافة المحررات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون لتستفيد هي أيضا من الحماية القانونية التي يوفرها هذا القانون.

ومن جهة أخرى، تمت مراعاة أيضا، على مستوى مشروع هذا القانون، مسألة ضمان الأمن القانوني بالنسبة للهيئات التي تستعمل حاليا شهادات مؤمنة، وفقاً للقانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، حيث يمكن اعتبارها بمثابة شهادات إلكترونية مؤهلة إلى حين انتهاء صلاحيتها.

وللرفع من وتيرة العمل بالتجارة الالكترونية، نعتقد جازمين في فريق العدالة والتنمية أن هناك مجموعة من الاقتراحات الكفيلة بإعطاء زخم مهم للتحول الرقمي ببلادنا نذكر من بينها:

- ✓ الاستثمار في الرأسمال البشري وحسن إعداد الأطر وتعزيز المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية الداخلية الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية لضمان نجاح الجهود المبذولة لتأسيس وترسيخ بيئة الأعمال الالكترونية؛
- ✓ تشجيع الدراسات والبحوث في ميدان تشفير المعلومات؛
- ✓ خلق وحدة خاصة بالأمن والحماية المعلوماتية في مجال التجارة الالكترونية لإرساء الأمن والاستقرار التكنولوجي ومكافحة الجريمة المعلوماتية مع إخضاعها لدورات تكوينية مستمرة حول المعطيات الجديدة المتعلقة بالموضوع؛
- ✓ توفير بيئة خاصة تنطلق من إعداد أفواج من القضاة متخصصين في مجال التكنولوجيا، اقتداء بما نهجته عدد من الدول في مجال المبادلات والتجارة الالكترونية.

وتبعا لما سبق، فإنّ فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية سعيا إلى تعزيز المنظومة القانونية في هذا الباب لتأمين التبادل التجاري من قرصنة البرامج، وحفظ الخصوصية وتحصين شبكة التجارة من هجوم مخترقي النظام الالكتروني لدعم الجهود المبذولة لدخول عصر الاقتصاد الرقمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

مداخلة الفريق حول مشاريع قوانين الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشاريع قوانين تهم الاتفاقيات التالية:

1. مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019؛

2. مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

3. مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2011؛

4. مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019؛

5. مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

6. مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

7. مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020؛

8. مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛

9. مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019.

وفي البداية، فإننا ننوه بكافة الاتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة كالمجر والمملكة الأردنية الهاشمية وتركمانستان واليابان والمملكة المتحدة، والتي تروم إلى تدعيم الشراكة المغربية مع الفضاء العربي الأوربي والأسيوي من خلال تعزيز الدينامية الدبلوماسية وتنويع الشراكات في مختلف المجالات، بما يعزز لموقع المملكة دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا على المستوى الإقليمي والإفريقي والدولي، تنفيذا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترم،

إننا نسجل بإيجاب مشروع قانون رقم 37.20 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس للشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، لما يروم إليه هذا المشروع في ملء الفراغ القانوني المترتب عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، وتحديد إطار للتعاون بين الطرفين بعد مرور الفترة الانتقالية التي تلي خروج هذه الأخيرة من الإتحاد الأوروبي، بغية الحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين، وعلى الشروط التفصيلية المتعلقة بالتجارة وكذا الحقوق والالتزامات المتبادلة بينهما.

وتعزيزا للفضاء الأسيوي، فإننا نثمن عاليا ما أقدمت عليه بلادنا من إبرام لاتفاقيتين مهمتين مع اليابان، تهم إحداهما تشجيع وحماية الاستثمار الذي يوافق عليه بموجب مشروع قانون رقم 34.20، وتهم الثانية تفادي الازدواج الضريبي، بحيث يجسد التوقيع على هاتين الاتفاقيتين المكانة والثقة التي أصبح يتمتع بها بلدنا كمنصة استثمارية لأي توجه أسيوي نحو الأسواق الإفريقية، إذ من شأن هاتين الاتفاقيتين تعزيز تواجد القطاع الخاص الياباني في المغرب، وضخ استثمارات المقاولين اليابانيين ببلادنا، خاصة في القطاعات الواعدة وذات الأولوية كصناعة السيارات واللوجستيك وصناعة الكيماويات.

كما نثمن أيضا مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمنستان، والذي جاء من أجل تشجيع تنفيذ مشاريع التنمية التي تهم الطرفين المتعاقدين في المسائل الصناعية والزراعية والمالية والطاقية والعلمية والتكنولوجية والتقنية، وتوسيع التجارة المتبادلة بين البلدين، وإقامة علاقات شراكة بين قطاعاتهما الخاصة، وكذا تشجيع التعاون بين المؤسسات التجارية للبلدين، من أجل تسهيل إقامة مشاريع مشتركة، زيادة على تبادل المعلومات المتوفرة بشأن البحث العلمي والتكنولوجي بين المؤسسات

والهيئات العلمية في البلدين، وتطوير المشاريع ذات الأهمية في ميدان التعليم والصحة والسياحة والرياضة، وتعزيز الاتصالات الثنائية والتعاون في مجال الأخبار والمعلومات بين البعثات وغيرها من الأنشطة في البلدين التي تساهم في تحسين معرفة ثقافة وتاريخ وتقاليد البلد الآخر.

كما لا يفوتني التنويه أيضا بمشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدات المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019 والذي يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنظيم المنتجات الطبية من أجل الوصول إلى منتجات ذات نوعية جيدة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة عبر القارة، وتوفير مناخ تنظيمي ملائم للبحث والتطوير في المجال الصيدلاني، وكذا تعزيز التنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل حماية الصحة العامة من الأخطار المرتبطة باستعمال الأدوية دون المستوى المعياري.

ختاما، وانطلاقا من أهمية هذه الاتفاقيات الدولية وأهدافها الاقتصادية وتنويع الشراكات وتعزيز الدينامية الدبلوماسية فإننا سنصوت بالإيجاب عليها.

وفقكم الله في خدمة هذا الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

V- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

مداخلة الفريق حول "مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية":

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، السيد الرئيس المحترم، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية أمام الجلسة التشريعية العامة.

لابد في البداية أن ننوه بالعرض القيم الذي قدمه السيد الوزير المحترم، أمام الجلسة العامة والذي بين فيه مختلف أهداف هذا المشروع، ونحن بدورنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يمكننا إلا أن نشيد بمضامين هذا المشروع الهام الذي يأتي في إطار شكل لبنة أساسية ودعامة مهمة لباقي النصوص التشريعية المرتبطة بمجالي الأمن السيبراني والثقة الرقمية، وهو ما يستدعي تهيئ مناخ للثقة يشمل جميع الخدمات الرقمية ويوفر للفاعلين الاقتصاديين والإدارات العمومية بيئة قانونية تساعد على إطلاق خدمات جديدة، ويضمن في الوقت نفسه الحماية القانونية للمواطنين وتشجيعهم على الإقبال المتزايد على المعاملات الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان هذا المشروع يرمي إلى وضع إطار قانوني جديد يستجيب لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص والإدارات العمومية والمواطنين، من خلال تنظيمه للتوقيعات الإلكترونية والختم الإلكتروني والختم الزمني الإلكتروني وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون والتيقن من مواقع الأنترنيت، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة التصويت والمصادقة على مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية أمام الجلسة التشريعية العامة، نجدد التنويه بمقتضيات مشروع هذا القانون، آملين أن يساهم في خلق العلاقة بين مجموع الفاعلين في قطاع الثقة، منهم مشغلي الشبكات العامة للاتصالات، بنك المغرب، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وكالة التنمية الرقمية، المجلس الوطني لحماية المعطيات الشخصية، مستعملي خدمات الأنترنيت، وغيرهم من المتدخلين الاقتصاديين العموميين والخواص.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيرا، وانسجاما مع موقفنا داخل لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، من مقتضيات مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية. هذا المشروع قانون الذي يهدف إلى سن نظام أكثر شمولية يسمح برقمنة غالبية المعاملات الإلكترونية، وإضفاء مرونة أكبر في الاعتماد الواسع على التوقيعات الإلكترونية، وتحديد مستويات مختلفة للتوقيع الإلكتروني تتلاءم ونوعية المعاملات.

ويهدف أيضا إلى إضافة خدمات ثقة جديدة تشمل الختم الإلكتروني، والختم الزمني، وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون، وإثبات صحة الموقع الإلكتروني.

وبموجب هذا المشروع قانون سيتم تحديد اختصاصات السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، وهي ما يراد بها

كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة أو أي معاملة أخرى تبرم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي.

وسيعهد للسلطة الوطنية المغربية بمهام تتمثل في تحديد المعايير والدلائل المرجعية المطبقة على خدمات الثقة، ومنح الاعتماد للشركات المقدمة لهذه الخدمات و مراقبة أنشطتها، واقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه الخدمات.

وبحسب المشروع قانون يجب أن يستوفي التوقيع الإلكتروني شروطاً، أهمها أن يكون خاصا بصاحب التوقيع ويسمح بتحديد هويته، وأن يتم تدشينه بواسطة معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني، ويكون بدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة الوطنية، ومرتكزة على شهادة إلكترونية، ويمكن من التحقق من كشف كل تغيير لاحق يطرأ على المعطيات التي يرتبط بها.

وأخيرا، لا يمكن بموجب المادة 7 من مشروع القانون رفض الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني كحجة أمام القضاء أو عدم قبوله لمجرد تقديم هذا التوقيع في شكل إلكتروني.

معلوم أن ازدهار المعاملات الإلكترونية متوقف على كم الضمانات التي تتوفر عليها هذه المعاملات وخاصة لو أخذنا في الاعتبار أنها تتم آليا أو إلكترونيا بين أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض ولا يلتقون، فهي تجارة عن بعد أو بالأحرى معاملات وتعاملات عبر شبكة الإنترنيت، الأمر الذي لا يستبعد فيه وقوع التزوير أو التلاعب في التوقيع الإلكتروني، من هنا كان من الضروري الاهتمام بتوافر الضمانات اللازمة لإضفاء الثقة لدى المتعاملين بالتوقيع الإلكتروني فقد سعت كثير من التشريعات إلى اتخاذ وسائل تضمن ثقة المتعاملين مع وسائل الاتصال الجديدة.

وجدير بالذكر أن للتوقيع الإلكتروني عدة مزايا أهمها:

- إمكانية استخدامه كبديل للتوقيع التقليدي بالإضافة إلى مسايرته لنظم المعلومات الحديثة؛

- يؤدي التوقيع الإلكتروني إلى رفع مستوى الأمن والخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الإنترنيت خاصة في مجال التجارة الإلكترونية؛

- إمكانية تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونيا والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات؛

- يساعد التوقيع الإلكتروني كل المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزييف وتزوير التوقيعات؛

- يسمح التوقيع الإلكتروني بعقد الصفقات عن بعد ودون حضور المتعاقدين وهو بذلك يساعد في تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.

لكن، بالرغم من هذه المزايا فإن السؤال المطروح هنا هو:

هل يستطيع التوقيع الالكتروني القيام بنفس الدور الذي يؤديه التوقيع

العادي؟

وهل يستوفي الشروط والوظائف اللازمة للاعتداد به في الإثبات؟

ومناط هذه التساؤلات، يرجع بالأساس إلى الانتقادات التي وجهت للتوقيع الالكتروني، في عدم قدرة هذا التوقيع على إثبات شخصية الموقع، والتحقق منها وذلك لانفصال هذا النوع من التوقيع عن شخصية صاحبه، وإمكان تكراره بدون موافقته أو علمه، فضلا عن عدم ارتباط التوقيع الالكتروني ارتباطا ماديا بالمحرر الكتابي الذي تم إعداده كدليل كامل للإثبات وفي عدم توفره على الثقة والأمان اللازمين من جهة، ومن جهة أخرى للصعوبات والمخاطر التي تحيط به مما يجعله قاصرا عن أداء وظائف التوقيع في تحديد هوية أطرافه، والتعبير عن إرادتهم في الالتزام بمضمونه.

وعلى هذا الأساس، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ضرورة إيجاد طرق وآليات حقيقية وملموسة تساهم في حماية التوقيع الالكتروني من كل أشكال الاعتداء، خصوصا التزوير، وذلك من خلال تكريس آليات تحمي التوقيع الالكتروني من جهة وتمنع إلى حد ما أي اعتداء قد يمس هذا الأخير من جهة أخرى، حيث يلعب كل من التشفير والتصديق الالكتروني دور مهم جدا في توفير الحماية والثقة في المعاملات التي تتم عبر التوقيع الإكتروني.

نتمنى أن يتم استثمار هذا القانون لتطوير الإدارة المغربية وتبسيط المساطر الإدارية وتمكين المرتفقين مع الإدارة في إطار المعاملات الإلكترونية من الحصول على خدمات مضمونة وفي المستوى.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

محضر الجلسة رقم 328

التاريخ: الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1442هـ (22 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 64.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.605، الصادر في 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير العدل ببرمجة السؤال الفريد الموجه لوزارته في آخر الجلسة.

وبالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 16 دجنبر 2020 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 70 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 35 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "تحفيز وتشجيع عمال الشساعة الاستثنائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عمال الشساعة الاستثنائية وما يبذلونه من مجهودات جبارة لفك العزلة، خاصة عندما تتساقط الثلوج، فكم من إقليم لولا عمال الشساعة لظل مغلقا طوال فترة الثلج، هؤلاء العمال يحتاجون إلى دعم وزارتكم وإلى التشجيع.

فماذا أعددتم، السيد الوزير المحترم، لتشجيعهم وتحفيز هؤلاء العمال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

كما تفضلتم، السيد المستشار، هاذي واحد الفئة مهمة جدا. بطبيعة الحال وزارة التجهيز كباقي الوزارات الأخرى تحتاج إلى العمال المياومين، خاصة في هذه الفترة اللي تكلمت عليها، اللي هي الفترة ديال البرد وديال الثلوج.

احنا الوزارة تلجأ إلى هذه الفئة بالخصوص في المرحلة ديال الثلوج، نسأل الله عزوجل أن يبارك فيها، إلى تشغيل حوالي يعني المعدل تقريبا 320 عامل بواحد الغلاف مالي تنخصص له 5 ملايين ديال الدرهم سنويا.

ما غنتكلمش على التفاصيل التي نقوم بها بطبيعة الحال في تشجيع هاذ الفئة، اللي هي فئة تبقى فئة محدودة بطبيعة الحال، لكن اللي الآن نشتغل عليه هو تنزيل المقتضيات ديال واحد المنشور كانت دارتو الوظيفة العمومية سابقا في نهاية 2019، اللي كان زاد في ما يسمى بالتكملة ديال الأجر، وكان حددها ابتداء من فاتح ماي 2019 وابتداء من فاتح يناير 2020 وابتداء من فاتح يناير 2021 يعني الأقساط ديال الزيادات من السلم 1 حتى للسلم 7، نحن نشتغل على هاذ القضية لأنها خصها واحد التوحيد على مستوى مختلف الأقاليم، لأن كاين اجتهادات للخزنة الوزارين تختلف من إقليم إلى إقليم، علما بأن هاذ اللي معنيين تقريبا 22 إقليم اللي معنيين بهذه المسألة ديال هذه المرحلة ديال الثلوج، وبطبيعة الحال الاستفادة كذلك من خدمات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR[1]) وكذلك الاستفادة ديالهم من التغطية الصحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد شاطرتموني الرأي ووافقتم وأشهدتم أن هؤلاء العمال يحتاجون إلى دعم.

اليوم سؤال الفريق الاستقلالي يلح على ضرورة العناية بهؤلاء، حيث لا يعقل–وسوف لن تقبلونها السيد الوزير المحترم–أن هؤلاء العمال لا يتقاضون تعويضات عائلية، هذا غير مقبول، التغطية الصحية لحد الساعة، رغم الخطاب السامي والمؤرخ لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مازال هؤلاء العمال بدون تغطية صحية.

فثانيا، هذا الراتب ديالهم راه ما موحدش، كيتخلصو الشهر الأول والشهر الثاني، والشهر الثالث كلو ما كيتخلصوش، كاين اللي عندو 17، 17 و11 يوم في الشهر الثالث، كاين اللي عندو 15، 15 والشهر الثالث 11 يوم، علما أنهم يشتغلون طوال الشهر وطوال السنين وبدون توقف.

هاذ العمال من 2003 وهما كيتدحرجو، منهم الكاتبات ديال الإدارة ديال المدراء، منهم المساعدين، منهم عاد منهم اللي تيخرجو للخلا للثلج. الناس ناعسة وهما كيباتو يفكو الطرقان، فكيحتاجو على الاقل تغطية صحية، على الأقل التعويضات العائلية، السيد الوزير، وأنا كنعرف كيف كتفكر، راه ما يمكنش تقبلو هاذ الشي.

الوزير السابق راه اجتهد شوية، ودار واحد المجهود، فكنتمنى انتوما تزيدو وتحفزو هاذ الناس، راه عيب يكون موظف بالكراء بالضوء بالمصاريف ديال التمدرس وتيقبط ديك الأجر، الثياب حتى الملابس ما عندهمش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

صحيح أنا خصني نجاوبك على هذا السؤال اللي طرحتي السيد المستشار، ولكن هذا الموضوع ما متعلقش بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، هذا واحد الموضوع متعلق بالوظيفة العمومية.

العمال ديال الشساعة الاستثنائية – وهاذ الشي أنت عارفو، السيد الرئيس – تتحكمهم واحد العدد ديال المقتضيات المسطرية، إذا جيتي تسولني أنا الآن كوزير، صحيح أنا هاذ الفئة أعتبرها أنها فئة هشة، التجارب اللي كاينة هاذي ما فيهاش اجتهادات بزاف، كاين 2 الاجتهادات: يا إما تخليهم في إطار الشساعة الاستثنائية وتفتح لهم الأبواب وتحاول جهد ما تستطيع أنك تقاد معهم، يا إما تمشي للقضية ديال الخورجة، (l'externalisation) وهذا مشات فيه واحد العدد الوزارات، وأنا كانت عندي تجربة فيه في المجال ديال الماء، وبجهد جهيد قنعنا هاذوك اللي كانو تيديرو الشساعة أنه من مصلحتهم يمشيو في إطار الخورجة.

فاحنا هاذو ديال الشساعة الاستثنائية صحيح فيهم هاذ الشق اللي احنا كنحتاجوه، اللي هو محدود في المرحلة ديال الثلج، وأنا تكلمت عليهم، وفيه شي وحدين في الحقيقة كيستعملوهم المديريات الإقليمية.

احنا اللي الهم ديالنا هو غير التوحيد بعدا ما بين الخزنة الوزارين

[1] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

باش ماشي واحد يدير الإنعاش وواحد يطبق المنشور ديال الوظيفة العمومية، وهذا أؤكد لكم أناضل فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تثنية وكهربة الخط السككي وجدة- فاس- الناظور".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتثنية وكهربة الخط السككي الرابط بين مدينتي وجدة والناظور من جهة، ومدينة فاس، بالشكل الذي يجعل معه المدة الزمنية للسفر تتناسب مع المسافة الفاصلة بين المدن المذكورة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما نضيفش شي حاجة على الأهمية بطبيعة الحال ديال السؤال، أنا غادي نمشي قاصد الجواب للسيد المستشار، فيما يتلعق بالسؤال اللي متكرر في الحقيقة منذ بضع سنوات اللي تيتعلق بالكهربة ديال الخط اللي تيربط ما بين فاس ووجدة وما بين تاوريرت والناظور. اللي كاين الآن عمليا هو واحد الدراسة شرعنا فيها مع البنك الأوربي للاستثمار (la BEI[2]) اللي غادي يمولها في واحد الحدود ديال 10 مليون ديال الدرهم، لأن الكلفة ديال هذه الكهربة غادي تتجاوز واحد 1.5 مليار ديال الدرهم، واحنا كنعتقدو أنه غادي نلقاو فيها تمويلات مهمة، باعتبار أنه غادي يكون عندها واحد الإضافة نوعية في المجال البيئي للمرور من (diesel) للكهربة.

بالنسبة للقضية ديال التثنية، التثنية ما حاضراش الآن، لأن الخط الحالي التثنية ديالو لن تفيد في ربح الوقت، احنا هاذ الخط هذا ديال فاس وجدة مدخلينو في الخطوط ديال السرعة الفائقة، حيث كاينة (la très grande vitesse) كاينة (la grande vitesse) بطبيعة الحال ماعندناش الآن تصور للتركيبة المالية ديالو، لكن كنعتقدو أنه في إطار هذا المشروع المغاربي الكبير ديال (Maghreb rails)، يعني إذا تحسنت إذا بغيتي تقول المعطيات السياسية، ونتمنى ذلك، التركيبة المالية ما غاديش تكون طارحة مشكل، هذا هو اللي غادي يكون واحد الخط اللي غادي يكون خاص بطبيعة الحال بالمسافرين، وغادي يستعمل الخط الحالي للنقل ديال البضائع كما كان عليه الشكل بالنسبة لطنجة- الدار البيضاء، فهذاك درناه خلينا للمسافرين فدرنا (très grande vitesse) والآخر خليناه للبضائع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، لا يخفى عليكم أهمية ربح مدة زمنية في السفر ما بين المنطقة الشرقية ووسط المملكة. العائد بطبيعة الحال سيكون في هذا الجانب هذا يمكن عائد تنقل الأفراد، ولكن كاين هناك عائد اقتصادي، بنيات تحتية، شبكات طرقية تحسنت على ما كانت عليه، ولكن الجانب ديال السكك الحديدية لعب دور كبير.

اليوم السرعة، السيد الوزير، تقريبا لا تتجاوز في معدلها 70 - 75 كلم في الساعة، تقريبا من مدينة فاس إلى حدود خارج تازة في اتجاه وجدة واحد 140 كلم تقريبا المسافة أو السرعة لا تتعدى 75 كلم في الساعة.

نفس الشيء الخروج من مدينة وجدة إلى تاوريرت تقريبا نفس السرعة، بطبيعة الحال كاين هذا الجانب ديال الكهربة غادي يخفض من المدة ويعطي الإمكانية ديال مدة زمنية أقل، ولكن السرعة مرتبطة أيضا بالبنية التحتية، هناك منعرجات، الخط السككي تقريبا من فترة الاستعمار هو موجود نفس الخط ديال السككي، كاين منعرجات اللي يمكن إسقاطها، وهذا سيؤدي إلى رفع السرعة أكثر مما عليه، يكون القرار برفع السرعة وغادي تكون المدة الزمنية أقل.

هناك كذلك الإشكالية ديال الأنفاق، النفق مابين تازة وباب مرزوقة، باب مرزوقة لواد أمليل، والنفق اللي في مدخل مدينة فاس، هذه أنفاق قديمة كاين فيها أنفاق اللي الآن تتقاطر منها المياه، وهي تشكل نوعا ما خطورة على المرور، وبالتالي تحتاج إلى إصلاحات في إطار إعادة النظر في هذا الخط.

ودائما لتحقيق هاذ الهدف، نستغل هذه الفرصة للحديث على الخط السككي اللي حتى هو يمكن يكون عندو عائد أكبر وعائد اقتصادي مع الانجاز أولا نهاية إنجاز ميناء غرب المتوسط، واللي غادي

[2] **B**anque **E**uropéenne d'**I**nvestissement

يكون مهم بالنسبة للجهة الشرقية الربط بين هذا الميناء ومدينة وجدة، غادي يكون عندو عائد اقتصادي كبير، وغادي يكون بنية تحتية مهمة لتنشيط المنطقة اقتصاديا واجتماعيا كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

..ديال الربط ديال الناظور غرب المتوسطة، هذا غادي يكون، غينطلق إن شاء الله، السنة المقبلة، غير هو فاش تكلمت على هذا الموضوع، على كل حال هاذ الخط تنعرفو مزيان، لأن مشيت فيه وجيت إذا تنعرفو، أنا قلت بأنه إذا كانت شي إمكانية في المستقبل هو هذا، احنا غادي نفصلو ما بين البضائع وما بين المسافرين، بالطبع غادي نديرو استثمار في واحد الحجم كبير اللهم نديرو استثمار ديال السرعة الفائقة، لكن نحن كنا بصدد حل واحد الإشكالية التي عمرت لسنوات في علاقة المكتب الوطني للسكك الحديدية مع الدولة.

احنا تنعتبرو بأن الدولة لما تتقول بأنه بغات تدير واحد المشروع السككي في إطار إعداد التراب، خص الدولة تحمل النفقات ديالها كاملة، وهاذ القضية وصلنا لها لأن كنا وقعنا واحد التفاهم في هذا الاتجاه ما بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والمكتب الوطني للسكك الحديدية، فكل المشاريع المستقبلية اللي هي بمعنى الربحية المالية ليست مربحة للمكتب الوطني، لكن في إطار التوجه الإستراتيجي للبلاد اللي خصها تكون خصها تكون، وهذا داخل.. أنا تكلمت شوية على المعطيات السياسية وإن كانت تبدو ما فيهاش شي أفق في المنظور، ولكن على كل حال هذا حاصل يعني..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "إعادة النظر في تدبير رخص النقل المزدوج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هل تمنح الوزارة رخصا للنقل المزدوج؟

ما هي المعايير والشروط المعتمدة؟

وهل لدى الوزارة مخططات تمكنها من ضبط خريطة الخصاص في النقل بالعالم القروي تجعلها تعيد النظر في طريقة تدبير نظام منح رخص النقل المزدوج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تنظيم قطاع النقل المزدوج، نظرا لأهميته في ربط العالم القروي بالمدن القريبة وكذا فك العزلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

لا أحد يجادل في الأهمية ديال النقل المزدوج في مجال العالم القروي.

السؤال الأول واش تنعطيو الرخص، تنعطيو، وأنا نعطيكم، هاذي فرصة باش نعطي الأرقام اللي عندنا، عدد الرخص الممنوحة لحد الآن 3851 رخصة، المستعمل منها فقط 29%، اللي عندها في الحقيقة السبق في هاذ الشي هي الجهة ديال بني ملال- خنيفرة هي اللي عندها 565 رخصة ممنوحة، استعملت منها 15% من بعد منها درعة- تافيلالت عندها 409 ديال الرخص استعملت منها 55%، وباقي الجهات الدار البيضاء- سطات هي اللي عندها أقل، عندها 203 ديال الرخص، مراكش- آسفي عندها 534 رخصة، استعملت منها 155.

طيب، احنا الرخص تنعطيوهم، أشنو هو الشكل باش تنشتغلو؟ هناك لجان إقليمية تجتمع، يرأسها السادة العمال أو من ينوب عنهم،

هي اللي تتدارس هذا الموضوع هذا، وتقترح على لجنة النقل اللي كنت أنا غيرت الآن ولى كيترأسها الكاتب العام ديال وزارة التجهيز والنقل، لأن سابقا كان كيترأسها المدير ديال النقل.

احنا عادة هذه الطلبات نستجيب لها، علايش بنينا في الحقيقة هذه القضية ديال هذه الرخص؟ بنيناهم على واحد الدراسة اللي كانت همت 58 إقليم واللي شفنا أشنو هما الحاجيات ديال هذا المجال القروي، لكن الآن كاين متغير.

المتغير الأول هو دخول القانون التنظيمي للجهات على الخط، لأن هذا أصبح من الاختصاصات الذاتية ديال الجهات، هو تصميم النقل وكذلك النقل في المجال غير الحضري، واحنا دبا الآن في نقاش لأنه احنا من الأمور اللي التزمنا بها في الاجتماعات اللي جمعتنا مع رؤساء الجهات هو أننا احنا النقل المزدوج مستعدين بطبيعة الحال أنه يمشي للجهات، ونديرو لهم احنا المواكبة بطبيعة الحال الإدارية والتقنية، لأن هذا واحد الموضوع ماشي ساهل.

المستوى الثاني هو اللي تكلم عليه، السؤال الثاني ديال فريق الأصالة والمعاصرة هو الإشارة للإشكالية اللي تيعاني منها النقل المزدوج، أولا، علاقة مع النقل السري، لأن مازال موجود وهذا الإشكال، وكذلك التداخل ما بين المجال الحضري اللي توسع والمجال ديال النقل، لأنه خصنا نطرحو السؤال، علاش واحد العدد ديال هذه الرخص غير مستعملة؟

هؤلاء يشتكون من أنه كاينة منافسة من النقل السري وعندهم مشكل فاش تيدخلو للمجال الحضري، لأن ملي المجال الحضري توسع حيث من قبل كان النقل المزدوج تيجيب الناس من الجماعات القروية وتيقربهم للمحاور الطرقية، أغلب هذه المحاور الطرقية دخلت لواحد المجال حضري أوسع، ولاو فيها الطاكسيات ولاو فيها الحافلات ديال النقل الحضري.

وهذا كله يدفعنا بطبيعة الحال إلى أن نعيد النظر، احنا الآن نعيد فيه النظر، علاقة بطبيعة الحال مع هذا المستجد اللي مهم اللي هو الجهات، والتي أبدت فيه الجهات استعدادها بطبيعة الحال إلى أن تتحمل هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

<u>المستشار السيد محمد البكوري:</u>

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، الذي يبقى موضوعيا، لكن من وجهة نظر فريقنا فإن للموضوع راهنيته، على اعتبار أن هذا الملف بقي معلقا بعد الوعود التي قطعها الوزيران السابقان في القطاع، والذي وعدونا بضرورة إعادة النظر في نظام الرخص وكذا تأهيل النقل المزدوج الذي يبقى قطاعا محوريا وأساسيا في العالم القروي والمناطق الجبلية، والذي يلعب كما تعلمون دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة القرى والبوادي، ويتيح الربط بين مختلف مراكز الاستقطاب الداخلية والخارجية للدواوير والجماعات القروية.

السيد الوزير،

لقد اقترحنا في الولاية السابقة هذا الموضوع للنقاش وفي عدة مناسبات مع الوزيرين السابقين ووعدونا بإجراءات مستعجلة لتأهيل هذا المرفق وتحسين خدماته، عبر التشجيع على دعم قطاع النقل المزدوج من أجل تجديد الحظيرة، علما أن هناك دعما خصصته الحكومة عبر قانون المالية 2013 وتم التجديد له عبر قانون المالية 2018 لدعم الناقلين العموميين وأرباب النقل الطرقي ولكي يستفيد منه أساسا النقل المزدوج أيضا، حيث تبين لنا أن نسبة الاستفادة تبقى محدودة كما عبرتم عنها.

لذلك نلتمس منكم، السيد الوزير، الإسراع في وتيرة الاستفادة عبر تسهيل الولوج إليه ومعالجة كل العراقيل التي قد تعوقه، خاصة وأن هذا الدعم تبقت منه سنة فقط ومازال الصندوق يتوفر على ميزانية مهمة لتحسين الخدمات بهذا المرفق، والذي يعاني من تدني خدماته لدى ساكنة العالم القروي وساكنة الجبل بالخصوص، حيث نجد أن هناك عربات متهالكة تشتغل في هذه الخطوط، تؤدي إلى حوادث سير خطيرة، ناهيك عن الاكتظاظ.

لذلك، السيد الوزير، رجاء الإسراع في تنزيل ورش إصلاح هذا المرفق بالطرق التي ترونها مناسبة وسهلة، إما عبر نظام دفتر تحملات من جهة أو بإعطاء الأولوية لتجديد الحظيرة ووقف العمل بالعربات المتهالكة وتعويض أصحابها وتشجيعهم على الاستثمار في تأهيل هذا القطاع.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد محمد الحمامي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على الإجابة.

السيد الوزير المحترم،

تكلمتي على العدد ديال الرخص ديال النقل المزدوج، قلتي 3800 رخصة، اللي كتشتغل هي 29%، إذن هنايا عندنا مشكل مطروح، إذن ملي تنشوفو واحد العدد وتنجبرو النسبة المئوية 29%، إذن عندنا مشكل في هذا القطاع.

هذا القطاع، السيد الوزير المحترم، تتعرفو هاذ الناس هاذو بذلو واحد المجهودات كبيرة وكانو هاذو ناس ديال النقل السري، من بعد جات الوزارة والولاية والناس المسؤولين وشافو هاذ الناس هاذو هوما اللي كيقدمو خدمة لهاذ الساكنة، وارتأت الدولة على أساس باش تمنحهم واحد (l'agrément) هي النقل المزدوج باش يدخلو للمدن، الآن قلتي توسع المجال الحضري وهاذ الناس هاذو أصبحو كيعيشو مشكل هنايا في المدينة ديال طنجة، عندنا هاذ المشاكل هذه، كنعيشوها في المدينة ديال طنجة، عندنا الناس كيجيو من مناطق قروية، المواد ديالهم فلاحية وواحد المجموعة ديال الأشياء، ولكن لاحظنا القرار الوزاري اللي معطي لذيك (l'agrément) "من إلى.."

اليوم أصحبوهاذ الناس هاذوتيمشيوللمحطة الطرقية، ملي تيمشي للمحطة الطرقية دائما احنا في الشعارات ديال الحكومة كنشوفو على أساس دايما كنحافظو على القدرة الشرائية ديال المواطنين، وما خصناشي المواطن يتضر، ما خصناشي كذا، ولكن ملي كيجي هاذ الشي من واحد المنطقة قروية وكيدخل حتى للمحطة الطرقية وكينزل المواد ديالو اللي ماجي يبيعها في السوق الأسبوعي أولا واحد المجموعة ديال الحوايج، عاود خصو يتنقل بواحد الوسيلة النقل أخرى باش يدخل للمدينة لواحد السوق معين.

إذن هنايا تتزاد التكلفة، واحد السيد ماجي غادي يربح 70 درهم، ولكن تنشوفو باش يدخل للمدينة خصو 9 كلم ولا 8 كلم باش يوصل (centre ville) من بعد تتزاد عليه هذيك المصاريف، من بعد هاذ الناس هاذو، السيد الوزير المحترم، إذا ما خدموشي هاذ الناس هاذو يمشيو للفوريان، علاش كيمشيو للفوريان؟ واحد المجموعة ديال الناس كارين هاذ (les agréments) ناس كبار كبرو، ما عندهمشي باش يقدرو يخدمو كيعطيوها لبعض الأسر تتعيش منها، ولكن الإشكال اللي مطروح بالنسبة للنسبة المئوية 29% هاذ الناس منين تيمشيو يخدمو في ذيك الخطوط كيجبرو ذيك الخط غير مربح، ملي مربح، علاش؟ على أساس أنتينا ما خليتهش يشتغل بالطريقة اللي عندو في الرخصة، عندو "من إلى" خصو يدخل "من إلى" السيد الوزير المحترم، باش هاذ الناس هاذو حتى هوما أسر فئة كبيرة كتعيش من هاذ النقل المزدوج، خصنا نشجعوهم ونشوفوكيفاش نأطروهم، كيفاش نظموهم، يدخلو للمدن باش ما يبقاوشي هاذ الإشكاليات دائما يمشيو من الباب ديال الجماعة ويحتجوويتخذو فيهم واحد المجموعة من الحوايج.

احنا كنطلبو هاذ الناس هاذو تحلو معهم المشكل ويتأطرو ويكونو الأماكن ديالهم خاصة داخل المدن فين كيوقفو، باش ملي يجي من البادية يدخل للمدينة يجبرراسو فين يوقف ومن تما يمشي بحالو.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السادة المستشارون،

أكاد أقول أنا ما مختلفش على التشخيص، هو البناء الأول اللي تدار هو كان بناء منطقي، لأن أشنو اللي فيه؟ فيه دفتر تحملات اللي أشار له السيد المستشار كاين، وهذاك دفتر التحملات روعي فيه أنه يكون خفيف، لأنه التوجه اللي كان هو هاذوك اللي كانو تيديرو النقل السري يتحولو يديرو واحد النقل اللي أساسي فيه هو الجودة والسلامة، أما اللي عندو (Fourgon vitré) ولا شي حاجة مشينا في هذا الاتجاه.

كانت المسألة الثانية قلنا احنا باش الإدارة المركزية ما تدخلش في هذه المسألة ديال تحديد الخطوط، تكون لجنة إقليمية، لجنة إقليمية موسعة هي اللي تتضبط هاذ الشي ديال الخطوط، وبعد ذلك ملي تيجي للجنة ديال النقل، حيث أنا تنتبع أشغال لجنة النقل، عموما 100% تنعطيو هاذ الرخص.

بطبيعة الحال، بقي هذا المشكل مطروح، هاذ الشي علاش أنا قلت دبا ما دام كاين واحد المستجد اللي هو مرتبط بالجهات، حيث أنا دبا إلى سولتني إلى بغيتي تكون شوية ما عرفتش واحد شوية ديال المكيافيلية نقول لك أودي مادام الجهات عندها الاختصاص الذاتي، أسيدي احنا من غدا نعطيوها للجهات، ولكن راه ما نحلوش المشكل، هاذ الشي علاش قلنا احنا نصفيو واحد العدد الأمور على مستوانا، باش حتى إلى أخذتو الجهات تأخذه مقاد، لأن الجهة غادي تواجه ثلاثة المشاكل أساسية:

غادي تواجه المشكل ديال النقل الحضري اللي توسع، ومشكل النقل الحضري مع النقل، نذكر حتى الخطوط القصيرة ديال الحافلات، راه ماتت بسبب هاذ النقل الحضري اللي توسع، هاذ المشكل ديال النقل تينطبق عليه "تفرق دمه بين القبائل"، حيث هذاك اختصاص ترابي ديال الجماعات، وهاذي فيه لجنة إقليمية تتحيل على لجنة النقل وتتعطي، وهاذ الشي هذا ما فهمش واحد الانسجام، خصنا نقولها.

ثاني مستوى هو النقل السري، النقل السري عندو واحد شوية ديال الدواعي معقولة، لأن ملي تتمشي لبعض المناطق الجبلية هذاك (le fourgon) ما خدامش لأن حادر، خصو 4*4 خص بزاف ديال الحوايج.

ثم بطبيعة الحال هاذ القضية ديال التأهيل، باش يمكن للسيد يؤهل اسميتو خص يكون عندو واحد راس المال اللي يساعدو باش يؤهل، باش يستجيب لهاذ الشي.

احنا تنقولو هاذ الشي يمكن لنا نعاودو نقادوه، أنا ما عنديش، بصدق، باش نكون معكم واضح، ما عنديش آجال، ولكن الآن المناسبة شرط، مادام كاين هاذ الشي ديال الجهات اللهم نشتغلو عليه بواحد الطريقة اللي هي معقلنة ونتجاوزوهاذ المسألة، علما بأن بعض الجهات،

إلى لاحظت، بعض الجهات الخطوط خدامين، راه اعطيت الجهة ديال درعة- تافيلالت يبدو أن النسبة تجاوزت 55%، يبدو بعض الجهات أقل إشكالا من جهات أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، "تلوث واد سبو".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لطرح السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون أن الحضارة تقام على ضفاف الأودية والأنهار، وذلك باعتبار الماء هو مصدر الحياة، ونهر سبو يعتبر مصدرا للحياة، مما جعله يستقطب مدنا كبرى ومهمة في ضفافه، ففي الماضي كان مصدر رزق العديد من المواطنين بسبب تقاطر العديد من الأنواع المهمة من الأسماك، وخاصة سمك الشابل، بالإضافة إلى زراعة مختلف الخضروات ومختلف أنواع أشجار الفواكه.

وقد شكل مصدرا للماء الشروب والسقي ومصدرا بيولوجيا وإيكولوجيا، إلا أنه في العقدين الأخيرين بلغ أقصى درجات التلوث البيئي، وهذا راجع لعدة أسباب، كما أن جل المشاريع الفلاحية فشلت بسبب تلوث نهر سبو، وساكنة ضفافه مهددة بانتشار الأمراض الفتاكة كالسرطان، وللأسف، يصنف اليوم من أكبر الوديان تلوثا فلي المغرب، ويعرف بجمعه لجل قنوات الصرف الصحي بالمنطقة، سواء منها الواردة من المنازل أو دار الدباغة أو من مصانع الزيتون.

والكارثة العظمى أن هذه المياه الملوثة تستغل في سقي هذه الأراضي الفلاحية، التي تنتج مواد غذائية ضرورية، تسوق بشكل يومي في المناطق المجاورة، أي بفاس وتاونات والنواحي، لكن لا أحد تدخل لإيقاف هذه الكارثة.

واليوم إننا في فريق الاستقلالي ندق ناقوس الخطر، لما يشكل هذا الواد من تهديد على الصحة العامة.

وعليه نسائلكم السيد الوزير" ما هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإعادة الحياة لهذا النهر الكبير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

موضوع مهم، هام جدا، تدخلت فيه مختلف الوزارات المتعاقبة، نمشيو بعد الأمور اللي هي مرصدة الآن، أنه في هاذ المجال ديال محاربة التلوث ديال واد سبو، اللي هو فرع من المحاربة ديال التلوث بشكل عام اللي تتعرفها الموارد المائية واللي نص عليه القانون 36.15 إلى حد الآن، محطة تطهير السائل المنزلي صرفت عليها أكثر من 2.5 المليار ديال الدرهم والمحطات ديال التطهير الصناعي تصرف عليها حوالي 400 مليون ديال الدرهم، وهذا بطبيعة الحال فيه واحد المشروع تيتسمى المشروع المندمج للتنمية المستدامة لحوض سبو، فيه واحد العدد ديال الأمور، إنجاز محطة المعالجة ديال المياه العادمة إلى غير ذلك، وفيه بطبيعة الحال واحد العدد الأمورت تدارت: محطة التطهير لفائدة 12 مدينة ومركز بحوض سبو، محطة التطهير ديال مدينة فاس مكناس قنيطرة، محطة التطهير لأكثر من 10 مدن ومركز في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل، محطة تطهير النفايات ديال (la Sotrameg[3]) ديال تحويل (mélasse) والمعملين ديال الورق اللي كانو في القنيطرة، المعمل ديال الحليب ديال مكناس، المعمل ديال السكر ديال بلقصيري، المعمل ديال الحليب بالقنيطرة إلى غير ذلك.

هاذ الشي أعطانا واحد النتيجة اللي هي مهمة، هو أنه تبلغ حاليا نسبة التطهير على مستوى المدن بحوض سبو 59%، مع العلم بأن كاين واحد العدد ديال المشاريع في طور الإعداد، لكن إذا حيدنا المعاصر ديال الزيتون فيما يتعلق بالنفايات الصناعية تنتكلمو على 80%، فين باقي عندنا الإشكال، عندنا في المعاصر ديال الزيتون، هاذ الشي علاش ملي تتكون ذلك الموسم ديال الجني الزيتون تنضطرو وخا احنا واقفين على الماء تنضطرو نديرو (des lâchers) الإطلاقات، خاصة بالنسبة لبعض المناطق، بحال المركز ديال قرية با امحمد باش يمكن لهم بطبيعة الحال ياخذو الماء ديال الشرب.

الآن عندنا واحد العدد ديال الدراسات على مستوى كل الأقاليم في إطار هاذ الشي ديال معاصر الزيتون، تاونات، وزان، مكناس، تازة، سيدي قاسم، مولاي يعقوب، صفرو، الحاجب، وكاين تخصيص واحد الميزانية سنوية للإسهام في إنجاز هذه المحطات لمعالجة نفايات المعاصر، والوكالة، بطبيعة الحال، باعتبارها مسؤولة في غياب الجمعيات ديال المعاصر ديال الزيتون هي اللي تتدخل طرف، هاذ الشي علاش إذا لاحظتو في التوقيع اللي درنا في هذاك البرنامج ديال التنمية الجهوية

[3] **So**ciété de **Tra**nsformation de **Mé**lasse du **G**harb

ديال فاس- مكناس، عندنا واحد الشق اللي فيه هذه القضية ديال الحد من التلوث الناجم عن معاصر الزيتون اللي فيه 100 مليون ديال الدرهم، واللي غادي تساهم فيه الجهة بـ 40% واحنا غدي نساهمو بحوالي 60%.

إذن باقي عندنا إشكال في المعاصر ديال الزيتون، ولكن هذا التصور، إن شاء الله، أنه في المستقبل القريب سيتم تجاوز هذا الإشكال بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

في القريب الآجل، واش سنة، واش سنتين، واش 10 سنين، واش 20 عام؟ مع الأسف مرة أخرى جوابكم كما العادة 2.5 مليار درهم هذه أرقام ديال الاستثمارات، في الوقت اللي تتعرفو، السيد الوزير، بأن أكثر من 900 ألف طن يوميا ديال النفايات الملوثة تتمشي لهاذ الواد، ملي تنقولو 900 ألف طن راه احنا تنقولو مدينة ديال 2 مليون نسمة كتكب في هذا الواد.

مع الأسف الشديد، كنا كنتظرو منكم شي مواعيد قريبة أو على الأقل آجال باش يمكن لكم تحددو، احنا كنتسناو شي حاجة اللي هي على الواقع لمسناه، ما شفناهاش.

هذا النهر الذي كان يشكل منبعا للحياة أصبح يشكل عنوانا للموت ولنشر الأمراض.

السيد الوزير،

احنا كنتمناو باش تكونو واقعيين، باش تكون شي حاجة ملموسة، على الأقل في الآجال القريبة، لأن ملي تنقولو 900 ألف طن يوميا ديال النفايات كتمشي لهذا الواد راه..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

ما بغيتش نعقب عليك بقساوة، ولكن يبدو ما استوعبتيش الجواب ديالي، هاذ الشي اللي بان لي.

عاود سمع الجواب ديالي، لأن أنا اعطيت فيه أرقام، أعطيت واحد العدد ديال الأمور، عسى الله أن يفعل خيرا، على الأقل وخا في إطار المعارضة غير تستوعب أشنو قلت، يبدو ما استوعبتيش، لأن أنا تكلمت على أرقام وأعطيتك الأرقام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "ربط الأقاليم الجنوبية بخط السكك الحديدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا أحد يجادل في الأهمية القصوى لشبكة السكك الحديدية في البنية التحتية المتعلقة بمنظومة النقل والتنقل، فإذا كانت هاته الشبكة في بلادنا ما تزال ضعيفة، فإن توزيعها يطرح إشكالا كبيرا، الشبكة كلها تتواجد في شمال سلسلة جبال الأطلس، ومنعدمة تماما في جنوبها.

وموضوع سؤالنا هو بالضبط ربط الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية بالشبكة الوطنية، لما لذلك من آثار جد مهمة على وثيرة التنمية في هاته المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هنا عندي السؤال هو الربط ديال مدن الجنوب في الاتجاه الإفريقي، ولكن ما كاين باس، على كل حال، السيد المستشار، ما خافيش عليك أنه كاين واحد البرنامج ديال الربط السككي لسنة 2040 هو اللي تنشتغلو عليه، واللي فيه بطبيعة الحال الربط ديال واحد عدد ديال المناطق، وأنا كما أشرت في السؤال السابق للسيد المستشار، هو أن هاذ المسألة ديال السكك الحديدية فيها مستويين: كاين المستوى الأول اللي هو مستوى استغلالي ربحي اللي مرتبط بالمكتب الوطني للسكك الحديدة، وكاين مستوى ديال إعداد التراب، اللي هذا بطبيعة الحال

الدولة خصها تتدخل فيه.

وفي هذا الاتجاه جاء التذكير ديال جلالة الملك في الخطاب ديالو، لما قال "..إننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية في انتظار توسيعه على باقي الجهات الجنوبية..".

طيب، باش نلخص للسيد المستشار أشنو اللي عندنا الآن، اللي تنشتغلو عليه، كاين الخط الفائق السرعة اللي غادي يمشي من القنيطرة حتى لمراكش، والخط الفائق السرعة اللي غادي يمشي من مراكش لأكادير، وكلاهما من المشاريع الآن اللي تقدمنا فيها على مستوى الدراسات التفصيلية التقنية، خاصة الشق ديال مراكش أكادير، واللي بجوجهم واحد غادي يكلف ديال القنيطرة- مراكش غيكلف 40 مليار ديال الدرهم، وديال مراكش أكادير غادي يكلف 50 مليار ديال الدرهم، إلى زدنا عليهم بطبيعة الحال الوحدات المتنقلة (le matériel mobile) تنتكلمو تقريبا على 100 مليار ديال الدرهم، وهذا بدينا الآن تنشوفو أشنو هي الإمكانيات ديال التركيبة المالية في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، ولكن بكل أسف ما فهمش الجواب فيما يخص الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية بالخصوص.

السيد الوزير،

فات لينا تكلمنا على هذا الموضوع، السكة الحديدية وصلت حتى لبوعرفة في عهد الحماية، يعني تقريبا هاذي قرن قل شوية، الجواب ديالكم صيفطنا لكم واحد السؤال كتابي أنا والسيد الشيخ بيد الله، تتجاوبنا على مخطط 2040، هذا تيعني بأن هاذ المنطقة غادي تسنى قرن باش يمكن هاذيك السكة الحديدية اللي وصلت لبوعرفة يمكن لها تزيد للقدام، ولكن دبا عاود ثاني زدنا يئسا لأنه ما تكلمتوش على هاذ المنطقة كلها، تكلمت لنا على مراكش- أكادير، في الوقت اللي في الجواب ديالكم الكتابي تتقولو كاين الأولويات، احنا دبا واش يمكن لنا نفهمو أن هاذ المناطق هاذو ما عندهومش الأولوية، نمحيوها من الأولويات، أولا غادي يتسناو شي مخطط آخر ديال 2080 أو ما بعد ذلك.

السيد الوزير،

تنطرحو الأسئلة على وزير الصناعة فيما يخص التنمية والتنمية الصناعية في هذه المناطق، الجواب ديال الوزير في نفس الحكومة تيقول لنا البنية التحتية ضعيفة في هذه المناطق، اللي تتجعل المستثمرين ما تيجيوش، وشكون اللي خلق هاذ ضعف البنية التحتية؟ واش هاذ الجهات؟ أولا الحكومات المتتالية؟ الحكومات كلها المتتالية اللي همشت هاذ المناطق.

السيد الوزير،

هاذي ديال بوعرفة، بغينا جواب، واش مازال غادي تزيد شوية أولا غادي توقف تماك؟ وهي راه خدامة دبا، إذن بغينا واحد الالتزام ديال الحكومة واش غتكون شي سكة حديدية في هاذ المناطق أولا ما كايناش؟ نضربو عليها ونقولو ما نعودوش نسولوكم، نقولو ما بقاتش.

السيد الوزير،

قلتم الأولويات في الجواب ديال الأسئلة الكتابية، بغينا نعرفو أشنو هي المعايير باش كيتحطو هذه الأولويات.

ثانيا، واش ما كتشوفوش أن هذه الأولويات خص يتعاد فيها النظر، نظرا للمستجدات كلها اللي واقعة في الجنوب ديال المملكة. أنا كنتكلمو أنا والسي بيد الله في الأسئلة اللي صيفطنا لكم كتابية، كنتكلمو على خط ديال السكك الحديدية من وجدة حتى لطانطان وما بعد طانطان، بغينا جواب واضح على هذا السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

أنا جاوبتك بكل وضوح، وقلت لك بأنه ملي تنتكلمو على (le schéma) ديال 2040 راه كاين، ولكن أنا اعطيتك معطيات اللي الآن تنشتغلو عليها.

الربط ما بين ما قاله وزير الصناعة ووزير التجهيز هو ربط متعسف، لأنه في البنيات التحتية وأنت سيد العارفين، تتعرف بأن درنا واحد الجهد معتبر فيما يتعلق بالمجال الطرقي. في المجال السككي، السيد المستشار، خصنا نكونو واضحين مع المواطنين، نحن نتحدث أنا قلت كاين 2 المستويات: كاين المستوى ديال إعداد التراب، وكاين مستوى ربحي.

كاين بعض الخطوط، سواء كانت سككية أو غيرها خطوط غير مربحة بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، خص الدولة تتدخل باش تاخذ قرار. أنا قلت بأنه الذي نشتغل عليه الآن هو هذان الخطان، لكن هذاك الشي اللي كله كاين في التصور ديال 2040 قائم، يعني عندما يتخذ القرار أننا غادي نديروه، غادي نديروه، ولكن هذه القضية ديال ربطه بأنه المنطقة مهمشة، والقضية ديال بوعرفة أنت الخط ديال بوعرفة تتعرفو، وتتعرف بأن هذا الخط هذا خط قديم

وخصو إصلاح وخص تكون عندو واحد التركيبة مالية اللي تسمح لو باش يكون هذا الخط عندو واحد الفائدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع، موضوعه "الحوار الاجتماعي بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر الحوار الاجتماعي ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للشغيلة.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب الحقيقية وراء تجميدكم للحوار الاجتماعي داخل وزارتكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

أنا ما جمدتش حتى شي حوار في الوزارة ديال التجهيز، بدليل أنه في هاذ السنوات الثلاث الأخيرة كانت حوارات على المستوى الترابي، وكان حوار على المستوى المركزي، اللي كانت فيه النقابات اللي تابعة للاتحاد العام للشغالين، الكوفندرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد الوطني للشغل، وأنا عندي الأرقام والأعداد ديال الاجتماعات التي انعقدت باستمرار.

غاية ما هنالك إذا كان سؤالكم ينصرف إلى سنة 2020، فعلا تعقدت تقريبا 8 الاجتماعات على المستوى الترابي، لكن على المستوى المركزي فضلنا في ظل الظروف الصحية للجائحة ألا يكون هناك اجتماعات تضم مختلف الفاعلين، على اعتبار الوضعية التي انعكست ماشي غير على هذه الاجتماعات، وإنما انعكست على اجتماعات أخرى وغير خاف عنكم أنه كاع المجالس الإدارية اللي عندي تقريبا أكثر من 22 مجلس إداري كلها تنعقد عن طريق التناظر المرئي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

نقصد بالحوار القطاعي هو الذي تشرفون عليه بأنفسكم، يمكن نقطة الضعف فيكم، السيد الوزير، وهذه حقيقة سنقولها لكم أنكم لم تستطيعوا يوما استقبال المركزيات النقابية في حوار قطاعي كيكون عندو واحد الأهداف، أنكم تطلقو الحوار القطاعي وتعطيو التتبع ديال الخلاصات اللي يمكن تنتج على هذا الحوار للإدارة، للسيد الكاتب العام ولا المديريات.

أنتم، السيد الوزير، لم تستطيعوا أن تحددوا ولو اجتماع مع المركزيات النقابية، واش عندكم شي خلفية معينة في التعاطي مع العمل النقابي؟ وأعتقد أن الجواب سيكون لا، لأنه أنتم مسؤول سياسي وتعلمون جيدا القيمة ديال العمل الحزبي والعمل المؤسساتي والعمل النقابي في بلادنا.

ولا شك أن العمل النقابي اللي ما كنتهوش له هو أنه يضيع واحد المجهود اقتصادي واجتماعي على المجتمع ما كنوعاش به، الحوار متعثر من 2019 من عند الكاتب العام، من 2019 ما كاين حتى شي حوار اجتماعي، وكاينة ملفات كثيرة وأنتم أشرتم مع السيد المستشار قبل قليل على العاملين في إطار الشساعة الاستثنائية، وهذا فعلا ملف اللي يحرج الجميع، ما يمكنش نقبلو اليوم في وزارة ديال النقل والتجهيز عاملين كيتقاضاو أجر ديال 1200 درهم واللي كيشتغلو أكثر من 5 سنين حتى لـ 20 سنة وهما كيشتغلو، كتقولو عندكم تصور للحل مع من غادي تديرو هذا الحل إذا ما كانش في الحوار الاجتماعي؟

مؤسسات الأعمال الاجتماعية كان فيها تعثر، أول اجتماع للمجلس الإداري كان فيه مشكل ديال الغياب ديال ممثلين ديال النقابات، اليوم كاينة تنزيل ديال واحد العدد ديال القضايا اللي كيلقاو فيها هاذ الممثلين ديال المركزيات النقابية خارجين على هاذ الشي، وكنا طرحنا لكم، السيد الوزير، الإمكانية كنتو قلتو لنا كان خطأ بغاو يحضرو حضوريا، احنا قلنا لهم عن بعد إلخ، وقلنا لكم، السيد الوزير، لقاو صيغة باش هاذوك أعضاء المجلس الإداري اللي كيمثلو المركزيات النقابية في التنزيل يكونو على الأقل حاضرين إذا كنتو تؤمنون بهاذ الفئة ديال الأطر

والمستخدمين عندهم واحد القيمة مضافة داخل هذا القطاع.

السيد الوزير،

بالنسبة للقطاع ديال النقل الطرقي فيها مشاكل كثيرة، الحمولة الزائدة ما عمرنا قدرنا رغم أنه الكل يقر على أنه كاين تأثير الشبكة الطرقية تساهم في حوادث السير، كاين غياب تمثيلية المهنيين ديال النقل الطرقي في الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية من ذاك الاجتماع والأمورات واقفة.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا، ودبا خص التوضيح أنا اللي فهمت تتقصد بالحوار القطاعي هو الحوار اللي كاين في الوزارة، جاوبتك، في 2018-2019-2020 وكنت منصف قلت لك أشنو اللي كاين. بالعكس كون الاجتماعات تتدار هذاك هو، هذه نقطة قوة للوزير، لأنه علاش؟ راه أولا هاذ القضية ديال المسألة النقابية ما عنديش فيها إشكال أنا كنت نقابي لمدة 30 سنة تقريبا من العمر ديالي أنا نقابي، أنا هاذ الشي عارفو مزيان، خصنا نفرقو ما بين 2 المستويات، والمثال اللي اعطيتيه، السيد المستشار، ضدك ماشي معك، أنا تنقول الحوار القطاعي ديال الوزارة جميع القضايا اللي مرتبطة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تحاور فيها الممثليات النقابية ويتخذ فيها القرار لأن مرتبط بيا.

لكن الشساعة الاستثنائية أنا عاد كنت تنشرح للسيد المستشار، لماذا تطالب وزارة التجهيز أن تجد حلا للشساعة الاستثنائية وهو حل المشكل ديال الوظيفة العمومية في المغرب كله؟ يعني غادي نناقش أنا قطاعيا مع الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أو مع النقابات الأخرى، سنصل إلى واحد القناعة بأن هذا الموضوع خصو يتطرح على الوظيفة العمومية.

القضية ديال الحوار القطاعي، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية هذه مؤسسة عمومية، ياك انتوما اللي صادقتو عليها؟ إذن الحوار تيدار في هذيك الوكالة، وراه كانت اجتماعات مع السيد المدير، وأنا تبعتها وانتوما درتو إضرابات وأنا تبعت ذاك الشي، لماذا أساءل عنها؟

القضية ديال النقل الطرقي الآخر، أنت تعلم، السيد المستشار، وأنت سيد العارفين أنني جلست مع التمثيلية.. وأنا تشكيت لكم هنا في المستشارين ماشي جلست غير مع الممثليات النقابية، جلست مع الجمعيات، 120 ممثل، وأنا قلتها لكم، راه كانت السيدة المستشارة، وقلت لكم أنا مستعد نقترح عليكم عقد برنامج المسافرين وعقد بالبرنامج وكونو حكم، لأن تنعتقد بأن راه كاين شي وحدين تيضيعو القطاع، ضيعو 3 سنين كان ممكن نستمرو فيهم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات الاستباقية المتخذة للتخفيف من آثار البرد التي تعرفها بعض المناطق موسميا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير الاستباقية المتخذة للحد من تداعيات موجة البرد والصقيع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الموضوع باش نكون فيه واضح، هو كاين برنامج متكامل ديال الحكومة، ما فهمش غير وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فيه وزارة الداخلية عبر السادة الولاة والعمال، فيه الوقاية المدنية، فيه وزارة الصحة، فيه مؤسسة محمد الخامس للتضامن وفيه كذلك بعض القطاعات الحكومية اللي تتدخل بشكل أسميتو.

احنا التدخل ديالنا مرتبط أساسا بالطرق، فتح الطرق والممرات، والتدخل ديالنا أساسا تيكون في الطرق المصنفة، ولكن عندما تستدعي الحاجة نتدخل كذلك في الطرق غير المصنفة، وأنا كان سبق لي أشرت أنه عموما المعدل ديال الطرق اللي تندخلو فيها تقريبا 5000 كلم سنويا، موزعة على 22 إقليم، تنوجدو لها كاين واحد الإعداد اللي هو إعداد استعدادي اللي تيكون في الفترة ديال الصيف، تنشوفو كاع الماكينة ديالنا كلها اللي خصها تشتغل، وتنوجدو بطبيعة الحال الموارد البشرية، وأنا قلت واحد المرة ما عرفتش واش السادة المستشارين.. هو راه كان عندنا مشكل غير في السائقين ديال الآليات، لأن (déneigement) خصو الناس ديالو، هاذ الشي علاش أنا في 2019 كنت وظفت تقريبا 102

ديال السائقين وكنت وظفت في 2019 ووظفت في 2018 باش ما يوقع لناش مشكل في هاذ السائقين ديال الآليات.

وبطبيعة الحال كاين واحد العدد ديال الأمور اللي تنديروها على مستوى الإرشاد، على مستوى التواصل، على مستوى الديمومة، لأن تنعتقدو بأنه التواصل مع المواطن تيحميه بعدا هو باش ما ينزلش بطبيعة الحال ويسافر في هذه الطرق، وتتكون بطبيعة الحال الاستباقية.

هاذ السنوات الأخيرة الأرقام اللي عندنا تتبين بأن المعدل ديال قطاع الطرق تينقص.

فيما يتعلق بالطرق المصنفة، أنا عارف بأن الطرق غير المصنفة باقي فيها بعض الإشكال، ونحن بطبيعة الحال نحاول أن نساعد جهد الإمكان، عندنا تقريبا 913 آلية اللي تنسخرو سنويا، فيها تقريبا واحد 111 خاصة بإزاحة الثلوج، وسنويا تنخصصو واحد المبلغ مالي باش نضيفو وحدات أخرى لهاذ الأسطول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم، وللتفاعل معه نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- ننوه في الفريق الحركي بالمجهودات المبذولة وبالتدابير المتخذة من قبيل لجنة اليقظة المركزية ولجان اليقظة الإقليمية وكذا المديريات الإقليمية للتجهيز والمؤسسة العسكرية، متطلعين إلى انخراط أكبر لباقي القطاعات والمؤسسات؛

2- نسجل أن موجات البرد والصقيع والثلوج التي تعرفها بعض المناطق ليست ظاهرة موسمية فقط، وإنما هي مسألة بنيوية أيضا مرتقبة في كل فصل شتاء، بل حتى في باقي الفصول أحيانا، نتيجة هاذ التغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تجاوز المقاربة والتدابير الموسمية للظاهرة والانتقال إلى اعتماد برنامج حكومي شمولي فوق قطاعي، يقدم حلول نهائية ودائمة للإشكالية، لأن تداعيات جائحة البرد والصقيع وما يرافقها من ثلوج لا ترتبط فقط بقطاع واحد ولا بالتدخلات الاستعجالية لفتح الطرق والمسالك، بل تتطلب مخطط حكومي للتنمية المستدامة للمناطق القروية والجبلية، خاصة أن معاناة الساكنة تعمقت بجائحة كرونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

لابد كذلك، السيد الوزير المحترم، من تسريع وتيرة إنجاز وصيانة الطرق والمسالك القروية لفك العزلة عن هذه المناطق، عبر تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للطرق القروية وتنفيذ الالتزامات الموقعة في هذا الاتجاه، إلى جانب إيجاد الحلول لاستدامة برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وضمان صيانة الطرق المنجزة.

السيد الوزير المحترم،

ما حدنا تندوا على الالتزامات الموقعة، لابد نشير لواحد الاتفاقية، السيد الوزير، اللي هي تهم واحد الإقليم اللي هو إقليم آسفي، الطرق ديال إقليم آسفي اللي تقريبا من 2014 والساكنة تتسنى، ملي كانت جهة دكالة عبدة، واليوم احنا في جهة آسفي مراكش، وباقي تنتسناو واحد العدد ديال الطرق من بينها الطريق 301 اللي تترابط ما بين إقليم الجديدة وإقليم الصويرة مرورا بمدينة آسفي، وهاذ الطريق السيد الوزير، تتعرفوها كيفاش دايرة، خصوصا في فصل الصيف، تتكون فيها واحد العدد ديال الاكظاظ وتيكون فيها عدد ديال حوادث السير اللي مميتة، ولهذا، السيد الوزير، احنا ترغبوكم تسرعو لنا بهاذ الاتفاقية باش تخرج لحيز الوجود.

كذلك، السيد الوزير، فيها عدة مشاكل، فيها عدة طرق اللي هي مبرمجة في الإقليم خصوصا الطريق اللي خارجة من الطريق السيار، الناس تيخرجو من الطريق السيار وتيصطدمو مع واقع آخر، في هاذيك 15 كلم أو لا 11 كلم اللي تترابط ما بين المدينة والطريق السيار، نطلب منكم، السيد الوزير، الإسراع بهاذ الاتفاقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هاذ القضية ديال الإشارة للطرق معقولة، لأنه على كل حال التوجه اللي كان دائما، الحقيقة الصراحة ما بداش مع الحكومة ديالنا، لأن البرامج ديال الطرق القروية هي برامج تمتد من التسعينيات القرن الماضي، راه احنا هاذ الشي خدامين فيه، أنا قلت لك ملي غادي يسالي هاذ البرنامج اللي احنا فيه راه غادي نوصلو 33.000 كلم.

لكن مرة أخرى للإنصاف خصنا نذكرو أنه الطرق غير المصنفة لا يقع تدبيرها وصيانتها على وزارة التجهيز، هاذي خصها تكون واضحة غير باش كل واحد يتحمل مسؤوليتو.

القضية ديال آسفي راه طلبت باش نجيو غادي نتلقاو، ولكن أنت عارف بأننا احنا الاتفاقية قادينها صايبنها، لكن كان خلاف ربما مع أحد المجالس الإقليمية اللي بغا يدير التثنية ديال واحد الطريق واحنا

اعتبرنا أن الشروط ليس متوفرة لتثنيتها، هذا اعتبرناه فيه ضياع للمال العام، هذا هو وجه الخلاف، وملي رجعت الاتفاقية ما عاودش رجعت لنا، ولكن أنا هاذ الشي غادي نشرحو لكم من بعد في الاجتماع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "تأهيل المسالك الطرقية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

تأهيل المسالك الطرقية بالعالم القروي جزء من برنامج متكامل لفك العزلة، وتأهيل المسالك الطرقية، وانطلاقا بطبيعة الحال من التراكم اللي كاين الآن عبر البرامج المتتالية، كيف هو اليوم الواقع وكيف سيكون مستقبلا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هذا ماشي سؤال فيه سؤالين، السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

هذا فيه سؤال واحد.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

أنا عندي جواب موحد على سؤالين ديال الفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

لا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

طيب. شكرا السيد المستشار المحترم.

بالطبع أشرتم في المعرض ديال السؤال لواحد العدد المعطيات، إلى بغيت نلخص عموما بالإنصاف أنه بلادنا في هذا المجال ديال الطرق القروية حققت الشيء الكثير، كما كنت تنقول منذ بضع دقائق أنه هذا الموضوع يمتد إلى التسعينيات من القرن الماضي، وبدينا فيه واحد العدد ديال البرامج اللي كانت فيها بعض النقائص اللي حاولنا نصلحوها، ودرنا هذا البرنامج الأخير اللي هو تقليص الفوارق المجالية اللي هو جاري اللي تيتكلم على 50 مليار ديال الدرهم، واللي تهم فيه أساسا هو أن المكون الطرقي 36 مليار ديال الدرهم، هل تكتنفه بعض الإشكاليات بعض الصعوبات؟ صحيح، أنا لا أخفي ذلك، احنا وزارة التجهيز عندنا فيه بعض الإشكاليات بطبيعة الحال، علاش؟ لأن البرمجة ديالو كانت برمجة قاعدية، يعني انطلقت من الجهات، وهذا كما لا يخفى عليك، السيد المستشار، فيه بعض الإشكاليات نحن نعالجها.

فاش غادي يسالي هذا البرنامج، بإذن الله غادي، نكونو وصلنا لـ 33.000 كلم من الطرق القروية، عندما نقول الطرق القروية نحن نتحدث عن طرق غير مصنفة، وغير مصنفة معناه يجب أن تكون هناك جهة تتكلف بها، ملي تترجع للقانون التنظيمي للجهات راه تيتكلم على أن الجهات داخل عندها هاذ الشي ديال الطرق القروية، وأنا دائما أقول بأنه هذا الموضوع هذا موضوع له حساسية، إذا لم ننتبه للمسألة ديال الصيانة ديالها معناه أن بعد بضع سنوات ربما 7، 8 سنوات، قد تختفي بعض هذه الطرق اللي فيها واحد ربما واحد الجزء ما تيدارش بالقواعد اللي تدير به وزارة التجهيز والنقل، لأن وزارة التجهيز تتاخذ وقتها وتدير دراسات وكذا وكذا، هذا ينبغي الانتباه إليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، نحن انطلاقا من واقع ونحن على بينة تامة بالتراكم اللي تحقق في توسيع شبكات المسالك الطرقية بالعالم القروي، سواء في الإطار العام ديال المنظور الجماعي ديال البرنامج المندمج لفك العزلة عن العالم القروي أو في إطار التصور ديال وزارة التجهيز في إطار تفعيل هاذ البرنامج المتعلق بوزارة التجهيز أو كذلك حتى على مستوى الجهات.

احنا علاش تنلحو، السيد الوزير، على هذا السؤال ديال المسالك الطرقية بالعالم القروي؟ لأنه تدركون أنه بالنسبة لفك العزلة في جميع أضلاعها، سواء تعلق الأمر بالمدرسة أو المستوصف أو الماء أو الكهرباء، تبقى الطريق هي المنطلق وهي القاعدة التي تبنى عليها كل القضايا الأخرى، وكذلك أنه فك العزلة ليس فقط من أجل تمكين هذه المناطق

من التنمية، ولكن أيضا هذا لإحقاق واحد الحقوق أساسية ديال المواطنين، لأنه كاين مجهود كيتبذل، لكن كيبقى مناطق، وأذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وبنسبية كبيرة الشمال الشرقي، كاين مناطق اللي مازالت تحتاج إلى فك العزلة، كذلك الجنوب الشرقي أو المناطق الجبلية.

لذلك فأعتقد أنه يجب أن تكون هناك أولويات للمناطق المتضررة، المناطق اللي باقي مغلقة لا يجب التركيز عليها، في أفق هاذ الطفرة اللي تحققها بلادنا في المجال الاجتماعي، ويمكن ناخذو الحماية الاجتماعية كنموذج أن الدولة المغربية اليوم أعطت للجانب الاجتماعي واحد المكانة أساسية، نتمنى أنه حتى في هذا الجانب نعتبرو الجانب الاجتماعي من بين الأولويات الأساسية اللي خصنا نركزو عليها.

أكيد، أكيد هناك عمل ينجز، لكن بغينا أكثر في هاذ.. بالموازاة مع التطور الكبير اللي تعرفه مشاريع أخرى، سواء في البنيات التحتية أو غيرها حتى في المجال ديال العالم القروي أنه يكون في صلب الاهتمام الحكومي وفي صلب الاهتمام ديال بلادنا، لأنه بدون قرية لا يمكن أن نستمر بشكل متوازن في المجتمع ديالنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو جزء من هاذ الشي اللي قلت، السيد المستشار، علاش قلت هو تم الاستفادة، خاصة من البرنامج الثاني للطرق القروية، لأن أحد الأمور اللي قنعتنا احنا بالبرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، حيث احنا مساهمين فيه بـ 8 مليار ديال الدرهم، على مدى 7 سنوات، هو أنه غيرنا الشكل اللي كنا تنشتغلو، حيث من قبل كنا تنقولو غنديرو الطريق وغنديروها، لكن دبا ولى ذاكشي مرتبط بالمستوصف، مرتبط بالمدرسة، مرتبط بالمركز الإداري، مرتبط بالمسجد إلى غير ذلك، وهاذ الشي علاش مشينا في إطار هاذ البرمجة اللي قلت أنا برمجة قاعدية، هي متعبة حقيقة، لأن فيها تفاوض وأنا ملي تنقول إذا كانت وزارة التجهيز والنقل وعندها إشكال في التفاوض، لأنه في بعض الحالات بعض العمالات والأقاليم تتكون عندهم أولويات أخرى، لأنه احنا انطلقنا من واحد الفكرة تنقولو خص الطرق القروية تكب في واحد العدد ديال الطرق المصنفة باش تكتمل الشبكة، إذن عندنا واحد العدد الطرق مصنفة خصنا نصلحوها، تيقول لك لا، هذوك صلحهم من بعد أرى لنا نديرو.

ولكن تيبقى مع ذلك البرنامج في حد ذاته هو نقلة نوعية، أنا نتمنى على الله منين يسالي تكون فيه هاذ الإيجابيات كثيرة، ينبغي فقط ترصيده بهاذ القضية ديال الصيانة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج فك العزلة عن العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دائما فيما يتعلق بالسؤال فك العزلة عن العالم القروي كما جاء في كلمتكم السيد..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر، لا لا ما كاينش، غادي يجي غادي يجي من بعد.

السؤال العاشر موضوعه "مآل اتفاق الشراكة مع الجماعات الترابية لإنجاز الطرق القروية"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

بغينا غير نتساءلو معكم فعلا السؤال ديالنا فيه المآل ديال اتفاقية مع الجماعات، وهاذ الاتفاقية كانت ربما في 2015 وقيلا حبست ذاك العملية، ولكن ولى واحد البرنامج آخر واللي هو (FDR[4]) وهما ذاك الطرق اللي تكلم عليها، السيد الوزير، غير المصنفة، وانتوما (déjà) ربما عندكم موقف في هاذ الأمر، لأن المشكل الكبير والعائق الكبير هو ذاك المشروع الضخم ديال 55 مليار ديال الدرهم اللي كانت معطية للفلاحة، واللي دبا ولت الطرق تتدار بها نسبة كبيرة ديال الطرق غير مرقمة، وللأسف ذاك الطرق غير المرقمة ما عندها لا صيانة ولا شكون غيدير لها الصيانة، وما معروف حتى شكون غادي يتكلف بها، بغينا نسمعو الجواب ديالكم مرة أخرى السيد الوزير.

[4] **F**onds de **D**éveloppement **R**ural

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ المشروع هو معروف بأنه برنامج تقليص الفوارق المجالية والترابية، هذا هو البرنامج فيه 50 مليار ديال الدرهم، المكون الطرقي فيه 36 مليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال ماشي جميع القطاعات المعنية به تضع مساهمتها، فهذا اللي تكلمتي عليه صندوق التنمية القروية اللي هو (FDR) لأن الجهات هي تدير راسها.

طيب، إذن الجهات الشق ديالها اللي تديرو، الشق اللي مرتبط بالوزارات يعني وزارة الصحة ووزارة التجهيز تيمشي لهاذ الصندوق هذا، هاذ الصندوق هذا بطبيعة الحال برمجة طرقه تقع على مستوى اللجان الإقليمية واللجان الجهوية، وهي التي تبرم بطبيعة الحال الصفقات، قد تستعين بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وقد لا تستعين بذلك، قد تعتمد الدراسات اللي درنا احنا وقد لا تعتمدها، لكن احنا كنا دايما تندافعو على أنه الاتفاق اللي بيناتنا في إطار هذا البرنامج هو أننا نديرو الطرق المصنفة، هاذ الشي علاش احنا تنعطيو 8 مليار درهم، اعطينا لحد الآن تقريبا 3.8 مليار، وهاذ السنة لأن نقصات المداخل ديالنا اعطينا 500 مليون ديال الدرهم.

لكن أنا تنعتقد في العموم–إذا كنت تسأل عن رأيي–أنا تنعتقد البرنامج في حد ذاته فيه واحد الإيجابية هو أن البرمجة لا تقع على مستوى الإدارة المركزية، بطبيعة الحال هناك بعض الإشكالات التي تقع على مستوى البرمجة، لكن في العموم هي برمجة تحاول أن تستجيب لهذاك الحاجيات اللي تتطرحها الأقاليم والجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

متفق معكم، وكان اسبق لي تكلمت معكم في هاذ الأمر، المشكل اللي مطروح دبا، السيد الوزير، ماشي هو دبا هاذ الإنجازات اللي تتدار، سواء في المركز أو في الجهة أو في الإقليم، المشكل دبا ديال شكون غيدير الصيانة ديال هاذ الطرق غير المرقمة.

ثانيا، هاذ الطرق غير المرقمة، السيد الوزير، ملي تتدار ما تتدارش بالمواصفات اللي كنتو تديروها انتوما في وزارة التجهيز، أنا نعطيك أمثلة ديال الطرق مازال عاد تخدمت، مازال المقاول ما مشاش بحالتو والناس تيتشكاو ولى فيها حفاري ولى فيها واحد مجموعة ديال التجاوزات، لأن المبالغ اللي ترصدت لها ما يمكن لهاش تدير الطريق بالجودة اللي متعارف عليها عند وزارة التجهيز.

ولهذا احنا تنتساءلو وتنطرحو السؤال: علاش هاذ 36 مليار اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، واللي هي موزعة في هاذ الشي الفوارق الاجتماعية واللي تتدار بها الطرق القروية ما يكونش عندها واحد المسؤول مباشر؟ واش الحكومة عجزت.. وقد رصدت 36 مليار ديال الدرهم وما قداش ترصد يعني تحدد المسؤولية ديال من؟

ها الطريق دبا خاسرة من غدا، أنا نعطيك واحد الطريق عندي في وزان ياله تصوبت تصاوبت بين شي دواور ديال شابن في المجاعرة، ياله تصاوبت دبا خاسرة، شكون المسؤول عليها؟ المقاولة تتقول لك أودي أنا راه خدمت صافي عندي (délai) ديالي غنمشي بحالتي؟ (l'APDN[5]) اللي خدماتها تتقول لك أودي أنا اعطاوني كلفوني غير نصاوبها ونمشي بحالتي، احنا كمجلس إقليمي ما غنتدخلوش فيها ما عندناش الحق، الجماعة تتقولك أنا أودي ما ترصد ليا حتى شي حاجة، ولكن انتوما، السيد الوزير، عندكم كحكومة متضامنة إلى كان فعلا متضامنة أنها تلقى الحل، واش ماشي عيب وحرام هذاك الملايير تمشي تضيع هباء منثورا؟ إلى غنصايبو مثلا 10 كيلومتر نصاوبو غير 5، ولكن نصاوبها بالمعايير المعقولة.

المشكل اللي مطروح دبا في هاذ الطرق، السيد الوزير، هو شكون اللي غيديرلها الصيانة، شكون اللي غيصاوب ذاك الطريق إلى خسرت؟ هذا هو المشكل اللي مطروح اللي بغينكم تدخلو فيه السيد الوزير.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ المسألة هاذي بالعكس أنا تنظن رب ضارة نافعة، حيث هاذ الشي خصنا نفكرو فيه، لأنه أنا تكلمت على الاختصاصات الذاتية ديال الجهات، راه الجهات الآن في الاختصاص الذاتي ديالها البناء والتحسين وصيانة الطرق القروية، وهذه الطرق غير مصنفة.

بطبيعة الحال الجهات عندها الاستقلال ديالها، لأنه هي في هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية هي داخلة طرف في إطار الاتفاقية، تتقول لك أنا من حقي ندير الطرق ديالي، أنا في اعتقادي كاين 2 المستويات، باش نكونو واضحين إلى بغينا نزيدو للقدام.

المستوى الثاني هو القضية ديال الميزنة، خص يكونو عندهم في الميزانية ديالهم فصول خاصة بالصيانة.

[5] **A**gence pour la **P**romotion et le **D**éveloppement du **N**ord

المستوى الثاني هو المواكبة احنا قلنا في وزارة التجهيز احنا مستعدين أننا نواكبو الجهات ونواكبو الجماعات الترابية، حسب الحاجة، احنا مستعدين لأنه هاذ المجال هذا الصيانة هو مجال فيه التقني أكثر من أسميتو..

هاذ الموضوع اللي تكلمتي عليه على وزان، أنا تنظن ما حد ما وقعش الاستلام النهائي، ما حد ما وقعش الاستلام النهائي المقاولة مسؤولة، يعني حتى هاذ القضية ديال كون المبالغ المالية ضعيفة، على كل حال هو دخل على الشروط ديال دفتر التحملات اللي هي معروفة، بمعنى مسؤوليته قائمة، وإلا ما كنش يشارك في الصفقة من البداية.

نتمنى على الله أن هاذ الشي على كل حال ما واقعش في بزاف ديال المناطق، يمكن يوقع في بعض المناطق لأن حتى المقاولات راه تختلف في الإمكانيات ديالها وفي القدرة ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج فك العزلة عن العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دائما في إطار فك العزلة عن العالم القروي، السيد الوزير، كما جاء في كلمتكم بعد قليل على أن هاذ البرنامج، هو شغل شاغل لجميع الحكومات المتعاقبة، كنعرفو على أن في 95 طلقت الحكومة آنذاك البرنامج الوطني للطرق القروية، وتم تطويره بعد 10 سنوات بمساهمة من الجماعات الترابية والدولة وكذلك تدخل بعض المؤسسات الدولية التمويلية، خاصة البنك الدولي، وتم منح قرض كبير على 3 دفعات 2006 و2010 و2014، وبالفعل تم تنجيز واحد شبكة ديال الطرق غير المصنفة، وكان تنويه ديال البنك الدولي في 2018 على أنه بالفعل هاذ البرنامج قد حقق ما كان يسعى إليه من فك العزلة على العالم القروي وتقريب الخدمات لا الخدمات الصحية، ولا الاجتماعية، بالنسبة لساكنة العالم القروي.

كذلك، السيد الوزير، رئيس الحكومة هنايا في هاذ المجلس الموقر في يناير 2019 أعلن على واحد البرنامج اللي الهدف ديالو هو تسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، إذن العديد من البرامج اللي تتشمل فك العزلة عن العالم القروي، بالمقابل إلى رجعنا لبعض التقارير كاين عندنا تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، وكانت فيه ملاحظات في هاذ المجال وكذلك تقرير ديال اللجنة الموضوعاتية بمجلس النواب.

من ضمن الملاحظات في هاذ المجال اللي كان تشارلهم هاذ التقريرين ديال المجلس الأعلى للحسابات واللجنة الموضوعاتية المشار إليها هو أنه فيما يتعلق–واللي جا في الكلمة ديال السادة المستشارين اللي تدخلو قبل مني–فيما يتعلق بصيانة هاذ الطرق غير المصنفة وكذلك تحديد المعايير المعتمدة من قبل الحكومة ومن قبل الوزارة الوصية على المعايير المعتمدة بالنسبة لاستفادة بعض المناطق من هاذ البرامج هذه.

لهذا، السيد الوزير، نود اليوم معرفة انتوما جا في الكلمة ديالكم على أنه الوزارة قانونيا ما معنياش بالتتبع والصيانة، وتتقولو على أن بالفعل الجهة والمجالس الجهوية هي المعنية، لكن المجالس الجهوية إلى رجعنا لها كنلقاو على أنه مثلا ما يمكنش واحد المنطقة استافدت من واحد المبلغ مالي باش تنجز واحد الطريق غير مصنف وتدوز واحد 4 سنوات ولا 5 ولا هذا وترجع نفس هذيك الجماعة تستفد من واحد المبلغ باش تدير به الصيانة. هنا تيصعاب الحال على.. خاصة تنعرفو على أن بعض الجماعات اللي هي فقيرة ما تقدرش هي في حد ذاتها تتبع ولا تدير الصيانة.

لهذا، السيد الوزير، نود اليوم معرفة البرنامج المسطر من قبل وزارتكم مع الإشارة للملاحظات المشار إليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أثرت واحد العدد دالنقط. هو فيما يتعلق بالبرنامج الثاني للطرق القروية، صحيح هو في العموم ديالو، إلى اخذينا إلى بغينا نديرو لو التقييم هو كان فيه إيجابيات، ما في ذلك شك يعني ما خصناش نغفلو هاذ القضية، الطرق اللي كانت تعطات الانطلاقة في الصفقات ديالها تقريبا 15 ألف كيلومتر بالنسبة ديال 97% في البرنامج المسطر، لحد الآن تقريبا مازال ما سديناش، علاش؟ لأن احنا تنتسالو للجماعات الترابية، احنا كوزارة تقريبا 782 مليون ديال الدرهم، لأن الجماعات الترابية اعطات تقريبا مليار ونصف، (donc) اعطات تقريبا 68% في هاذ البرنامج، وهاذ الشي علاش كاين واحد العدد دالمستشارين والنواب دايما تيسألوني تيقولو أودي راه كاين واحد الطريق راه كانت مبرمجة وما دارتش وكذا وكذا، واحنا هذاك الشي بالنسبة لينا كان طارح إشكال،

لأنه هذوك الإمكانيات المادية في المساهمات كانت تتمشي للصندوق التمويل الطرقي، اللي هو مؤسسة عمومية محكومة بواحد العدد من المقتضيات القانونية.

بالطبع احنا نقدرو نقولو أننا هاذ الموضوع تجاوزناه نسبيا، مادام حققنا 97%، مرينا لهاذ البرنامج اللي احنا الآن تنشتغلو عليه، واللي احنا في الوسط ديالو، احنا درنا 17، 18، 19، احنا في 20، صحيح كانت الجائحة ديال كورونا اللي أثرت، هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والترابية هو مهم، وصدقوني هو غير مسبوق، يعني في تاريخ المغرب ما عمرنا درنا 36 مليار مرة واحدة باش ندیرو 33 ألف كيلومتر، وأنا تنقول مازال الوقت، ما زال الوقت باش هاذ الموضوع الصيانة يتناقش، حيث هو هاذ قضية الصيانة يجب أن نعترف بأنه بناء طريق ليس كصيانة طريق.

على كل حال، احنا تنعرفو كيفاش تتشتغل الأمور، الإنسان كيقول واحد المنطقة خصها طريق نبني طريق هو ما تيفكرش من بعد بطبيعة الحال في الصيانة ديالو، إلى كانت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تكون عندها معاناة في الصيانة الطرق، لأن احنا شحال تنخصصو سنويا للطرق؟ تنخصصو تقريبا واحد 6 مليار ديال الدرهم، شحال تنخصو للصيانة؟ واحد جوج المليار ديال الدرهم، ولكن 4 مليار ديال الدرهم تتمشي كلها لبناء الطرق، وهذا بطبيعة الحال أنا تنعتبرو غير كافي للصيانة ديال الطرق، لأن الطرق حتى ملي تتدار بالمعايير ديالها وتدار بالدراسات ديالها في الحالة ديال وزارة التجهيز خصها ملي توصل 10 سنين، أقل شوية أو يزيد، خصك لابد تديرلها الصيانة ديالها، راكم تتشوفو في الطريق السيار كاين الصيانة الكبيرة والصيانة المتوسطة.

أنا تنظن إلى بغينا نكونو عمليين خص نمشيو.. يجب أن تتداعى الجماعات الترابية والجهات الآن لهاذ الموضوع هذا ديال الصيانة، وتبدا فيه لأنه خص غير تكون فيه فصول في الميزانية تخصص حصرا للصيانة، وخص تطلب هاذ الجماعات أن يوجد لها إطار، واحنا كوزارة مستعدين ندیرو ذيك المواكبة التقنية، غير هذا ليس هناك حل آخر، لأن من بعد غادي يجي عندك المواطن غادي يقول لك أسيدي بنيتي لي الطريق ما كملاتش 5 سنين، 6 سنين ها هي كلها حفار، اللهم ردها لي (piste) كيف ما كانت حسن ليا ما تديرليا هاذ الطريق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "غلاء فواتير الماء بالعديد من الأقاليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشتكي العديد من المواطنين بسبب غلاء فواتير الماء بالعديد من الأقاليم، وخاصة في ظل "كوفيد-19"، الشيء الذي يتطلب تنوير المواطنين حول أسباب هذا الارتفاع الصاروخي لهذه الفواتير، سواء بالحواضر أو القرى.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية المستهلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار،

الحمد لله، السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة موجود، لأنه هاذ السؤال هو يقع ضمن الاختصاص ديال وزارة الطاقة والمعادن، ولكن بطبيعة الحال مادام طرحتيه، السيد المستشار، من باب الصواب أنني نجاوب. على كل حال ظهرلي هاذ الشي غادي يفصل فيه الزميل ديالي، السيد الوزير.

هو هاذ الموضوع ديال التوزيع بشكل عام تيتدخل فيه المكتب الوطني للكهرباء وللماء الصالح للشرب والوكالات اللي غيجيو، وتيتدخل فيه بطبيعة الحال التدبير المفوض.

فيما يتعلق بطبيعة الحال بالمجال ديال التعرفة هو مجال مقنن يعني ليس مجالا مفتوحا، فهو ما كاينش بطبيعة الحال ما يمكنش تزاد فيه أثمنة بدون قرار حكومي، هو ليس مفتوحا، إذا كانت الإشارة لما وقع في هاذ الشهور ديال الجائحة فالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح وضح بأنه واحد العدد ديال الأمور تمت معالجتها فيما يتعلق باستصدار الفواتير ديال الاستهلاك التقديرية بطبيعة الحال المراجعة ديالها.

حسب المعطيات اللي موجودة ما كاينش هاذ القضية ديال الغلاء، إلا إلى كانت بعض الاستثناءات لبعض الزبناء التي يحلها بطبيعة الحال المكتب الوطني في حينه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا، السيد الوزير، على الإيضاحات التي تفضلتم بها حول هذا الموضوع الذي يؤرق المغاربة، سواء في الحواضر أو القرى.

أنا فاش تكلمت، السيد الوزير، على الماء يعني من المنبع ديالو أصلا وتنتكلم عليه بصفة عامة، لا على المجال القروي ولا على المجال الحضري، وما يمكن ليش نتكلم مع وزير الطاقة المعادن على مشكل الماء بوحدو، خصوصا وأن السدود ومجاري الوديان تتعلق بكم، السيد الوزير، إذن أنا ما كنتش غالط في طرح السؤال لمن خصو يتوجه.

السيد الوزير،

ولابد أنا غادي نتكلم بصفة عامة لأن تداخل الإختصاصات بيناتكم كيفاش خصكم تحلو هاذ الإشكال، إذن هناك عدة احتجاجات من قبل المواطن، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع فواتير الماء على وجه الخصوص، زيادة على الذعيرة المفروضة على التأخير في الأداء، إذن ملي تنقول الذعيرة المفروضة على الأداء تتعلق بكم انتوما، السيد الوزير، ماشي...

والغريب أن هذه الذعيرة لا يعمل بها فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء، خصوصا في العالم القروي، علما أن المكتبين خاضعين لنفس القانون، ناهيك عن مشكل الأشطر التي أحيانا تلزم المستهلك لأداء ما لم يستهلك، هنا تيتعلق عاوتاني بوزير آخر، وهذا السؤال ما عندي كيفاش نفرقو بينتكم.

كما أن غلاء الفواتير الماء له علاقة بارتفاع الاستهلاك في هاذ في الأشهر ديال الحجر الصحي، خاصة وأن الماء ترتفع الفاتورة كلما تجاوز الاستهلاك 12 متر، لهذا نجد شريحة عريضة من المواطنين تطالب دائما بإلغاء الغرامة التي تفوق مجموع ثمن الاستهلاك في العديد من الأحيان.

السيد الوزير،

احنا تنعرفو المناطق المغربية تختلف باختلاف معدل التساقطات المطرية، ففي مثلا جهة الغرب- شراردة- بني احسن، الحمد لله، تحتوي على فرشة مائية هائلة، تعرف تساقطات مطرية مهمة، وتمتاز الحمد لله بوفرة المياه، وأغلبها للأسف تحول إلى البحر، بمعنى أن الرصيد المائي بشكل عام أنه لدينا اكتفاء ذاتي، لكن من غير المعقول وغير المنطقي تماما أن تكون فاتورة الماء أغلى من المناطق التي تعرف الجفاف طيلة السنة، وحتى الفلاح بهذه الجهة يعاني من هذا الغلاء ومن الضرائب، هو تيشوف الماء تيتلاح بملايين الأمتار المكعبة في البحر.

السيد الوزير،

فهاذ الأمر يثير السؤال التالي: كيف يتم تصفية الرصيد المتبقي للمستهلك، حيث يوجد تراكم في الاستهلاك، وبالتالي دفع الفواتير، وهو ما يمكن أن يتسبب في تعليق التزود بالماء، وبالتالي يجب التفكير في الاستغناء دون أن ننسى أن المواطن عليه أن يدفع ما عليه من مستحقات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

ما دام طرحت الشق الأول، والشق الثاني ما مرتبطش بيا بالمناسبة هذا غادي يجاوب عليه السيد الوزير. على كل حال هناك مكتب واحد الآن هو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

في القضية ديال الإشكالية ديال الماء هو ماشي إشكال واش عندنا ولا ما عندناش، احنا دبا تقريبا راه عندنا واحد 5 ولا 6 المليار ديال الأمتار المكعبة، المشكل هو في التباين ما بين الجهات، هناك جهات فيها أمطار، فيها سدود بحال المنطقة ديال سبو، بحال المنطقة ديال الشمال، وهناك جهات تعاني، هاذ الشي علاش المغرب تيراهن في الإستراتيجية ديالو على 2 مستويات، بسرعة:

أولا، توسيع الطاقة التخزينية من خلال السدود هاذ الشي علاش غنمشيو لـ 32 مليار الأمتار مكعبة، وكذلك الربط ما بين الأحواض، وهاذي غتنفع بطبيعة الحال إذا كان هناك حوض يحتاج إلى مياه، يمكن لو نحولو لو أسميتو.

عموما سبو، غير باش تكون الأمور واضحة تقريبا اللي الآن يمكن لنا نستغلوه ويمكن لنا نحولوه لحوض آخر والراجح يكون حوض ديال سي محمد بن عبد الله، ومن بعد الحوض ديال أم ربيع هو تقريبا ما بين 500 حتى 800 مليار أمتار مكعبة، لم يعد هناك ماء يضيع، باستثناء المناطق الساحلية المدن الساحلية لأن المدن الساحلية ما عندكش كيفاش تدير تجمع الماء، ولكن احنا الآن تنفكرو في الطرق الآن ديال تجميع المياه ديال الأمطار، إلى اخذيت مثلا السد ديال بني منصور اللي غيتبنى في الشمال اللي غيكون فيه مليار أمتار مكعبة، هذا واحد السد اللي غادي يجمع تقريبا واحد مليار ديال الأمتار المكعبة، أصلا ما صالحاش، لأن ما كايناش تما شي فلاحة مهمة، هذا غادي يكون–إلى بغيتي تقول–سد تخزيني اللي غادي يسمح للمدن ولا غيسمح للمنطقة الشرقية باش تستغلو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث عشر موضوعه "أهمية السدود لتأمين تزويد المملكة بالماء".

الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم على إستراتيجية وزارتكم لتأمين حاجيات المغاربة من الماء الصالح للشرب، وكذا منجزات الحكومة بخصوص البنيات التحتية المتعلقة بالسدود انطلاقا من البرامج الحكومي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

احنا الآن تقريبا مع نهاية 2020 غنوصلو 19 مليار في القدرة التخزينية، سنة 2020 (المقصود: 2021) غنوصلو لـ 20 مليار ديال الأمتار المكعبة، غادي نوصلو لـ 148 سد كبير، علاش تنتكلم على السدود؟ لأنه التوجه اللي كاين عندنا في المستقبل هو نوصلو لـ 32 مليار. بطبيعة الحال هل وقع بعض التأخر في ذلك؟ الراجح أنه وقع لأنه الإشكال ديال الجفاف في المغرب هو كان إشكالا معروفا، اللي تيعتمد على سنوات جافة قد تطول وسنوات ممطرة قد تكون قصيرة، وبالتالي ملي تتكون عندك الطاقة التخزينية موجودة تيمكن لك تتجاوز بعض السنوات الجافة، احنا دبا تقريبا ها احنا دبا في السنة الرابعة اللي هي سنة صعبة، نسأل الله عزوجل أن يمطرنا هذا المستوى الأول.

وبطبيعة الحال هاذ القضية ديال سياسة بناء السدود، نحن مستمرون فيها وإلى شفتي البرنامج ديال 20–27 يعني حتى الاعتمادات المالية ما مطروحش مشكل.

المستوى الثاني هو تحلية مياه البحر، لم يعد هناك مناص من تحلية مياه البحر، وربما المستشارين لاحظو بأنني تكلمت على المحطة ديال تحلية ديال مياه البحر ديال الدار البيضاء التي لم يكن متوقعا منذ سنوات أنها تكون، وراه تنتكلمو على 300 مليون أمتار مكعبة تقريبا 840 ألف مترمكعب يوميا، وهو أضخم مشروع على الإطلاق على مستوى المملكة وعلى المستوى القاري.

المستوى الثالث هو اللي كنت تنتكلم عليه، هو ديمومة أو استدامة المياه المرتبطة بحماية الموارد المائية من التلوث، وهذا راه عندنا فيه واحد الإشكال كبير، يجب أن نعترف أنه مازالت لدينا فيه إشكالات، هاذ الشي لاش خص تكون محاربة التلوث المنزلي، محاربة التلوث الصناعي، وبطبيعة الحال كاين أمور أخرى ترتبط باستعمال الفرشة المائية، الفرشة المائية احنا تنتكلمو تقريبا على واحد 4 مليار الأمتار المكعبة اللي عندنا، اللي هي مستعملة يعني (exploitable) يعني مستغلة، وإلا ربما تكون عندنا أمور أخرى في الطبقات الجوفية، هاذ الفرشة المائية تتعرض للاستنزاف، وإلى ما حرصناش على أن نعيدها إلى التوازن ديالها غادي نوقعو، لا قدر الله، في مشكل، ذاك الشي علاش مثلا تتشوف المشروع ديال السد مداز اللي غادي يكون في صفرو باش نحلو المشكل ديال سايس، باش الناس ما يمشيوش للفرشة المائية، هذيك الفرشة المائية راه أثرت على بعض المناطق اللي كانت معروفة بحال ضاية عوا وغيرها.

إذن هذه تقريبا الإستراتيجية، الآن اللي درنا في هاذ سنة ديال 2020 بطبيعة الحال أنا كنت علنت على ذاك الشي، هو أننا برمجنا 5 سدود، راه تكلمت عليهم، في السنة المقبلة 5 سدود إن شاء الله، وأكيد في السنة ديال 2022، 5 سدود، بمعنى أننا رفعنا الوتيرة من 2 سدود لـ 5 ديال سدود.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو فعلا سياسة بناء السدود تعتبر أحد مفاخر المغرب في مجال البنية التحتية، واحنا في فريق العدالة والتنمية نثمن هذه السياسة، لأنها جعلت المغرب رائدا في هذا المجال، والهدف هو ضمان الأمن المائي للبلاد، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه السقي، إلا أنه، السيد الوزير، هاذ الأمن المائي معرض للخطر.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي مؤخرا أصدر واحد التقرير مركز، هذي عبارة عن بلاغ دق فيه ناقوس الخطر، وحذر من أن الأمن المائي مهدد بشكل كبير بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائية.

تيقول في هاذ التقرير بأن البلدان التي تتوفر على أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنويا تعتبر في وضعية خصاص، المغرب لا تتجاوز موارده المائية اليوم 650 مترمكعب للفرد سنويا، 1960 كانت 2500 مترمكعب للفرد الواحد.

لذلك، السيد الوزير، المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبر الوضع

مقلقا ودعا لاتخاذ واحد المجموعة ديال الإجراءات لضمان الأمن المائي للبلد. وعليه، السيد الوزير، سياسة السدود فعلا حكيمة، ولكن يجب أن تكون ضمن سياسة مندمجة ترتكز على تنويع مصادر التزويد بالماء، خصوصا في ظل المتغيرات المناخية اللي تتعرفها بلادنا، وهو فعلا لا البرنامج الحكومي ولا المخطط الأخير ديال الماء فيه هاذ القضية ديال تنويع المصادر التزويد بالماء.

يعني تذاكرتو فعلا على المحطات ديال تحلية مياه البحر، احنا تنطالبو بالتعميم ديال هاذ المحطات على جميع المدن الساحلية، باش المدن الساحلية اللي فيها إشكالات نحلو الإشكال ديالها عن طريق هاذ المحطات ديال تحلية المياه، وكذلك الاستخدام ديال مياه المعالجة من خلال المحطات ديال المعالجة ديال المياه، خصوصا في المدن الكبرى اللي فيها مثلا واحد العدد ديال المناطق الخضراء وواحد العدد ديال الملاعب ديال الكولف اللي تتسقى يعني بالمياه ديال الشرب.

كذلك من بين المقترحات هو تسريع الدراسات، كما قلتو كاين بعض الجهة اللي فيها وفرة ديال المياه، كاينة الجهات اللي فيها ندرة، لابد كاينة واحد الدراسة تتشتغلو عليها ديال اللي تتعلق بتحويل المياه من الشمال للجنوب، في إطار تفعيل مبدأ التضامن، احنا تنطالبو بالتسريع ديال هاذ الدراسة هذه، لأن فعلا غادي تغطي لنا الخصاص اللي كاين في هاذ المدن اللي فيها خصاص.

كذلك التقنين وعقلنة استعمال الماء في المجال الفلاحي، لأن فعلا كاين زراعات اللي تتطلب بزاف ديال الماء، مزيان نركزو على الزراعات اللي ما تتطلبش ماء كثير وكذلك عندي التوقف على الممارسات ديال السقي عن المناطق عن المساحات الخضراء والمنتزهات بالمياه ديال السقي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ما بقاش عندك الوقت السيد الوزير.

السؤال الرابع عشر موضوعه "تعزيز الاستثمار بموانئ الصيد التقليدي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

زملائي المستشارون،

السيد الوزير،

يوجد على طول الساحل المغربي العديد من قرى الصيادين التقليديين ونقاط التفريغ، وأكبر قرى الصيادين تتواجد بمدينة الداخلة، حيث تتوفر كل قرية صيد على ما يزيد على 1000 باخرة صيد تقليدي.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي استراتيجياتكم أو هل لديكم رؤية مستقبلية لدعم البنيات التحتية في هذه القرى من أجل إحداث أرصفة تضمن إبحار وولوج هذه السفن في ظروف آمنة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

سؤال مهم جدا، أكيد أن السيد المستشار اللي عندو معرفة بهاذ الموضوع تيعرف بأنه هناك تقريبا 45 نقطة مجهزة للتفريغ، اللي هي تسير من طرف المكتب الوطني للصيد، تتدخل ضمن الاختصاصات ديال وزارة الفلاحة والصيد البحري، لكن فيما يتعلق بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء عبر الوكالة الوطنية للموانئ، هي تدبر تقريبا واحد 29 بنية تحتية مينائية. بطبيعة الحال عندنا موانئ اللي ما فيهاش غير الصيد، اللي هي موانئ فيها مختلف المجالات، منها تقريبا واحد 9 تيكونو ضمن الموانئ التجارية.

كان عندنا واحد في إطار تنزيل مقتضيات الإستراتيجية القطاعية ديال "أليوتيس"، ومن أجل خلق الفاعل الواحد (global operator) كانت الوكالة الوطنية والمكتب الوطني للصيد وقعو على واحد العقد امتياز لاستغلال الموانئ، وذلك لمدة 15 سنة، وتفيدنا من مقتضيات هاذ الامتياز كانت الوكالة الوطنية للموانئ فوتت 15 ميناء للصيد للمكتب الوطني للصيد، وهاذو كانو تقريبا في الناظور، الحسيمة، المحمدية، المهدية، الدار البيضاء، الجديدة، آسفي، الصويرية القديمة، أكادير، سيدي إيفني، طانطان، العيون، بوجدور، طرفاية، الداخلة، لكن من بعد المكتب الوطني وجد واحد العدد الصعوبات، خاصة في تدبير الموانئ على المستوى المالي، وكنت أنا والسيد وزير الفلاحة اتفقنا على أن يعاد تفويت هذه الموانئ للوكالة.

بالنسبة للوكالة، تقريبا الاستثمارات التي عبأتها لصالح قطاع الصيد منذ سنة 2007 تقريبا لحد الآن حوالي 4.2 مليار ديال الدرهم، تم استثمارها من أجل هيكلة الموانئ ديال الصيد والتطوير ديالها، وهمت تقريبا جميع الموانئ، تيكون فيها إما تدعيم الجرف المتواجد في المنطقة ديال ميناء الصيد أو تدعيم الحاجز الرئيسي أو الأعمال ديال

التوريد والتركيب ديال الطوافات العائمة (les appontements) أو تجهيز منطقة الصيد والأرصفة العائمة أو بطبيعة الحال واحد العدد ديال الحواجز ضد الترمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال أنا تنعرف على أنه كاين مجهودات كبيرة اللي تتبذلها الوكالة الوطنية للموانئ وتتبذلها وزارتكم ووزارة الصيد البحري في هاذ القطاع، ولكن أنا سؤالي موجه بالضبط حول الصيد التقليدي المغربي.

كاين قرى، السيد الوزير، اللي ما فيهاش بنيات تحتية اللي تتضمن تسويق المنتجات البحرية في هاذ القرى، والسؤال المطروح بطبيعة الحال هو حول الأقاليم الجنوبية، هنالك قرى الصيادين اللي كنت قلت لك تتفوت 1000 قارب صيد تقليدي، والناس تيبحرو وتيولجو، تيروحو للمصايد بظروف عادية، كاين واحد الشغيلة سميتها حمالة القوارب "أزدوز" هوما اللي تهزو القارب من الما وتيحطوه في البر، وإلى بغا يبحر يهزوه من البر حطوه وراه 1000 قارب، تنتكلمو على قرية الصيد اللي تدخل 290 مليون ديال الدرهم، أكثر من موانئ داخل المملكة السيد وزير، بطبيعة الحال أستثني أكادير، الدار البيضاء وطنجة.

كنتكلمو على قرى الصيادين اللي تتساهم في المداخيل الوطنية في الخزينة العامة ديال الدولة، وبطبيعة الحال، السيد الوزير، هذه قرى الصيادين كان المراد منها تخلق واحد نواة ديال الاستقرار بالنسبة للصيادين البحارة، خص يكون فيها السكن، خص يكون فيها البنية التحتية بطبيعة الحال كل على حسب اختصاصه.

المشكل اللي طرح الخلفية ديال هاذ السؤال هو أن نسبة هذه القرى ديال الصيادين في الجنوب هي انطلاق الهجرة السرية اليوم، ما يمكنش تربط هاذ قوارب الصيد القرية مفتوحة، اللي عندو باخرة غير مرخص وما عندهاش وثائق وخدامة في الصيد العشوائي تدخل مباشرة وتشتغل في الهجرة السرية، الشي اللي فرض علينا اليوم وجب التفكير أن هذه القرى خص يتعاد فيها النظر من جديد وتخلق فيها مراسي خاصة بها باش تضبط هاذ القوارب اللي تتدخل وتتخرج بشكل يومي السيد الوزير.

الجنوب بطبيعة الحال كامل فيه قرية، اللي قليلة فيها تتكون فيها 400 قارب حتى 1000 يعني هذا بطبيعة الحال هذا راه تيشغل واحد الآلاف ديال الناس كيدير مداخيل كبيرة، السيد الوزير، وندعوكم وندعو الوكالة الوطنية أنها تنظر في المستقبل وتطرحو ضمن البرامج ديال وزارتكم أنكم تلتفتو على هاذ القرى باش تنهض حتى هي وتشكل واحد النواة ديال الاستقرار حقيقية، ويمكن لهذوك الصيادين والبحارة أنهم يستقرو بعائلاتهم وتخفف الضغط على المدن المجاورة لها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

احنا السيد المستشار، أنا ما عندي ما نقول لك، ما نقدر نعقب عليك، لأن هذا سؤال خاص بوزارة الصيد البحري، أنا ما عرفتش علاش طرحتيه علي، لأن أنا وضحت لك بالنسبة لنقط التفريغ هذه ضمن الاختصاصات، أرجو أن يعاد طرح السؤال على السيد وزير الصيد ليعطي الملاحظات ديالو اللي عندو.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

السؤالان المواليان الموجهان لقطاع المعادن والطاقة والبيئة تجمعها وحدة الموضوع، لذا نستعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه "ارتفاع مبالغ فواتير الماء والكهرباء بعدد من أقاليم المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعاني عدد من المواطنين بعدد من أقاليم المملكة من ارتفاع مبالغ لفواتير الماء والكهرباء، إذن سؤالنا حول الإجراءات المنجزة لتجاوز هذه الإشكال والتخفيف من معاناة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تعاني ساكنة العالم القروي من استمرار الارتفاع الكبير في فواتير استهلاك الكهرباء، خصوصا بعد عجز شريحة عريضة من المتضررين عن تأدية الفاتورة، هذه الزيادات التي خلفت موجة من السخط والتذمر وسط عموم المواطنين والمواطنات من الطبقة الهشة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل رفع الحيف عن ساكنة العالم القروي وإعادة النظر في طريقة معالجة فواتير الكهرباء والحيلولة دون التهديد بسحب عدادات المنازل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين المتعلقين بهذا الموضوع.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شاكر للسيدين المستشارين على طرح هذا السؤال.

أولا، هذه فرصة نذكر ببعض الأمور، التسعيرة لا تتغير، فهاذ القضية التسعيرة هي التسعيرة هي المنصوص عليها في النصوص التنظيمية، لا تتغير، يمكن شي حاجة أخرى، طبعا غير باش السؤال يكون واضح، راه ما عندش الحق لا المكتب الوطني ولا الوكالات ولا أي واحد أنه يغير التسعيرة، لأن هذه كيسميوها تسعيرات مقننة، واحد العدد ديال المنتوجات والخدمات التسعيرات فيها مقننة، لكن هذه فرصة أيضا مادام كاين شوية ديال الوقت أن أذكر علاش كنتكلمو.

كنتكلمو على واحد القطاع اللي كيف ما تيقولو رجعنا فيه من بعيد، قطاع وقعت فيه استثمارات ضخمة بعشرات الملايير ديال الدراهم في البلاد ديالنا لمدة عشرين سنة، كنذكرو فقط 30 مليار باش يمكن لينا نعممو الكهرباء في العالم القروي، 30 مليار اللي خلصتها الدولة مركزيا ما بين المكتب الوطني وما بين الميزانية ديال الدولة، في حين طبعا ساهمت حتى الجماعات المحلية وساهم حتى المواطن، لأن كانت التركيبة ثلاثية، فهذه اللي خلتنا نوصلو اليوم، وأنا غادي نحاول باش نفرق ما بين الجواب على المكتب الوطني، لأن الوكالات من اختصاصات وزارة الداخلية، طبعا هذا غادي تقولو ليا حكومة واحدة، لكن هذا نظام وجدناه كنعالجوه.

اليوم كاين دراسة عند وزارة الداخلية باش نمشيو لما يسمى بالشركات الجهوية ديال التوزيع، هذا هو الحل بالنسبة للبلاد ديالنا، ما يبقاش المكتب الوطني في جهة والوكالات في جهة، نمشيو في شركات ما دمنا مشينا في الجهوية، شركات جهوية ديال التوزيع متعددة الخدمات كيحكمها قانون واضح، تسعيرات واضحة وتدخلات واضحة، مخاطب واضح ووصاية واضحة، لكن أنا اليوم كنجاوب في إطار هاذ الاختصاصات اللي هي موجودة.

اليوم كنتكلمو أن استطعنا نوصلو ل 12.7 مليون مواطن اللي استافدو من هاذ الكهربة، المكتب الوطني اللي غنجاوب عليه عندو 6.5 مليون ديال المشتركين، هاذ السنة ديال 2020 ولذلك احنا مستعدين لأي انتقاد وأي ملاحظة غير نعطيو الأرقام، اللي جاتنا أقل من 7000 شكاية حول قضية الأسعار حول قضية الفاتورة، من 40 ألف شكاية اللي جات هذه السنة، 7000 شكاية اللي جات، وهاذ الشي مللي تنقولوه بعض الإخوان تيقولو لينا هاذ الأرقام ما صحيحاش، في الآخر طلبنا من البرلمان المحترم يدير لجنة ديال الاستطلاع، وراه غادي يمشي يدير لجنة ديال الاستطلاع من الغرفة الأولى تمشي تشوف كيف يشتغل المكتب الوطني وغيمشيو حتى عند الوكالات كيف يشتغلون باش يطلعو على هاذ الشي.

طبعا في هاذ الشكايات تعالجت فيها بالنسبة للمكتب الوطني 80%، من بعد يمكن نعطي مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بهذا الموضوع، غير بغيت نذكر بهاذ القضية هاذي.

ثم أيضا كانت عندنا إشكالات تتعلق بـ 11 مليون فاتورة اللي كانت تجمدت، كنا كنبنيو على التقدير نظرا للظروف ديال الجائحة، فيما بعد تزامنت مع فصل ديال الصيف، لأنه طلعت فيها الاستهلاك، المواطنين لما جاهم ذاك الشي كامل بان ليهم بأنهم أكثر، ولذلك اخذينا قرارات في الحكومة على أن هذاك الشي نقسموه لستة أشهر وأننا ما نطبقوش الذعائر على المواطنين، وأننا نحاولو ما أمكن ناخذو بعين الاعتبار هاذ الأمور.

أما اللي ما عندوش باش يؤدي طبعا هذا ماشي الدور ديال المكتب الوطني، هاذي أدوار أخرى، المكتب الوطني هو شركة كيشري الكهرباء وكيبيعها، الوكالات كتشري الكهرباء وكتبيعها، ولذلك الحكومة مشات في الاتجاه ديال الصندوق ديال الدعم ديال المواطنين باش يمكن ليهم، طبعا وصلنا حتى لـ 5- مليون، إلى زدنا عليه (CNSS[6]) 6 المليون باش يمكن نواجهو هاذ الأعباء الاجتماعية بالمناسبة ديال الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالو.

في الحقيقة لا نشك في أن القطاع كانت هناك مجهودات ديال الحكومة لإنقاذ القطاع ولإنقاذ المكتب الوطني للماء والكهرباء، وكذلك

[6] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

الاستثمارات اللي تدارت هي مجهودات مقدرة وتثمن، لكن السؤال، السيد الوزير، هو سؤال يبدو أنه يتكرر في الغرفتين ديال البرلمان، بمعنى أنه كاين إشكال ديال الفواتير التي لا تتناسب مع الاستهلاك ديال المواطنين، احنا هنا لا نشكك في الأرقام التي أعطيتموها، السيد الوزير، ولكن نعلم جيدا بأن الأغلبية المطلقة المتضررة من المواطنين لا يلجأون للشكاية، ما كيلتجؤوش للشكايات، بمعنى نعتمدو على الرقم ديال الشكايات المتوصل بها لا يعطينا الصورة الحقيقية، ما دام أن البرلمان بمجلسيه في أكثر من مرة وفي هاذ الفترة ديال الحجر الصحي ومع هاذ الجائحة ازدادت شكايات المواطنين، بمعنى راه احنا نمثل صوت المواطنين وكنبلغوه، والأكيد أنكم، السيد الوزير، كذلك هاذ الشكايات تتوصلون بها لا من طرف البرلمانيين ولا من طرف المواطنين والفاعلين والمواطنين بشكل عام، فإذن خصنا الحل لهاذ الإشكال السيد الوزير.

من بين الأمور التي تخلق هذا الأمر هو غياب المراقبة الفعلية للعدادات بشكل شهري، وهنا المكتب أولا الوكالات تتحجج بعض المرات بأنه راه ما كاينش موارد بشرية كافية، وهاذ المشكل خصها تحلو، لأنه لا يمكن نعتمدو على الاستهلاك التقديري، كيوقع استهلاك تقديري كتجي الفاتورة للمواطن غالية، وكنقولو ليه خصك تخلص وبعد ذلك نشوفو الإمكانية ديال إلى زدتي على المبلغ اللي استهلكتي يوقع المراجعة ديال الفاتورة وتراجع على أساس الأشطر، دبا هذا هو الإشكال هاذ القضية ديال الأشطر، لأن فوقاش ما طلعنا ما راقبناش بشكل شهري وإلا المواطن كيدخل في الشطر الثالث والشطر الرابع، بمعنى أن الأشطر الاجتماعية الشطر الأول والثاني ما كيبقاش عندها معنى.

فبالتالي، السيد الوزير، هاذ القضية خصها حل، وخصنا هاذ القضية ديال الاحتساب التقديري خص كذلك نلقاو لو حل، والمراقبة ديال العدادات خص تكون بشكل شهري لكي لا نثقل الكاهل ديال المواطنين، ومن الضروري تكون بعض المبادرات مثلا نعطي النموذج ديال طنجة، تيديرو ديك (l'étiquette) أثناء المراقبة، بمعنى فوقاش ما زار العون العداد، غير هاذ الفكرة السيد الرئيس، فوقاش ما زار العداد كيوضع التاريخ ديال الزيارة والمبلغ المسجل فهاذ الأمر خصو يتعمم في إطار نوع من الشفافية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم صريح وواضح، ولكن لا يعبر عن الواقع، هناك معطيات ربما غائبة عنكم، السيد الوزير، بحيث نجد أن هناك تراخيا كبيرا في معالجة الشكايات، تراخيا كبيرا في احتساب العدادات، تراخيا كبيرا أدى إلى تراكم الأشطر على الساكنة، مما جعل الفواتير ترتفع أثمانها، حيث أصبحت عبئا ثقيلا على الساكنة القروية المعوزة التي تعيش في الجبال وفي المناطق النائية، كما أن غلاء الفواتير لم يراع إمكانيات الأسر، حيث أن غالبية الساكنة استهلاكها محدود جدا، ولا يوازي القدرة الشرائية لهاته الساكنة المعوزة.

السيد الوزير،

بذلتم مجهودات جبارة في تعميم الكهربة القروية في إطار برنامج محاربة الهشاشة وفك العزلة عنها وتعميم الخدمات، شجعتم من خلالها الساكنة القروية على التشبث بأرضها، لذلك، السيد الوزير، المرجو اليوم توفير هذه الخدمة بأقل تكلفة، علما بأن الساكنة المعوزة في العالم القروي استهلاكها محدود، لا يعدو أن يخرج عن بولات معدودة وتلفزة وثلاجة فقط، لذلك يجب معالجة نظام الأشطر في هاته المناطق.

السيد الوزير المحترم،

هناك إشكالات أخرى مثلا بصفتي رئيس جماعة كاين (PERG[7]) يعني الكهربة الشمولية وكاين (les taxes) اللي تيخلصو المواطن بعد 10 سنوات مثلا كنعطيوه الإعفاء، يعني الإذن بالربط بالجماعة، إلا أن الوكالات والمكتب الوطني للكهرباء ما كيقبلو لهومش هاذ الإعفاء، إذن حتى هاذ الإشكال راه وارد، السيد الوزير، راه ما يمكنش أن واحد العداد.. عندنا بعض المرات المنازل اللي فيها العمود المعفي والعمود اللي ماشي معفي كنعطيوه الإذن بالربط، على أساس العمود اللي معفي من (taxe)، ولكن المكاتب الوطنية ما كيبغيوش يربطو ليهم فهاذ الأعمدة، وخاصة عندنا بإقليم تنغير، وجهة درعة-تافيلالت راه عندنا هاذ الإشكال هذا، فما يمكنش واحد (PERG) داز عليه 10 سنين وما زال المواطن كيخلص (les taxes)، يعني هاذ الشي، السيد الوزير، خصكم تشوفو هاذ المشكل في المناطق ديالنا وهاذ الأشطر اللي كيتزادو على المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدان المستشاران.

أولا، احنا كنتكلمو في الظروف ديال الجائحة، وفي الظروف ديال

[7] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal

الجائحة تتعرفو راه ما كانوش تيخرجو الموظفين المدة ديال شهور، وحتى المواطنين كان اللي كان تيشتاغل وكاين اللي ما كانش تيشتاغل، كنتكلمو في هاذ الظروف.

ثانيا، كنعاود نقول دولتنا هذه الحكومة والحكومة السابقة والحكومة اللي قبل منها حرصوا كل الحرص على أن الشطر الأول والثاني أنه ما يتزادش فيه، يبقى اجتماعي، وهذا كيهم، كنعاود نقولها، وغنقرا عليكم الأرقام، لأن بعض التعاليق اللي كتجي مع الأسف الشديد، أنا كيف ما تيقولو ما بعيدة غير.. راه المهمة الاستطلاعية يمشيو يشوفوها، يعني الدولة كتأدي على المواطن ديال الشطر الأول والشطر الثاني لا في الكهرباء ولا في الماء، وهاذ الشي اختيار ديال الدولة ديالنا كيف ما واحد العدد ديال الخدمات، اختيار ديال الدولة ديالنا واختيار ديال الحكومة.

أنا نعطيكم ملي تنقول المعدل ملي تكلمت على الرقم ديال المعدل أنه سنة 2020 بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء 80% من 6.5 مليون، المعدل نقول ما فاتوش 91 درهم، الصحافة ناضت تتقول آش تيقول هذا؟ طبعا أنت كتكلم معايا على مول 300 ولا 150، كنتكلم على المعدل بمعنى عندو اللي 40 ولا 50 ولا 60 وعندو اللي 200، دائما كتدير المعدل، المعدل 91 درهم، الأرقام موجودة يمكن ليكم تمشيو في المهمة الاستطلاعية غير باش نقولو علاش كنذاكرو.

طبعا هاذ الأخطاء اللي وقعت وهاذ الإشكالات اللي وقعات أو لا هاذ الارباك اللي وقع درنا عدة حلول، أشنو هي الإجراءات اللي خدامين عليها منذ مدة وجيت للبرلمان وقلتها؟

أولا نعمم العداد المسبق، هذا كيهي الإنسان، وصلنا لمليون، دبا غنديرو العداد المسبق الذكي اللي (à distance) يمكن لو يعمر، وفين ما مشى يعمر دبا الآن راه طلقناه مؤخرا لما مشيت لمراكش، غنعمموه باش يتعمم على صعيد المواطنين، هو يتحكم في الاستهلاك ديالو، يولي ما محتاجش يشوف (ONEE[8]) وما محتاجش يشوف الوكالات، ما محتاجش إلى غير ذلك، فهاذ الشي احنا كنشتغلو عليه.

أكثر من ذلك، ما كاينش شركات اللي كتطالب المواطن باش يقلل الاستهلاك إلا شركة واحدة في المغرب، اللي كتطالب المواطنين- بغيت هاذي نشرحها- شركة واحدة في المغرب اللي كتدير حملة باش ينقص المواطن من الاستهلاك هي (ONEE)، ولذلك وزعنا لحد الساعة 14 مليون مصباح للاستهلاك المنخفض وماشيين الآن في العنونة ديال الآليات اللي كتنخفض للأقل، من المفروض أنه يبيع لأنه كيشري، ولكن هذا هو التوجه ديال الدولة ديالنا وديال البلاد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

[8] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

السؤال الثالث موضوعه "الأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث الذي تفرزه المناطق الصناعية".

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من بين العوامل المسببة للتلوث البيئي ببلادنا ما تفرزه المناطق الصناعية من نفايات لها تأثير مباشر على صحة وحياة المواطن وجودة المياه والتربة والهواء، ما هي التدابير المتخذة من طرف وزارتكم للحد من هذه الآفة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال المهم.

نبغي نعطي بعض الأرقام، طبعا كل الرموز حاضرة في البرلمان وهي رموز حاضرة في الحياة ديال الناس، الممثلين ديال الأمة يختارون رموز موجودة في المجتمع، فبغيت نقول عندنا تقريبا أكثر من 8500 ديال وحدة صناعية، 120 منطقة صناعية، طبعا 50% من هاذ الشي المعايير البيئية غير متوفرة، وهذا راه واحد التراكم اللي خصو يتعالج ماشي فقط المناطق الصناعية، التراكم حتى ديال النفايات المنزلية، تراكم حتى النفايات الفلاحية، تراكم النفايات المعدنية كان تراكم، لم يكن ينتبه إلى خطورة الجانب البيئي حتى هاذي مدة، البلاد ديالنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله مشينا في الاتجاه ديال الميثاق الوطني ديال البيئة والتنمية المستدامة، وظهرت برامج متعددة في هاذ المجال البيئي، منها هاذ البرنامج فيما يتعلق بالصناعات.

وكاين قوانين، القانون ديال الماء اللي تيتكلم على هاذ الشي ديال النفايات ديال الصناعات وعندو علاقة بالماء، القانون المرتبط بدراسات التأثير على البيئة، القانون المرتبط بالتقييم البيئي، القانون المرتبط بتدبير النفايات خاصة النفايات الخطيرة اللي تتجي من الصناعات، واليوم الحمد لله ولاو عندنا عدد من الشركات اللي هوما الآن كيقومو بالعمل ديالهم على مستوى تدبير هاذ النفايات.

أنا بغيت غير نعطي بعض الأرقام في البرامج، إلى حدود 2020، 125 مشروع فيما يتعلق بمكافحة التلوث الصناعي اللي اخذات تقريبا مليار و243 مليون ديال الدرهم، هذا فيه شركاء متعددين مركزيا ومع الجهات ومع الشركات ومع وزارة الصناعة.

المعاصر ديال الزيتون اللي هو فعلا هذا من أخطر النفايات، ويجب أن ننتبه إليه وبدينا كنتهو لو في القريب العاجل، 185 مليون ديال الدرهم كبرنامج لـ 2020-2024، جهة فاس كنموذج لأن عندها واحد التراكم عندنا معها برنامج اللي حددوه في (PDR[9]) في المخطط الجهوي ديالهم فيه 100 ديال الدرهم ديال معالجة المعاصر ديال الزيتون.

اليوم تدار برنامج لمواجهة التلوث الصناعي ما بين 2021 و2030 اللي غياخذ تقريبا واحد 10 مليار ديال الدرهم باش نواجهوه، واليوم جميع المناطق الصناعية الجديدة، جميع المناطق الصناعية الجديدة لا تقبل إلا إذا كان مدمج فيها كل ما يتعلق بالنجاعة الطاقية وبمعالجة النفايات الصناعية، وآخرها ديال صفرو اللي تطلقت في فاس اللي فعلا فيه المعالجة ديال المياه العادمة والنفايات الصناعية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

متفق معاكم، السيد الوزير المحترم، على أن المغرب تأخر في هذا الميدان ديال التنمية المستدامة ومحاربة التلوث، تأخر كبير جدا، ولكن فيما بعد جلالة الملك أعطى توجيهاته فيما يخص هذا الموضوع، المغرب أصبح بلد يتوفر على ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المغرب أصبح يتوفر على قانون إطار اللي هو 99.12 اللي كيحدد في الواقع واحد العدد ديال المسؤوليات على قطاعات حكومية متعددة وعلى الجماعات الترابية، هذا جديد، هاذ الجديد اللي عندنا الآن في الإطار القانوني في الإطار التشريعي البرلمان شرع والحكومة جابت واحد العدد ديال القوانين اللي عندها علاقة، لماذا؟ لأن المغرب إلى قلنا رائد في هذا الموضوع، رائد على مستوى إفريقيا، رائد جهويا، جلالة الملك رائد على المستوى الوطني والدولي فيما يخص هذا الموضوع ديال البيئة اللي عندو علاقة كيفما تتعرفو مع اتفاقية المناخ عندهم واحد العلاقة بيناتهم، علاقة بين التحول المناخي والعلاقة ما بين التلوث أي المحافظة على الإمكانيات المتوفرة لدى الدول للأجيال الآتية.

احنا تنقولو القانون كاين، التأخر كاين، ولكن لابد للحكومة الآن على أن مهما أننا توفرنا على قانون إطار كاين أن كذلك هاذيك 2 ديال المسائل اللي تدارت هي الإستراتيجية الوطنية للبيئة وتدارت كذلك الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كلهم هاذو داخلين في إطار هاذ التشريع اللي قام به البرلمان مع الحكومة، ولكن احنا بغينا التنفيذ، علاش؟ لأن القانون الإطار الدستور ديال 2011 كينص على أن التوفر على بيئة مستدامة ونقية إلخ، هذا حق ديال المواطن، هذا في الدستور ديال 2011، لأن التوفر على بيئة صحية هذا حق ديال المواطن، كذلك القانون الإطار حتى هو نص في واحد المواد ديالو على هاذ الإيجابية ديال المواطن أن خصو يكون عندو هذا.

إذن العمل ديالكم اللي كنطلبو منكم، ماشي نقولو لكم راكم ما درتوهش، لا، خص يمكن الآن من 2010 خدامين في هاذ الموضوع خص يبان الأثر فيما يخص هاذوك الوزينات اللي كيلوثو، راه كاين واحد الموضوع أساسي اللي هو ذاك (grand pollueur grand payeur) ذاك اللي كيلوث كيخلص، إذن لابد من أن هاذ الإطار خصو يبان وخصو يتدار كذلك على أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تبنات على واحد العدد دالمبادئ أساسية، هاذ المبادئ الأساسية هي لابد تخاذ بعين الاعتبار، وناخدو منهم 6 دالمبادئ أساسية، الواحد إلى بغا يدير شي حاجة خصو.. جماعة ترابية ولا قطاع خاص ولا الحكومة، المشروع خصها تاخذ هاذ المبادئ الأساسية.

أنا غنجيب غير مبدأ أساسي اللي هو المسؤولية، هنا كيكون عندنا مسؤولية هذاك الناس اللي كيلوثو أنهم خصهم يخلصو خصهم يتزيرو خصهم قانون في هاذ الموضوع، لأن البيئة حق لكل المواطنين وكل المواطنات، والحكومة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والأشخاص كذلك خصهم يلتزمو بهاذ الميثاق، يلتزمو.. والدور ديال الحكومة في هاذ الموضوع أساسي، السيد الوزير، ونتمناو على أنكم تزيدو مجهود فهاذ الموضوع باش يمكن المغرب اللي هو مثل أمام العالم، يبقى هاذ المثل أمام العالم فيما يخص هاذ الميادين بجوج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أكيد التقارير الدولية والوطنية كتحدث على أن مقارنة لأن هذا هو واحد الصراع مع الطريقة ديال العيش، طريقة الاستهلاك والطريقة ديال الإنتاج، لأن كان واحد الطريقة ديال الإنتاج بدون مراعاة عدد من الأمور، مراعاة حتى الإنسان، مراعاة البيئة، مراعاة الصحة، اليوم هذا تحول طريقة الاستهلاك والبلاد ديالنا ماشية فيه، ولذلك التقارير الدولية والوطنية تتعطينا كتقدر المغرب، نحتل مراتب متقدمة في هذا المجال في القوانين التشريعات، البرامج، أنا تكلمت على مئات الملايين ديال الدراهم، بل تكلمت على الملايير وملي كنتكلمو على البيئة راه عدد من البرامج يمكن تجي الفرصة ونعرضوها على السادة المستشارين المحترمين.

اليوم في القانون الجديد اللي صادقتو عليه بالإجماع ما كاينش شي (usine) غادي يدوز إذا ما كانش عندو فعلا ما يسمى بدراسة التأثير على

[9] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional

البيئة، ما غا يدوزش، صحيح غادي يوظف الناس مرحبا، احنا درنا التوازن بين التنمية وبين البيئة، المصانع اللي كانت موجودة درنا إلزاما الافتحاص البيئي، إلزاما، الافتحاص البيئي، وكنعطيوه مدة باش يدير هذه المعالجة.

لو كان الوقت يسمح نعطي بعض البرامج اللي باغي نمشيو فيها عين شكال، أنزا أكادير أولاد تايمة، الداخلة، كل المناطق الصناعية الآن مع السيد وزير الصناعة نشتغل على النجاعة الطاقية وعلى معالجة التلوث الصناعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "استراتيجية الدولة في مجال الطاقات البديلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا حول استراتيجية بلادنا في مجال الطاقة البديلة وآثارها على القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو سؤال فيه بضع كلمات لكن.. لا أن أشكرك على طرح هذا السؤال، وسبق لي في اللجنة ديال مجلس المستشارين كان عندنا وقت وخا في اللجنة وأعطينا واحد العدد ديال التفاصيل، يمكن نقول لكم، السيدات والسادة المستشارين، نفتخر بتجربة البلاد ديالنا في المجال ديال الطاقات المتجددة.

طبعا هو اختيار ديال البلاد لظروف متعددة، انتوما تتعرفو ما الذي دفعنا إليها، أنه موجودة عندنا في البلاد، ما يمكنش واحد الخير موجود في البلاد ما يمكنش تستغلو.

ثانيا، التزام دولي؛

ثالثا، معالجة قضية الفاتورة الطاقية اللي هي كثيرة بالنسبة للبلاد ديالنا؛

رابعا، يعني الطلب المتزايد خاصة على الكهرباء، اللي كان المعدل ما بين 4 حتى لـ 6%، ربما هذه السنة غادي يكون أقل نظرا للجائحة، يمكن نقول عناوين كبرى لأن الوقت ما كيسمحش:

العنوان الأول أننا حققنا نتائج حتى لـ 37% من القدرة المنشأة كان أملنا 42%، ولكن وقع بعض التأخر اللي غنتداركوه في البرامج الجديدة، وأنا أبشركم، غادي يمكن لنا غادي نفوتو حتى 52%، هناك تقدير أننا يمكن لنا نوصلو ل 60% في 2030، و2023-2024 يمكن نوصلوا لـ 50%، إن شاء الله، من القدرة المنشأة.

اليوم مشينا للبرامج الجديدة ما بقيناش كنتكلمو على الشمسي والريحي ولا.. بدينا كنتكلمو الآن على الهيدروجين، خارطة الطريقة انتهينا من إعدادها، الطاقة الحيوية اللي تتجي من النفايات الخضراء انتهينا من الإعداد ديالها، المشروع الكبير ديال الغاز انتهينا من المراجعة ديالو وفق التقديرات ديال الاستهلاك والتقديرات ديال الشركاء.

اليوم كنشتغلو على ما جاء في خطاب جلالة الملك حفظه الله الأخير فيما يتعلق بالطاقات الريحية، ما درناش بحال واحد العدد اللي هوما فقط كيشيرو الكهرباء من الطاقات المتجددة، مشينا الآن للتصنيع ديال الطاقات المتجددة، وقد أعد السيد وزير الصناعة الآن ما يسمى بـ (l'écosystème) كيفما دار مع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية، صناعة السيارات، الآن أوجدنا المنظومة المتكاملة لصناعة الطاقات المتجددة اللي كتمشي من (câble) حتى للألواح الشمسية مرورا بالباتريات، مرورا بهاذ الشي اللي تكلمت عليه الهيدروجين، هو اللي، إن شاء الله، قريبا سيخرج إلى العموم.

طبعا الوقت لا يسمح، يمكن لنا نعطيو الكثير من التفاصيل فيما أنجزته البلاد ديالنا وما تنجزه وما ستنجزه في المستقبل..

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نهنئكم على هذه المجهودات، ونحن بدورنا في الاتحاد المغربي للشغل نثمن هذا العمل ونقدر أهمية المشاريع الطاقية البديلة التي أطلقتها بلادنا بزيادة نصيب الطاقات الخضراء في المزيج الطاقي الوطني بحلول عام 2030 إلى 52%، كما جاء في جوابكم، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وخفض التبعية الطاقية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

ولا أحد يشك في قيمة الإنجازات الكبيرة على مستوى إنتاج الكهرباء من الطاقات الريحية والشمسية، حيث ساهمت الطاقات المتجددة في

تقليص الفاتورة الطاقية، ولكن هذا الاختيار الاستراتيجي، على أهميته، يثير أسئلة جوهرية بخصوص جدواه وآثاره الاجتماعية والاقتصادية على المواطن، خصوصا إذا علمنا أنه بالإضافة إلى الاستثمارات المهمة في هذا المجال، تبقى تكلفة إنتاج الكيلوات ساعة من مصدر شمسي بعد سنين من تطور هذه التكنولوجيا لم ينزل بعد عن عتبة الدرهم ونصف، في حين مثيله عبر الفحم الحجري يقل على 25 سنتيم.

وعلى المستوى المؤسساتي تم سن ترسانة من القوانين وإحداث عدة هيئات ومؤسسات غير منسجمة ومتداخلة أحيانا في مهامها وأدوارها، وقد أدى هذا الوضع إلى تقزيم الدور الريادي والتاريخي والحيوي للمؤسسة العمومية والاستراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية للمكتب الوطني للكهرباء، دون مراعاة التوازنات المالية لهذه المؤسسة، الذي لن يتحقق إلا بتدبير مندمج للطاقات الحرارية والبديلة، علما أنه في خضم التطورات الاقتصادية والجيو استراتيجية الدولية والإقليمية، فالمغرب مطالب بالحفاظ على وضع سيادي في هذا المجال الحيوي، من خلال دعم المكتب الوطني للكهرباء كمؤسسة عمومية عريقة، ساهمت وتساهم في ضمان الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما نعيشه في العشرية الأخيرة من حياة المكتب من تفتيت وتفكيك وتفويت لخدماته العمومية يسير عكس اتجاه هذا المطلب الاستراتيجي.

أما ما يرتبط بتخفيض التبعية الطاقية، أحد أهم أهداف خيار الطاقة البديلة، فيبقى جد نسبي بعد أزيد من 10 سنوات من انطلاق المشروع وبعدما كانت التبعية الطاقية تصل إلى 98% وصلنا اليوم إلى 90%، فنسبة 8% تبقى نسبة جد ضئيلة، بالنظر إلى الأموال الطائلة، كما جاء في جوابكم، التي صرفت على هذه المشاريع، والتي جاءت معظمها عبر قروض من مؤسسات المالية الدولية، أي مزيد من المديونية التي ترهق كاهل الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما بقاش بزاف ديال الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا كنت أتمنى أن يكون مزيد من الوقت، كثير من الأمور اللي ذكرتو، السيد المستشار، لا أتفق معكم عليها، كثير من الأمور.

أولا، بعدا المشروع الأول ديال ورزازات لأنه فيه التخزين هو اللي كيتكلم على درهم ونصف، المشاريع الأخرى الآن اللي كنتداكرو عليها راه ولينا كنتكلمو على 25 سنتيم، على 30، أقصى تقدير 40 سنتيم، غير باش، راه في اللجنة اعطينا المعطيات، لا، الله يرضي عليك، خص تعطيني الوقت، بغيت نؤكد هاذ الشي.

الأمر الثاني وهو أنه المشاريع الأولى كان فيها ضمانات ديال الدولة، ضمانات ديال القروض، المشاريع الجديدة كلها ما كاينش ضمانات، لأن الضمانة هي أن المكتب الوطني كيشري، هذيك هي الضمانة، غير باش هاذ الموضوع..

الموضوع الثالث، هو هاذ القضية ديال (l'ONEE) غير صحيح التفكيك، وإلا علاش جمعناه الماء مع الضوء. اليوم كاين نقاش اللي كيتدار في العالم الإنتاج كتقوم به شركات خاصة وكيشري من عندها المكتب، إذن المكتب ما بقاش غادي ينتج، هذا ماشي تفكيك، هذا الإنتاج وهذه منذ مدة ماشي عاد دبا، هذا راه تاريخ، مع الفحم تاريخ، بقات الشبكة اللي هي أساسية كتعبر على السيادة ديال البلاد، شبكة ديال النقل، هذه عند المكتب الوطني، التوزيع غادي يبقى عند المغرب، لأن واش مكتب التوزيع غيمشي عند شركات جهوية، عند شركات مغربية جهوية اللي المكتب الوطني غادي يكون حاضر فيها.

ولذلك لا تروجو الكلام ديال التفكيك بقدر ما هو ترتيب ديال التدخلات ديال الأعمال مع الحفاظ على السيادة ديال البلاد ديالنا وتأمين السوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة.

ننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل وموضوعه "العقوبات البديلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين..

السيد المستشار، الله يخليك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة العقوبات البديلة موضوع الفريق الاستقلالي لجلسة اليوم.

كلنا يعلم أن السجن رغم ما يحمله من عقوبة، عقوبة حرمان من الحرية، يبقى مجالا للتربية والتوبة والاعتراف بالذنب، هذا ما يتوخى من السجن، حتى ذيك المجلس التأديبي اللي كنسميوه في الوظيفة العمومية مجلس تأديبي أصبح يسمى مجلس الانضباط، السيد الوزير، معنى هذا أن السجن في حد ذاته الهدف الأساسي التربية والانضباط والرجوع إلى جادة الصواب.

السيد الوزير المحترم،

العقوبة البديلة موضوع سؤالنا هي أصبحت اليوم تفرض نفسها، موازاة مع المجهودات التي تبذلونها في إطار هذا العقوبات والمجهودات

التي يبذلها المكلفون بالسجن.

نعلم جميعا كمغاربة هناك اكتظاظ، هناك ازدحام، هناك أمراض، هناك مشاكل تقع في السجون، هلا فكرت وزارتكم في سن قوانين لإعادة ترتيب هذه العقوبة، تولي عقوبة بديلة كالحبس المنزلي، كالسوار الإلكتروني، كالغرامات، كأشياء أخرى؟ اقتداء بما تفعله جل الدول: فرنسا، إسبانيا، أمريكا، كلها دول اختارت أو نهجت أساليب أخرى كعقوبة بديلة أو بدل السجن، حتى نتخلص من هذا الاكتظاظ ويربح الطرفان، المدان والدولة، وليس هذا بعزيز على اجتهاداتكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على إثارتكم لهذا الموضوع بالغ الأهمية الذي يندرج في إطار تحديث النظام العقابي ببلادنا، وهو رهان أساسي في تحديث السياسة الجنائية بصفة عامة.

العقوبات السالبة للحرية تبقى هي الوجه الأبرز للجزاء بمعناه الجنائي من أجل تحقيق الردع المطلوب، لكن لا الواقع ولا الدراسات المتوفرة تبين بأن هذه العقوبات السالبة للحرية لم تحقق الغاية المنشودة منها، لا في التقليص من تنامي الظاهرة الإجرامية ولا في إدماج السجناء وإصلاحهم، خصوصا إذا استحضرنا أن المؤسسات السجنية في المغرب تعج بنزلاء بنسبة عالية من ذوي المدد القصيرة جدا، مما يتعذر إدماجهم ويدفع أكثر إلى التفكير في العقوبات البديلة من هذه المدد القصيرة.

فالكثير من المنظومات الجنائية والمخططات العقابية، راجعت إعادة النظر في العقوبة السالبة للحرية ووضعت عقوبات بديلة عنها، وفي الوزارة أيضا لما قدمنا عرضا في المجلس الحكومي قبل أكثر من سنة حول المداخل الأساسية للسياسة الجنائية في مغرب اليوم، كانت العقوبات البديلة حاضرة بقوة، وهي مندرجة في التصور ديال المراجعة الشاملة للقانون الجنائي، وهي تقتصر على بعض الصيغ الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية كالقيام بعمل من أجل المنفعة العامة"، عمل طبعا غير مؤدى عنه، كالغرامة اليومية التي توزع العقوبة الحبسية إلى غرامة يومية، كتقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية بطبيعة الحال ما يمكنش نوضعو عقوبات بديلة للعقوبة السجنية بدون تحديث الآليات المتوفرة وتتطلب تجهيزات كثيرة بحال القيد الإلكتروني على سبيل المثال، أو المراقبة الإلكترونية.

إذن هذه كلها صيغ استحضرناها وقمنا بتدقيقها وأيضا وضع القواعد القانونية لها في القانون الجنائي، لكن الآليات التنفيذية الإجرائية ديالها تحتاج إلى مراجعة أيضا في قانون المسطرة الجنائية.

وشكرا مرة أخرى السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار فيما تبقى من التوقيت.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

سوف لن أكون إلا متفقا مع السيد الوزير، ونطمح جميعا إلى تجويد

الخدمات فبلادنا بصفة عامة وتقليص من هاذ السجن هذا، هو السيد الرئيس، وكنظن أن السيد الوزير، راه ماشي فذيك الخطة ديال هاذ العقوبة البديلة على غرار ما تفعله باقي الدول، ولا يسعنا إلا أن ندعوله بالتوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، عندك شي حاجة ما تقول؟ صافي؟

السيد وزير العدل:

بغيت نضيف إلى باقي شي ثواني، غير كاينة لجنة تشكلت، تتعلق بتعميق النقاش حول مراجعة المسطرة الجنائية فيها جميع القطاعات الحكومية حاضرة، وركزت بشكل كبير على كيفية إعمال وتنفيذ وتدقيق من ناحية دالمساطر، هاذ العقوبات البديلة وهي متقدمة في أشغالها على أساس أن نقدم معا، يعني مشروع متكامل، لا القانون الجنائي ولا قانون المسطرة الجنائية اللي كيضمن هاذ المحور المتعلق بتحديث النظام العقابي ببلادنا، أظن آن الأوان لتحديث هاذ النظام العقابي.

شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

كما أشكركم جميعا على مساهمتكم.

رفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة، لننتقل للجلسة الخاصة بالتشريع.

محضر الجلسة رقم 329

التاريخ: الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1442هـ (22 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: سبع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة عشر مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛

2- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛

3- مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛

- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛

- والمشروع الثالث، مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

وللإشارة فإن مشاريع هاد القوانين محالة على المجلس من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد محمد بن عبد القادر وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد حدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه السامي بتاريخ 29 يوليوز 2020، كما تتبعتم ذلك جميعا، حدد التوجهات الإستراتيجية الكبرى التي ينبغي العمل على تنزيلها لمواجهة تداعيات الأزمة التي يعرفها المغرب ككل دول العالم بسبب جائحة كورونا.

وهكذا يأتي إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي والعمل على إنجاحها على رأس الأولويات نظرا لضرورة التعجيل بتوفير الدعم اللازم والكافي للقطاعات الإنتاجية المتضررة حتى تستعيد عافيتها المالية وقدرتها على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل.

فهاذ السياق، يشرفني أن أعرض نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أن أعرض بين أيديكم اليوم مشروع القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث شركة المساهمة المسماة "صندوق محمد السادس للاستثمار"، كما صادقت عليه بالإجماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، يوم أمس 21 دجنبر 2020.

وبهذا الصدد وقبل التطرق لمضمون هاذ المشروع، يتوجب التذكير باقتضاب بالإجراءات ذات الطابع الإستعجالي التي تم اتخاذها في إطار تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي المذكورة والتي تتمثل على وجه الخصوص في النقط الرئيسية التالية:

- الإصلاح المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي من خلال تحويله إلى شركة مساهمة وتكييف عروض الضمان مع خصوصية بعض القطاعات الهامة وذات الطبيعة البنيوية؛

- التوقيع على ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل بين الدولة ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من جهة، والقطاع الخاص ممثلا في "الإتحاد العام لمقاولات المغرب" و"المجموعة المهنية لبنوك المغرب" من جهة أخرى؛

- توقيع عقود برامج في إطار تنفيذ الإجراءات القطاعية المتعلقة خصوصا بالقطاعات الأكثر تأثرا كالقطاع السياحي وقطاع متعهدي المناسبات والملتقيات وممولي الحفلات، كما تقرر رصد مبلغ إجمالي يناهز 120 مليار درهم، أي ما يناهز 11% من الناتج الداخلي الخام، منها 75 مليار درهم على شكل قروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة جميع شرائح المقاولات، بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- هناك أيضا إحداث صندوق الاستثمار الإستراتيجي الذي يمكن من تعبئة ما قيمته 45 مليار درهم، حيث تم تخصيص غلاف مالي

يبلغ 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية، المحدث بموجب المرسوم 2.20.258 بتاريخ 12 غشت 2020.

كما أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بتاريخ 9 أكتوبر إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، تعليماته السديدة لكي يتم تخويل هذا الصندوق الشخصية المعنوية، سعيا لتمكينه من هيئات التدبير والحكامة الملائمة حتى ينجح في الاضطلاع بالمهام المنوطة به من حيث النهوض بالاستثمار، وحتى يحقق النتائج المتوخاة منه فيما يتعلق بالرفع من قدرات الاقتصاد الوطني.

ونزولا عند الإرادة الملكية الرشيدة، تم إعداد مشروع القانون المعروض على أنظاركم، لتحويل الصندوق المذكور إلى شركة مساهمة تحت إسم "صندوق محمد السادس للاستثمار"، برأسمال قدره 15 مليار درهم يكتتب في مجموعه من قبل الدولة عند الإحداث مع إمكانية فتحه في حدود 49%، وقد تم التنصيص على أن لا تبلغ حصة أي هيأة غير تابعة للدولة في رأسمال الصندوق نسبة 33% ضمانا لاستدامة طابعه العمومي وحفاظا على بعده السيادي، ويتمثل الغرض الأساسي للصندوق في الإسهام في تمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات ودعم الأنشطة المنتجة التي يعتبرها ذات أولوية والتي تشكل في جوهرها أساس السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية.

هكذا وفي إطار تنفيذ استراتجيات الدولة بهذا الصدد، يطلع الصندوق على وجه الخصوص بالأنشطة التالية:

- الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها على الصعيدين الوطني والترابي في إطار شراكات مع القطاع الخاص؛

- المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية المنصوص عليها فالمادة الرابعة من القانون في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- المساهمة بصورة مباشرة في رأسمال المقاولات العمومية والخاصة الكبرى العاملة في مجالات التي يعتمدها الصندوق أولوية نظرا لآثارها؛

- الإسهام كذلك في تمويل المقاولات العاملة في المجالات التي يعتبر الصندوق أنها تكتسي طابعا أولويا، وذلك عن طريق وضع أدوات مالية مناسبة من قبيل تسبيقات أو قروض قابلة للإرجاع أو تمويلات بأموال شبه ذاتية؛

- إعداد ووضع كل آليات التمويل المهيكلة تخصص لإيجاد حلول تمويل المقاولات العامة في المجالات التي يعتبرها الصندوق أولوية؛

- الإسهام في إعداد مشاريع إستثمارية والقيام بهيكلتها المالية على الصعيدين الوطني والترابي، وذلك من أجل تسهيل وتحسين شروط تمويلها وتنفيذها، ثم إنجاز كل عملية لها إرتباط مباشر أو غير مباشر للأنشطة التي تدخل في غرض الصندوق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إن خيار إحداث الصندوق على شكل شركة مساهمة يهدف إلى تقييد هذا الصندوق بما تمليه أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة من ترسيخ لآليات المراقبة ومن تكريس لمبادئ الشفافية والنزاهة، بشكل يمتن ويرسخ ثقة المستثمرين والشركاء الخواص ويؤمن لهم وضوح الرؤية ويشجعهم على الإنخراط في المشاريع المهيكلة التي سيتدخل الصندوق فيها، فضلا عن تعزيز حكامة الصندوق بتعيين متصرفين مستقلين وذوي الخبرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هاذ الصندوق تم استثناؤه من بعض القوانين كما هو الحل بالنسبة للقانون المنظم للخوصصة من أجل تمكينه من المرونة اللازمة لتدبير محفظته المالية وسلاسة علاقته مع المستثمرين.

أما فيما يتعلق بحكامة الصندوق، فإن مشروع القانون يعتمد مجلس إدارة، يرأسه الوزير المكلف بالمالية، ويتألف علاوة على الرئيس من عشرة متصرفين من ضمنهم ستة أعضاء عن الحكومة يشرفون عن القطاعات المعنية بتدخل الصندوق، وأربعة متصرفين مستقلين يتم تعيينهم في ظل احترام معايير الكفاءة والمهنية والإستقلالية المنصوص عليها في قانون الشركات المساهمة.

وسيخضع الصندوق للمراقبة المالية للدولة في إطار إتفاقية يتم إبرامها بين السيد رئيس الحكومة والمدير العام للصندوق، تسمح بالتحقق من مطابقة قرارات الصندوق لأحكام القانون المحدث له ولنظامه الأساسي، وتمكن من تقييم أدائه بالنظر إلى الأهداف المسطرة له، لاسيما تلك المرتبطة بتحقيق النجاعة، وهذه هي الغاية من مشروع القانون المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة، لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع؛ وزع.

كاين شي تدخل؟ ما كاينش.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **مشروع القانون برمته للتصويت:**

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".**

ونمر للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

<u>السيد وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يأتي مشروع القانون 70.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 30 سبتمبر 2020، المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، المعروض اليوم على حضراتكم، يأتي استكمالا لمسطرة المصادقة المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور.

وأود أن أذكر حضراتكم بالخطوط العريضة للمرسوم بقانون المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء والتي سبق تقديمها في عرض مفصل خلال اجتماع سالف الذكر.

وتتمحور كما يلي:

- أولا، توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب لتشمل بالإضافة إلى الوحدات المنصوص عليها في القانون التجاري أو في القانون الجاري به العمل، الخدمات المرتبطة بمنصات التمويل التعاوني والإرشاد في الاستثمار المالي وشركات الاستثمار وهيئات التوظيف الجماعي وشركات التجارة ونشاط فوترة السلع من قبل مقدمي الخدمات التقنية؛

- ثانيا، تعزيز مهام هيكلة القطب المالي للدار البيضاء، لتشمل كذلك أي مهمة أخرى تعهد إليها بمقتضى التشريعات الجاري بها العمل؛

- ثالثا، مراجعة حكامة منح صفة القطب المالي للدار البيضاء، حيث سيتم منحها بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية باقتراح من الهيأة بدلا من قرار لجنة القطب المالي للدار البيضاء.

وسيصحب اقتراح الهيأة حسب طبيعة نشاط المقاولة التي قدمت طلب الحصول على صفة القطب برأي هيأة الإشراف المعنية، بنك المغرب، الهيأة المغربية لسوق الراساميل أو هيأة مراقبة التأمينات والإحتياط الإجتماعي، مما سيعزز ثقة المستثمرين لاسيما الأجانب.

- رابعا، مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء، بحيث أن يتم التأكيد على المعايير الواجب التقيد بها وكذا الوثائق التي يجب أن يكون طلب الحصول على هذه الصفة مشفوعا بها، للتأكد من استيفاء المقاولات للشروط المنصوص عليها؛

- خامسا، توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات بالنسبة لمؤسسات الائتمان لتشمل الأشخاص الذاتيين سواء المغاربة منهم أو الأجانب؛

- سادسا، مراجعة حالات سحب صفة القطب من المقاولات التي اكتسبت هذه الصفة، وذلك بإقرارها بناء على تقرير معلل تعده هيأة

القطب المالي للدار البيضاء وتحيله على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

- وسابعا، إدراج أحكام إنتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء، تلزم بموجبها بالإمتثال لأحكام مشروع هاذ المرسوم بقانون.

وأخيرا، وتماشيا مع نفس الأهداف السالفة الذكر المتعلقة بملاءمة النظام الجبائي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء مع أحسن المعايير الدولية المتعلقة بالحكامة الجبائية، يتضمن هذا المشروع مقتضى ضريبي ينص على أن النظام الضريبي الجاري به العمل قبل فاتح يناير 2020، يظل مطبقا على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" قبل هذا التاريخ إلى غاية 31 دجنبر 2022، وبعد هاذ التاريخ، أي ابتداء من فاتح يناير 2023 ستخضع جميع الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، للنظام الضريبي الذي أقر في 2020، والذي بموجبه تخضع هاته المقاولات لنسبة ضريبة على الشركات محددة في 15% بدل 8.75%، وقد تم إدراج هاد المقتضى ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021.

السيدات والسادة،

تلكم هي الخطوط العريضة للمرسوم بقانون المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، ونحن مقتنعون بأن هاد المشروع سيعزز ويدعم نجاعة الإطار القانوني المؤطر للقطب المالي للدار البيضاء، كما سيمكن من ضمان امتثال هاته المنطقة المالية لأحسن المعايير الدولية، وخاصة منها الجبائية وبحسن رؤية المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين بخصوص فرص الاستثمار والتمويل التي يمنحها القطب على المستويين الإقليمي والدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير؛ وزع.

كاين شي تدخل من عند شي فريق؟ وزع.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون= 27؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.**

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعرض الآن على أنظار مجلسكم الموقر، مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، حيث يندرج تقديم هاد المشروع في إطار الحرص الدائم للحكومة على تكريس المجهودات المبذولة لإعداد قوانين التصفية داخل الآجال الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور، والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

واسمحوا لي بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها باعتباره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية.

وتكريسا لهاد التوجه، عمد القانون التنظيمي لقانون المالية إلى تقليص آجال إعداد قوانين التصفية وإيداعها بالبرلمان من 24 إلى 15 شهرا.

هذا فضلا عن إغناء المعطيات المقدمة للمؤسسة التشريعية والرفع من جودتها، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ القوانين المالية وعمليات تصفية ميزانيات الدولة، الأمر الذي يؤشر على الأهمية التي يحظى بها مشروع قانون التصفية باعتباره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية.

وفي هذا الإطار، يشكل مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، محطة أخرى لإغناء الوثائق المرافقة لمشاريع قوانين التصفية، حيث تم إرفاق هذا المشروع لأول مرة بتقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة الأداء، ويندرج إعداد هذين التقريرين ضمن آلية التدبير المرتكزة على النتائج الذي يكرس الإنتقال من منطق الوسائل واستهلاك الإعتمادات إلى منطق النتائج، الذي

يقرن التدبير العمومي بآلية المساءلة حول أثر النفقة العمومية من حيث الفعالية السوسيو اقتصادية وجودة الخدمات والنجاعة، هو الأمر الذي من شأنه لا محالة الإرتقاء بمستوى النقاش حول قوانين التصفية إلى مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بالتدبير المالي العمومي.

واستنادا إلى تقارير افتحاص نجاعة الأداء، يمكن تسجيل عدة نقط إيجابية على الرغم من كون هاد التمرين هو الأول من نوعه في دورة نجاعة الأداء، ويتعلق الأمربالخصوص بانخراط كل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في منهجية نجاعة الأداء وانبثاق أغلب برامجها عن استراتجيات أو خطط عمل، مع تحديد أهداف لجل البرامج المفتحصة وربطها بمؤشرات لقياس بلوغها.

وتكريسا لهذا التوجه والحرص الدائم للحكومة على التجاوب مع مطالب السيدات والسادة المستشارين، من خلال الإغناء والتجويد المستمرين للوثائق المرافقة لمشروع قانون التصفية، يهدف التقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية إلى تقديم وتحليل الموارد المعبأة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعملات والأقاليم والجماعات برسم سنة 2018، وهو ما يشكل بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين، معلومة إضافية مهمة، تمكن من قراءة واضحة للعلاقة المالية القائمة بين مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية من حيث الموارد الميزانياتية المجمعة والمدفوعة كليا أو جزئيا من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

يقوم المشروع، مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2018، وكذا بحصر حساب نتيجة هذه السنة.

وبناء عليه، يثبت هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع 10 مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى:

- إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

- يهدف أيضا إلى فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛

- كذلك، يهدف إلى إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2018، وإلى إلغاء اعتمادات الإستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2017 محل التزامات بالنفقات مؤشرا عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة؛

- يهدف أيضا إلى بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2018، وإلى نقل زيادة الموارد على النفقات بالنسبة للميزانية العامة، ليخصم من المكشوف في حساب الخزينة؛

- ثم يهدف إلى ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2018.

السيدات والسادة،

لقد جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، كما حددها مشروع قانون التصفية لهذه السنة على الشكل التالي:

- أولا، على مستوى الميزانية العامة، بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 327.40 مليار درهم، وفيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2018، ما قدره 302.92 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 329.12 مليار درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 108.65% حيث شكلت الموارد العادية نسبة 82.52% من مجموع الموارد المحصلة؛

- ثانيا، فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 109.79 مليار درهم، حيث تمثل نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية نسبة 87.66% من مجموع هذه النفقات.

أما فيما يخص موارد هذه الحسابات فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2018، في 83.80 مليار درهم، وقد تم تحصيل 92.37 مليار درهم؛

- ثالثا، فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت نفقات الإستغلال ما مجموعه 2.13 مليار درهم، أما موارد الإستغلال لهذه المرافق فقد بلغت تقديراتها النهائية ما قدره 4.23 مليار درهم وتم تحصيل 4.70 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الإستثمار لهاد المرافق 0.72 مليار درهم، وبالمقابل بلغت التقديرات النهائية لموارد الإستهلاك لهذه المرافق 3.58 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 3.44 مليار درهم.

تجدر الإشارة، السيدات والسادة، إلى أن تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، تم في ظل سياق دولي اتسم باستمرار تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي في أهم البلدان المتقدمة والصاعدة، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على اقتصادنا الوطني، لاسيما المهن العالمية للمغرب والتي سجلت أداء جيدا، فضلا عن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وكذا ارتفاع مداخيل الأسفار ومداخيل المغاربة المقيمين في الخارج، كما أن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2018، تحققت بنسب إجمالية حددت في:

- بالنسبة الموارد 109%؛

- بالنسبة للتكاليف 80%.

وكنتيجة لذلك فقد تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل النمو يقدر بـ 3.1% وعجز في الميزانية في حدود 3.8% من الناتج الداخلي الخام مع تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار بلغت 79%.

وهذه باختصار، حضرات السيدات والسادة المستشارين، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية للسنة المالية 2018، علما بأن مصالح وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بصدد إعداد قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، والذي سيتم تقديمه إلى البرلمان قبل نهاية الربع الأول من سنة 2021، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تقرير اللجنة: وزع.

شكون اللي بغا ياخذ الكلمة؟

تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي إخواني المستشارين، مغاديش نطول، مغنقراش هاذ الكلمة ديال حزب الأصالة والمعاصرة، ولكن مبغيتش هاد الفرصة تمشي (نعم، ماشي تقرير هذا، هاذ كلمة الأصالة والمعاصرة).

السيد رئيس الجلسة:

كلمة، كلمة موجزة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

كلمة موجزة، مغاديش نقرا هاد الشي كلو، ولكن أنا ما بغيتش مثلا دوز هاد الفرصة ديال مناقشة قانون التصفية، وراه تصنتنا للسيد الوزير، على أهمية هاد القانون، أنا كنقول، ديما كنقول على أن قانون التصفية من أهم القوانين التي يصادق عليها البرلمان، أنا كنحطو فنفس الأهمية بحال قانون المالية أو أكثر، لأن قانون المالية كنصوتو على المداخيل وكنصوتو على المصاريف ديال الحكومة وكنمشيو فحالنا، فين أنت كنشوفو هاد الشي.. تصنتنا لهاد الشي اللي قال السيد الوزير، على أنه الوثيقة الأهم باش نقومو بالدور ديالنا كجهاز رقابي على المالية العمومية دالحكومة هو هاد قانون التصفية، باش نقومو بدورنا الدستوري فيما يخص مراقبة الحكومة، فيما يخص مجال الصرف ومجال جمع الأموال ديال الشعب المغربي، هنا فاش غيبان، واش كيبان لينا شي حاجة دابا؟ أبدا.

أنا كيبان لي على أنه ماشي غير دروك، دروك قلصنا العدد كانت عشر سنين عاد كيجي، ثمان سنين عاد كيجي، ست سنين عاد كيجي، دروك ولينا فعامين، بعض الدول غير ست أشهر، فالواقع حتى وضع قانون المالية ديال 2021، راه مخص يكون يتوضع حتى تكون عندنا الآليات وتكون عندنا النظرة واضحة فيما يخص إنجاز.. الحكومة، إنجازات وتعاملات مع قانون المالية اللي دار في 2020، إلى ما كانش، إلى معرفناش الوثائق وكيفاش تعاملات الحكومة بهاد الوثائق ما يمكنليناشاي نبرمجو بطريقة علمية القانون دالمالية الجاي، وبالتالي أهم قانون هو هذا.

ولكن، احنا فالبرلمان المغربي وأقولها بكل صدق، فالبرلمان المغربي ليست لنا القدرة أبدا، وليست لنا كأحزاب سياسية كلنا مكمشين، ساكتين، وكنخليو هاد القانون التصفية باش يدوز بطريقة شكلية، هذا شكلي، لأن قانون دالمالية كندوزو عليه، لا، لا كأحزاب، كأحزاب أجي جاوبني هنا كأحزاب، لم يقوموا، لا ما كاين حتى شي حزب قام، اسمح لي، يمكن لك تجي السيد الرئيس لهنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، من فضلكم، من فضلكم.

السي اللبار، السي اللبار، من فضلكم، الله يخليكم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شوف السيد الرئيس، السيد الرئيس، وخليك السيد الرئيس، شوف السيد الرئيس، أنا كنقول ليك فكرتي.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أنا كنقوليك فكرتي، أنا راه فاعل سياسي، تصنت، قول لي السي.. أجي هنا جاوبني هنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.

السيد المستشار، من فضلكم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أجي، ماكنسبش، ماكنسبش، كنقول، شوف أجي قول ضد هنا، جي قول ضد هنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أنا أقول السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السي تويزي، الله يخليك، السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

لا، لا حنا كأحزاب .. احنا راه أحزاب هنا، راه أحزاب هنا، أنا كنقول ليك مالك زعما إلى قلنا الأحزاب السياسية؟ أش فيها زعما؟ راه احنا أحزاب سياسية نمثلها كاملين، ومابان لي حتى حزب سياسي قام بمبادرة لتقوية الدور الرقابي في البرلمان، ما نكونش محاكين، ما نكونش محاكين.

السيد رئيس الجلسة:

كمل السي تويزي، السي المستشار، كمل، كمل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

وخا أسيدي، وخا أسيدي.

أسيدي حنا، شوف السي ماشي كنضرب فيه، وغير تصنت، غادي نهضر أنا بسمية الأصالة والمعاصرة، وأتحمل مسؤوليتي فيما أقول، أنا كنقول احنا كفاعلين، وسمها أنت كيفما بغيتي، كفاعلين، ما مشيناش مع الحكومة متعاوناتش معنا الحكومة باش يمكن نعطيو القيمة اللي خصها تعطى لهاد قانون التصفية، ما يمكنش نذكرو في دولة فيها الديموقراطية، فيها رقابة ديال الدور ديال البرلمان، من غير ما نكونو مستوعبين أش هو قانون التصفية؟ راه عمل كيديرو المجلس الجهوي للحسابات، كيجينا التصريح العام بالمطابقة، كيجينا التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص تنفيذ الميزانية.. العمل اللي كيدير المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص إنجاز هاد التقرير، عمل جنوني، عمل كيستمر ست أشهر، سبعة أشهر، باش يجيبو ذاك التقرير العام اللي قال السيد الوزير قبيلة، ماذا نستخلص منه احنا كبرلمان؟ باش يمكن نقول للحكومة راه أنتي صوتنا عليك، اعطيناك تراخيص فهاد الموضوع، صوتنا على هنا، صوتنا على كدا، أش درتي بيه؟ أشنو هما التحويلات اللي تدارو؟ أشنو هما الإمكانيات اللي استخلصتي؟ فين ماستخلصتيش؟ وعلاش حولتي؟ هاد الشي كلو ما كنعرفوهش، حتى واحد مكيعرفو، علاش؟ لأن مكاينش الوقت.

قانون دالمالية اللي كنصوتو على المداخيل والمصاريف كيقعد فيه شهرين، هذا كنقعدو فيه أربعة دالسوايع، اسمحوا لي، أنا كنقول شخصيا وأنا كحزب أصالة ومعاصرة، كنقول التعامل ديالنا مع قانون التصفية ماشي هو هذاك، التعامل ديالنا مع قانون التصفية لا يجب أن يكون بهاد الطريقة، وخصنا احنا كبرلمان، أنا غنطلبو احنا كأصالة ومعاصرة، من أن المجلس الأعلى للحسابات خصو يجي يجيب لنا وخا كاين هو استقلال، ولكن خصو.. كيلعب دور فالدول لخرين كيلعب دور ديال مستشار ديال البرلمانيين كيجي، كنقشو التقرير، يمكن نجيبو، نطلبو من المجلس الأعلى للحسابات، احنا كبرلمانيين، كفرق، جينا ويشرح لينا التقرير نقدرو نطلبوه ويشرح لينا التقرير ونفهمو التقرير باش نجيو للحكومة علاش حولت هنا؟ وعلاش ماحولتي هنا؟ وعلاش درتي هنا؟ هذا هو الموضوع ديال قانون دالمالية.

ولهذا مغنطولش فهاد الموضوع كلو، لأن أنا يحز في نفسي 20 عام واحنا كنديرو هاد الشي بطريقة زعما (c'est pratique) داز القانون دالمالية دوزوه، أبدا، ولهذا كنقول أنا، احنا كفاعلين لابد باش ندفعو فالاتجاه تقوية الدور الرقابي ديال البرلمان فيما يخص المالية العمومية، بهاد الطريقة نفهمو هاد الشي وندفعو المجلس الأعلى للحسابات يتعاون مع البرلمان باش يقوم بالواجب ديالو باش نفهمو أش كدير الحكومة، كنصوتو وكنمشيو بحالنا، أش دارت؟ الله أعلم، حتى واحد ما عرف أش دارت، واسمعنا، واسمعت أنا مزيان الوزير أش قال، أهمية المناقشة، الدور كذا، كذا، كذا، واحد العدد، كاين القانون التنظيمي للمالية أعطى واحد العدد دالمسائل، اللي احنا باقي مزال مكنديروهاش، قانون التنظيمي للمالية فيه ثورة، فيه تحول، إلى قارناه بديال 92 الآن، فيه تحول كبير، ولكن الآن واش احنا قادرين باش نطبقو ذاك الشي اللي فقانون التنظيمي للمالية باش نجيو نراقبو الحكومة؟ كنقول ليكم أبدا، وماشي هاد هي الطريقة.

شكرا.

ماشي هاد الهضرة، هضرة أخرى كاينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ما كاينش حتى تدخل أخر؟

السي اللبار، واش تدخل ولا غير كلمة؟

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

تدخل وكلمة وهضرة، هاد الهضرة لأننا احنا مخصناشاي نديرو الرقابة، احنا كبرلمانيين نديرو الرقابة على الحكومة، ماشي الرقابة على البرلمانيين أو على الأحزاب السياسية.

على أي؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الأخوات، الإخوة،

لم نكن نود أن نناقش قانون التصفية لسنة 2018، ولكن للتوضيح فقط، يجب أن نناقش هذا القانون حسب ما عشناه في 2018.

القانون المالي 2018، إضافة إلى ما صرح به ولاحظه المجلس الأعلى للحسابات، فرغم التدخلات والتوجهات الملكية الحثيثة والناجعة في بعض الأحيان لم تعي الحكومة ما قاله جلالة الملك نصره الله، بحيث عدة مشاريع عدة برامج ظلت على الهامش، ونفاجأ بعدة أرقام خيالية لم يستفد منها الشعب المغربي، إلا ما سمعه من أرقام.

الواقع ديال الوضعية الاجتماعية يندى له الجبين، وضعيتنا الاجتماعية تتدهور باسمرار. أروني فئة من المجتمع المغربي فرحة أو من يطالب بحقه الآن قد أخذه، الأجراء في محنة، المؤسسات الإنتاجية تغلق باستمرار، التعليم في وضعية لا ترضي شرائح المجتمع المغربي، الصحة ما زالت عليلة، رغم ما تم ضخه في ميزانياتها.

الشغل اليوم وصلنا للقمة اللي ما عمرها كسابقة لم نلمسها ولم نعرفها ولم يعرفها المغرب منذ سنوات، 14% من البطالة، وهاذ الشي كلو تيجرنا باش نقولو أن هاذ المرافق الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية اللي مفروض الحكومة تعطيها للشعب، فهي منعدمة. الشيء اللي غيدفع الطبقة المتوسطة إلى الاندثار والحكومة تزيد في تعذيبها بالضرائب والاقتطاعات، هذا هو قانون المالية لسنة 2018.

الفريق الاستقلالي سيمتنع عن التصويت، إن لم نقل رافض لهذا المشروع. به سأقول أننا لم نوافق ولا نوافق العمل الذي تقوم به الحكومة في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

أستسمحكم الإخوة، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

صافي، ما كاين باس، السي عبد الصمد، كلمة حتى هو، كلمة موجزة.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

هو في الحقيقة صحيح أن مناقشة قانون التصفية هي مناسبة مهمة للوقوف على الإنجازات التي قامت بها الحكومة بمرجعية قانون مالية محدد بالسنة التي جاءت بها المعطيات المرتبطة بقانون التصفية، وهو مناسبة كذلك للوقوف على.. أو تقييم أداء الحكومة ومدى التزامها.

لابد أن نسجل بهذه المناسبة أن هناك التزام وفق مقتضيات قانون المالية لقوانين المالية، باعتبار أن قانون التصفية هو صنف من قوانين المالية، التزمت الحكومة أولا بالآجال، ثانيا بالوثائق التي ينص عليها الفصل 66 من قانون القانون التنظيمي للمالية.

هاذ قانون التصفية جاء فيه مرفقا بالحساب العام للدولة، مدعم بالحصيلة المحاسبية، التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية لأول مرة، تقرير افتحاص نجاعة الأداء، وهذه وثائق مهمة لابد، أولا، قبل أن ننتقل إلى النقاش أن نؤكد على الالتزام بمقتضيات قانون وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

فيما يتعلق بمجلس الحسابات، ما يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يمكن للمكتب وفق مقتضيات قانون المحاكم المالية أن يطلب من المجلس الأعلى للحسابات مد المساعدة للبرلمان فيما يتعلق بالاختصاصات التي تدخل في إطاره، وهي المتعلقة بفحص قانون المالية أو تنفيذ قانون المالية، وهذا لا يدخل في اختصاصات المستشارين، والمستشارين أو الفرق إذا أرادت ذلك فلابد أن تمر عن طريق المكتب، الذي يدرج ذلك كنقطة من نقط جدول الأعمال.

لسنا بصدد التراشق واتهام الأحزاب وتبخيس أدوار الأحزاب وتبخيس أدوار المستشارين والفرق في هذه المناسبة، تقييم الأحزاب والفرق له مرجعيات مختلفة، ولكل مرجعيته، إذا كانت هناك مرجعية ضعيفة يمكن أن نقيم من خلالها ضعف الفرق والأحزاب، لكن إذا كانت هناك مرجعية تنافسية، مرجعية القوة الاقتراحية، مرجعية الأداء المتميز، فذلك سيجعلنا نرى في تقييمنا أن هناك تقييما إيجابيا للفرق داخل هذا المجلس وداخل قبة البرلمان.

نحن لابد أن نؤكد بأن قانون التصفية جاء هذه السنة للمناقشة. صحيح، لم تكن هناك مدة كافية، لكن لا يمكن لمن لا لم يطلع على الوثائق أن يلصق الاتهام بقانون التصفية.

قانون التصفية جاء بوثائق مهمة، وهذه الوثائق كانت تمكننا من النقاش. نحن نعتذر لأننا على مستوى لجنة المالية كانت المدة غير كافية لمناقشة قانون التصفية، هذا القانون المهم الذي حمل الكثير من المعطيات وحمل الكثير من الإنجازات التي كانت مناسبة للمناقشة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تبارك الله عليك السي عبد الصمد.

السي تويزي الله يخليك.

من فضلكم، الله يخليكم، شوف إلى واحد تدخل.. الله يخليكم.

ما كاين حتى شي متدخل آخر؟

تنتسنى فيك باش تقولها لي، صافي.

عارف اللي كاين السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

الكلام الذي قاله السيد المستشار المحترم اليوم قلناه البارحة في اللجنة، وهذا واقع يعرفه الجميع ويقر به الجميع، ولو مع نفسه. نحن لا نعطي الأهمية لقانون التصفية، ولكن من جهة أخرى التوقيت أو الوقت اللي كيجينا فيه قانون التصفية والعدد ديال الوثائق اللي كتعطانا معه خلال أسبوع ما يمكنش تطلع عليها كلها وتخدم عليها كلها، وقلنا البارح بأنه كنبقاو نسرعو باش ندوزو قوانين التصفية على أهميتها، وهاذ الهضرة ما قلناهاش غير هاذ العام، قلناها سنوات هاذي.

بل أكثر من هذا اتفقنا مع السيد الوزير السابق وزير المالية السابق على أننا نديرو يوم دراسي من بعد قانون التصفية، باش نشوفو فين كاينة المصلحة ديال بلادنا وكيفاش نديرو للمداخيل والمصاريف، علما أن قانون التصفية لهذه السنة كانت عندو واحد الميزة، ألا وهي هاذيك ديال نجاعة الأداء، نجاعة الأداء ملي كنشوفوها كنلقاو يالاه 22 وزارة هي اللي جابت هاذوك التقارير ديالها، ماشي كلشي الوزارات، بمعنى أنه حتى الحكومة ما عاطياش نفس الأهمية اللي خاصها تعطى لقانون التصفية، وأنه 4 ديال المؤسسات هي اللي جابت التقارير ديالها.

وإلى تفحصنا الوثائق غنلقاو بأن السلطة القضائية ما جابتش التقارير ديالها. السلطة القضائية الآن مستقلة، التقرير اللي كتدير النيابة العامة ما كيجيش للبرلمان، لا يناقش. كتتمول من المالية العمومية ولا تراقب، بل إنها حتى نجاعة الأداء ديالها ما دارتهاش، وهاذ نجاعة الأداء تفاوتت بين 100% اللي قال لنا التقرير بأنها دارتها الأمانة العامة للحكومة، وما بين 23.5% واللي دارتها وزارة العدل، ومن حسن الحظ ولا من سوء الحظ أن السيد الوزير هو اللي حاضر معنا، وبالتالي مزيان نناقشو مع بعضياتنا بدون نرفزة، بدون.. ويكون عندنا الصدر الواسع أن نتقبل الرأي والرأي الآخر.

البارح ملي تدخلنا في اللجنة وقلنا نفس الكلام، لا أريد أن أعيده، هو مكتوب لدينا، تدخل أحد رؤساء الفرق وقال نفس الكلام عاود بأنه حتى واحد ما يورينا آش غادي نديرو، مع كامل الأسف هاذ الفريق اليوم كلو غايب، وراه ما يمكنش تقول لا ما تقولش علي، وأنت ما.. خاصك تكون حاضر وتجي وتناقش وتدير.. والعيب إلى جينا وقلنا أودي راه هاذ الشي اللي كيتدار كنديروه كفرق ولا كأحزاب ولا كنقابات راه ماشي معقول، وخص يكون عندنا من سعة الصدر ما يتقبل النقد الذاتي، حتى احنا كبرلمانيين خصنا ماشي غير ننتقدو الحكومة، ننتقدو حتى انفسنا.

وحتى الفريق الذي انتقد العمل هذا اليوم البارحة باللجنة ما كان حاضر حتى واحد، خصنا نكونو قادرين نقولو على انفسنا أننا.. ويجي شي واحد ويقول لنا راه موقف ويخرج، يقول لنا احنا ما باغيينش ناقشو باش نفهمو. اليوم انتوما..

وعلى أية حال بالنسبة لنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نحن نعطي من الأهمية الخاصة لقانون التصفية ما يستحقه، ونحضر ونناقش وكنبحثو وكنحاولو نستاعنو بالخبراء في الحوايج اللي ما قدرناش نعرفو، لكن ملي كنجيو وكنلقاو أن الواقع هو هذا كيكون الإحباط، ومع ذلك احنا درنا العمل ديالنا وناقشنا قانون التصفية ديال 2018، واقترحنا على أنه قوانين التصفية مستقبلا في الكلمة ديالنا على أننا كبرلمان جميعا نعطيوها الأهمية ونبقاو نناقشوها، علما أنه احنا يمكن يكون 2019 هو آخر قانون للصفية سنناقشه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ندوزو للتصويت؟ السيد الأمين.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 20.

المادة 2:

الموافقون: 12؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 02.

المادة 3:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 4:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 5:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 6:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 7:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 8:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 9:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 10:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

أعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 0.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ القانون المالي للسنة المالية 2018.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I. فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، والذي تأتي تفعيلا للتوجيهات التي جاءت بها الخطب الملكية الأخيرة، خاصة خطابي العرش وافتتاح الدورة البرلمانية، والتي أكد خلالها جلالته على ضرورة بلورة تدابير استعجالية تروم إنعاش الاقتصاد الوطني، ومساعدة المقاولات المغربية على تجاوز تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وأيضا تؤسس للنهوض بالاقتصاد الوطني وتمكينه من تحقيق قفزة نوعية ترقى به إلى مصاف الدولة المتقدمة.

المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال هذا الصندوق يسعى إلى تفعيل مخطط طموح للإنعاش الاقتصادي، قيمته 120 مليار درهم، ما يجعله من حيث القيمة المالية هو واحد من أعلى مخططات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي مقارنة بالناتج الداخلي الخام للدول التي أعلنت عن مخططات مشابهة، وهو ما يعكس العناية المولوية الشريفة بالمقاولات بمختلف فئاتها وتصنيفاتها.

ويهدف هذا الصندوق إلى تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا، والحرص على إطلاق دينامية جديدة للاقتصاد وللاستثمار العمومي، عبر تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بطريقة مباشرة، من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسات والشركات، ما سيفتح فرصا جديدة لتمويل المبادرات والمشاريع الاقتصادية لهذه المؤسسات، إضافة إلى توفير قروض ميسرة، ما يجعله من الآليات المبتكرة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

حقيقة نحن اليوم أمام تدبير جديد يروم توسيع الهوامش المالية أمام الاقتصاد الوطني من خلال الرهان على الشراكة بين القطاع العام والخاص، لأن الصندوق سيتخذ شكل شركة مساهمة بمجلس إدارة يرأسه وزير الاقتصاد والمالية، وسيتاح له الدخول في تمويل الاستثمارات

العمومية والبحث عن موارد مالية جديدة، وتوسيع إمكانيات تمويل الاقتصاد الوطني، ومشاريع البنية التحتية بالأساس، وإغناء رأسمال الشركات الوطنية، ونتمنى صادقين أن نجاح هاته المهمة، لأن بلادنا في حاجة ماسة إلى تطوير منظومتها الاقتصادية عبر إنجاح هذا المخطط، لما يفترض أن تكون له من نتائج إيجابية على جميع الأصعدة، أهمها الحفاظ على مناصب الشغل القائمة والبحث عن خلق فرص عمل جديدة.

صحيح أن المبادرة الملكية بإحداث هذا الصندوق بالغة الأهمية، ومن شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، لكن يجب أن توازيها إجراءات وتدابير حكومية أخرى على مجموعة من الأصعدة، فرغم أن ميزانية الاستثمار العمومي عرفت تطورا مهما، حيث بلغ حجمها 230 مليار درهم خلال مشروع قانون المالية، لكن يجب الاعتراف أن الاستثمار العمومي في المغرب يعاني من إشكال واضح وهو أن مردوديته غير مرضية، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ما هو ظرفي مرتبط بالسياق العام الوطني والدولي ومنها ما هو بنيوي، لذا يجب اتخاذ إجراءات لتسريع الاصلاح، وخاصة على مستوى تفعيل النزاهة والشفافية والوضوح، وتكافؤ الفرص، وتحسين مناخ الاستثمار، وعلى مستوى الإصلاحات في الجوانب المؤسساتية الأخرى.

لهذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن المبادرة الملكية المتعلقة بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، ومن موقعنا كمعارضة مسؤولة سندعم جميع المبادرات الحكومة الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، لهذا فإننا نصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

ويهدف المرسوم بقانون رقم 2.20.665 يتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء إلى تأهيل مدينة الدار البيضاء كمنطقة مالية ذات بعد إقليمي ودولي تتماشى مع المعايير الدولية، وإلى تعزيز شفافية ومضمون الأنشطة المزاولة داخل القطب المالي للدار البيضاء وتحسين جاذبية هذا القطب، لاسيما فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة للحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء ومراجعة حكامة منح هذه الصفة ومسطرة منحها وسحبها. كما أنه يرمي إلى وضع الأسس القانونية لتزويد القطب بالإمكانية والوسائل التي تمكنه من ضمان الجاذبية المرجوة للمستثمرين وتدعيم تنافسية الدار البيضاء على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لكوننا اليوم أمام مجرد إجراء شكلي يتمثل في المصادقة على المرسوم رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدارالبيضاء، الذي سبق وكان موضوع نقاش ومصادقة هو الآخر أمام البرلمان، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 70.20 يقضي المصادقة على المرسوم رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 21.20 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2018، و هو مشروع يمكن البرلمان من مراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ويتيح مراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية استنادا إلى التقديرات المرخص بها في القانون المالي السنوي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، ويمكن البرلمان كذلك من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وإذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، إلا أن إحدى الحدود والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي افتقاره للمعلومات الكافية والتفاصيل الدقيقة بشأن حسابات مالية الدولة.

لكن، رغم ذلك، ومن خلال اطلاعنا على التصريح العام بالمطابقة لمالية سنة 2018، وكذا التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2018، الذي أعدهما المجلس الأعلى للحسابات، لابد من إبداء بعض

الملاحظات:

الوثائق المقدمة:

أشار المجلس الأعلى للحسابات أنه لم يتوصل بالعديد من الوثائق المتعلقة بتنفيذ ميزانية 2018، تمثلت في المعطيات التفصيلية بخصوص تنفيذ علميات المداخيل والنفقات للحسابات الخصوصية للميزانية، واكتفى رئيس الحكومة بإرسال بيانات إجمالية للاعتمادات المتعلقة بالحسابات الخصوصية.

لماذا السيد الوزير لم يتم تمكين المجلس الأعلى للحسابات من جميع الوثائق الضرورية للقيام بعمله على أحسن وجه؟

ارتفاع عجز الميزانية:

عرفت سنة 2018 تسجيل نسبة عجز في الميزانية قدرت بـ 41,6 مليار درهم، أي ما يعادل 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بزيادة حاولي 8,38 مليار درهم ، وبنسبة تصل إلى 25,2% مقارنة بالتوقعات، وترتب عن ذلك، استمرار تفاقم مديونية الخزينة التي بلغت 722,6 مليار درهم مع متم سنة 2018 مقابل 692,3 مليار درهم سنة 2017.

لكن، رغم ذلك نلاحظ أن الحكومة لازالت تنهج سياسة الاقتراض بشكل مفرط، وترهن مستقبل الأجيال القادمة غير مهتمة لا بناقوس الخطر الذي دقه المجلس الأعلى للحسابات وكذا المعارضة في مناسبات عديدة ولا بخطورة الوضعية المالية للبلاد.

محدودية إنجازات القانون المالي:

بمجرد الإطلاع على انجازات قانون المالية لسنة 2018، نلاحظ أن تنفيذ ميزانية سنة 2018، أسفر عن ارتفاع المداخيل بنسبة إنجاز تقدر بـ 110 وبزيادة تقدر بـ 5% مقارنة بمداخيل سنة 2017، و بلغت نسبة انجاز النفقات حوالي 80%، وهو ما شكل تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2017.

غير أننا نسجل مفارقات كبيرة جدا بين ميزانيتي التسيير والاستثمار، حيث أسفر تنفيذهما عن تسجيل نسبة إنجاز عالية بالنسبة لميزانية التسيير بحيث بلغت أكثر من 99,6%، وقد أرجع المجلس الأعلى للحسابات سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع النفقات الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة التي ارتفعت بحوالي 4 مليارات و100 مليون درهم، أي بزيادة قدرت بـ 10,6% مقارنة بسنة 2017، في حين أن نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار بالكاد تصل إلى 78.8%، بل في حقيقة الأمر بلغت 73% فقط.

فحسب المجلس الأعلى للحسابات، نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار، تضم نفقات الاستثمار وكذا النفقات المشتركة – الاستثمار، والتي تعتبر عمليات حسابية بسيطة تتمثل في تحويلات من فصل التكاليف المشتركة – الاستثمار لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، فإن نسبة الإنجاز الحقيقية لميزانية الاستثمار تصل فقط إلى 73% وليس 78,8%، لا نفهم لماذا تصر الحكومة على إدراج هذا النوع من العمليات ضمن نفقات الاستثمار، هل يراد بذلك فقط تضخيم نسبة الإنجاز؟؟؟

النفقات الطارئة:

بخصوص فصل النفقات الطارئة أول ملاحظة نسجلها، وسجلها المجلس الأعلى للحسابات أيضا، تتمثل في استفادة نفس القطاعات الوزارية خلال سنتي 2017 و2018 وربما حتى السنوات السابقة، من الاقتطاعات من هذا الفصل، وخصصت لتغطية نفس العمليات، وهذا يعني انتفاء شرط صعوبة التوقع، وبالتالي لا معنى لعدم إقدام الوزارات المعنية على إدراج هذه الاعتمادات ضمن الميزانية القطاعية.

الاعتمادات المرحلة:

بلغت الاعتمادات المرحلة ما مجموعه 11,16 مليار درهم، مسجلة انخفاضا مهما مقارنة بسنة 2017، غير أنكم لازلتم بعيدين عن احترام مقتضى المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلق بتسقيف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من الاعتمادات المفتوحة.

مثلا: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بلغت نسبة الاعتمادات المرحلة 35.6%، وزارة الاقتصاد والمالية 59.8% ...، لهذا نؤكد على أن الحكومة مطالبة باحترام مقتضيات المادة 63 السالفة الذكر، ونريد شرحا وتوضيحا للأسباب التي تحول دون ذلك؟

أموال المساعدة:

بخصوص هذه النقطة لدينا ملاحظة بسيطة، وهي الاستفادة الدائمة لنفس القطاعات من أموال المساعدة وبنسبة ضخمة جدا، نريد صراحة معرفة السبب وراء دعم قطاعات وزارية بعينها، رغم أنها تستفيد من إجراءات مهمة تأتي بها قوانين المالية كالإعفاءات الضريبية، لماذا الإصرار على دعم هذه القطاعات؟

مثلا: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات تستفيد من 74.4%، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تستفيد من 21.3%، بمعنى أن قطاعين وزاريين يستفيدان من 95.7% من أموال المساعدة، في حين وزارة الصحة تستفيد بنسبة 2.2% فقط؟

السيد الوزير،

هناك نقطة أخرى تتعلق بملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في التصريح العام بالمطابقة، حيث تنص المادة 25 من القانون رقم 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، على أن المحاسبين العموميين ملزمون بتقديم حساباتهم إلى المجلس حسب الكيفيات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وفيما يخص الوضعية النهائية الخاصة بتقديم الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين برسم السنة المالية 2018، تم تقديم 570 حساب فردي إلى المجلس الأعلى للحسابات من أصل 762، وهو ما يعني تخلف 192 محاسب عن تقديم الحساب المتعلق به، وهو ما جعل نسبة الحسابات المقدمة لا تتجاوز 74.8% من مجموع الحسابات الواجب الإدلاء بها، وهو ما شكل تراجعا مقارنة بسنة 2017، حيث تم تسجيل نسبة 80.5%، وهذا أمر يعيق عمل المجلس الأعلى للحسابات حسب ما أكده هذا المجلس في التصريح العام بالمطابقة لميزانية سنة 2018.

السيد الوزير،

أسفرت عملية التأكد من مطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة عن تسجيل بعض الفروقات ما بين المبالغ المسجلة من قبل بعض المحاسبين العموميين والخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)، وصلت إلى ما قيمته 54,95 مليار درهم.

صحيح أن الخزينة حاولت تبرير ملاحظات المجلس الأعلى الحسابات، وعزتها إلى الفارق الزمني بين إعداد قانون التصفية وإدلاء المحاسبين العموميين بحساباتهم الفردية، وقيامها ببعض التسويات في المراحل النهائية من مسلسل إعداد مشروع قانون التصفية، أي بعد إدلاء المحاسبين العموميين بحساباتهم الفردية.

هذا المبرر يبقى غير مقبول، لكون الهدف الأساسي من مشروع قانون التصفية هي التأكد من صدقية تنفيذ قانون المالية ومعرفة الكيفية التي صرفت بها موارد الدولة من أموال عمومية، فلا جدوى من هذه الآلية إن كانت لن تكشف بشكل واضح وشفاف حقائق الأمور، ثم مناقشة مشروع قانون التصفية تتم بعد سنتين من تنفيذ قانون المالية، بمعنى أن المحاسبين العموميين يملكون الوقت الكافي لتقديم تصريحاتهم، كما أن الوزارة والخازن العام للمملكة يملكون أيضا الوقت الكافي للقيام بجميع التسويات الضرورية قبل تقديم التصريحات وتقديم مشروع قانون التصفية.

نقطة أخرى نراها بالغة الأهمية، وهي أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتلقى أجوبة بخصوص الفوارق الخاصة بمحصلي الضرائب، والتي بلغت 32.66 مليون درهم، وهذا أمر غير مقبول، لذلك نطالبكم السيد الوزير بتوضيحات في الموضوع.

بالنظر لكل ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت ضد هذا المشروع قانون.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي جاء امتثالا للتوجيهات الملكية السامية خلال خطاب جلالته للأمة يوم 29 يوليوز 2020 بمناسبة عيد الشباب المجيد، حيث حدد جلالته التوجهات الاستراتيجية حيث اقتضى نظر جلالته أن يتم نهجها لمواجهة تداعيات الأزمة التي يعيشها المغرب كباقي دول العالم بسبب جائحة كورونا، مما دفع الحكومة إلى إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي كأولوية لدعم القطاعات الإنتاجية ومصاحبتها لتجاوز هذه الأزمة وتستعيد عافيتها والرفع من قدرتها لتوفير مناصب الشغل والحفاظ عليها.

ويأتي هذا الصندوق في زمرة مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الاستعجالي التي تم اتخاذها في إطار تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي المذكورة والتي تتمثل خصوصا:

1- في الإصلاح المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي؛

2- التوقيع على "ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل"؛

3- توقيع عقود برامج لتنفيذ مجموعة من الإجراءات القطاعية للقطاعات الأكثر تضررا؛

4- تخصيص مبلغ 75 مليار درهم على شكل قروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة جميع شرائح المقاولات بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية؛

5- إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي يعبئ 45 مليار درهم، تخصص 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة.

ونشيد هنا بالتوجيهات المولوية السامية التي وجه فيها البرلمان في خطابه يوم 09 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السن التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بتخويل هذا الصندوق الشخصية المعنوية لتمكينه من آليات وشروط الحكامة الرشيدة والتدبير الناجع، ليقوم بدوره المنتظر منه للرفع من القدرة التنافسية للمقاولات والنهوض بالاستثمار وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني، فتم تحويل الصندوق إلى شركة مساهمة شرفت بحمل اسم " صندوق محمد السادس للاستثمار" يفتح رأسماله في حدود 49% مع

تقييد مساهمة الهيآت غير التابعة للدولة في نسبة 33% للحفاظ على استدامة طبيعته العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن نثمن هذا العمل الذي تقوم به الحكومة للإسراع بتنفيذ التوجيهات الملكية، فإننا لابد من لفت الانتباه إلى أن لا يصدم هذا الإطار القانوني بعراقيل وصعوبات تحد من فعاليته من قبيل تعقيد المساطر الإدارية وجعله مستفيدا من قانون تسهيل المساطر، من قبيل التمييز بين المستفيدين من دعمه وخضوعه للمحسوبية والزبونية.

ومساهمة منا في تقوية الترسانة القانونية التي تتوخى الإسراع بإخراج بلدنا من تبعات جائحة "كوفيد-19" فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة مشروع القانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على مرسوم بمثابة قانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، الذي يأتي استكمالا للدينامية التي يعرفها الاطار التشريعي المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء الذي تم إحداثه بمبادرة ملكية سامية سنة 2010، لتعزيز تنافسية مدينة الدار البيضاء كمركز مالي واقتصادي مندمج يرسخ التوجه الإفريقي للمملكة، فبدأ بالقانون 44.10 المتعلق بهذا القطب مما مكن من توفير تدابير خاصة تمكن من ضمان الجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب ووفر آليات تنظيمية محفزة تعزز تنافسية الدار البيضاء، هذا كله ساهم في تسجيل تقدم ملحوظ لتصنيف القطب المالي للدار البيضاء حيث انتقل من المرتبة 62 عالميا و2 إفريقيا عند دخوله (GFCI[1]) إلى المرتبة 41 عالميا والأولى إفريقيا خلال شهر مارس 2020.

[1] **G**lobal **F**inancial **C**entres **I**ndex

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهداف المشروع المتمثلة في:

1- توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب؛

2- تعزيز مهام هيئة القطب المالي للدار البيضاء؛

3- مراجعة حكامة منح صفة القطب المالي للدار البيضاء؛

4- مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء؛

5- توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات؛

6- مراجعة حالات سحب صفة القطب؛

7- إدراج أحكام انتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء.

8- ملاءمة النظام الجبائي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء.

تسعى لتوسيع نطاق وضع القطب المالي للدار البيضاء ليشمل 6 أنشطة جديدة وهي: بشركات الاستثمار وهيئات الاستثمار الجماعي، ومستشاري الاستثمار المالي، والخدمات المرتبطة بأرضيات التمويل التشاركي، والشركات التجارية ومتعهدي الخدمات التقنية لصالح كيانات مجموعة شركات. وستعرف الشركات القابضة مرونة أكبر في شروط الحصول على العلامات التجارية.

وهو التغيير الذي سيجعل المقاولات المؤهلة لحمل صفة القطب المالي للدار البيضاء منظمة في إطار مقاولات مالية وغير مالية طبقا لمقتضيات المادتين 4 و5 من المرسوم بقانون المذكور، باستثناء المقاولات المالية التي تحصل على أموال عمومية وفق منطوق المادة 2 من القانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أو تلك التي ينجز جزء من أنشطتها مع أشخاص اعتباريين خارج التدبير الخاص للأصول.

كما أن المرسوم بقانون لا يميز بين المغاربة والأجانب في ما يتعلق بالحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء، مشيرا على سبيل المثال إلى أن نشاط تدبير الأصول متوفر اليوم في صفة القطب المالي للدار البيضاء سواء كانت موجهة لأشخاص اعتباريين مغاربة أو أجانب، مقيمون أو غير مقيمين. مما يجعلنا نتفق مع المعنيين أن "التعريف الجديد للأنشطة المؤهلة لصفة القطب المالي للدار البيضاء حلت إشكالية التجميع".

وفي مجال الحكامة نسجل أن التشريع الجديد الذي ينظم القطب

المالي للدار البيضاء ينص على منح صفة "القطب المالي للدار البيضاء" بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية باقتراح من سلطة القطب المالي للدار البيضاء (CFC Authority: CFCA[2]) عوض لجنة القطب المالي للدار البيضاء التي تم حذفها مؤخرا. ويدعو إلى استشارة الأعضاء الذين يشكلون لجنة القطب المالي للدار البيضاء (بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) خلال التحقيق من طرف سلطة القطب المالي، في طلب لمقاولة خاضعة لإحدى الهيئات السالفة الذكر، من أجل الحصول على الوضع القانوني للقطب المالي للدار البيضاء.

ونتفق أيضا مع المعنيين والمتخصصين أن هذه التغييرات التي أدخلها المرسوم 2.20.665 ستمكن من تعزيز جاذبية المستثمرين الأجانب والمغاربة بالنظر إلى الامتيازات الضريبية الممنوحة للمقاولات الحاصلة على صفة المركز المالي للدار البيضاء، لاسيما الإعفاء من الضريبة المقتطعة من المصدر على أرباح الأسهم والمنتوجات من المساهمات المماثلة الموزعة على المستفيدين (الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون) مقيمين كانوا أو غير مقيمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الختم لابد من إبداء تخوفنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تصبح سياسة الأمر الواقع التي تمارسها الحكومة عبر تفعيل الفصل 81 من الدستور والتشريع عن طريق المراسيم بمثابة قوانين هي القاعدة في إصدار القوانين مما يحرم البرلمان من ممارسة صلاحياته التشريعية، إذا ما أضفنا إلى ذلك عدم تجاوب الحكومة مع مقترحات القوانين التي تضعها الفرق والمجموعات البرلمانية.

وبما أن هذا الإصلاح يتجاوب مع مطالبنا وزملائنا البرلمانيين في غرفتي البرلمان ومع مهنيي القطاع فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- فريق العدالة والتنمية:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" الذي تم إحداثه تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك ضمن مخطط شامل للإنعاش الاقتصادي، والذي يعتبر من أولويات هذه المرحلة الصعبة للنهوض بالاستثمار وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني بهدف التخفيف من الانعكاسات السلبية لجائحة "كوفيد-19".

وفي هذا السياق، نستحضر جميعا ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة، حيث أكد على أنه "... وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات. ويجب أن يرتكز هذا الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الدولة، على تنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية. (انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي).

يقدر حجم الاستثمارات المنتظرة، في إطار هذا المشروع، بما يقارب 38 مليار درهم، على المدى المتوسط. وهو ما سيمكن من خلق قيمة مضافة، لتمثل حوالي نقطتين إضافيتين سنويا من الناتج الداخلي الخام، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل خلال السنوات القادمة.

لذا، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع العمل على تحفيز الشباب في العالم القروي عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات، المرتبطة بالفلاحة.

وبهذه المناسبة، نثمن باعتزاز جميع الإجراءات الاستباقية التي أمر جلالة الملك محمد السادس نصره الله باتخاذها طيلة فترة الطوارئ الصحية لاحتواء الظروف الاقتصادية الخاصة التي يمر منها اقتصادنا الوطني.

ومن جهة أخرى، ننوه أيضا بالتفاعل الايجابي للحكومة التي أدرجت عددا هاما من الإجراءات في قانون المالية 2020 في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي. ونعتبر إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" بمثابة خطوة مهمة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار شراكات مع القطاع الخاص، والمساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، في رأسمال مقاولات صغيرة ومتوسطة سوف تعطي هامشا أكبر للحكومة لتمنيع بلادنا لتخطي هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتبعاتها الصحية على سوق الشغل.

وموازاة مع كل هذه التدابير والمجهودات التي بذلتها الحكومة لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، نسجل بكل إيجابية ما يلي:

[2] Casablanca Finance City Authority

✓ أن مخطط الإنعاش الاقتصادي هي خطة طموحة تكتسي دورا هيكليا بالنظر إلى الوسائل التي سيتم منحها للقطاع الخاص؛

✓ تخصيص 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم من طرف الميزانية العامة للدولة حافزا للشركاء الوطنيين والدوليين لمواكبة تدخلاته والمساهمة في المشاريع الاستثمارية الكبرى المرتقبة؛

✓ تعبئة وسائل تمويل إضافية ومبتكرة من أجل تسهيل وتحسين شروط تمويل مشاريع استثمارية وتنفيذها؛

✓ تمكين "صندوق محمد السادس للاستثمار" من هيآت تدبيرية تستند على مبادئ الحكامة الجيدة، والنجاعة والشفافية للاضطلاع بمهامه على أحسن وجه.

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للتنويه بهذا الإجراء التشريعي لتأهيل مدينة الدار البيضاء كمنطقة مالية ذات بعد إقليمي ودولي تتماشى مع المعايير الدولية، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تكتسي في نظرنا راهنية قصوى، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب لتشمل، بالإضافة إلى الوحدات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل، الخدمات المرتبطة بمنصات التمويل التعاوني (crowdfunding) والإرشاد في الاستثمار المالي وشركات الاستثمار وهيئات التوظيف الجماعي وشركات التجارة ونشاط فوترة السلع من قبل مقدمي الخدمات التقنية؛

✓ تعزيز مهام هيئة القطب المالي للدار البيضاء لتشمل كذلك أي مهمة أخرى تعهد إليها بمقتضى التشريعات الجاري بها العمل؛

✓ تعزيز شفافية ومضمون الأنشطة المزاولة داخل القطب المالي للدار البيضاء وتحسين جاذبية هذا القطب، لاسيما فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة للحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء ومراجعة حكامة منح هذه الصفة ومسطرة منحها وسحبها؛

✓ مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء من حيث المعايير الواجب التقيد بها وكذا الوثائق التي يجب أن يكون طلب الحصول على هذه الصفة مشفوعا بها للتأكد من استيفاء المقاولات للشروط النصوص عليها؛

✓ توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات، بالنسبة لمؤسسات الائتمان، لتشمل الأشخاص الذاتيين سواء المغاربة منهم أو الأجانب؛

✓ مراجعة حالات سحب صفة القطب من المقاولات التي اكتسبت هذه الصفة وذلك بإقرارها بناء على تقرير معلل تعده هيئة القطب المالي للدار البيضاء وتُحيله على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

✓ إدراج أحكام انتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء تُلزم بموجبها الامتثال لأحكام مشروع هذا المرسوم بقانون؛

✓ التنصيص في مقتضيات مشروع هذا القانون على أن النظام الضريبي الجاري به العمل قبل 01 يناير 2020 يظل مطبقا على شركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء قبل هذا التاريخ إلى غاية 2022/12/31. وبعد هذا التاريخ (أي ابتداء من فتح يناير 2023)، ستخضع جميع الشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء للنظام الضريبي الذي أُقر في 2020 والذي بموجبه تخضع هاته المقاولات لنسبة ضريبة على الشركات محددة في 15% بدل 8.75%، وقد تم إدراج هذا المقتضى ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021".

وبهذه المناسبة، نثمن باعتزاز في فريق العدالة والتنمية مضامين هذا الإجراء التشريعي ذي الأثر الكبير في الأسواق المالية داخليا وخارجيا، والذي يضمن امتثال للأنظمة الضريبية للصادرات ومناطق التسريع الصناعي ببلادنا لمعايير الحياد والتحفيز والحكامة.

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع القانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 لتقييم عمل الحكومة ومراقبة أدائها برلمانيا في إطار الصلاحيات والترخيصات الممنوحة لها بموجب القانون المالي 2018 والاطلاع والتحقق على الكيفية التي تم بها استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم نفس السنة المالية.

ومن هذا المنطلق، لابد من التنويه بالمجهود الذي تبذله الحكومة من خلال إعداد مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2018 الذي نعتبره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية وفرصة لمساءلة الحكومة حول أثر النفقات العمومية من حيث الفعالية السوسيو اقتصادية بشكل عام، وكذا نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية للرفع من أثرها المباشر على حياة المواطنين.

إن قراءة النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 كانت في مجملها إيجابية نذكر من بينها مايلي:

- ✓ ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة بحوالي 21,3 مليار درهم؛
- ✓ ارتفاع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 459 مليون درهم؛
- ✓ تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار تقدر ب 79%؛
- ✓ بذل الحكومة مجهودات مقدرة للتحكم في الدين العمومي في ظل الصعوبات المالية التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة؛
- ✓ تنفيذ نسبة انجاز على مستوى موارد الميزانية العامة بـ 108.66%؛
- ✓ ارتفاع موارد الحسابات الخصوصية للخزينة إلى 92 مليار درهم؛
- ✓ تحقيق الاقتصاد الوطني معدل نمو يقدر بـ3.1% من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ ارتفاع الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية بنسب بلغت على التوالي 4.7% و113.9%؛
- ✓ انخفاض نسبة الاعتمادات المرحلة على مستوى الميزانية العامة للدولة من سنة 2017 إلى سنة 2018 بنسبة حوالي 29.1% مع الاستثناء ،بطبيعة الحال، للاعتمادات المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة؛

بالنسبة لقطاع الصحة، نسجل بكل اعتزاز تحقيق عدد من الإنجازات التي تتعلق بـ:

- o بلوغ عدد المؤهلين للاستفادة من نظام المساعدة الطبية ما يفوق 12 ملايين نسمة؛
- o إصدار مرسوم جديد يتعلق بالتغطية الصحية للطلبة حيث استفاد أكثر من 76 ألف طالب من هذا النظام؛
- o إقرار تغطية صحية لفائدة المهاجرين منذ سنة 2014 والذين بلغ عدد المستفيدين منهم حوالي 50 ألف مستفيد؛
- o انخفاض ملموس في نسبة وفيات الأمهات في لمغرب بنسبة 35%.

وفيما يخص قطاع التربية الوطنية، فنسجل بكل ايجابية المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية على القطاع فيما يخص:

- o توظيف 55.000 من موظفي الأكاديميات بين سنتي 2016 و2018 بهدف الحد من ظاهرة الاكتظاظ وتحسين ظروف الجودة؛
- o استفادة حوالي 67.000 تلميذ(ة) من برامج التربية غير النظامية؛
- o تأهيل مايقارب 1780 مؤسسة تعليمية وتعويض 601 حجرة من البناء المفكك؛
- o الارتقاء بجودة التربية والتكوين من خلال تطوير النموذج البيداغوجي،وتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وإعداد ميثاق مدرسة المواطنة وإنشاء 25 ألف نادي تربوي موضوعاتي.

ومن جهة أخرى، وفي سياق تفاعلنا مع مشروع هذا القانون، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على مجموعة من الملاحظات نظرا لأهميتها منها:

- ✓ ضعف نسبة الانجاز المتعلقة بنفقات صندوق التماسك الاجتماعي وحرمان فئات اجتماعية هشة من الدعم المالي؛
- ✓ الحرص على ضرورة تقيد القطاعات والمؤسسات بإرفاق تقارير حول نجاعة الأداء وتقارير افتحاص نجاعة الأداء ضمن الميزانية الخاصة بها؛
- ✓ ضرورة الرفع من نسبة إنجاز صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لفك العزلة عن العالم القروي؛
- ✓ تكريس المزيد من النجاعة والشفافية في مجال تدبير الموارد

البشرية والمالية؛

✓ مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية؛

✓ تسريع مراجعة مقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية من أجل ضمان فعالية عمليات التحصيل في ظل تزايد الإكراهات وتقلص الهوامش المتاحة على مستوى تدبير المالية العمومية؛

✓ العمل على مراجعة مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية؛

✓ ضرورة مراجعة حكامة النفقات الجبائية الموجهة في إطار دعم بعض الفئات من الملزمين، أو الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة نجاعتها على أسس عقلانية وذات مصداقية، وكذا ضبط سريان مفعولها الزمني بشكل واضح.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي، في مناقشة مشروع قانون رقم 76.20 القاضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، وأود في البداية، أن أتوقف عند الحدث التاريخي المهم، المتعلق بالقرار الأمريكي الرامي إلى إعلان سيادة المغرب على كافة ترابه بالمناطق الجنوبية، وهذا يؤكد عدالة قضيتنا الوطنية وتتويجا للمجهودات الجبارة التي ما فتئ جلالته يقوم بها منذ توليه العرش، من أجل وضع حد للنزاع المفتعل بأقاليمنا الجنوبية.

أما بخصوص مناقشة هذا المشروع، فنحن في الفريق الحركي نستحضر السياق الذي جاء فيه بمبادرة ملكية سامية في خطاب العرش وخطاب افتتاح دورة أكتوبر بالبرلمان، فإحداث هذا الصندوق يندرج ضمن خطة إنعاش اقتصادي بقيمة 120 مليار درهم، حيث تشمل الخطة التي جاءت عقب أزمة فيروس كورونا التوقيع على ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل بين الدولة والقطاع الخاص والمجموعة المهنية لبنوك المغرب.

فهذا الصندوق، له راهنتيه وتعقد عليه أمال كبيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال حجم المبالغ المالية المرصدة له والتي تقدر بـ 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم من ميزانية الدولة، و30 مليار درهم عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص وعبر شركات دولية وهبات، ولعل الغرض الأساسي من هذا الصندوق، هو الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات، ودعم الأنشطة المنتجة في انسجام وتكامل مع الإستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية، ومن بين القطاعات التي ستحظى من تمويل الصندوق بشكل عام هناك هيكلة الصناعة والقطاع الفلاحي (الجيل الأخضر) والقطاع السياحي، الذي تضرر كثيرا من جائحة كورونا، كما أنه ستناط بهذا الصندوق مهمة وضع كل آلية تمويل مهيكلة تخصص لإيجاد حلول تمويل المقاولات العامة في المجالات التي يعتبرها الصندوق أولوية، والإسهام في إعداد مشاريع استثمارية والقيام بهيكلتها المالية على الصعيدين الوطني والترابي.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الصدد لابد أن نركز على أن تدخل الصندوق، ينبغي أن يكون تدخلا عادلا، يراعي العدالة المجالية بين الجهات والمناطق، حتى يمكننا القضاء على الفوارق في المجال الاستثماري الذي تحظى به المناطق القريبة من الموانئ والطريق السيار، على حساب مناطق كانت مهمشة لعقود من الزمن. كما أننا نطمح أن تكون تدخلات الصندوق إيجابية على الشق الاجتماعي في شتى مجالاته.

السيد الرئيس المحترم،

إيمانا في الفريق الحركي بأن هذا الصندوق سيحدث إقلاعا إقتصاديا من شأنه أن تفتخر به الأجيال القادمة، لا يسعنا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، وهو إجراء دستوري تطبيقا الأحكام الفصل 76 من الدستور، وقانوني أيضا

طبقا للمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي مناسبة أيضا للبرلمان لتقييم نتائج سنة مالية بين المتوقع والمنجز فعلا، ومدى التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها في ما يخص تنفيذ مشاريع قوانين المالية، كما نثمن دور مجلس الأعلى للحسابات كهيأة دستورية في مراقبة المالية العمومية إذ تمدنا بتقارير حول تنفيذ الميزانية مرفوقة بملاحظات وتوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار.

إننا في الفريق الحركي نسجل أن هذه اللحظة هي لحظة للمحاسبة بامتياز باعتبار أن قانون التصفية وسيلة للمراقبة البعدية للمالية العمومية من طرف البرلمان.

وإننا نسجل بكل اعتزاز الجهود الحكومية الرامية والهادفة إلى تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية، فإننا نشير إلى أن حجم المواكبة والدراسة لهذه المشاريع لا تعكس الأهمية التي يكتسيها كوسيلة ناجعة للمراقبة البعدية التي يضطلع بها البرلمان، ومساءلة مستوى الحكامة المالية ومنسوب المطابقة بين الالتزام والتنفيذ.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون التصفية هو قانون محاسباتي لأنه يقدم كل البيانات والأرقام التي تمكن من الوقوف فعلا على ما تم إنجازه وإنفاقه من الناحية المحاسباتية، إضافة إلى أنه يجعل السياسات العامة للحكومة تحت مجهر التقييم والتصويب واقتراح المسلك الحكاماتي المالي الأفضل الذي يجتهد في جلب الموارد وعقلنة النفقات وحسن توزيعها.

إن العبرة من هذا النقاش تكمن في مدى تحقيق النتائج انطلاقا من الأهداف المحددة التي تم على أساسها فتح الاعتمادات وصرف النفقات.

دون الخوض في الأرقام، نشير بأن الحكومة تحملت مسؤوليتها في استعادة العافية العمومية، سياسة إرادية جريئة لتحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية وحسنت مستوى الموازنة العامة مما أسهم في سلسلة من الإصلاحات والتدابير الحكومية.

وإذا كانت مطابقة الأرقام من صميم ما أسنده القانون التنظيمي لقانون المالية من خلال تثبيت وحصر المداخيل المضبوطة والنفقات المتعلقة بنفس السنة المالية، فإن المبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة يستدعي كذلك أجرأة المخططات والاستراتيجيات والتعهدات وحتى الأهداف التي التزمت هذه القوانين.

إننا نستحضر السياق الدولي والوطني المطبوع بجائحة كورونا الذي أعد فيه هذا المشروع وتدهور الاقتصاد الوطني والأكيد أن الحكومة حاولت لحد ما النجاح في أجرأة التوقعات والفرضيات على المستوى المحاسباتي لكنها تبقى مطوقة دائما بتحقيق البرنامج الحكومي.

إن القراءة المتأنية لهذا المشروع تؤكد المجهود الذي بذلته الحكومة خلال السنة التي يشملها هذا المشروع والمتمثل في تحصين المالية العمومية والحفاظ على الطابع السيادي والمالي على الرغم من الإكراهات.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نهنئ الحكومة على ما تحقق من برامج وعلى النفس الصلاحي والتدبيري الذي تسلكه الحكومة من أجل تقوية قدرات التدبير المالي والاقتصادي حتى تكون في مستوى الإنتظارات والرهانات وفي مستوى الإصلاحات الكبرى التي تتطلع إليها بلادنا في إطار النموذج التنموي الجديد والجهوية المتقدمة.

والسلام عليكم.

V- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار قيد التصويت والمصادقة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي حدد التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي ينبغي العمل على تنزيلها لتدبير الأزمة التي يعرفها المغرب بسبب جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، وبهدف إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي، تقرر إحداث شركة مساهمة تحت إسم "صندوق محمد السادس للاستثمار"، خصص لها غلاف مالي يبلغ 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة ويرأس الوزير المكلف بالمالية مجلس إدارتها؛ يتمثل غرضه الأساسي الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار شراكات مع القطاع

الخاص؛ والمساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، في رأسمال مقاولات صغيرة أو متوسطة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، آملين أن يشكل مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة على مستوى الجلسة العامة ومن خلاله الصندوق المذكور آلية استثمارية ستساهم بنجاعة وفعالية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتعزيز رأسمال المقاولات والشركات، وكذا دعم الأنشطة الإنتاجية الكبرى للحد من تداعيات آثار جائحة "كورونا".

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى تعزيز وإرساء مبادى الحكامة الجيدة والديمومة والشفافية وحرية الحصول على المعلومات لتقوية نجاعة صندوق محمد السادس للاستثمار.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع هذا القانون، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء قيد التصويت والمصادقة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، للنهوض المؤسساتي بالقطب المالي بالقطب المالي وإدارته، دراسة طلبات الحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء، والتأكد من احترام المقاولات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء للالتزامات التي تعهدت بها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، آملين أن يشكل مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة فتحا لآفاق جديدة أمام تعزيز وتطوير الرصيد الاقتصادي للمدينة كعاصمة إقليمية ودولية كبرى.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 قيد الدرس والمناقشة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر قانون التصفية أحد المؤشرات الدالة على نضج الرقابة البرلمانية، ذلك أن قوة وصلابة مؤسسات الرقابة القضائية والبرلمانية هي الضمانة الحقيقية للحد من الفساد ومكافحته، تأسيسا على مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، وهو ما يمكن ممثلي الأمة بالقيام بالأدوار المنوطة بهم، وأهمها محاسبة الحكومة على تدبيرها للشأن العمومي في نطاق القانون ووفقا لأحكام الدستور. وهو ما يمكن

البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الموارد والنفقات ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، يهدف إلى مواصلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والرامية إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية، وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم السنة المالية 2018؛ وكذا تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون الحالي، ذلك أن الحكومة قامت بالعديد من التدابير وسطرت مجموعة من الإجراءات الضرورية والرامية إلى دعم الاستثمار الخاص وتحفيز المقاولة المواطنة، وهو ما يجعلنا نشيد بتلك التدابير، مع المطالبة بتركيز الاستثمار في الرأسمال البشري في أفق النجاح في رفع تحدي التصنيع وجعل ريادة الأعمال إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أتناول الكلمة بمناسبة دراسة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" بالجلسة العامة.

وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث أوضح أن إحداث الصندوق على شكل شركة مساهمة، سيجعله يخضع «لما تفرضه أحكام القانون المتعلق بشركات المساهمة» من إرساء لآليات المراقبة، ومن التزام بمبادئ الشفافية والنزاهة بشكل يتيح وضوح الرؤية لدى المستثمرين والشركاء الخواص وتعزيز ثقتهم».

ومن شأن هذا النموذج المؤسساتي أن يمنح للصندوق، والدولة، «استراتيجية استثمارية واضحة المعالم من حيث تحديد الأولويات وخيارات تدخل الدولة في المنظومة الاقتصادية دون أي تأثير على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

|ونعتبر السيد الوزير أن الهدف الأساسي من إحداث الصندوق يتمثل في «تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات ودعم الأنشطة المنتجة»، وإبرام شراكات مع القطاع الخاص، والمساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المساهمة بصورة مباشرة في رأسمال المقاولات العمومية والخاصة الكبرى العاملة في المجالات التي يعدها الصندوق أولوية، إضافة إلى الإسهام في تمويل المقاولات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي طابعا أولويا، وذلك عن طريق منح تسبيقات أو قروض قابلة للإرجاع أو تمويلات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

معلوم أن هذا المشروع قانون يعتبر آلية استثمارية ستساهم لا محالة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتعزيز رأسمال الشركات، ودعم الأنشطة الكبرى المنتجة، في ظل جائحة كورونا، إلا أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطمح إلى اعتماد الحكامة الجيدة والنجاعة والشفافية في تدبير هذا الصندوق. والمطالبة بإعطاء الأولويات لدعم تمويل القطاعات التي لها مردودية كالصناعات الصاعدة والتي تتطلب سنوات ومجهودات من أجل إقلاعها بصورة جيدة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ونؤكد على أن الحكامة والديمومة هي السبيل لتقوية نجاعة صندوق محمد السادس للاستثمار لتفادي النتائج الضعيفة وغير الملموسة، مع استحضار بطبيعة الحال المشاريع التي تعرف أولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا كذلك في فريقنا نطالب بضرورة استحضار البعد الجهوي وإيجاد التقائية من أجل ضمان الاستفادة من الاستثمارات في بعدها الجهوي، مع التشديد على الرقابة المالية لهذا الصندوق وفق قواعد منتظمة تتماشى مع تقييم الموارد التي تخصص للمشاريع ذات حكامة ونجاعة.

وأخيرا، لابد من التذكير بضرورة استثمار الإنتاج الوطني من أجل ترقي الفئات الهشة، وتنمية الشق الاجتماعي، وبالتالي دعم الاستثمار يجب أن يرتبط بفرص التشغيل والحفاظ عليه، والزيادة في مناصب الشغل .

لكل ما سبق فإننا في الاتحاد المغربي لشغل نصوت بالإيجاب.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع قانون يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2018، وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث يعتبر أن هذا المشروع قانون محطة أساسية لإبراز انخراط وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في مسار إرساء مبادئ الشفافية وتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقوية دور البرلمان في المراقبة باعتبارها مبادئ دستورية مؤطرة للمالية العمومية كرسها القانون التنظيمي لقانون المالية، ورسختها المجهودات الحثيثة للوزارة على مستوى إعداد ونشر التقارير والمعلومات المرتبطة بالمالية العمومية.

وهذا المشروع قانون تم إعداده بناء على المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية الميزانياتية للاطلاع على أهم المؤشرات المرتبطة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، على مستوى الموارد المحصلة والنفقات المنجزة في إطار تنزيل مختلف البرامج والمشاريع الموجهة بالأساس لتحسين ظروف عيش المواطنين والاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية.

ومعلوم أن جميع الدول تجمع على ضرورة وجود الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية، وتختلف دورية وقوة هذه الرقابة من بلد لآخر، باختلاف التقدم الديمقراطي ومدى احترام مبدأ الفصل بين السلط.

وعليه، فقانون التصفية يكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنه وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليص هامش الخطأ في إعداد القوانين المالية اللاحقة، والتأكد من تنفيذ القانون المالي السنوي، إلا أنه على مستوى الواقع يتم إفراغ قانون التصفية من مضمونه وأهدافه الرقابية لكونه لا يلقى الاهتمام الكبير من قبل البرلمان بمجلسيه، خلافا للاهتمام الذي يلقاه القانون المالي السنوي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لابد من إبداء مجموعة من الملاحظات بخصوص هذا المشروع قانون، والتي تم استخلاصها من خلال النقط التالية:

• تم تحقيق سنة 2018 نسبة نمو في حدود 3% مقارنة مع التوقعات التي كانت تتحدث عن 3.2%، وعجز للميزانية حدد في 3% من الناتج الداخلي الخام، هذا فيما يخص الفرضيات؛

• أما ما يتعلق بتقدير الأهداف المحددة، فقد تم تسجيل 95% من الأهداف تترجم الرهانات الأساسية لاستراتيجيات أو اختصاصات القطاعات الوزارية والمؤسسات و87% منها حددت أهدافا قابلة للقياس، وتمت الإشارة إلى أن 9 قطاعات من أصل 37 فقط هي التي تمكنت من ترجمة الأهداف للرهانات الأساسية، و13 قطاعا ومؤسسة فقط تمكنت من تحقيق أهداف بمواصفات قابلة للقياس؛

• أما فيما يخص تنفيذ ميزانية الدولة، فقد تمت الإشارة إلى أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2018، سجل زيادة للموارد على النفقات قدرها 10.4 مليار درهم، في حين كانت في حدود 3.6 مليار درهم سنة 2017؛

• تم تسجيل عجز للميزانية بلغ 42 مليون درهم، ومقارنة مع سنة 2017 ارتفع عجز ميزانية 2018، ما قدره 4.5 مليون درهم، وذلك بسبب ارتفاع النفقات العادية وتراجع أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة؛

• فيما يخص النفقات المنجزة، فقد تجاوزت مجموع المداخيل العادية بـ 86.7 مليار درهم، وبالنسبة لنفقات الموظفين فقد تم تسجيل استمرار المنحى التصاعدي المسجل في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع بنسبة 9.9%؛

• أما بخصوص الاستثمار، فقد يبقى دون المستوى المطلوب، حيث تم تسجيل بأن الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات بلغت 86 مليار درهم، ولم يستعمل منها إلا 68 مليار درهم، أي بمعدل 79%، وأن ثمانية قطاعات وزارية تستأثر بـ 89% من مجموع النفقات؛

• من ناحية أخرى، يمكن تسجيل أن التأخر الذي يكون حاصلا في تنفيذ ميزانية الاستثمار في بعض القطاعات أو المؤسسات، تكون له انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة، وبالتالي تكون له انعكاسات على المعيش اليومي لهم وعلى التنمية بالبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى ونسجل أن تحقيق مؤشرات دالة على أثر الاستثمارات العمومية على حياة المواطنين من قبيل تحسن مؤشرات الصحة العامة والتغطية الصحية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، لا ينفي ضعف الإنفاق العمومي خلال سنة 2018، ومحدودية السياسات العمومية الموجهة لبعض القطاعات كالطرق السيارة والقطاع الرقمي، وضعف التقائية بعض السياسات العمومية السياسة المائية في ارتباطها بالفلاحة.

أما ما يتعلق بموارد الحسابات الخصوصية، فيمكن تسجيل على

أنها عرفت ارتفاعا ملموسا خاصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحساب النفقات من المخصصات، في حين تم تسجيل تجاوز النفقات للمبلغ الأقصى النفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بما قدره 31.2 مليار درهم.

أما الموارد المرصدة للجماعات الترابية، فقد عرفت هشاشة في البنية المالية، وارتكازها بشكل أساسي على الأموال المعبأة من طرف الدولة مقارنة مع إمكانيتها الذاتية.

وخلاصة القول، فإن ما يمكن التأكيد عليه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل، هو أن البرلمان بغرفتيه تخلى عن مهمة القيام بالرقابة المالية من خلال قانون التصفية، والذي يعتبر فرصة لبسط هذه الرقابة ومحاسبة كل من خالف وأخل بما جاء في محتوى قانون الميزانية، وبالتالي فدسترته والتنصيص كقانون غير كافي، بل الأهم هو الإيمان الراسخ بأهمية هذا القانون لدى البرلمانيين.

لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

1) مداخلة المجموعة حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 70.20 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.65 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء. لقد دأبت الحكومة الحالية على عرض عدة مراسيم بقوانين على البرلمان بغرفتيه لدرجة أنها تقوم بذلك بشكل منتظم، بل وقد تقوم بذلك قبل يومين من افتتاح الدورة التشريعية، الشيء الذي أصبح يطرح عدة تساؤلات، وضمن اجتهادها المخادع فإن الحكومة عند عرضها لمراسيم بقوانين لا تناقش وتطلب من البرلمان الإسراع بالمصادقة على مشروع المرسوم بقانون، وبعد عرض هذا المرسوم بقانون على المصادقة تشدد على أنه لا يمكن التقدم بتعديلات على المرسوم على اعتبار أنه تمت المصادقة عليه، وهذا أمر خطير، قد يتحول إلى تحايل على القانون وعلى البرلمان، بحيث كل قانون تريد الحكومة تمريره دون نقاش تعرضه بمرسوم بقانون وبالتالي تتخلص من وجع الرأس الذي قد يسببه لها البرلمان بغرفتيه بمناقشاته وتعديلاته.

وهذا أمر خطير وغير سوي بحيث أن العلاقة بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي تقوم على التعاون والتكامل لخدمة الوطن، وليس على المخاتلة والخداع. والمفروض التعامل بكامل الاحترام والثقة بين الجهازين، وعلى الحكومة أن تعرف أنها مؤتمنة على مصالح المواطنين، وليست جهازا للتدليس على المواطنين وتمرير قوانين يرفضها الشعب وتعمل جاهدة لاعتمادها سواء عبر التحايل أو المراوغة أو الخداع، وإنما يجب أن يحكمها الضمير الوطني والمصلحة العامة، وأن تكون لها القدرة على الحوار والإقناع والاستماع إلى الانتقاد ولو كان لاذعا، وأن تتعامل مع البرلمان بروح المواطنة والتعامل الإيجابي والثقة المتبادلة والاحترام المنتج.

وعليه، فقد كنا نود أن نتقدم بتعديلات على هذا القانون لكن المسطرة المتبعة نعتبرها غير موضوعية ونطالب بإعادة النظر فيها حتى لا يتم حرمان البرلمان من حقه في مناقشة وتعديل القوانين.

2) مداخلة المجموعة حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون التصفية لقانون المالية للسنة المالية 2018.

تشكل دراسة مشاريع قوانين التصفية محطة مهمة لتقييم التدبير الحكومي للمالية العمومية ولتنفيذ السياسات والبرامج، والوقوف على مكامن الضعف والقوة، لكن واقع الحال، أن هذه المشاريع لا تحظ بنفس الاهتمام من الصحافة ولا تحظ بنفس التتبع من المواطنين وحتى البرلمانيون أنفسهم لا يناقشونه بنفس الحماس.

في البداية لابد أن نسجل التقدم الحاصل في إعداد وتقديم مشاريع قوانين التصفية، لكن لا زالت لم تساير ما ينص عليه القانون التنظيمي لقانون المالية، ألا وهو ضرورة إيداع مشروع قانون التصفية لسنة 2018 في الربع الأول من سنة 2020، أي قبل نهاية مارس 2020، ونحن اليوم في نهاية الربع الأخير منها.

أهمية قوانين التصفية تتجلى في الرقابة البعدية للبرلمان على الحكومة وأيضا في التأكد والتثبت من نسبة تحقيق توقعات الحكومة، وكذا التوازنات المالية للدولة، والإطلاع على الأرقام الحقيقية، ومقارنة الموارد، ورصد النفقات والإطلاع على مصادر ثقوب الميزانية، وكيفية العمل على تفاديها أو إيجاد حلول ناجعة لها.

لكن الملاحظ أن الحكومة والبرلمان على السواء، لا يولون أية أهمية لقوانين التصفية، ونحن نرى كيف أن حكومتنا الموقرة تحاول الضغط على البرلمان للإسراع بالمصادقة والتصديق على مشاريع قوانين التصفية باعتبارها تحصيل حاصل لأرقام جامدة وعمليات مضى عليها أكثر من سنتين، وبالتالي لا تستدعي أية مناقشة ولا تداول، عوض جعل المشاريع مناسبة لفتح نقاش جاد حول موارد ومصاريف الدولة، وحول الدين العمومي، وكل مكونات المالية العمومية وكذا حول تركيبها، وأيضا فتح نقاش حول عجز الميزانية ونسبة النمو، وكل ما من شأنه أن يطور الممارسات الفضلى في تدبير المالية العمومية.

أهم ما يميز مشروع قانون التصفية هو التقرير السنوي لنجاعة الأداء. لكن حين تفحص هذا التقرير نجد فقط 26 تقرير الذي تقدمت به مجموعة من الوزارات والمؤسسات من بين 227 تقريرا.

ولم يذكر التقرير أسباب عدم تقديم هذه التقارير خاصة بالنسبة لتقارير نجاعة الأداء المتعلقة بـ:

- إدارة الدفاع الوطني؛

- المحاكم المالية؛

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وبالنسبة لحصيلة تحقيق النتائج فإنها تختلف من: نسبة 100% التي حققتها الأمانة العامة للحكومة إلى نسبة 23.5% التي حققتها وزارة العدل.

وتأتي نتائج الوزارات الأخرى كما يلي:

• الاقتصاد والمالية 56.25%؛

• التجهيز والنقل 38.78%؛

• الصحة 39.02%؛

• التربية الوطنية 34.65%.

وختاما، نتمنى أن تستجيب القطاعات التي لم تقدم تقارير نجاعة الأداء، وأن يطور مجلسنا طريقة مناقشة مشاريع قوانين التصفية.

وشكرا.